# دليل لاسترداد الأصول المنهوبة

## مرشد للممارسين

جان-بيير برون
لاريسا جراي
كلايف سكوت
كيفين م. ستيفنسون

ترجمة : الشحات منصور

# دليل لاسترداد الأصول المنهوبة

# دليل لاسترداد الأصول المنهوبة

## مرشد للممارسين

جان-بيير برون
لاريسا غراي
كلايف سكوت
كيفين م. ستيفنسون

ترجمة : الشحات منصور

مبادرة استرداد الأصول المنهوبة
البنك الدولي- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

*Asset recovery handbook : a guide for practitioners*
© 2011 The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank
1818 H Street NW
Washington DC 20433
Telephone: 202-473-1000
Internet: www.worldbank.org
E-mail: feedback@worldbank.org
All rights reserved
1 2 3 4 13 12 11 10

**دليل لاسترداد الأصول المنهوبة: مرشد للممارسين**

**حقوق الطبع © ٢٠١١**

**البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي**

هـذا المجلد نتاج عمل موظفي البنك الـدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيه بـالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين للبنك الـدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الـدولي دقة البيانات المدرجة فيه.

وقد تم إنتاج الخرائط في هذا الكتاب من قبل وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات وأية معلومات أخرى مبينة على هذه الخرائط ضمنا أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم، أو أي تأكيد أو قبول لهذه الحدود.

**الحقوق والأذون**

تخضع المادة الـواردة في هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تعتبر عملية طبع و/ أو نقل أجزاء من هذا الكتاب أو كله دون إذن مخالفة للقانون الساري. ويشجع البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي نشر أعماله وعادة ما يمنح الإذن باستنساخ أجزاء من أعماله دون توان.

للحصول على إذن لتصوير أو إعادة طبع أي جزء من هذا العمل يرجى إرسال طلب بالبيانات الكاملة إلى مركز التصريح بحقوق الطبع والنشر:
222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA;
Telephone: 978-750-8400; fax: 978-750-4470;
Internet: www.copyright.com

يتعين توجيه جميع الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان:
The World Bank, 1818 H Street NW.
Washington, DC 20433, USA;
Fax: 202-522-2422;
E-mail: pubrights@worldbank.org.

This work was originally published by the World Bank in English as *Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners.* This Arabic translation was arranged by *"Al Ahram Center for Publishing, Translation and Distribution"* The Center is responsible for the quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

نشر البنك الدولي أصل هذا العمل باللغة الإنجليزية بعنوان «دليل لاسترداد الأصول المنهوبة: مرشد للممارسين» في ٢٠١١.
أعد الترجمة العربية وأصدرها «مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع».
«ومركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع» مسئول عن دقة الترجمة.
وفي حالة وجود أي اختلافات فإن اللغة الأصلية هي المعتمدة.

**الطبعة العربية**
**٢٠١٣**
**الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع**
**مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – القاهرة**
**تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ – فاكس: ٢٥٧٨١١٠٣**
**البريد الإلكتروني: actp@ahram.org.eg**

# المحتويـات


تصدير *xi*
شكر وتقدير *xiii*
المختصرات *xv*

**مقدمة** **١**
المنهجية ٢
كيف يمكن استخدام الدليل ٣

**١ - نظرة عامة على عملية استرداد الأصول وسبل استرداد الأصول** **٥**
١-١ العملية العامة لاسترداد الأصول ٥
١-٢ السبل القانونية لإنجاز استرداد الأصول ٩
١-٣ استخدام سبل استرداد الأصول في الممارسة: نماذج لثلاث قضايا ١٤

**٢ - اعتبارات إستراتيجية لتشكيل قضية وإدارتها** **١٩**
٢-١ تجميع الوقائع: المصادر ألأولية للمعلومات ١٩
٢-٢ تشكيل فريق أو وحدة، وفرق عمل وإجراءات التحقيقات المشتركة مع سلطة أجنبية ٢٢
٢-٣ إقامة اتصال مع النظراء الأجانب وتقييم القدرة على الحصول على التعاون الدولي ٢٥
٢-٤ تأمين الدعم والموارد الكافية ٢٦
٢-٥ تقييم التشريعات والنظر في الإصلاحات القانونية ٢٧
٢-٦ معالجة المسائل والعقبات القانونية ٢٨
٢-٧ تحديد جميع الأطراف المسؤولة ٣٢
٢-٨ اعتبارات محددة في القضايا الجنائية ٣٤
٢-٩ تنفيذ نظام لإدارة القضايا ٣٨

**٣ - تأمين الأدلة وتعقب الأصول** **٤١**
٣-١ استحداث خطة واعتبارات مهمة ٤١
٣-٢ تحديد سمات المستهدف ٤٣
٣-٣ الحصول على بيانات مالية وأدلة أخرى ٤٣
٣-٤ تحديد البيانات ذات الصلة: نماذج من مستندات مستمدة من مصادر شائعة ٦١
٣-٥ البيانات المنظمة: تحديد الملف المالي ٧١
٣-٦ تحليل البيانات: مقارنة التدفقات بالملامح المالية ٧٢
٣-٧ حشد التعاون الدولي ٧٤

**٤ - تأمين الأصول** **٧٥**
٤-١ المصطلحات: الحجز والتقييد ٧٥
٤-٢ اشتراطات الأوامر المؤقتة ٧٦
٤-٣ التخطيط قبل التقييد وقبل الحجز ٧٩
٤-٤ توقيت التدابير المؤقتة ٨٥
٤-٥ الاستثناءات من أوامر التقييد لأجل تسديد المصروفات ٨٦
٤-٦ الأوامر التبعية ٨٧
٤-٧ مصالح الغير (الطرف الثالث) ٨٧
٤-٨ بدائل التدابير المؤقتة ٨٩

**٥ - إدارة الأصول الخاضعة للمصادرة** **٩١**
٥-١ الأطراف الرئيسية في إدارة الأصول ٩١
٥-٢ صلاحيات مدير الأصول ٩٢
٥-٣ تسجيل قوائم الجرد والإبلاغ ٩٤
٥-٤ أنواع الأصول الشائعة وما يرتبط بها من مشكلات ٩٤
٥-٥ قضايا الإدارة المستمرة ٩٩
٥-٦ المشاورات ١٠٠
٥-٧ تصفية (بيع) الأصول ١٠١
٥-٨ الأتعاب مستحقة الدفع لمديري الأصول ١٠١
٥-٩ تمويل إدارة الأصول ١٠٢

**٦ - آليات المصادرة** **١٠٣**
٦-١ نظم المصادرة ١٠٥
٦-٢ كيف تجري المصادرة ١٠٧
٦-٣ تعزيزات المصادرة ١١٤
٦-٤ مصالح الطرف الثالث ١١٨
٦-٥ مصادرة الأصول الموجودة في ولايات قضائية أجنبية ١١٩
٦-٦ الاسترداد من خلال المصادرة لصالح ضحايا الجريمة ١١٩
٦-٧ التصرف في الأصول المصادرة ١٢٠

**٧ - التعاون الدولي في استرداد الأصول** **١٢١**
٧-١ المبادئ الرئيسية ١٢٢
٧-٢ نظرة عامة مقارنة للمساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة ١٢٧
٧-٣ المساعدات غير الرسمية ١٣١
٧-٤ طلبات المساعدات القانونية المتبادلة ١٣٧
٧-٥ التعاون في قضايا المصادرة دون حكم إدانة ١٥٦
٧-٦ التعاون في قضايا الاسترداد المدني (القانون الخاص) ١٥٧
٧-٧ إعادة الأصول ١٥٧

**٨ - الإجراءات المدنية** **١٥٩**
٨-١ المطالبات (الدعاوى) والتعويضات ١٦٠
٨-٢ رفع دعوى مدنية لاسترداد الأصول ١٦٨
٨-٣ التصرفات النهائية ١٧٣
٨-٤ عمليات الإعسار الرسمي ١٧٣

**٩ - إجراءات المصادرة المتخذة في ولايات قضائية أجنبية** **١٧٧**
٩-١ الولاية القضائية ١٧٧
٩-٢ إجراءات استهلال دعوى ١٧٨
٩-٣ دور الولاية القضائية المتضررة من جرائم فساد في التحقيق والمقاضاة في الخارج ١٧٨
٩-٤ ضمان استرداد الأصول من ولاية قضائية أجنبية ١٨٢

**الملحق ألِف – جرائم يتعين نظرها في محاكم جنائية** **١٨٧**
**الملحق بـاء – تفسير كيانات قانونية مختارة وشروط الأعمال** **١٩٣**
**الملحق جيم – عينة لتقرير وحدة تحريات مالية** **١٩٩**
**الملحق دال – التخطيط والتنفيذ لعملية تفتيش وأمر حجز** **٢٠١**
**الملحق هاء – عينة أمر إبراز وثيقة للمؤسسات المالية** **٢٠٣**
**الملحق واو – أساليب المدفوعات المتسلسلة ومدفوعات التغطية في تحويلات الأموال الإلكترونية** **٢٠٩**
**الملحق زاي – عينة لنموذج ملامح مالية** **٢١٣**
**الملحق حاء – نقاط محتملة للمناقشات مع جهات اتصال – مرحلة المساعدات غير الرسمية** **٢٣٥**
**الملحق طاء – نموذج معياري لطلب المساعدة القانونية المتبادلة وأفكار مفيدة عن الصياغة** **٢٣٧**
**الملحق ياء – موارد مواقع الشبكة العنكبوتية** **٢٤١**
**مسرد** **٢٤٩**

**الإطارات**

**١-١** الإطار القانوني لاسترداد الأصول ١٠
١-٢ الوسائل البديلة لاسترداد الأصول ١٥
٢-١ دور وحدات التحريات المالية ومساهمتها في قضايا استرداد الأصول ٢١
٢-٢ العقبات التي تعترض التعاون الدولي ٢٦
٢-٣ قرارات إستراتيجية في بيرو- تشريع يسمح بالتفاوض لتخفيف العقوبة ٢٨
٢-٤ المحاكمة الخاصة بأعمال المحاسبة، والسجلات، والرقابة الداخلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ٣٦
٢-٥ نماذج للتحديات التي تواجه إثبات عناصر الجريمة ٣٧
٣-١ قائمة مراجعة لجمع المعلومات الأساسية ٤٤
٣-٢ تعقب الأصول واستردادها- جهود في المملكة المتحدة ٤٦
٣-٣ تحديد مسهب للمبررات الكافية لإصدار أمر تفتيش ٥٥
٣-٤ أشياء مهمة يجب الحجز عليها ٥٦
٣-٥ المستندات الواجب طلبها من المؤسسات المالية ٥٨
٣-٦ أوامر الحفظ القانوني ٥٩
٣-٧ النماذج والمستندات المتعلقة بعملية الحوالة البرقية ٦٥
٣-٨ مؤشرات الخطر في العقود، ومستندات الدفع، وسجلات الدفع، وآليات الدفع ٦٩
٤-١ صياغة الإفادات الخطية ٧٨
٤-٢ مثال لقرارات التخطيط السابقة على التقييد في التطبيق ٨٣
٦-١ خلفية تاريخية والتطورات الحديثة في المصادرة ١٠٤
٦-٢ قضايا تتم مواجهتها عند تحديد عائدات الجريمة- نموذج حالة ١١٠

٦-٣ استخدام «الأنشطة ذات الصلة» لضم المنفعة بكاملها ١١٨
٧-١ الاتصال بالناس- نموذج حالة من بيرو ١٢٤
٧-٢ جهات اتصال للتعاون الدولي ١٢٥
٧-٣ الالتزامات بالإفصاح- حاجز أمام طلبات المساعدات القانونية المتبادلة ١٢٧
٧-٤ الولاية القضائية على التحقيقات في فرنسا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ١٣٣
٧-٥ تيسير المساعدات غير الرسمية ١٣٤
٧-٦ الإفصاح الطوعي من سويسرا ١٣٧
٧-٧ اختيار أساس قانوني يتعين إدراجه ضمن طلب المساعدات القانونية المتبادلة ١٣٩
٨-٧ التغلب على التجريم المزدوج- الإثراء غير المشروع، وفساد المسؤولين العموميين الأجانب ١٤٢
٩-٧ سرية المصارف وجرائم المالية العامة- هل هي سبب لرفض تقديم المساعدات القانونية المتبادلة؟ ١٤٦
١٠-٧ تفادي رفض طلبات المساعدات القانونية المتبادلة التي تكون فضفاضة بشكل مفرط ١٤٩
١١-٧ الأوامر عالمية النطاق في المملكة المتحدة ١٥٣
١٢-٧ اشتراطات الإنفاذ المباشر لطلبات المساعدات القانونية المتبادلة من أجل المصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ١٥٤
١٣-٧ استرداد الأصول وفقا لطلب المساعدات القانونية المتبادلة في فرنسا ١٥٨
٨-١ نماذج لقضايا المطالبة بالملكية ١٦٠
٨-٢ القانون الأساسي للمنظمات التي يهيمن عليها كسب المال بالخروج على القانون والفساد ١٦٢
٨-٣ التعويض عن الأضرار في حالة اختلاس الأصول ١٦٤
٨-٤ قضية شركة فايفس ضد تيمبلمان وآخرين (٢٠٠٠) ١٦٦
٨-٥ قضية شركة السوق الحرة المحدودة العالمية ضد جمهورية كينيا (٢٠٠٦) ١٦٧
٨-٦ رد الأرباح- الممارسات في الولايات المتحدة ١٦٨
٨-٧ الأدلة الظرفية التي نظرت في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد شركة سانتولينا للاستثمار وبيترز وديبيبريي ألا ميسيغا (٢٠٠٧) ١٧٠
٨-٨ اشتراطات أوامر التقييد في فرنسا، وبنما، والمملكة المتحدة ١٧١
٨-٩ قضية Ao Man Long ١٧٣
٨-١٠ إنفاذ الأحكام في حالة غياب المدعى عليه عن الإجراءات ١٧٤
٩-١ تحديد الولاية التي وقعت أفعال محدودة في أراضيها ١٧٩
٩-٢ تحديد الولاية القضائية على الرعايا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة ١٨٠
٩-٣ الولاية القضائية لمقاضاة جرائم غسل الأموال في فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ١٨١
٩-٤ عائدات المصادرة التي تبدؤها سلطات أجنبية ١٨٢
٩-٥ دور مهم للولاية القضائية المتضررة من جراء الفساد- نموذج حالة من هايتي ١٨٣
٩-٦ الاسترداد المباشر في التطبيق ١٨٥
٩-٧ خيارات إعادة الأصول المتاحة في سويسرا ١٨٦
ألف-١ أحكام الإثراء غير المشروع في فرنسا ١٩٠
واو-١ إخفاء المعلومات المتعلقة بالعميل المنشئ ٢١١
واو-٢ رصد سجلات المؤسسات المالية ٢١١
طاء-١ صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة وأفكار مفيدة عن التنفيذ ٢٤٠

## الأشكال


١-١ عملية استرداد الأصول المنهوبة ٦
١-٢ معايير الإثبات ٣٣
٢-٢ التهم الجنائية التي يتعين النظر فيها ٣٥
١-٣ خمسة أسئلة فعالة يمكن استخدامها في التحقيق ٤٨
٢-٣ المعلومات المبدئية المتاحة من وكالات حكومية أخرى ٤٩
٣-٣ عملية التحويل البرقي عبر الحدود ٦٢
٤-٣ عينة من شكل رسائل سويفت وتفسير الرموز ٦٨
٥-٣ مخطط تدفق بسيط ٧٢
٦-٣ عينة وديعة دين لمخطط العلاقات والأصول ٧٣
١-٥ مركبات آلية محتجزة متروكة في العراء ٩٧
١-٦ مصادرة أحد الأصول في ولاية قضائية أجنبية ١٢٠
١-٧ مراحل استرداد الأصول وتكامل التعاون الدولي ١٢٢
٢-٧ خريطة تدفق التعاون الدولي ١٣٠
٣-٧ المساعدات غير الرسمية، والطلبات الرسمية للمساعدات القانونية المتبادلة- ما الذي يمكن طلبه؟ ١٣١
٤-٧ تدفق طلبات المساعدات القانونية المتبادلة في ظل وجود معاهدة أو تشريع محلي ١٥٥
ألف-١ التهم الجنائية التي يتعين النظر فيها ١٨٧
واو-١ أساليب المدفوعات المتسلسلة/ المتتالية ومدفوعات التغطية ٢١٠


## الجداول


٤-١ اعتبارات بشأن الرقابة الجزئية أو التقييد المحدود ٨٤
١-٧ الاختلافات بين المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة ١٢٩

# تصـــدير

تفقد البلدان النامية ما بين ٢٠ و ٤٠ مليار دولار أمريكي سنويا من خلال الرشوة، وسوء تخصيص الأموال، وغيرها من الممارسات الفاسدة. ويجد قدر كبير من حصيلة الفساد «ملاذا آمنا» في المراكز المالية العالمية. وتستنزف هذه التدفقات الإجرامية موارد برامج الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مما يسهم في زيادة إفقار أكثر بلدان العالم فقرا. ويشمل الضحايا أطفالا في حاجة إلى التعليم، ومرضى يحتاجون إلى العلاج، وجميع أفراد المجتمع الذين يسهمون بنصيبهم العادل ويستحقون طمأنتهم إلى أن الأموال العامة تستخدم في تحسين حياتهم. لكن الفساد يطالنا جميعا، من خلال تقويض الثقة بالحكومات، والبنوك، والشركات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقد تصدى المجتمع الدولي للتحدي، وهو الآن، من حيث المبدأ، ومن خلال الاتفاقيات الدولية، يمضي قدما في هذا الصدد. وقد وضعت مجموعة الدول العشرين محاربة الفساد في مقدمة جهودها من أجل تعزيز النزاهة والخضوع إلى المساءلة العالمية. وقد أطلقت مبادرة استرداد الأصول المنهوبة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧ من قبل البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تنشيط المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، خاصة فصلها الخامس، الذي يوفر أول إطار شامل مبتكر لاسترداد الأصول.

وقد سعى كثير من البلدان النامية بالفعل إلى استرداد الأصول المنهوبة. وبيّن عدد من الحالات البارزة والناجحة في مجال التعاون الدولي المبتكر، إمكانية استرداد الأصول. ورغم ذلك، وحتى تاريخه، لم يتم استرداد سوى ٥ مليارات دولار أمريكي من الأصول المنهوبة. وما نحتاجه الآن هو تحقيق تقدم أكثر وضوحا للعيان ومحسوسا بدرجة أكبر في ملاحقة قضايا الرشوة بقوة، والاسترداد المنهجي لحصيلة الفساد.

ومع ذلك، فإن استرداد حصيلة الفساد أمر معقد. وقد تكون العملية فوق طاقة حتى أكثر الممارسين خبرة، وهي صعبة بصورة استثنائية بالنسبة لمن يعملون في سياق دول فاشلة، أو فساد مستشرٍ، أو بموارد محدودة. ويتعين علينا أن ندعم جهودهم وهم يصارعون التحديات الإستراتيجية والتنظيمية، والاستقصائية، والقانونية التي تواجه استرداد الأصول المنهوبة، سواء من خلال المصادرة الجنائية، أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو الإجراءات المدنية، أو غيرها من البدائل.

نأمل في أن يكون هذا المرشد نافعا لمسؤولي إنفاذ أحكام القانون، والنيابة، وقضاة التحقيق، والمحامين وغيرهم من الخبراء. كما نتوقع أن يكون الدليل عونا لمن يتخذون القرارات في مجال السياسات بشأن التشريعات وإدارة الموارد

المخصصة لمحاربة الفساد، ونتطلع إلى استخدام الدليل لتقديم عون فني وتطوير بناء القدرات في البلدان المهتمة بمبادرة استرداد الأصول المنهوبة.

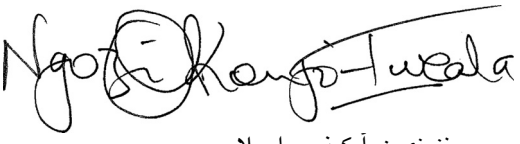

نغوزي ن. آوكونجو-إيويلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب
للبنك الدولي

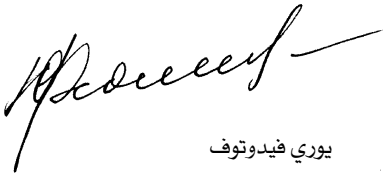

يوري فيدوتوف
المدير التنفيذي
لمكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة

# شكر وتقدير

جاء هذا الدليل نتاجا لجهود تعاونية من زملاء في شتى أنحاء العالم. وقد كان وقتهم وخبرتهم الفنية لا يقدّران بمال في استحداث أداة عملية لمعاونة الممارسين في مجال استرداد حصيلة الفساد والوسائل المستخدمة فيه.

كتب هذه المطبوعة جان– بيير برون (Jean-Pierre Brun) (رئيس فريق بوحدة نزاهة الأسواق المالية، بالبنك الدولي)، ولاريسا غراي (Larissa Gray) (بوحدة نزاهة الأسواق المالية)، وكيفين ستيفنسون (بوحدة نزاهة الأسواق المالية)، وكلايف سكوت (Clive Scott) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، بمشاركة من نينا جدواني (Nina Gidwaney) (وحدة نزاهة الأسواق المالية).

ويدين المؤلفون بعرفان خاص لجان بيسمي (Jean Pesme) (مدير وحدة نزاهة الأسواق المالية، بشبكة تطوير القطاع المالي والخاص)، وأدريان فوزارد (Adrian Fozzard) (منسق مبادرة استرداد الأصول المنهوبة) لدعمهما وتوجيههما المستمرين للمشروع.

وقد أفاد الفريق من الكثير من التعليقات المتبصرة أثناء عملية مراجعة النظراء، التي تشارك في رئاستها جان بيسمي وتيم ستيل (Jean Pesme and Tim Steele) (أخصائي أول في الحوكمة، بأمانة استرداد الأصول المنهوبة، وكان أفراد مراجعة النظراء هم ريموند بيكر (Raymond Baker) (مدير النزاهة المالية العالمية)، ويارا إسكيفيل (Yara Esquivel) (مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة)، وفرانك فاريلو (Frank Fariello) (الإدارة القانونية بالبنك الدولي)، وأوغستين فلاه (Augustin Flah) (الإدارة القانونية، البنك الدولي)، وجين أوتش (Jeanne Hauch) (مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة)، وليندي موزيلا (Lindy Muzila) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) وموتيمبو نشيتو (Mutembo Nchito) (وكيل النائب العام، زامبيا).

وفي إطار عملية الصياغة والاستشارات، عقدت حلقات عمل للممارسين في فيينا بالنمسا (مايو/ آيار ٢٠٠٩)، ومرسيليا بفرنسا (مايو/ آيار ٢٠١٠). وجلب الممارسون خبراتهم في إجراء المصادرة الجنائية، والمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، والدعاوى المدنية، والتحقيقات، وتعقب الأصول، والتعاون الدولي وإدارة الأصول من كل من ولايات القانون المدني والقانون العام، ومن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وكان المشاركون (من كل من القطاعين العام والخاص) هم إيف إشليمان (Yves Aeschlimann) (وحدة نزاهة الأسواق المالية)، وجان – مارك كاثيلين (Jean-Marc Cathelin) (فرنسا)، وسلسلة فرنسا (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وحمزة شريطي (Hamza Chraiti) (سويسرا)، وآن كونستابيلي (Anne Conestabile)، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ومارغريت كوتر (Margaret Colter) (صندوق النقد الدولي)، ووليم كودين (William Cowden) (الولايات المتحدة)، وماكسنس ديلورمي (Maxence Delorme) (فرنسا)، ونيك دي فيلييه (Nick deVilliers) (جنوب أفريقيا)، وأدريان فاجاردو (Adrian Fajardo)

(المكسيك)، وفرانك فيليبيلي (Frank Filippeli) (الولايات المتحدة)، وكلارا غاريدو (Clara Garrido) (كولومبيا)، وجون جيلكيس (John Gillkes)، ودوروثي أ. غوتولاد (Dorothy A. Gottwald) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، وغوييليرمو جورجي (Guillermo Jorge) (الأرجنتين)، وفيتالي كاسكو (Vitaliy Kasko) (أوكرانيا)، ووليام لو (William Loo) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وماركو ماغديك (Marko Magdic) (شيلي)، وأولاف مبير (Olaf Meyer) (ألمانيا)، وهولي مورتون (Holy Morton) (المملكة المتحدة)، النور موساييف (Elnur Musayev) (أذربيجان)، وشين نينابان (Shane Ninappan) (المملكة المتحدة)، ونشيما نشيتو (Nchima Nchito) (زامبيا)، وجين فليس كليبير نتاماك (Jean Fils Kleber Ntamak) (الكاميرون)، وبيدرو بريرا (Pedro Pereira) (المركز الدولي لاسترداد الأصول)، وستيفين بلات (Stephen Platt) (غيرزي)، وفردريك رافراي (Fredric Raffray)، (غيرنزي)، ولیندا صامويل (Linda Samuel) (الولايات المتحدة)، وجين– بيرنارد شميد (Jean-Bernard Schmid) (سويسرا)، وسالم سكر (Salim Succar) (هاييتي)، وخوزيه يوجاز (Jose Jugaz) (بيرو)، وغاري والترز (Gary Walters) (المملكة المتحدة)، وجين ويلد (Jean Weld) (الولايات المتحدة، وسايمون ويليامز (Simon Williams) (كندا)، وأنيكا واثيس (Annika Wythes) (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة).

وقد أفاد الدليل أيضا من مساهمات تيودور س. غرينبيرج (Theodore S. Greenberg) (وحدة نزاهة الأسواق المالية)، وديفيد م. مزراخي (David M. Mizrachi (بنما)، وفيليستي توب (Felicity Toube) (المملكة المتحدة).

ونتوجه بشكر خاص إلى ثيلما أيامل (Thelma Ayamel) لترتيب الشؤون الإدارية والنقليات لحلقات العمل في فيينا ومارسيليا، وإلي ماريا أوريلانو (Maria Orellano)، وميغيل نيكولاس دي لاريفا (Miguel Nicolas de la Riva)، لما قدماه من دعم إداري.

*جان بيير برون*
رئيس فريق العمل
وحدة نزاهة الأسواق المالية
البنك الدولي

# المختصرات

| | |
|---|---|
| BIC | رمز تحديد المصرف |
| CARIN | شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول |
| CHAPS | النظام الآلي لمدفوعات غرف المقاصة |
| CHips | نظام مدفوعات غرف المقاصة بين البنوك |
| CTR | تقرير عن معاملات في العملة |
| ECHR | المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان |
| EWHC (Ch) | المحكمة العليا لإنجلترا وويلز (دائرة التركات والشركات وحقوق البراءة والرهون... إلخ). |
| FATF | فريق عمل الإجراءات المالية المعني بغسل الأموال |
| FCPA | قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية |
| Fedwire | جهاز الاحتياطي الفيدرالي لتحويل الأموال برقيا |
| FIU | وحدة التحريات المالية |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي |
| IBC | مؤسسة الأعمال الدولية |
| ICSID | المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار |
| LLC | شركة ذات مسؤولية محدودة |
| MLA | المساعدات القانونية المتبادلة |
| NCB | دون الاستناد إلى حكم إدانة |
| OECD | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| PEP | شخص مكشوف سياسيا |
| PTC | شركة ائتمان خاصة |
| RICO | منظمات يسيطر عليها الكسب غير المشروع والفساد |
| StAR | مبادرة استرداد الأصول المنهوبة |
| STR | تقرير عن معاملة مشبوهة؛ تقرير عن نشاط مشبوه |
| SWIFT | جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين المصارف (سويفت) |
| UAE | الإمارات العربية المتحدة |
| UNCAC | اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد |
| UNODC | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة |
| UNTOC | اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية |
| WDF | شركة عالمية محدودة معفاة من الرسوم |

# مقدمة

سرقة الأصول العامة مشكلة إنمائية جسيمة. وتبلغ قيمة الأموال المنهوبة من ولايات البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال وتخبأ في ولايات أجنبية كل عام ما بين نحو ٢٠ و ٤٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية[١]. وتتجاوز الأعباء المجتمعية للفساد بشكل كبير قيمة الأصول التي ينهبها القادة المعروفون للعامة. فالفساد يضعف الثقة في المؤسسات العامة، ويدمر مناخ الاستثمار الخاص، ويقوض آليات تحقيق وتوصيل نتائج برامج التخفيف من حدة الفقر مثل الصحة العامة والتعليم[٢].

وإدراكا لهذه المشكلة الخطيرة والحاجة إلى آليات محسنة لمحاربة تأثيرها المدمر، وتيسير استرداد حصيلة الفساد، استحدث المجتمع الدولي إطارا جديدا ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويوفر الفصل الخامس من الاتفاقية هذا الإطار لإعادة الأصول المنهوبة، ويطالب الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تقييد عائدات الفساد، والحجز عليها ومصادرتها. وحتى يتسنى لها ذلك، يجوز لها أن تستخدم آليات متنوعة، مثل:

- الإنفاذ المباشر لأوامر التجميد أو المصادرة الصادرة من إحدى محاكم دولة أخرى طرف[٣]؛
- مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة، خاصة في حالات وفاة الجاني، أو هروبه، أو غيابه، أو في حالات أخرى[٤]؛
- الدعاوى الإدارية التي ترفعها دولة أخرى للاتفاقية، والتي تسمح لتلك الدولة الطرف باسترداد العائدات باعتباره مدعيا[٥]؛
- مصادرة ممتلكات ذات منشأ أجنبي بموجب حكم قضائي في جريمة غسل أموال أو جرائم أخرى[٦]؛
- أوامر قضائية بتعويضات أو جبر أضرار لدولة أخرى طرف للاتفاقية، واعتراف المحاكم بمطلب دولة أخرى طرف للاتفاقية باعتبارها المالك الشرعي للأصول المستحوذ عليها من خلال الفساد[٧]؛
- الإفصاح التلقائي عن المعلومات لدولة أخرى طرف دون طلب مسبق[٨]؛
- التعاون الدولي وإعادة الأصول[٩].

---

١ البنك الدولي، مبادرة استرداد الأصول المنهوبة: التحديات والفرص وخطة العمل (واشنطن العاصمة ٢٠٠٧)، ٩.

٢ المرجع المذكور.

٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (١) (أ) و ٥٤ (٢) (أ).

٤ نفس الاتفاقية، المادة ٥٤ (١) (جـ).

٥ نفس الاتفاقية، المادة ٥٣.

٦ نفس الاتفاقية، المادة ٥٤ (١) (ب) و ٥٤ (٢) (ب).

٧ نفس الاتفاقية، المادة ٥٣ (ب) و (جـ).

٨ نفس الاتفاقية، المادة ٥٦.

٩ نفس الاتفاقية، المادة ٥٥ و ٥٧.

وحتى مع وجود هذا الإطار، ما زالت ممارسة استرداد الأصول المنهوبة معقدة. فهي تتضمن التنسيق والتعاون مع الوكالات والوزارات المحلية في ولايات قضائية متعددة ذات نظم وإجراءات قانونية مختلفة. وهي تتطلب أساليب ومهارات خاصة للتحقيق، «لتتبع الأموال» خارج الحدود الوطنية، وقدرة على التصرف السريع تجنبا لتبديد الأصول. وضمانا للفاعلية ينبغي أن تمتلك السلطات المختصة («السلطة») القدرة على استهلال الإجراءات القضائية ومباشرتها أمام المحاكم المحلية والأجنبية أو تزويد السلطات في ولاية قضائية أخرى بأدلة أو معلومات تحريات من أجل إجراء تحقيقات (أو كليهما). وينبغي النظر في جميع الخيارات القانونية– سواء أكانت مصادرة جنائية، أم مصادرة لا تستند إلى حكم إدانة، أم دعاوى مدنية، أم بدائل أخرى. وقد تتجاوز هذه العملية قدرة حتى أكثر الممارسين خبرة، وهي صعبة بصفة استثنائية لمن يعملون في سياق دول فاشلة، أو فساد مستشر، أو موارد محدودة.

إن تعقيد العملية يشدد على الحاجة إلى أداة عملية لمساعدة الممارسين على الخوض في غمارها. ووضعا لهذا في الاعتبار، وضعت مبادرة استرداد الأصول المنهوبة– وهي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة– والتي تركز على تشجيع وتيسير إعادة الأصول المنهوبة بصورة أكثر منهجية، وأكثر سرعة، هذا الكتاب: «*دليل لاسترداد الأصول: مرشد للممارسين*». وحيث إنه مصمم باعتباره دليلا يبين أساليب العمل، فإن هذا الدليل يرشد الممارسين وهم يصارعون التحديات الإستراتيجية، والاستقصائية، والقانونية التي تواجه استرداد الأصول التي سرقها القادة الفاسدون وأخفوها في الخارج. وهو يطرح نهجا مشتركة لاسترداد الأصول المنهوبة الموجودة في ولايات قضائية أجنبية، ويحدد التحديات التي قد يواجهها الممارسون، ويقدم ممارسات حسنة. إن هذا الدليل، إذ يجمع في إطار واحد المعلومات المبعثرة عبر مختلف الخلفيات المهنية، من شأنه أن يعزز من فاعلية الممارسين العاملين ضمن مناخ عمل جماعي.

## المنهجية

حتى يتسنى لمبادرة استرداد الأصول المنهوبة وضع *دليل لاسترداد الأصول* كأداة عملية لمساعدة الممارسين في الإبحار في خضم القضايا، القوانين، والنظرية، استندت إلى أشخاص يمتلكون خبرة عملية جارية في واحد أو أكثر من المجالات الأساسية لاسترداد الأصول. وقد ضم المشاركون مسؤولين عن إنفاذ أحكام القانون، ومحققين ماليين، وقضاة تحقيق، ومدعين عموميين، ومحامين في سلك المحاماة الخاص، ومدراء للأصول. وقد جلب هؤلاء معهم خبراتهم– من ولايات قضائية نامية ومتقدمة، ونظم تتبع القانون المدني والعام– في إجراء المصادرة الجنائية، ومصادرة الأصول دون الاستناد إلى أحكام إدانة، والدعاوى المدنية والتحقيقات، وتعقب الأصول، والتعاون الدولي، وإدارة الأصول. كما عملوا مع وكالات وطنية أخرى بالإضافة إلى نظراء أجانب. ولما كانوا على دراية ببعض التحديات في هذا الصدد، فقد طوروا طرقهم وأفكارهم الخاصة للتغلب على تلك التحديات.

تم الاتفاق على الشكل العام للدليل والموضوعات الرئيسية للدراسة بين مجموعة من الممارسين في حلقة عمل عقدت في فيينا في مايو/ آيار ٢٠٠٩[١٠]. وقد قام المؤلفون بوضع ذلك في نسخة مسودة، ثم عرضوها وناقشوها في حلقة عمل ثانية

---

١٠ جاء الممارسون المشاركون في ورشة عمل فيينا التي عقدت في مايو ٢٠٠٩ بخبرات مكتسبة من الممارسة في: الأرجنتين، وأذربيجان، وكندا، وكولومبيا، وكوستاريكا، وفرنسا، وغويرزني، وجيرزى، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزامبيا.

للممارسين عقدت بعد ذلك بعام في مارسيليا بفرنسا[١١]. وقد تلت حلقة العمل الثانية مساهمات ومشاورات إضافية، ووافقت المجموعة الموسّعة على النسخة النهائية.

## كيف يمكن استخدام الدليل

صمم كتاب *دليل لاسترداد الأصول* كمرجع سريع ودليل لطريقة عمل الممارسين- مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، وقضاة التحقيق، والمدعين العموميين- بالإضافة إلى مدراء الأصول، وكذلك المنخرطون في اتخاذ قرارات السياسات في كل من الولايات القضائية التي تتبع القانون المدني والقانون العام. وبالنظر إلى تنوع جمهور القراء والنظم القانونية، من المهم أن يضع القارئ في ذهنه أن أي ممارسة أو إستراتيجية حققت نجاحا في دولة ما قد لا تنجح في دولة أخرى. وبالمثل، فإن أي أسلوب للتحريات مسموح به في ولاية قضائية ما، قد لا يسمح به في دولة أخرى أو قد يتطلب اشتراطات إجرائية مختلفة. يضاف إلى ذلك، أن الولايات القضائية قد تستخدم مصطلحات مختلفة لوصف ذات المفهوم القانوني (مثال ذلك أن بعض الدول تستخدم كلمة «المصادرة» والبعض الآخر يستخدم كلمة «التجريد»)، أو تستخدمها في وصف الإجراء (قد تتعرض أصول بعض الولايات القضائية «للحجز»، بينما قد تتعرض أصول أخرى «للتقييد» أو «الإيقاف» أو «التجميد»)[١٢]، أو قد توكل ولايات قضائية مختلفة أدوارا ومسؤوليات مختلفة للمشتغلين باسترداد الأصول: إذ أن التحقيقات في بعض الولايات القضائية قد تجري من قبل قاضٍ للتحقيق، وفي ولايات أخرى قد تجريها سلطات إنفاذ أحكام القانون أو المدعون العموميون.

ويحاول هذا الدليل توضيح هذه الفروق حيثما وجدت، كما يلقي الضوء على الكيفية التي قد توفر بها مفاهيم أو ممارسات مختلفة حلولا متماثلة لذات التحديات. ومع ذلك، فإن الدليل ليس مصمما بحيث يكون خلاصة مفصلة للقانون والممارسات. ولذلك، فإنه يتعين على كل ممارس أن يقرأ الدليل في سياق النظام القانوني المحدد لولايته القضائية، وهياكلها الخاصة بإنفاذ أحكام القانون، ومواردها، وتشريعاتها، وإجراءاتها- دون أن يقيد نفسه بالمصطلحات، أو المفاهيم المستخدمة في تصوير التحديات ووسائل النجاح في استرداد الأصول. وعلى الممارس أيضا أن يراعي سياق النظام القانوني للولاية القضائية المحددة التي سيسعى لاتخاذ إجراءات استرداد الأصول فيها، وهياكل إنفاذ الأحكام فيها، ومواردها، وتشريعاتها، وإجراءاتها.

والغرض الأساسي من هذا الدليل هو تيسير استرداد الأصول في سياق الفساد المستشري، خاصة مثلما هو مبين إجمالا في الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، يمكن- بل يجب- تطبيق مصادرة الأصول واستردادها، على طائفة أوسع من الجرائم- خاصة أحكام مصادرة الأصول المبينة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

---

١١ جاء الممارسون المشاركون في ورشة عمل مارسيليا التي عقدت في مايو ٢٠١٠ بخبرات من: الأرجنتين، وأذربيجان، والبرازيل، والكمرون، وشيلي، وكولومبيا، وفرنسا، وألمانيا، وغويرزني، وهايتي، وبيرو، وجنوب إفريقيا، وسويسرا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزامبيا.

١٢ على سبيل المثال، فإن المصادرة في مرسوم منع الجريمة المنظمة في جنوب إفريقيا لعام ١٩٩٨، محددة باعتبارها أوامر تستند للقيمة تصدر بموجب الفصل الخامس من المرسوم. وفي ولايات قضائية أخرى، توصف هذه الأوامر باعتبارها «أوامر بغرامة مالية» (على سبيل المثال، في قوانين المصادرة الاتحادية وفي كثير من الولايات في أستراليا). وفي المكسيك، فإن عبارة «تجريد» مفضلة؛ لأنها تشير إلى الأصول المملوكة لفرد ما. وفي جيرزي فإن التجريد يستخدم فيما يتعلق بوسائل الجريمة وتتعلق المصادرة بحصيلة الجريمة.

وهذا الدليل منظم في تسعة فصول، ومسرد، وعشرة وملاحق تضم موارد إضافية. يقدم الفصل الأول نظرة عامة على عملية استرداد الأصول، والسبل القانونية للاسترداد، إلى جانب نماذج لحالات عملية. ويقدم الفصل الثاني مجموعة من الاعتبارات الإستراتيجية لبلورة قضية ما لاسترداد الأصول وإدارتها، بما في ذلك تجميع المصادر المبدئية للحقائق والمعلومات، وتشكيل الفريق المختص، وإقامة علاقة مع نظراء أجانب من أجل التعاون الدولي. ويعرض الفصل الثالث الأساليب التي قد يستخدمها الممارسون في تعقب الأصول وتحليل البيانات المالية، وكذلك الحصول على أدلة يمكن الاعتماد عليها والتسليم بها في قضايا مصادرة الأصول. ويتناول الفصل الرابع بالمناقشة التدابير الانتقالية والتخطيط اللازم لتأمين الأصول قبل المصادرة، ويطرح الفصل الخامس بعض قضايا الإدارة التي ينبغي على الممارسين أن يتدبروها خلال هذه المرحلة. ومحور الفصل السادس هو نظم المصادرة، بما في ذلك استعراض لمختلف النظم، وكيفية عملها، والتعزيزات الإجرائية المتاحة في بعض الولايات القضائية. وفيما يتعلق بقضية التعاون الدولي، يستعرض الفصل السابع مختلف الطرق المتاحة، بما في ذلك المساعدات غير الرسمية، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ويوجه الممارسين عبر العملية برمتها. وأخيرا يتناول الفصلان الثامن والتاسع بالمناقشة سبيلين إضافيين لاسترداد الأصول- الإجراءات المدنية وإجراءات المصادرة على التوالي، والمطبقة في ولايات قضائية أجنبية.

ويعرف المسرد كثيرا من المصطلحات المتخصصة المستخدمة في الدليل. وحيث إن الولايات القضائية تستخدم مصطلحات مختلفة لوصف المفهوم أو الإجراء القانوني ذاته، يقدم المسرد نماذج للمصطلحات البديلة التي قد تستخدم.

وتحتوي الملاحق أدوات مراجع وموارد عملية إضافية لمساعدة الممارسين. إذ يقدم الملحق أَلِف بيانا مجملا بالجرائم التي تختص بها الملاحقة الجنائية. ويقدم الملحق باء قائمة وأوصافا مفصلة بالمصطلحات شائعة الاستخدام للأدوات الاعتبارية. وبالنسبة لمن يراجعون تقارير المعاملات المشبوهة، يقدم الملحق جيم عينة من تقارير وحدة التحريات المالية. ويقدم الملحق دال قائمة مراجعة ببعض الاعتبارات الإضافية للتخطيط لتنفيذ أمر تفتيش وضبط. أما الملحقان هاء وواو على التوالي، فيقدمان عينة من أمر الإبراز للمؤسسات المالية، وعينة من استمارة الوضع المالي. ويطرح الملحق زاي إجمالا طرق الدفع المتسلسل وبنظام التغطية المستخدمة من قبل المصارف المراسلة فيما يتعلق بالتحويلات الإلكترونية للأموال، ويناقش معايير الدفع الجديدة بنظام التغطية التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩. ويقدم الملحق حاء بيانا مجملا لخطاب طلب مع إيضاحات إضافية لعملية الصياغة والتنفيذ. وأخيرا يقدم الملحق طاء مجموعة واسعة من مراجع مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية الخاصة ببلدان معينة.

# ١- نظرة عامة على عملية استرداد الأصول وسبل استرداد الأصول

من بين الاعتبارات الأولى في أية قضية لاسترداد الأصول وضع إستراتيجية ناجعة من أجل الحصول على إدانة جنائية (إن أمكن) واسترداد حصيلة الفساد والأدوات والوسائل المستخدمة في ذلك على حد سواء. وعلى الممارسين أن يكونوا على وعي بمختلف السبل القانونية المتاحة لاسترداد الأصول، إضافة إلى بعض العوامل أو العقبات التي قد تؤدي إلى تفضيل سبيل ما على غيره. ويقدم هذا الفصل العملية العامة لاسترداد الأصول، ومختلف سبل الاسترداد (سوف يناقش معظمها بتفصيل أكبر في الفصول اللاحقة).

## ١-١ العملية العامة لاسترداد الأصول

سواء جرت ملاحقة الأصول من خلال المصادرة الجنائية أو دون الاستناد إلى حكم إدانة أو من خلال الإجراءات القضائية لدى ولاية قضائية أجنبية أو من خلال دعوى إدارية خاصة، فإن أهداف استرداد الأصول وعمليتها الأساسية هي ذاتها على وجه العموم.
و يوضح الشكل ١-١ هذه العملية.

### ١-١-١ *جمع التحريات والأدلة وتعقب الأصول*

يتم جمع الأدلة وتعقب الأصول على يد مسؤولي إنفاذ أحكام القانون تحت إشراف المدعين العموميين أو قضاة التحقيق أو بالتعاون الوثيق معهم، أو على يد محققين خصوصيين أو غيرهم من الأطراف المعنية بالدعاوى المدنية الخاصة. وبالإضافة إلى تجميع المعلومات المتاحة علنا والتحريات المستقاة من قواعد بيانات وكالات إنفاذ أحكام القانون أو غيرها من الوكالات الحكومية، يمكن لسلطات إنفاذ أحكام القانون استخدام أساليب تحرٍ خاصة. وقد تتطلب بعض الأساليب تفويضا من مدع عام أو قاض (مثل المراقبة الإلكترونية، وأوامر التفتيش والضبط، وأوامر الإبراز، أو أوامر مراقبة الحسابات)، لكن غيرها قد لا يتطلب ذلك (مثل المراقبة الشخصية، والمعلومات المستمدة من مصادر علنية، والمقابلات مع الشهود). ولا يمتلك المحققون الخصوصيون الصلاحيات الممنوحة للسلطات في إنفاذ أحكام القانون، إلا أنه يمكنهم استخدام المصادر المتاحة علنا، والتقدم إلى المحكمة طلبا لاستصدار بعض الأوامر المدنية (مثل أوامر الإبراز، والمراجعة الميدانية للسجلات، وأخذ الشهادات قبل رفع الدعوى، أو تقارير الخبراء). ونناقش أساليب التحري الجنائية والتعقب تفصيلا في الفصل الثالث، ونناقش أساليب التحري في الدعاوى المدنية في الفصل الثامن.

### ١-١-٢ *تأمين الأصول*

ينبغي أثناء عملية التحري، تأمين الحصيلة والأدوات والوسائل المستخدمة في اقتراف الجريمة محل المصادرة، تجنبا لتبديدها، أو نقلها، أو إتلافها. وفي بعض الولايات القضائية التي تتبع القانون المدني، يجوز منح صلاحية تقييد الأصول

**الشكل ١-١ عملية استرداد الأصول المنهوبة**

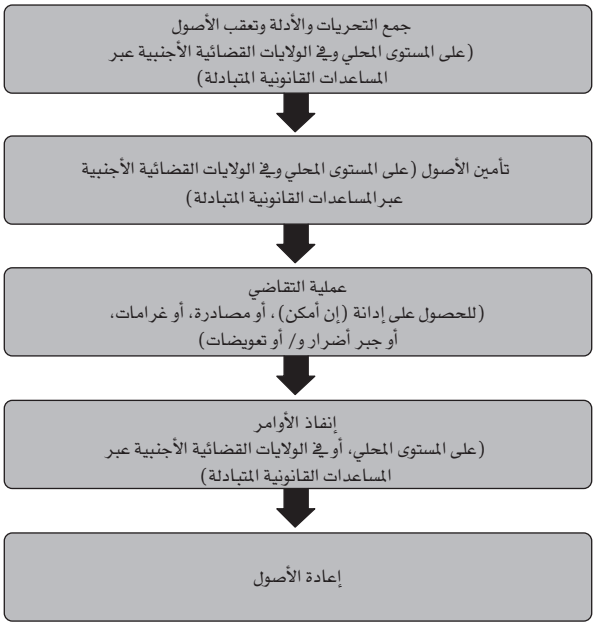


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

الخاضعة للمصادرة أو الحجز عليها للمدعين العموميين، أو قضاة التحقيق، أو سلطات إنفاذ أحكام القانون. وفي ولايات قضائية أخرى تتبع القانون المدني، يشترط التفويض القضائي. وفي الولايات القضائية التي تتبع القانون العام، يتطلب إصدار أمر بتقييد الأصول أو الحجز عليها تفويضا قضائيا، مع بعض الاستثناءات في قضايا الحجز. ونناقش تقييد الأصول والحجز عليها تفصيلا في الفصل الرابع، ونناقش التقييد في الدعاوى المدنية الخاصة في الفصل الثامن. ويجب أن تكون هناك أيضا نظم سارية لإدارة الأصول (انظر الفصل الخامس).

### ١-١-٣ *التعاون الدولي*

يعتبر التعاون الدولي أمرا أساسيا لنجاح استرداد الأصول التي تم تحويلها إلى ولاية قضائية أجنبية أو إخفاؤها فيها. وهو ضروري من أجل تجميع الأدلة، تنفيذ تدابير مؤقتة، والمصادرة النهائية لحصيلة الفساد والأدوات والوسائل المستخدمة في الحصول عليها. وعندما تتم مصادرة الأصول، يصبح التعاون حاسما لإعادتها. ويشمل التعاون الدولي «المساعدات غير الرسمية»، وطلبات المساعدات القانونية المتبادلة، وطلب تسليم الجناه[١٣]. وغالبا ما تستخدم المساعدات غير الرسمية بين الوكالات النظيرة لتجميع معلومات وتحريات للمعاونة في التحقيق والتوفيق بين الإستراتيجيات والإجراءات التالية لاسترداد الأصول. وطلب المساعدة القانونية المتبادلة هو عادة طلب مكتوب يستخدم

١٣ لأغراض هذا الدليل تستخدم عبارة «المساعدة غير الرسمية» لتشمل أي نوع من المساعدة لا تتطلب طلبا *رسميا* بالمساعدة القانونية المتبادلة. والتشريع يسمح بهذه المساعدة غير الرسمية، والمتبادلة فيما بين الممارسين التي قد يجعلها تشريع للمساعدة القانونية المتبادلة وقد تتضمن سلطات ووكالات وإدارات «رسمية». للاطلاع على وصف لهذا النوع من المساعدة ومقارنته بعملية طلب المساعدة القانونية المتبادلة، انظر القسم ٧-٢ من الفصل السابع.

في تجميع الأدلة (التي تتضمن تدابير قسرية تشمل أساليب استقصائية)، وفي الحصول على تدابير مؤقتة، والسعي لإنفاذ أوامر محلية في ولاية قضائية أجنبية. ونتناول التعاون الدولي في الفصل السابع.

### ١-١-٤ الإجراءات القضائية

يجوز أن تتضمن الإجراءات القضائية دعاوى للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو دعاوى مدنية خاصة (نبين كل منها أدناه وفي الفصول اللاحقة)، وسوف تحقق استرداد الأصول من خلال أوامر المصادرة، أو التعويض، أو جبر الأضرار، أو الغرامات. وقد تستند المصادرة إلى الملكية، أو على القيمة. وتسمح النظم المستندة إلى الملكية (التي يشار إليها أيضا بعبارة «نظم الملكية الملوثة») بمصادرة الأصول التي يثبت أنها حصيلة للجريمة أو أدوات ووسائل استخدمت في اقترافها– الأمر الذي يشترط الربط بين الأصل والجريمة (وهو شرط غالبا ما يصعب إثباته عندما يتم غسل الأصول، أو تحويلها إلى شكل آخر، أو نقل ملكيتها لإخفاء منشئها غير الشرعي أو التمويه عليه). وتسمح النظم المبنية على القيمة (التي يشار إليها أيضا بعبارة «نظم المنفعة»، بتحديد قيمة الأصول المتأتية من الجريمة، ومصادرة قيمة معادلة من الأصول التي قد تكون محلا للإدانة. ويستخدم بعض الولايات القضائية أساليب معززة للمصادرة، مثل أحكام الأصول البديلة أو القرائن التشريعية للمساعدة في استيفاء معيار الإثبات. ونبين في الفصل السادس هذه القضايا المتعلقة بالمصادرة وغيرها، ونبين في الفصل الثامن الدعاوى المدنية الخاصة.

### ١-١-٥ إنفاذ الأوامر

عندما تأمر المحكمة بتقييد الأصول، أو الحجز عليها، أو مصادرتها، يجب اتخاذ الخطوات الكفيلة بإنفاذ هذا الأمر. وإذا كانت الأصول كائنة في ولاية قضائية أجنبية، يجب تقديم طلب للمساعدات المتبادلة. عندئذ يجوز للسلطات في الولاية القضائية الأجنبية أن تنفذ الأمر إما من خلال: (١) تسجيل الأمر الصادر من الدولة الطالبة وإنفاذه مباشرة في محكمة محلية (الإنفاذ المباشر) أو (٢) الحصول على أمر محلي مبني على وقائع (أو أمر) مقدم من الولاية القضائية الطالبة (إنفاذ غير مباشر)[١٤]. ويتم إنجاز ذلك من خلال عملية المساعدات القانونية المتبادلة (المبينة أعلاه، وفي الفصل السابع). وبالمثل، سوف يتعين إنفاذ الأحكام المدنية الخاصة في جبر الأضرار أو التعويضات بالاستعانة بذات الإجراءات المستخدمة في الأحكام المدنية الأخرى.

### ١-١-٦ إعادة الأصول

غالبا ما يسفر إنفاذ أمر المصادرة في الولاية القضائية الطالبة عن تحويل الأصول الصادرة إلى الخزانة العامة أو صندوق المصادرة لدى الولاية القضائية المقدم إليها الطلب (ولا تعاد مباشرة إلى الولاية القضائية الطالبة)[١٥]. ونتيجة لذلك، يستلزم الأمر إيجاد آلية أخرى لترتيب إعادة الأصول. وإذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تطبق على هذه الحالة، يكون الطرف المقدم إليه الطلب ملزما وفقا للمادة ٥٧ بإعادة الأصول المصادرة إلى الطرف الطالب في حالات اختلاس الأموال العامة أو غسلها، أو عندما يثبت الطرف الطالب على نحو معقول سابق ملكيته لهذه

---

١٤ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتين ٤٥ و٥٥، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٣، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥، واتفاقية تمويل الإرهاب، المادة ٨، وللاطلاع على الحجز أو التقييد، انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (٢).

١٥ أمانة مبادرة استرداد الأصول المنهوبة «إدارة استرداد الأصول المنهوبة» واشنطن العاصمة ٢٠٠٩، http://www.worldbank.org/star.

الأموال. وإذا لم تكن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منطبقة على هذه الحالة، فسوف تعتمد إعادة الأصول المصادرة أو تقاسمها على التشريعات المحلية، أو الاتفاقات الدولية الأخرى، أو معاهدات المساعدات القانونية المتبادلة، أو الاتفاقات الخاصة (مثل اتفاقات تقاسم الأصول). وفي جميع الأحوال، يجوز تخفيض الاسترداد الكامل بما يعوض الولاية القضائية المقدم إليها الطلب عما أنفقته في سبيل تقييد الأصول المصادرة، وصونها، والتصرف فيها، والمصاريف القانونية والمعيشية للمدعي.

ويجوز أيضا إعادة الأصول مباشرة إلى الضحايا، بما في ذلك أية ولاية قضائية أجنبية، من خلال أمر قضائي (يشار إليه بعبارة «الاسترداد المباشر»[١٦]. وقد تأمر المحكمة بالتعويض أو درء الأضرار أو الإعادة مباشرة لولاية قضائية في دعوى مدنية خاصة. كما يجوز للمحكمة أن تأمر بالتعويض أو الاسترداد مباشرة لولاية قضائية أجنبية في قضية جنائية أو دون الاستناد إلى حكم إدانة. وأخيرا، يكون لبعض المحاكم، عند البت في المصادرة، السلطة في الاعتراف بادعاء إحدى الولايات القضائية الأجنبية بأنها المالك الشرعي للأصول.

وفي حالة إفلاس مرتكب الفعل الإجرامي (أو إعسار الشركات التي استخدمها مرتكب هذا الفعل)، قد تساعد إجراءات الإعسار الرسمية في عملية الاسترداد. ويرد في الفصول السابع والثامن والتاسع مزيد من الشرح لكل تلك الآليات.

ومن المحتمل أن يثور عدد من قضايا السياسات أثناء أي جهود من أجل استرداد الأصول في قضايا الفساد. وقد تخشى الولايات القضائية متلقية الطلبات من أن يتم سحب الأموال وامتصاصها مرة أخرى من خلال الفساد المستمر أو المتجدد في الولاية القضائية الطالبة، لا سيما لو ظل المسؤول الفاسد في مقعد السلطة أو يمتلك نفوذا كبيرا. وعلاوة على ذلك، قد تعترض الولايات القضائية الطالبة على محاولات الولاية القضائية متلقية الطلب فرض شروط وآراء أخرى على الكيفية التي ينبغي بها استخدام الأصول المصادرة. وفي بعض القضايا تمت الاستعانة بمنظمات دولية مثل البنك الدولي، ومنظمات المجتمع المدني لتيسير إعادة الأموال المستردة ومتابعتها[١٧].

### ١-٢ السبل القانونية لإنجاز استرداد الأصول

تتنوع الإجراءات القانونية لمتابعة استرداد الأصول. وتشمل الآليات التالية:

- المحاكمة والمصادرة الجنائية المحلية، يليها تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة لإنفاذ الأوامر في دول أجنبية؛

---

١٦ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣، بأن تتخذ الدول الأطراف تدابير تسمح بالاسترداد المباشر للملكية.

١٧ في عام ٢٠٠٧ أقامت وزارة الخزانة الأمريكية دعوى مصادرة ضد مواطن أمريكي أدين في عام ٢٠٠٣ في ادعاء بدفع رشوة لمسؤولين في كازاخستان لإبرام صفقات للغاز والنفط. وكانت الدعوى من أجل ما تبلغ حصيلته نحو ٨٤ مليون دولار. ووافق المواطن على تحويل هذه الحصيلة لصندوق في البنك الدولي يستخدم لمشروعات في كازاخستان. انظر الرسالة الإخبارية رقم ٧-١٠٨، ٣٠ مايو ٢٠٠٧» المدعي العام الأمريكي من أجلS.D.N.Y، الحكومة تقيم دعوى مدنية لمصادرة ٨٤ مليون دولار ادعى بأنه أمكن تتبعها كمدفوعات غير مشروعة وتوافق على الإفراج المشروط عن الأموال من أجل المؤسسة تفيد الأطفال الفقراء في كازاخستان» /news release no. 07-108, May 30, 2007, http://www.usdoj.gov/usao/nys/pressreleases May07/pictetforfeiturecomplaintpr.pdf; World Bank, "Kazakhstan BOTA Foundation Established," news release no. 2008/07/KZ, June 4, 2008, http://siteresources.worldbank.org/INTKAZAKHSTAN/News%20and%20 ..Events/21790077/Bota_Establishment_June08_eng.pdf

- المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، يليها طلب للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة أو غيرها من أشكال التعاون الدولي في إنفاذ الأوامر في ولايات قضائية أجنبية؛
- إقامة دعاوى مدنية خاصة، بما في ذلك إقامة دعاوى الإعسار الرسمي؛
- المحاكمة والمصادرة الجنائية، أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، التي تنشئها ولاية قضائية أجنبية (وتشترط وجود الولاية القضائية على الجريمة والتعاون من قبل الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد)؛
- المصادرة الإدارية.

ويتوقف توافر هذه السبل، سواء داخل الولاية القضائية أو في ولاية قضائية أجنبية، على القوانين واللوائح السارية في الولايات القضائية المشتركة في التحقيق، إلى جانب الاتفاقات، والمعاهدات الدولية أو الثنائية. ويوضح الإطار ١-١ إجمالا مختلف القوانين التي تهم الممارسين الذين يتبعون هذه السبل. بالإضافة إلى ذلك، هناك حقائق أخرى قانونية، أو عملية، أو تشغيلية تؤثر على السبيل المختار. ونتناول بالمناقشة في الفصل الثاني بعضا من هذه الاعتبارات الإستراتيجية، والعقبات، ومسائل إدارة القضايا.

### ١-٢-١ المحاكمة والمصادرة الجنائية

عندما تقرر السلطات التي تسعى إلى استرداد الأصول المسروقة أن تباشر قضية جنائية، تعتبر المصادرة الجنائية وسيلة ممكنة للإنصاف والجبر. وعلى الممارسين تجميع الأدلة، وتعقب الأصول وتأمينها، ومقاضاة أي شخص طبيعي أو اعتباري، والحصول على إدانة. وبعد الحصول على إدانة، يجوز للمحكمة الأمر بالمصادرة. وفي بعض الولايات القضائية، خاصة تلك التي تطبق القانون العام، يكون معيار الإثبات في المصادرة أدنى من المعيار المطلوب للحصول على إدانة. مثال ذلك، ستكون «موازنة الاحتمالات» مطلوبة للمصادرة، بينما سيكون «تجاوز الشك المعقول» مطلوبا للإدانة. وهناك دول أخرى تطبق المعيار نفسه على كل من الإدانة والمصادرة. وللاطلاع على شرح لمعايير الإثبات، انظر الشكل ٢-١ في القسم ٢-٦-٥. وبوجه عام، فإنه ما لم تنطبق الأحكام المعززة للمصادرة، سوف تقضي تشريعات المصادرة بمصادرة العائدات والأدوات والوسائل المستخدمة التي يمكن إرجاعها إلى الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة [١٨].

وسوف يستخدم التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدات القانونية المتبادلة طوال عملية تعقب الأصول وتأمينها في الولايات القضائية الأجنبية، إلى جانب إنفاذ الأمر النهائي بالمصادرة [١٩].

ومن مزايا الملاحقة والمصادرة الجنائية الاعتراف المجتمعي بالطابع الجنائي للفساد، وخضوع من ارتكب هذه الجناية للمساءلة. وعلاوة على ذلك، فإن عقوبات السجن، والغرامة والمصادرة تعمل على ردع الجناة في المستقبل. يضاف إلى

---

١٨ يناقش الفصل السادس بمزيد من التفصيل شكل وعمل «أحكام المصادرة المعززة». ويشمل التعزيز استبدال أحكام الأصول التي تسمح بمصادرة الأصول المرتبطة بالجريمة إذا ضاعت الحصيلة الأصلية أو تم تبديدها، وافتراض الاستخدام غير الشرعي للأصول أو استخلاصها في ظروف معينة، وافتراض مدى المنافع غير المشروعة الناجمة عن جرائم معينة، وعكس مسؤولية وعبء الإثبات في ظروف معينة.

١٩ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (١) (أ)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية، المادة ١٣ (١)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥ (٤)- الأطراف باتخاذ تدابير لتنفيذ الأوامر الأجنبية.

**الإطار ١-١ الإطار القانوني لاسترداد الأصول**

**التشريعات والإجراءات (الولايات القضائية المحلية والأجنبية):**

- أحكام المصادرة (المصادرة الجنائية والمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة؛ والمصادرة الإدارية؛
- المساعدات القانونية المتبادلة؛
- أحكام القانون الجنائي، ومدونات الإجراءات (الفساد، وغسل الأموال)؛
- أحكام القانون (المدني) الخاص ومدونات الإجراءات؛
- قوانين تقاسم الأصول.

**الاتفاقات والمعاهدات الدولية[أ]**

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة رشوة المسؤولين العموميين الأجانب في معاملات الأعمال الدولية؛
- معاهدة جنوب شرق آسيا للمساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد؛
- اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل متحصلات الجريمة، والبحث عنها، ومصادرتها وبشأن تمويل الإرهاب (١٩٩٠)؛ واتفاقية المجلس الأوروبي المنقحة بشأن غسل متحصلات الجريمة، والبحث عنها، ومصادرتها، وبشأن تمويل الإرهاب (٢٠٠٥)؛
- القرار الإطاري للمجلس الأوروبي رقم ٢٠٠٣/ ٥٧٧/ JHA بشأن التنفيذ في الاتحاد الأوروبي لأوامر تجميد الملكية والأدلة؛
- القرار الإطاري للمجلس الأوروبي رقم ٢٠٠٦/ ٧٨٣/ JHA بشأن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة؛
- بروتوكول اتحاد جنوب إفريقيا لمكافحة الفساد (٢٠٠١)؛
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع الفساد وما يتصل به من جنايات ومكافحتها (٢٠٠٣)؛
- اتفاقيات كومنولث الدول المستقلة بشأن المساعدات القانونية والعلاقة القانونية في الأمور المدنية، والعائلية والجنائية؛
- المخطط المتعلق بالمساعدات المتبادلة في المسائل الجنائية داخل الكومنولث (مخطط هراري)؛
- معاهدة السوق المشتركة الجنوبية (في أمريكا اللاتينية) للمساعدات القانونية المتبادلة في معاهدة المسائل الجنائية (ديسمبر، رقم ١٢/ ٠١)؛
- المعاهدات الثنائية للمساعدات القانونية المتبادلة.

---

أ- انظر الملحق (ياء) للاطلاع على موارد موقع الويب المتاحة.

ذلك أن المحققين الجنائيين عموما يمتلكون أكثر الوسائل إقداما لتجميع المعلومات والتحريات، بما في ذلك الاطلاع على بيانات من وكالات إنفاذ أحكام القانون، ووحدات التحريات المالية، واستخدام التدابير المؤقتة، وأساليب التحقيق القسرية (مثل عمليات التفتيش، والمراقبة الإلكترونية، وفحص السجلات المالية، أو الاطلاع على مستندات تحوزها أطراف ثالثة)، إضافة إلى هيئات المحلفين الكبرى، أو الوسائل الأخرى للحصول على الشهادات أو الأدلة المقنعة. وفي معظم الولايات القضائية، لا تقدم المساعدات القانونية المتبادلة إلا في سياق التحقيقات الجنائية. ومع ذلك، قد تعترض عقبات كبيرة سبيل الحصول على إدانة ومصادرة جنائية؛ وهي عدم كفاية الأدلة، والافتقار إلى القدرة أو الإرادة السياسية؛ أو وفاة الجاني، أو هروبه، أو حصانته. وعلاوة على ذلك، فإن السلوك المنشئ للطلب قد لا يمثل جريمة في الولاية القضائية التي يلتمس فيها العدل والإنصاف. وسوف نناقش هذه العقبات وغيرها في الفصل الثاني.

### ١-٢-٢ المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة

هناك نوع آخر من المصادرة يجذب الانتباه في جميع أنحاء العالم هو المصادرة دون إدانة المشار إليها بعبارة «المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة»[٢٠]. ويشترك هذا النوع من المصادرة في هدف مشترك واحد على الأقل مع المصادرة الجنائية، ألا وهو استرداد عائدات الجريمة والأدوات والوسائل المستخدمة في اقترافها وإعادتها. وبالمثل، فإن الردع وحرمان المسؤولين الفاسدين من المكاسب التي تحصلوا عليها بطرق باطلة يعتبران من أشكال الإنصاف المجتمعية التي تحققها المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة.

وتختلف المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة عن المصادرة الجنائية في الإجراءات المستخدمة في مصادرة الأصول. فالمصادرة الجنائية تشترط المحاكمة والإدانة الجنائية، تليها إجراءات المصادرة، أما المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة فإنها لا تشترط محاكمة أو إدانة، بل تشترط إجراءات المصادرة فحسب. وفي كثير من الولايات القضائية، يمكن تقرير المصادرة بناء على معيار أدنى من الإثبات (مثال ذلك، معيار «موازنة الاحتمالات» أو «رجحان الأدلة») وهذا يساعد في تخفيف العبء على السلطات. وهناك ولايات قضائية أخرى (أساسا من الولايات القضائية التي تتبع القانون المدني)، تشترط معيارا أعلى من الإثبات– وهو تحديدا المعيار نفسه المطلوب للحصول على إدانة جنائية.

ورغم ذلك، فنظرا لأن المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ليست متاحة في كل الولايات القضائية، قد يجد الممارسون صعوبة في الحصول على مساعدات قانونية متبادلة للمعاونة في التحقيقات وفي إنفاذ أوامر المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة. وسوف نناقش المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة بمزيد من التفصيل في الفصل السادس.

### ١-٢-٣ الدعاوى المدنية الخاصة

يتوافر للسلطات التي تسعى إلى استرداد الأصول المنهوبة خيار الشروع في الإجراءات أمام المحاكم المدنية المحلية أو الأجنبية لتأمين الأصول واستردادها، والتماس جبر الأضرار بناء على الأضرار الفعلية، أو الإخلال بعقد، أو الكسب

---

٢٠ تشمل الولايات القضائية: أنغويلا، وأنتيغوا وباربودا، وبعض أقاليم كندا (ألبرتا، وكولومبيا البريطانية، ومانيتوبا، وأونتاريو، وكويبك، وساسكا تشوان)، وكولومبيا ، وكوستاريكا ، فيجي، وغويريزني ، وهندوراس، وأيرلندا، وجزيرة مان، وإسرائيل، وجرزي، ونيوزيلندا، والفلبين، وسلوفينيا، وجنوب إفريقيا، وسويسرا، وتايلند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزامبيا. كما طبقت الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف المصادرة غير المستندة لإدانة، انظر اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المادة ٥٣ (أ) (ج)والتوصية (٣) لفريق العمل المالي في التوصيات ٤٠+٩.

غير المشروع[٢١]. وقد تكون لمحاكم الولايات القضائية الأجنبية المختصة إذا كان المدعى عليه شخصا (فردا أو كيان أعمال) مقيما في الولاية القضائية أو يؤسس شركته فيها (الولاية القضائية الشخصية)، أو كانت الأصول موجودة داخل الولاية القضائية أو عبرتها (الولاية القضائية الموضوعية)، أو إذا كانت الجريمة فعلا من أفعال الفساد أو غسل الأموال ارتكب داخل الولاية القضائية. ويجوز للسلطات التي تلتمس رد الحق، باعتبارها متقاضيا خاصا، أن تتعاقد مع محامين لاستكشاف الادعاءات والتعويضات القانونية المحتملة (ملكية أصول مختلسة، جبر الأضرار، رد الأرباح غير المشروعة، والإخلالات بعقود). وسوف تستلزم الدعوى المدنية تجميع أدلة على الاختلاس، أو على التبعات المبنية على الأضرار التعاقدية أو أضرار الإخلال. ويمكن في كثير من الأحيان استخدام الأدلة التي تم تجميعها أثناء سير الإجراءات الجنائية في التقاضي المدني. ويمكن أيضا التماس الأدلة بمساعدة إحدى المحاكم قبل رفع الدعوى.

وعادة ما يكون لدى المدعي الخيار في أن يلتمس من المحكمة إصدار مجموعة متنوعة من الأوامر، بما فيها ما يلي:

- تؤمن أوامر التجميد، والحظر، والحراسة، أو التقييد (من المحتمل أن يكون لها مفعول على المستوى العالمي)، الأصول التي يشتبه في أنها عائدات لجريمة في انتظار صدور حكم في مطالبة بتلك الأصول. وفي بعض الولايات القضائية، يجوز إصدار أوامر تقييد مؤقتة انتظارا لنتيجة القضية حتى قبل إقامتها، دون إخطار ودون تأثير خارج نطاق الإقليم. وعادة ما تتطلب هذه الأوامر إيداع ضمان أو كفالة أو تعهد آخر من جانب الملتمس.
- الأوامر ضد المدعى عليهم تلزمهم بتقديم معلومات عن مصدر أصولهم والمعاملات التي تدخل فيها.
- تعتبر الأوامر ضد الغير للإفصاح عن المستندات ذات الصلة مفيدة في الحصول على أدلة من المصارف أو المستشارين الماليين، أو المحامين، من بين جملة أشخاص آخرين.
- أوامر «عدم البوح» (تكميم الأفواه) التي تمنع المصارف أو الأطراف الأخرى من إبلاغ المدعى عليهم بوجود أمر تقييد زجري أو أمر إفصاح.
- أوامر الحماية أو الحفظ العامة التي تحافظ على الوضع الراهن، وتحول دون تدهور حالة أصول الملتمس، ومصالحه القانونية أو كلتيهما. وتتطلب مثل هذه الأوامر عادة إثبات احتمال النجاح بناء على الجدارة والمخاطرة الوثيقة في تأجيل البت.

تتمثل العيوب الرئيسية للتقاضي في ولاية قضائية أجنبية في أعباء وتكاليف تعقب الأصول، والأتعاب القضائية التي يستلزمها استصدار أوامر المحكمة ذات الصلة، ومع ذلك، فإن المتقاضي تتوافر له سيطرة أكبر في متابعة الإجراءات المدنية والأصول الموجودة تحت يد الغير، وقد تتاح له ميزة وجود معيار أدنى للإثبات. ومثال ذلك أن القضايا المدنية في الولايات القضائية التي تتبع القانون العام غالبا ما يبت فيها على أساس معيار «موازنة الاحتمالات» و «رجحان الأدلة». وبالمثل، فإن إجراءات التحكيم المتعلقة بالعقود الدولية التي تم الحصول عليها من خلال الرشاوى أو الامتيازات غير المشروعة، والممنوحة إلى مسؤولين فاسدين قد تفتح سبلا واعدة، بما فيها إلغاء العقود، والمطالبات المحتملة فيما يتعلق بالإخلال أو جبر الأضرار. وسوف نناقش هذه المجالات بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن.

٢١ تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف للسماح لدولة طرف أخرى بإقامة دعاوى مدنية في المحاكم المحلية.

### ١-٢-٤ الدعاوى المرفوعة من ولايات قضائية أجنبية

قد تختار السلطات التي تلتمس استرداد الأصول المسروقة تأييد إجراء للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة سبق اتخاذه في ولاية قضائية أخرى ضد المسؤول الفاسد أو شركائه، أو الأصول التي تم التعرف عليها. وقد تستطيع الدولة أو الحكومة أن تحصل، عند انتهاء الإجراءات، على جزء من الأصول المستردة من خلال أوامر صادرة من المحاكم الأجنبية أو وفقا للتشريعات أو الاتفاقات[٢٢]. وسوف يتطلب ذلك أن يكون لدى السلطة الأجنبية الولاية القضائية، والقدرة على المحاكمة والمصادرة، والأهم من ذلك، الاستعداد لتقاسم العائدات. وقد يتم رفع دعوى ما من جانب سلطة أجنبية بإحدى طريقتين:

١- يجوز للسلطات في الولاية القضائية المتضررة من الفساد أن تطلب من السلطات الأجنبية رفع دعواها الخاصة. وقد يتم ذلك بتقديم شكوى، أو بصورة أبسط، بتقاسم الأدلة المجرِّمة، ورفع دعوى أمام سلطات الولاية القضائية الأجنبية. وفي جميع الحالات، يكون للسلطات الأجنبية في نهاية المطاف السلطة التقديرية في متابعة القضية أو إغفالها. فإذا تابعت السلطات القضية، فسوف يتعين على الولاية القضائية المصادرة من الجريمة التعاون مع السلطات الأجنبية لضمان حصولها على الأدلة اللازمة.

٢- يجوز للسلطات الأجنبية أن ترفع دعوى بمعزل عن أي طلب من الولاية القضائية المضارة بالفساد. وقد تتلقى السلطات الأجنبية معلومات تربط المسؤول الفاسد بولايتها القضائية– سواء أكان ذلك من خلال مقال نشر في جريدة، أو تقرير صدر عن معاملات مشبوهة، أو طلب للمساعدات غير الرسمية، أو المساعدات القانونية المتبادلة– ثم تقرر التحقيق في أنشطة غسل الأموال أو الرشوة الأجنبية التي تجري داخل إقليمها الوطني.

وفي معظم الدول يتم التشجيع بوجه عام على إشراك الضحية– بما في ذلك الدولة أو الحكومة المتضررة من جرائم الفساد– في الإجراءات ورغم ذلك، فإن هذا يقتصر بوجه عام على المناقشات مع الممارسين، ولا يمتد إلى المثول الفعلي في إجراءات المحاكمة. ومع ذلك، يمكن أيضا للضحية، أن تشارك في بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، في الإجراءات الأجنبية كمدع خاص أو كطرف مدني في الإجراءات. وفي كل من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وتلك التي تطبق القانون العام، يمكن استرداد الأصول من خلال هذه الإجراءات عن طريق ما تأمر به المحكمة من تعويض، أو رد للحقوق، أو جبر للأضرار كطرف مضار من جرائم الفساد، أو كمالك شرعي في إجراءات المصادرة.

ويعتبر هذا السبيل خيارا مهما، إذا لم يتوافر لدى الولاية القضائية التي تلتمس جبر التعويض الأساس القانوني، أو القدرة، أو الأدلة اللازمة لمتابعة تحقيق دولي بوسائلها الخاصة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت فترة التقادم تستبعد ملاحقة تهم الفساد المبدئية، فقد يمكن التحقيق في جرائم غسل الأموال، أو حيازة أصول مسروقة في دول أخرى. ومن جهة أخرى، قد لا تتوافر لدى الولاية القضائية المضارة من جرائم الفساد سيطرة على الإجراءات، ويتوقف النجاح هنا إلى حد كبير على أولويات السلطات الأجنبية. يضاف إلى ذلك أنه ما لم تأمر المحكمة بإعادة الأصول، فإن النجاح سوف يتوقف على اتفاقيات تقاسم الأصول، أو قدرة السلطات على إعادة الأصول بناء على سلطتها التقديرية (انظر القسم ٩-٤ في الفصل التاسع).

---

٢٢ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣ (ب) و٥٣ (ج) الدول الأطراف باتخاذ تدابير تسمح بالاسترداد المباشر.

### ١-٢-٥ المصادرة الإدارية

خلافا للمصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة التي تتطلب قرارا من المحكمة، تتضمن المصادرة الإدارية عموما آلية غير قضائية لمصادرة الأصول المستخدمة أو المتضمنة في ارتكاب الجريمة. وقد تجري بتطبيق القانون النظامي، وفقا للإجراءات المبينة في اللوائح، وتستخدم عادة في معالجة قضايا المصادرة غير المتنازع عليها. والمصادرة تنفذها من جانب وكالة مخولة (مثل وحدة شرطة أو وكالة مكرسة لإنفاذ أحكام القانون)، وغالبا ما تلي عملية مشابهة لتلك المستخدمة تقليديا في قضايا التهريب الجمركي. وتتطلب الإجراءات عادة إخطار الأشخاص ممن لهم مصلحة قانونية في الأصل والإعلان لعموم الجمهور. وتقتصر المصادرة الإدارية عموما على الأصول منخفضة القيمة أو على فئات معينة من الأصول. مثال ذلك أن التشريعات قد تجيز مصادرة أي مبلغ من النقد، لكنها تحظر مصادرة العقارات. وهناك شكل مغاير آخر من هذا النوع من المصادرة، يسمى «تنازل» من جانب بعض الولايات القضائية، يستخدم إجراء مماثلا. ومن بين الوسائل الأخرى غير القضائية لاسترداد الأصول ما يتم من خلال فرض ضرائب على الأرباح غير المشروعة (انظر الإطار ١-٢).

## ١-٣ استخدام سبل استرداد الأصول في الممارسة: نماذج لثلاث قضايا

نورد فيما يلي إجمالا نماذج مختصرة لثلاث قضايا تبين الكيفية التي استخدمت بها السبل المختلفة التي نتناولها في هذا الفصل في استرداد الأصول في التطبيق. وقد تضمنت كل حالة منها عدة ولايات قضائية وشملت عددا من النهج الإستراتيجية، تبعا لملابسات القضية، والسبل المتاحة في الولايات القضائية المحلية أو الأجنبية، أو ترتيبات الإعادة.

### ١-٣-١ قضية فلاديمير مونتيسينوس وشركائه

عقب إذاعة شرائط فيديو متلفزة أظهرت فلاديمير مونتيسينوس (المستشار الخاص لرئيس جمهورية بيرو ألبيرتو فوجيموري، والرئيس الفعلي لجهاز الاستخبارات في بيرو) وهو يرشو نائبا منتخبا معارضا في الكونغرس في سبتمبر ٢٠٠٠، جرى تعقب الأموال في عدة ولايات قضائية، منها جزر كايمان، ولوكسمبورغ، وسويسرا، والولايات المتحدة. وفي نهاية المطاف، تم استرداد أكثر من ٢٥٠ مليون دولار أمريكي من سويسرا والولايات المتحدة ومن مصارف محلية في بيرو.

وفيما يتعلق بالأصول المقوّمة بمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي في سويسرا، تمت مناقشة خيارين مع قاضي التحقيق السويسري وهما: إما أن تقوم سلطات بيرو بمحاكمة الجناة محليا عن الفساد، ثم تسعى إلى استرداد الأصول من خلال تقديم طلبات للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة وتنازلات اختيارية موقعة، أو أن تقوم سويسرا بملاحقة جرائم تهريب المخدرات وما يتصل بها من جرائم غسل الأموال التي تضمنتها القضية. ومع الخيار الثاني، سينخفض الاسترداد؛ لأنه سيتعين على بيرو أن تتقاسم نسبة مئوية من الأصول مع سويسرا.

وقد قررت بيرو الأخذ بالخيار الأول. ولإرساء أساس للعمل، سنت سلطات بيرو تشريعات تسمح بالدفع بالاعتراف بالجرم (اتفاقات الدفوع) وأشكال أخرى من التعاون[٢٣]. وفي مقابل تخفيف الحكم الجنائي، أو رد الإجراءات قدم

٢٣ يشار إليها باعتبارها «قانون التعاون الكفء» القانون (٢٧-٢٧٨).

## الإطار ١-٢ الوسائل البديلة لاسترداد الأصول

### *فرض ضرائب على الأرباح غير المشروعة*

يجوز إخضاع أي مسؤول عمومي أو تنفيذي في شركة مملوكة للدولة تلقى رشاوى، أو أموالا مختلسة، أو أصولا منهوبة، لضرائب على الدخل عن هذا الإيراد غير المشروع. وفي هذه الحالة، لا يتعين على السلطات أن تثبت المنشأ غير الشرعي للأصول. ويكفي أن تثبت فقط أن هذه الأصول تمثل إيرادات مستترة أو غير معلنة. وعلى السلطات أن تثبت ببساطة أن دافع الضريبة قد حقق كسبا خاضعا للضريبة أو تلقى دخلا خاضعا للضريبة، وأنه ملتزم بدفع المبلغ المستحق من الضرائب، بما في ذلك الفائدة والغرامات، في حالة عدم سداد الضريبة في موعدها. لذلك، فإن عبء تقديم الأدلة يكون أقل مما هو في قضايا الاسترداد المدنية. وحيث إن هذه الآلية عموما لا تتضمن إجراءات قضائية، فمن المحتمل أن تكون أقل تكلفة وأسرع من إجراءات الاسترداد المدنية أو الجنائية.

### *أوامر الغرامات والتعويض في المحاكمات الجنائية*

في القضايا الجنائية، يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليه بتسديد غرامات أو تعويضات للضحية أو كلتيهما. ويجوز أن تترافق هذه الأوامر مع أوامر المصادرة، أو يجوز إصدارها عوضا عن أوامر المصادرة. ورغم أن إصدار أوامر الغرامات أو التعويضات قد تكون أيسر من اتخاذ إجراء منفصل من أجل المصادرة، إلا أن إنفاذ مثل هذه الأوامر قد يكون أكثر صعوبة. وقد يتم إنفاذ أوامر الغرامات والتعويضات من خلال المحاكم المدنية، بينما يتم إنفاذ أوامر المصادرة على الأصول التي سبق تقييدها. يضاف إلى ذلك أن قيمة الغرامة قد يحد منها النظام الأساسي، وتكون بالتالي غير كافية في حد ذاتها لتحقيق الاسترداد المطلوب.

المدعى عليهم معلومات مفيدة بشأن الجرائم المعلومة أو غير المحددة والأدلة غير المعلومة، وسبل الوصول إلى عائدات الجريمة، أو الشهادة ضد الشخصيات الرئيسية. إضافة إلى ذلك، وقع المدعى عليهم على تنازلات اختيارية تخول المصارف الأجنبية التي تحتفظ بأموالهم بتحويلها إلى حسابات حكومة بيرو. ومن ثم تم استرداد عدة ملايين من الدولارات من خلال استخدام هذه التنازلات الاختيارية.

وفيما يتعلق بالأصول المزعوم وجودها في جزر كايمان، تعاقدت بيرو مع محامين محليين للمساعدة في ملاحقة ٣٣ مليون دولار أمريكي حولت من خلال أحد مصارف بيرو. كما التقت سلطات بيرو أيضا بوحدة التحريات المالية لكي تلتمس مساعدتها. وبعد عدة شهور من التحليل المالي، اكتشفت بيرو أن النقود لم يسبق إرسالها إلى جزر كايمان، بل بقيت داخل نفس المصرف في بيرو. وقد استخدم مخطط لقروض متبادلة، لمحاكاة «التحويل» إلى بنك في كايمان و«الإعادة» إلى المصرف الموجود في بيرو. وعندما تم اكتشاف ذلك، تم الحجز على الأموال الموجودة في المصرف القائم في بيرو.

وفي الولايات المتحدة، تم القبض على فيكتور فينيرو غاريدو، أحد شركاء مونتيسينوس بالتنسيق مع سلطات بيرو، وتم الحجز على شقته، وتجميد مبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي. وجرى تجميد مبلغ آخر من أموال مونتيسينوس قدره ٣٠

مليون دولار أمريكي كان محفوظا باسم شخص واجهة. واستخدمت إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في كاليفورنيا وفلوريدا من أجل استرداد الأموال، وتم رد المبلغ بكامله إلى بيرو. وكان اتفاق إعادة الأموال مع الولايات المتحدة مشروطا باستثمار الأموال في جهود حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

وفي بيرو، استردت السلطات أكثر من ٦٠ مليون دولار أمريكي وصادرت وحجزت على ممتلكات، ومركبات، وقوارب، وأصول أخرى من خلال ما يقرب من ١٨٠ إجراء جنائيا تضمنت أكثر من ١٢٠٠ مدعى عليهم.

### ١-٣-٢ قضية فردريك تشيلوبا وشركائه

في ٢٠٠٢، تم تشكيل فريق عمل للتحقيق في اتهامات بالفساد ضد رئيس الجمهورية السابق فردريك تشيلوبا وشركائه خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، من أجل تقييم إمكانية البدء في اتخاذ إجراءات جنائية، وتحديد أفضل الخيارات لاسترداد الأصول. وفي ٢٠٠٤، رفع المدعى العام لزامبيا دعوى مدنية في المملكة المتحدة لاسترداد الأموال المحولة إلى لندن وعبر أوروبا خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١، لتمويل أسلوب الحياة باهظة التكلفة للرئيس السابق بما في ذلك مسكن زادت قيمته على ٤٠ مثل راتبه السنوي[٢٤]. وقد تم الشروع في هذه الإجراءات إضافة إلى إجراءات جنائية كانت جارية في زامبيا.

وقد استهدى القرار برفع دعوى مدنية، بالإضافة إلى الإجراءات الجنائية بثلاثة عوامل: الأول- هو أن معظم المدعى عليهم كانوا موجودين في أوروبا، الأمر الذي جعل المحاكمة والمصادرة الجنائية المحلية مستحيلة في عدد من القضايا[٢٥]. والثاني- هو أن معظم الأدلة والأصول كانت موجودة في أوروبا، الأمر الذي جعل مكان عقد المحاكمة في أوروبا خيارا أكثر مواتاة. أما العامل الثالث - فهو أنه بينما كانت المحاكمة والمصادرة الجنائية ممكنة، تحديدا فيما يتعلق بهذه القضايا، إلا أن التعاون الدولي الناجح من خلال تقديم طلبات للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة لم يكن مرجحا. فقد كانت زامبيا تفتقر إلى الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، والضمانات الإجرائية، والقدرة، والخبرة اللازمة لتجميع الأدلة وإنفاذ أوامر المصادرة عبر أوروبا. وبدلا من ذلك، كان من الأسهل إنفاذ الأوامر القضائية التي يتم الحصول عليها في ولاية قضائية أوروبية، في ولايات قضائية تكون أطرافا في اتفاقية بروكسل بشأن الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية في أوروبا.

وقد اختيرت لندن كمكان أوروبي للمحاكم لأن معظم الأموال التي تم تحويلها من زامبيا كانت قد مرت من خلال شركتين للمحاماة وحسابين مصرفيين في المملكة المتحدة، وتمكن المدعي العام لزامبيا من إثبات الولاية القضائية على المدعى عليهم في ولايات قضائية كانت أطرافا في اتفاقية بروكسل. وأخيرا، كان من المتوقع أن تكون القرارات الصادرة من محاكم في المملكة المتحدة قابلة للإنفاذ أيضا في زامبيا عندما تسجل لدى المحاكم.

وقد وجدت محكمة لندن العليا أدلة كافية على وجود مؤامرة لتحويل ما يقرب من ٥٢ مليون دولار أمريكي من زامبيا إلى حساب مصرفي يدار خارج أعمال الحكومة المعتادة– وهو «حساب زامتروب» ويحتفظ به بنك زامبيا التجاري

---

٢٤ *المدعي العام في زامبيا ضد ميري كيرو ديساي وآخرين* (U.K.) EWHC952(Ch) [2007].

٢٥ لم يكن لدى زامبيا تشريع للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد تم إصداره لاحقا.

الوطني في لندن. تعقب الخبراء الشرعيون الأموال المضافة إلى حساب زامتروب وأرجعوها إلى أصلها في وزارة المالية. كما تعقبوا أيضا بصورة جوهرية الأموال التي خرجت من حساب زامتروب، وكشفوا أن ٢٥ مليون دولار أمريكي تم اختلاسها أو أسيء استخدامها. وإضافة إلى ذلك، تبين للمحكمة العليا أنه ليس ثمة أساس مشروع لقيام زامبيا بدفع مبالغ تقارب ٢١ مليون دولار أمريكي بناء على صفقة سلاح مزعومة مع بلغاريا، في حسابات في بلجيكا وسويسرا.

وقضت المحكمة بأن المدعى عليهم تآمروا لاختلاس ٢٥ مليون دولار أمريكي من حساب زامتروب و ٢١ مليون دولار أمريكي من دفعات صفقة السلاح.

وقضت المحكمة أيضا بأن المدعين قد أخلوا بواجبات الأمانة التي يدينون بها لجمهورية زامبيا وساعدوا على نحو غير أمين في هذه الانتهاكات. ونتيجة لذلك، قضت بإلزام المدعى عليهم برد المبالغ والأصول المقابلة للأموال المختلسة.

### ١-٣-٣ قضية ديبريي ألاماييسيغا

في القضية التي تضمنت بيتر سولومون ألاماييسيغا، الحاكم السابق لولاية بايسلا بنيجيريا، تمكنت هذه الولاية القضائية من استرداد ١٧,٧ ملايين دولار أمريكي من خلال إجراءات محلية، ومن خلال التعاون مع السلطات في جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة.

ففي سبتمبر ٢٠٠٥، اعتقلت شرطة لندن العاصمة ألاماييسيغا أولا في مطار هيثرو على ذمة شبهة غسل الأموال. وتبين من التحقيق أن ألاماييسيغا لديه ٢,٧ ملايين دولار أمريكي مخبأة في حسابات مصرفية، وداخل منزله في لندن، إلى جانب عقارات في لندن تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار أمريكي. وتم الإفراج عن ألاماييسيغا بكفالة وغادر الولاية القضائية في وقت لاحق في نوفمبر ٢٠٠٥، عائدا إلى نيجيريا.

وفي نيجيريا، ادعى أن له حصانة ضد المحاكمة. وفي وقت لاحق تم عزله من منصبه على يد المشرعين في ولاية بايسلا، وبذلك فقد حصانته. وفي أواخر نوفمبر ٢٠٠٥، وجهت إليه مفوضية الجرائم الاقتصادية والمالية أربعين تهمة بغسل الأموال والفساد، وحصلت على أمر قضائي بتقييد أصول يمتلكها في نيجيريا.

وفيما يتعلق بالأصول الموجودة في المملكة المتحدة، كان التعاون الوثيق بين مفوضية ووحدة عائدات الفساد لدى شرطة لندن العاصمة أمرا حاسما، فقد تمت مصادرة مبلغ نقدي بلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي ضبط في منزل ألاماييسيغا في لندن بموجب قانون عائدات الجريمة بناء على أمر قضائي بأن الأصول تمثل عائدات جريمة. وفي مايو ٢٠٠٦ أمرت المحكمة برد الأموال إلى نيجيريا، وتم التحويل بعد ذلك ببضعة أسابيع . وفيما يتعلق بالحسابات المصرفية، كانت العملية أشد مدعاة للتحدي لأن الأصول والأدلة كانت موجودة في جزر البهاما وجزر فيرجين البريطانية، وسيشل، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة. وأقرت السلطات النيجيرية بأن طلب الحصول على المساعدة من هذه الولايات القضائية، قد يستغرق وقتا طويلا وأن الأوامر الصادرة من محاكم نيجيرية قد لا تنفذ بالضرورة. وإضافة إلى ذلك،

كان التماس الإجراءات القانونية في كل من هذه الولايات القضائية يمثل توقعا يبعث على الرهبة لأن السلطات النيجيرية لم يكن لديها سوى أدلة قليلة تربط ألاميسيغا بهذه الأصول، وتربط الأصول بأفعال الفساد.

ونتيجة لذلك، قررت السلطات النيجيرية اتخاذ إجراءات مدنية في المملكة المتحدة، ومتابعة الإجراءات الجنائية في الوقت نفسه في نيجيريا. وبغية تأمين الأدلة، حصلت السلطات النيجيرية على أمر إفصاح عن الأدلة التي جمعتها شرطة لندن العاصمة أثناء سير التحقيقات[٢٦]. وتمكنت نيجيريا من استخدام هذه الأدلة بالإضافة إلى إقرار ألاميسيغا عن دخله وأصوله[٢٧]، بغية الحصول على أمر تقييد على نطاق عالمي يشمل كل ما يمتلكه ألاميسيغا من أصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأمر إفصاح عن المستندات المحتفظ بها لدى المصارف ولدى شركائه.

وبالتوازي مع تلك الإجراءات، شرعت وحدة تجريد الأصول في جنوب أفريقيا في اتخاذ إجراءات للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ضد شقة فاخرة يمتلكها ألاميسيغا أعلى إحدى العمارات. وتمت إعادة الأموال بعد بيع العين في يناير ٢٠٠٧.

وأمام المحكمة العليا النيجيرية، دفع ألاميسيغا بأنه مذنب في ست تهم بتقديم إقرار مزيف عن أصوله، وحمل شركاته على الاعتراف بالجرم عن ٢٣ تهمة بغسل الأموال. وقد حكم عليه بالسجن عامين، وأمرت المحكمة بمصادرة أصوله في نيجيريا. وبسبب اعترافات ألاميسيغا بالجرم بطل فعليا دفاعه في الإجراءات المدنية في محكمة لندن العليا، وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة حكما مستعجلا بمصادرة ممتلكاته وحسابه المصرفي في المملكة المتحدة. وأدى الحكم الصادر في يوليه ٢٠٠٨ إلى مصادرة باقي الأصول في قبرص، والدنمارك، والمملكة المتحدة.

---

٢٦ لم تعارض شروط العاصمة لندن طلب الإفصاح النيجيري. ويخالف هذا الممارسة المألوفة: فالشروط عادة لا ترضى بتقديم الأدلة التي يتم جمعها بتحقيقات جنائية لمساعدة جهات خاصة على رفع مطالبات مدنية.

٢٧ تم تقديم الإقرار في ١٩٩٩ عندما تم انتخاب ألاميسيغا أول مرة حاكما للولاية ، وقد بين أن لديه أصولا تربو على نصف مليون دولار فحسب ودخل سنوي قدره ١٢ ألف دولار أمريكي.

# ٢- اعتبارات إستراتيجية لتشكيل قضية وإدارتها

يتطلب النجاح في استرداد الأصول خطة عمل شاملة تتضمن عددا من الخطوات والاعتبارات المهمة. وسوف يتعين على الممارسين تجميع الوقائع وتقييمها لفهم القضية؛ وتشكيل فريق عمل؛ والتعرف على الحلفاء الرئيسيين؛ والتواصل مع ممارسين أجانب، ومجاهدة التحديات القانونية؛ والعملية، والتشغيلية؛[٢٨] وضمان إدارة فعالة للقضية. وسوف يساعد كل جانب من هذه الجوانب الممارسين في اختيار أنسب السبل القانونية لاسترداد الأصول– سواء أكانت المصادرة جنائية أو تتم دون الاستناد إلى حكم إدانة، يليها طلب لتقديم المساعدات القانونية المتبادلة للإنفاذ، أو دعوى مدنية خاصة، أو طلب بأن تقوم السلطات في ولاية قضائية أخرى بمتابعة المصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، وسوف تستخدم بعض السلطات توليفة من السبل لتحقيق المصادرة[٢٩]. وكحل بديل، قد يبرر وجود عقبات النظر في سبيل قانوني آخر. ففي القضايا التي تتضمن ولايات قضائية متعددة، يجوز اتباع سبل مختلفة– مثل المصادرة المحلية يليها طلب الحصول على المساعدات القانونية المتبادلة للإنفاذ في دولة ما، والاسترداد المدني الخاص في ولاية قضائية أخرى.

يستعرض هذا الفصل بعض الإجراءات المبدئية، وبعض القضايا التي يتعين على الممارسين دراستها وهم بصدد اختيار سبيل استرداد الأصول. فمن المهم أن يثابروا وأن يعملوا فكرهم الإبداعي في بلورة إستراتيجية وتنفيذها: إذ أنه ربما تكون هناك طريقة مبتكرة لتسوية قضية ما، مثل استحداث تشريع جديد أو نهج مختلف. ويتعين على الممارسين أن يعوا أن صنع القرار عملية مستمرة ومتكررة: ونظرا لأن البرجماتية ضرورية، ينبغي مراجعة الاختيارات الأولى بصورة منتظمة بغية التأكد من أنها لا تزال ملائمة على ضوء تطورات القضية.

### ٢–١ تجميع الوقائع: المصادر الأولية للمعلومات

بغية فتح تحقيق في استرداد الأصول، تحلل السلطات أدلة مستمدة من مصادر معلومات متنوعة نتناولها بالمناقشة أدناه. وقد ترى إجراء بعض التحقيقات المبدئية، على النحو المبين إجمالا في الفصل الثالث، وتشمل مصادر المعلومات المحتملة ما يلي:

---

٢٨ تجري مبادرة استرداد الأصول المنهوبة حاليا دراسة للعوائق التي تعترض استرداد الأصول. وتاريخ النشر المتوقع لها هو أوائل ٢٠١١. وستتوافر الدراسة في www.worldbank.org/star . انظر أيضا «أفضل الممارسات: (التوصيتين ٣ و ٣٨)» اللتين اعتمدهما الإجماع الموسع لفريق العمل المالي في فبراير ٢٠١٠ والوثيقة متاحة على http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/39/57/44655136.pdf.

٢٩ في الولايات المتحدة مثلا يستخدم القضاة عادة إجراء المصادرة دون الاستناد إلى إدانة لتجميد الملكية أو حجزها والاكتفاء على قضية المصادرة دون استناد لإدانة موقوفة» خلال الإجراءات الجنائية فإذا أدين المدعى عليه ، تستخدم المصادرة الجنائية لمصادرة مصالح المدعى عليه في الملكية.

- **الشكاوى (البلاغات) والإجراءات الجنائية:** تتمثل مصادر المعلومات الحيوية في محاضر التدليس، والفساد، والسرقة، أو غيرها من الجرائم، التي يحررها الضحايا (ومنهم أفراد وشركات، ودول متضررة من جرائم الفساد) أو الوكالات الحكومية (مثل الهيئات التنظيمية، ووكالات مكافحة الفساد، وسلطات الضرائب، ووحدات التحريات المالية). وإضافة إلى ذلك، قد تكشف الفساد تحقيقات في أنظمة إجرامية أخرى. مثال ذلك أن تفتيشا أو اعتراضا للاتصالات في قضية مخدرات قد ينتج أدلة على أنشطة لتقديم رشوة.
- **تقارير وحدات التحريات المالية:** تلزم تشريعات غسل الأموال المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية وبعض مؤسسات الأعمال غير المالية والمهن (مثل المحامين، والمحاسبين، والوسطاء في المعادن والأحجار الكريمة، وشركات الاستئمان، وتقديم الخدمات) برفع تقارير عن المعاملات والأنشطة المشبوهة إلى وحدات التحريات المالية، والتيقظ بصفة خاصة إزاء الأشخاص المكشوفين سياسيا– ألا وهم كبار المسؤولين في الحكومة، وأفراد أسرهم وخلطائهم المقربين[٣٠]. وتشترط بعض الولايات القضائية أيضا تقديم تقارير عن معاملات العملة فيما يتعلق بمعاملات معينة. وعند تلقي تقرير عن معاملة مشبوهة أو تقرير عن معاملة عملة من إحدى هيئات الإبلاغ، يجوز لوحدة التحريات المالية أن تفتح تحقيقا وأن تحيل التقرير المستوفى إلى جهات إنفاذ لأحكام القانون أو المدعين المحليين. ويجوز لوحدة التحريات المالية أيضا أن تنقل المعلومات إلى وحدة أجنبية للتحريات المالية من خلال مجموعة إيغمونت، وهي شبكة من وحدات التحريات المالية. وللحصول على مزيد من المعلومات عن استخدام وحدات التحريات المالية في رفع قضايا استرداد الأصول والتحقيق فيها، انظر الإطار رقم ٢– ١، والقسم ٣-٣-٢ من الفصل الثالث.
- **الإجراءات المدنية أو الإدارية:** قد تؤدي الإجراءات المدنية أو الإدارية، مثل تقرير عن السمسرة أو الوساطة المالية، أو عقوبات تفرضها هيئة تنظيمية ضد مؤسسة مالية، أو عقوبات صادرة ضد شركة ما من قبل مصارف التنمية الدولية أو الإقليمية إلى الكشف عن أنشطة فساد. وقد يؤدي كثير من الشكاوى، وإن لم يذكر الفساد تحديدا، إلى اكتشاف مثل هذا السلوك السيئ عند التحقيق فيها. وقد تؤدي شكوى بشأن مواد ناقصة أو معيبة، مثلا عن قبول مسؤول عن المشتريات لسلع معيبة مقابل رشوة. وبالمثل فإن الشكاوى التي يقدمها مقاولون يدعون فيها معاملتهم معاملة غير منصفة في عملية المناقصة قد تستحق الاهتمام.
- **طلبات الحصول على المساعدات القانونية المتبادلة:** قد تدرج الولايات القضائية الطالبة في طلباتها قدرا كبيرا من المعلومات التفصيلية عن أفراد وحسابات مصرفية قد تحمل الولايات القضائية المقدم إليها الطلب على رفع دعوى قضائية محلية لغسل الأموال. وقد تكون المعلومات المتبادلة من خلال اتفاقيات التبادل الضريبي مفيدة.
- **بيانات الإفصاح الطوعي.** قد تزود السلطات ووحدات التحريات المالية المختصة الأجنبية طوعا السلطات في دولة أخرى بمعلومات عن أنشطة للفساد وقعت في الدولة الأخرى، أو قد تتضمن أحد مواطنيها. ويجوز أيضا تمرير هذه المعلومات من خلال شبكات الممارسين الرسمية أو غير الرسمية (انظر القسم ٧-٣-٥ من الفصل السابع).
- **المراجعون والمدققون:** تخضع الشركات عادة لعمليات مراجعة وتدقيق سنوية لقوائمها المالية، ويخضع الأفراد للمراجعة والتدقيق من جانب وكالات الضرائب. وبالمثل فإن الحكومات عادة ما تنشئ وكالات للمراجعة والتدقيق والتنظيم (مثال ذلك مكاتب المفتشين العموميين، والمحاكم، ووكالات التفتيش، ومكاتب

---

٣٠ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٢ (١) و (٢)، والتوصيات ٦ و١٣ و١٦ من توصيات فريق العمل المالي ٤٠+٩.

**الإطار ٢-١ دور وحدات التحريات المالية ومساهمتها في قضايا استرداد الأصول**

وحدات التحريات المالية هي وكالات مسؤولة عن تجميع تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية، وغيرها من هيئات الإبلاغ، وتحليلها ونشر ما يترتب عليها من تحريات إلى السلطات المختصة المحلية (وهي عادة وكالات إنفاذ أحكام القانون، والمدعون العامون، ووحدات التحريات المالية الأجنبية) بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تكون شريكا نافعا للممارسين في مجال استرداد الأصول في رفع قضية أو إجراء تحقيق، وذلك بعدد من الطرق:

- **تقاسم التحريات على نحو استباقي مع وكالات إنفاذ أحكام القانون والمدعين.** في الحالات التي يكشف فيها تحليل وحدة التحريات المالية عن نشاط لغسل الأموال أو غيره من الأنشطة الإجرامية، تقوم وحدة التحريات المالية على نحو استباقي بموافاة وكالات إنفاذ أحكام القانون المحلية والمدعين العامين المحليين بتقارير تحريات. وحيثما يكن ذلك ملائما تقم وحدات التحريات المالية أيضا بتقديم تقارير تحريات إلى وحدات التحريات المالية الأجنبية على المستوى الثنائي، وغالبا ما يكون ذلك من خلال الدفع الآمن التابع لمجموعة إيغمونت على الشبكة العنكبوتية. ويتم تحليل تلك المعلومات بصورة أكبر وقد يتم تمريرها إلى وكالات أجنبية لإنفاذ أحكام القانون ومدعين أجانب .
- **تقديم تحريات فرعية.** تحتفظ معظم وحدات التحريات المالية بقاعدة بيانات مركزية تضم جميع تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير معاملات العملات، وتقارير العملات العابرة للحدود، وتقارير التحريات، وأي استفسارات واردة من وكالات إنفاذ أحكام القانون أو وحدات التحريات المالية الأجنبية. وقد لا تكون التحريات الواردة والمخزنة كافية في حد ذاتها لتبرير إرسال تقرير إلى وكالات إنفاذ أحكام القانون، إلا أنها قد تكون مفيدة لمسؤولي إنفاذ القانون في فهم نشاط أهداف تحقيق ما، والتعرف على الشركاء، وتشكيل روابط مع تحقيقات تجريها وكالات أخرى.
- **الخبرة الفنية في المسائل المالية.** عادة ما يكون محللو التحريات المالية على دراية بالخدمات والمنتجات المالية وإرهاصات غسل الأموال ولديهم خبرة في تحليل السجلات والتدفقات المالية. وتعتبر هذه الخبرة الفنية حاسمة طوال التحقيق والمحاكمة، وقد تكون وحدات التحريات المالية مفيدة في هذا الصدد.
- **الاتصالات الشخصية والشبكات.** تحتفظ وحدات التحريات المالية بهمزات وصل داخل المؤسسات المالية، وغيرها من الوكالات المحلية، ووحدات التحريات المالية الأجنبية من خلال مجموعة إيغمونت التي قد تكون مفيدة في هذا الصدد للممارسين.
- **القدرة على إصدار تقرير تجميد إداري.** لبعض وحدات التحريات المالية القدرة على تقييد الأموال لفترة قصيرة (انظر القسم ٧-٣-٤)، وبذلك تساعد الممارسين في سرعة الحفاظ على الأصول قبل الحصول على أمر قضائي رسمي.

وقد تبين للممارسين أن وحدات التحريات المالية كانت من أكثر الشركاء فعالية لهم. وتتطلب هذه العلاقة طريقا من اتجاهين لتقاسم التحريات بين وحدة التحريات المالية والممارس: ذهابا وإيابا، بدلا من تدفق التحريات في اتجاه واحد من وحدة التحريات المالية إلى الممارس. وقد تبين للممارسين أن هذه الممارسة تزيد من التحريات المتاحة لوحدات التحريات المالية، وفي النهاية تحسن من التحليل المالي الذي تنتجه وحدات التحريات المالية.

المحاسبة المتخصصة) للإشراف على الإدارات الحكومية أو الشركات المملوكة للدولة. وغالبا ما تكشف عمليات المراجعة هذه فروقا بين تحركات الأموال ومعاملات الأعمال الفعلية، وبذلك تُلمح إلى أنشطة فساد محتملة. وبشكل خاص، قد تكشف عمليات فحص المستندات المالية المتعلقة بالإيرادات أو المصروفات، أنماطا من الفواتير الوهمية وقضايا فساد ورشوة.

- **المرشدون:** قد تأتي الإحالات المبدئية إلى التحقيق من موظفين أو أفراد يشتبهون في حدوث أعمال محظورة داخل مؤسساتهم، أو ممن يأملون في الرفق في معاملتهم عما ارتكبوه من جرائم[٣١].
- **وسائل الإعلام والمجتمع المدني.** غالبا ما يتم نقل أخبار الأنشطة المشبوهة أو اعتقالات المسؤولين الأجانب بتهم الفساد من خلال وسائل الإعلام أو تقارير المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وقد تطلق هذه التقارير عنان التحقيق مباشرة، أو قد تستحث رفع تقرير عن معاملات مشبوهة يفضي إلى تحقيق.
- **إقرارات الدخل والأصول (الذمة المالية) من قبل المسؤولين العموميين.** تلزم كثير من الولايات القضائية المسؤولين العموميين فيها بالإفصاح عن معلومات تتعلق بما لديهم من أصول ودخل.[٣٢] وقد تلقي هذه الإقرارات الضوء على حدوث زيادات كبيرة في الأصول لا تتفق مع ما أقر به الفرد من دخل، بل وتزوير الدخل الذي تم الإقرار به. وقد تشير المقارنة بين الأصول التي تم الإقرار بها وبين تلك الأصول التي يستخدمها المسؤولون العموميون إلى إثراء غير مشروع.
- **أجهزة الاستخبارات**: قد ترد معلومات من إحدى وكالات الاستخبارات أو من خلال أجهزة استخبارات توجد في وكالة استخبارات حكومية أخرى (مثل سلطة لإنفاذ أحكام القانون أو سلطة تنظيمية).
- **التحقيقات الاستباقية**: قد يسعى الممارسون بهمة أيضا إلى الحصول على معلومات من مصادر محتملة. فقد يراقبون أنشطة الصناعات الحساسة أو تلك التي قد تكون عرضة لغسل الأموال والفساد، مثل استخراج الموارد الطبيعية أو التعامل في السلاح.

## ٢-٢ تشكيل فريق أو وحدة، وفرق عمل، وإجراء التحقيقات المشتركة مع سلطات أجنبية

من المهم، خاصة في القضايا الكبيرة والمعقدة، أن يتم تجميع فريق أو وحدة متعددة التخصصات لضمان التناول الفعال للقضية والمصادرة في نهاية المطاف. ومن المرجح أن يتألف الفريق من طائفة من الأفراد، منهم محققون ماليون وخبراء في التحليل المالي، ومحاسبون شرعيون، ومسؤولون لإنفاذ أحكام القانون، ومدعون عامون، ومديرو أصول. ويجوز تعيين خبراء من القطاع الخاص، أو انتدابهم من وكالات أخرى، مثل هيئة تنظيمية، أو وحدة للتحريات المالية، أو سلطة للضرائب، أو مكتب مراجعة وتدقيق، أو مكتب مفتش عام. ويحتمل أن تتضمن القضية، حسب نطاق ولايتها القضائية وملابساتها، فرقا من المحققين والمدعين العموميين، ويجوز أن تتسع بحيث تصبح فريق عمل من الوكالات ذات الصلة أو تحقيقا مشتركا مع ولاية قضائية أخرى[٣٣].

---

٣١ أدرج كثير من الولايات القضائية المرشدين والإجراءات المتخذة تجاههم في التشريع. فهايتي مثلا رسخت هذا المفهوم– الذي يشار إليه باسم «الصرخة العامة»– في دستورها الصادر عام ١٩٨٧. انظر أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٣٣.

٣٢ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد ٨ (٥) و٥٢ (٥) و٥٢ (٦) الدول الأعضاء بأن تنظر في إنشاء مثل هذه النظم، وهناك نحو ١١٤ ولاية قضائية لديها نظم سارية للإفصاح لمكتب آداب المهنة، وهيئة لمكافحة الفساد، أو إدارة حكومية أخرى. انظر Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Lathem, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington, DC: World Bank, 2010), 42; Ruxandra Burdescu, Gary J. Reid, Stuart Gilman, and Stephanie Trapnell, *Stolen Asset Recovery—Income and Asset Declarations: Tools and Trade-offs* (Washington, DC: StAR Initiative, conference edition released November 2009). Documents are available at www.worldbank.org/star .

٣٣ يتضمن تعبير «فرق تحقيق» عمليات التحقيقات وجمع التحريات التي تتم قبل توجيه التهم ضد المدعى عليه وبعده. وفي بعض الولايات القضائية، يستخدم تعبير «تحقيق» حصرا في التحقيقات التي تلي توجيه التهم رسميا.

### ٢-٢-١ فرق المحققين والمدعين العموميين

يجب أن تتضمن فرق المحققين أفرادا لديهم الخبرة الفنية اللازمة لتحليل أحجام كبيرة من المستندات المالية، والمصرفية، والمحاسبية، بما في ذلك التحويلات البرقية، والقوائم المالية، وسجلات الضرائب أو الجمارك. كما يجب أن تتضمن أيضا محققين لديهم خبرة في جمع التحريات عن نشاط الأعمال والنشاط المالي؛ والوقوف على المخططات غير الشرعية المعقدة وتقصي مسار الأموال؛ واستخدام أساليب استقصائية من قبيل المراقبة الإلكترونية، والتنصت على خطوط الهواتف، وأوامر التفتيش، وأخذ أقوال الشهود. وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد أو الضروري تعيين خبراء أو مستشارين يجلبون معهم خبرة فنية في التحليل المالي، والمحاسبة الشرعية والبحث الشرعي في الحواسيب.

ومن الواجب أيضا أن يتوفر لدى المدعين العموميين أيضا خبرة فنية وتجارب مماثلة حتى يتسنى لهم عرض القضية بفاعلية أمام المحكمة. ويجوز تعيين مدعين خصوصيين في القضايا التي تتضمن مسؤولين رفيعي المرتبة للحيلولة دون تضارب المصالح، وكفالة استقلالية التحقيقات، ولضمان مصداقية العملية.

وفي العادة يجب أن يتولى مدع عمومي رفيع المستوى قيادة التحقيقات أو متابعة التحقيقات التي أجراها قاضي التحقيق أو ضابط إنفاذ أحكام القانون لأن المدعي العمومي هو المسؤول في نهاية المطاف عن عرض القضية أمام المحكمة. وعليه أو عليها أن تتأكد من قيام وكالات إنفاذ أحكام القانون بتجميع الأدلة اللازمة لإثبات الجرائم، واتخاذ التدابير المؤقتة، والمصادرة.[٣٤] بالإضافة إلى ذلك يقوم المدعي العمومي بدور الواسطة البينية مع القضاة عندما يحتاج مسؤولو إنفاذ أحكام القانون إلى تفويض قضائي لاستخدام أدوات استقصائية خاصة، مثل عمليات التنصت على الهواتف، والتفتيش، والاعتقال، واتفاقات الدفوع بالذنب أمام المحكمة.

وغالبا، ما تتوافر لوكالات إنفاذ أحكام القانون والادعاء العام التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن جرائم معينة تدخل في إطار قضية ما، القدرة على تجميع وعرض الأدلة اللازمة لفرض المصادرة. وحيثما كان ذلك ممكنا، فهناك أيضا ميزة في إنشاء وحدات متخصصة في التحقيق والادعاء في مجال المصادرة، لدعم فريق التحقيق الجنائي الأساسي. وتوحي الخبرة بأن الأمر قد يكون صعبا في حالة مسؤولية مسؤولي إنفاذ أحكام القانون والمدعين العموميين المسؤولين عن كل من الجريمة المحددة والمصادرة. ففي بعض الولايات القضائية مثلا، لا يتم تعيين المدعين الجنائيين حتى تكتمل التحقيقات إلى حد كبير– وهو وقت متأخر جدا بالنسبة لأغراض مصادرة الأصول. يضاف إلى ذلك أن المحققين والمدعين الجنائيين يتحملون أعباء كبيرة من القضايا ويميلون إلى إعطاء أولوية للحصول على إدانة جنائية، وليس المصادرة بالضرورة.

ومع إنشاء وحدات متخصصة للمصادرة، يقوم محققو ومدعو المصادرة بتنمية المهارات المتخصصة اللازمة لعرض الأدلة بطريقة فعالة بغرض إنفاذ قوانين المصادرة. وسوف يذهب محققو المصادرة عموما أبعد مما يذهب المحققون الجنائيون في التعرف على الأصول وتعقبها بغرض المصادرة، وهم مؤهلون لإجراء الاستعلامات الدولية لتتبع الأصول

---

٣٤ في بعض الولايات القضائية للقانون المدني، قد يجري قضاة التحقيق التحقيقات منذ بداية القضية حتى صدور الحكم النهائي، بيد أن المدعين العموميين يستطيعون الطعن على قراراتهم .

التي خرجت من الولاية القضائية. وفي حالة تبني هذا النهج، يتعين على الممارسين المصادرة أن يعملوا عن كثب مع نظرائهم الذين يتابعون المحاكمة الجنائية. وقد يكون للتقاعس عن القيام بذلك عواقب سلبية على القضية الجنائية– وقد يؤثر هذا بدوره– على جهود المصادرة.

وقد يكون مقر الفريق في وكالات مكافحة الفساد التي تمتلك سلطة التحقيق والمحاكمة أو كلتيهما، أو في وكالات إنفاذ أحكام القانون والادعاء العادية. وأيا كان مقر الفريق، فسوف يكون من الأمور الحاسمة أن يمنح المحققون، بحكم القانون، سلطة التحقيق أو الادعاء (أو كليهما) في الجرائم، ومصادرة عائدات تلك الجرائم وأدوات ارتكابها[٣٥].

### ٢-٢-٢ فرق العمل المشتركة

قد ترى السلطات تشكيل فرق عمل مشتركة تتألف من وكالات مختلفة، ومن سلطات إنفاذ أحكام القانون، وأطراف فاعلة من القطاع الخاص لها مصلحة في ملاحقة الأصول أو استردادها (أو كليهما). وقد يتضمن فريق العمل المشترك ممثلين من إدارات الضرائب، والجمارك، والعدل، والشؤون الخارجية، والخزانة، والهجرة، بالإضافة إلى مشاركين من وحدة التحريات المالية، والهيئة القائمة على التنظيم، والسلطة المركزية، وسلطة إدارة الأصول. وتيسر فرق العمل هذه تبادل المعلومات والمهارات وتساعد في مناقشة واستعراض أحدث التطورات في القضية. ومن المهم توضيح الأدوار المحددة لكل من الفريق وسلطات إنفاذ أحكام القانون الأخرى تجنبا للخلط أو إثارة المنافسات بين الوكالات.

### ٢-٢-٣ التحقيقات المشتركة مع السلطات الأجنبية

في التحقيقات الصعبة التي تتطلب براعة فائقة وعملا منسقا مع ولايات قضائية أخرى، ينبغي النظر في إنشاء فريق عمل مشترك للتحقيق أو وكالات تتمتع بسلطات في ولايات قضائية أخرى[٣٦]. وفي الحالات المسموح بها، فإن التحقيق المشترك من شأنه أن يجنب ازدواج الجهود، وقد ييسر التعاون، وتبادل المعلومات، ووضع إستراتيجية مشتركة (أي أنه يجوز متابعة قضية ما في ولاية قضائية واحدة، أو ولايات قضائية متعددة). ومن شأنه أيضا تحاشي بعض مثالب تقديم طلب للمساعدات المتبادلة (مثل تنبيه الأهداف إلى التحقيق وإهدار الوقت في طعون لاحقة) لأن جميع الممارسين يعملون بغرض مشترك. وحيثما توجد ساحات متعددة مع استمرار التقاضي، فقد يساعد التحقيق المشترك (أو مؤتمرات القضايا) في ضمان إحاطة مختلف المتقاضين علما بما يجري في ولايات قضائية أخرى. وفي حالة ضعف القدرة والإطار القانوني المحلي للتدابير المؤقتة والمصادرة في ولاية قضائية ما، قد يؤدي التحقيق المشترك إلى تيسير نقل المهارات بين الأعضاء أو يسمح بمتابعة المسألة في الولاية القضائية التي لديها إطار قانوني أكثر كفاءة وفاعلية.

ومع ذلك، قد يكون من الصعب تنسيق التحقيقات المشتركة، وسوف يتعين على الممارسين أن ينظروا فيما إذا كانت الظروف متوافرة لنجاح التحقيق المشترك وعليهم أن يتحققوا من وجود أطر قانونية تمكن السلطات المختصة من

---

٣٥ عموما سوف ترفض الولايات القضائية الأجنبية تقديم المساعدة القانونية المتبادلة للتحقيقات أو المحاكمات التي تجريها وكالات غير قضائية أو وكالات لا يرخص القانون بها.

٣٦ تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المادة ٤٩ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المادة ١٩، الدول الأطراف للنظر في إجراء تحقيقات مشتركة على أساس كل حالة على حدة.

إجراء تحقيقات مشتركة في غياب طلب للمساعدة القانونية المتبادلة، ومن قيام الممارسين في الولايات القضائية المضيفة من جمع الأدلة والمشاركة المباشرة في المعلومات. وحيث إنه يتعين أن تتمتع كل سلطة مشاركة بولاية قانونية على جريمة ما، فإن القوانين التي توفر الولاية القانونية خارج نطاق الإقليم مفيدة. وإضافة إلى ذلك ينبغي على الممارسين أن يتأكدوا من وجود الموارد الكامنة، والتدريب السليم، والتدابير الأمنية لمعلومات التشغيل، ومناخ من الثقة والالتزام. وأخيرا سوف يتعين على الأطراف الاتفاق على هدف مشترك، ومدة استخدام المعلومات التي يتم تجميعها وإجراءاته وكيفيته. ويجوز وضع هذه الاتفاقات في شكل مذكرة تفاهم.

### ٢-٣ إقامة اتصال مع النظراء الأجانب وتقييم القدرة على الحصول على التعاون الدولي

قد تساعد إقامة همزة وصل مع الممارسين الأجانب في وقت مبكر من سير القضية، في تقدير الصعوبات المحتملة، ووضع إستراتيجية، والحصول على معلومات مبدئية ومساعدات غير رسمية، والتأكد من اشتراطات طلب المساعدات القانونية المتبادلة، وخلق حسن نية في مسيرة التعاون الدولي. كما أن إقامة اتصالات مع ملحقي إنفاذ القانون وقضاة الاتصال الملحقين بالسفارات وسيلة جيدة لضمان الاتصال مع السلطات في الولايات القضائية الأجنبية. وفي القضايا الكبرى ثبت أن الاجتماعات وجها لوجه مع النظراء ضرورية لنجاح التعاون الدولي. إذ يساعد الاتصال المباشر في إظهار الإرادة السياسية، وييسر مناقشة العقبات، والإستراتيجيات، والمساعدات المطلوبة. وقد آثر بعض السلطات عقد مؤتمر أو حلقة عمل للقضية تضم مندوبين من كل من السلطات الأجنبية التي يحتمل أن تكون لها مصلحة في القضية. وهذا التكتيك فعال بوجه خاص في القضايا التي تشمل عددا من الولايات القضائية أو حيث تحد الموارد من فرص السفر إلى الخارج. والبديل هو السفر إلى الولاية القضائية الأجنبية. ويبين القسم ٧-١ هذه العملية ونقاط الاتصال الممكنة بتفصيل أكبر.

وتثير الاختلافات في التقاليد القانونية (القانون العام مقابل القانون المدني) وبين نظم المصادرة (النظم المبنية على القيمة مقابل النظم المبنية على الممتلكات) تحديات وإحباطات في التعاون مع الولايات القضائية الأجنبية. كما تنحو المصطلحات إلى الاختلاف مثلما تفعل الإجراءات المستخدمة، وأعباء تقديم الأدلة، والوقت المطلوب للحصول على المساعدات. مثال ذلك أنه يجوز لبعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني تقييد الأصول أو الحجز عليها بسهولة أكبر لأن المدعين وقضاة التحقيق يمتلكون هذه الصلاحية ويمكنهم اتخاذ إجراء سريع (على النقيض من الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، التي تتطلب تقديم طلب إلى المحكمة). ولا يتطلب نظام المصادرة المبني على القيمة سوى أدلة على ارتباط الأصول بشخص ما اتهم أو أدين في إحدى الجرائم، بينما يتطلب نظام المصادرة المبني على الممتلكات إثباتا للصلة بين الأصل والجريمة. وقد يؤدي استخدام مصطلحات غير صحيحة أو الإخفاق في الوفاء بمتطلبات الأدلة اللازمة إلى الخلط والتأخير، بل إلى رفض المساعدات. ويسعى هذا الدليل إلى تسليط الضوء على بعض من هذه الاختلافات، إلا أنه من المهم استخدام الاتصال الشخصي بشكل مستمر للإحاطة بالنظم الأخرى، وتعزيز المسار السليم للعمل.

وعلى السلطات التي تتابع الجهود الدولية لاسترداد الأصول أن تتحقق في أسرع وقت ممكن مما إذا كان يمكنها الوفاء بشروط الحصول على مساعدات غير رسمية ومساعدات قانونية متبادلة من ولايات قضائية، وما إذا كانت هناك

عقبات يحتمل أن تواجه الحصول على مثل هذه المساعدة. وهناك عقبة محتملة للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة هي الوفاء باشتراطات الوصف الجنائي المزدوج– أي أن السلوك الذي يكمن وراء طلب المساعدة مجرم في كلتا الدولتين. وحيث إن الوصف الجنائي المزدوج ينبغي النظر إليه على أساس السلوك وليس المصطلحات فقد يمكن التغلب عليه بتقديم الوقائع أو الأدلة المؤيدة للجرائم المقبولة لدى الولاية القضائية المقدم إليها الطلب. فمثلا، إذا لم تكن الدولة المقدم إليها الطلب لديها قوانين تكافح الإثراء غير المشروع، فسوف يتعين على الممارسين أن يقدموا وقائع تؤيد جريمة أخرى تعتبر جناية في الدولة المقدم إليها الطلب. ويوضح الإطار ٢-٢ إجمالا نماذج أكثر تحديدا من المشكلات التي قد تواجه هذا العمل، ويناقش الفصل السابع هذه القضايا بمزيد من التفصيل.

في حالة عدم الاستجابة إلى طلبات المساعدات القانونية المتبادلة لإنفاذ التدابير المؤقتة وأمر المصادرة المحلية، يتعين عندئذ النظر في اتباع سبل أخرى. وقد يمكن استخدام دعاوى المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة أو دعاوى القانون المدني (بما في ذلك عمليات الإعسار الرسمي) لاسترداد الأصول المنهوبة أو تقديم مواد القضايا وأدلتها اللازمة لتأييد المحاكمة في ولاية قضائية أجنبية.

### ٢-٤ تأمين الدعم والموارد الكافية

من الشروط المسبقة اللازمة لاسترداد الأصول، توافر القصد المثبت والقابل للتصديق لدى القوى الفاعلة السياسية، وموظفي الخدمة المدنية، وتوافر الآليات لدى الدولة لمكافحة الفساد، واسترداد الأصول– وهو ما يشار إليه بعبارة

**الإطار ٢-٢ العقبات التي تعترض التعاون الدولي**

العقبات التالية قد تضر بالجهود الرامية إلى تحقيق التعاون الدولي:

- عقبات قانونية، منها عدم كفاية القوانين والإجراءات بشأن التعاون الدولي، وإنفاذ الأوامر الأجنبية، وإعادة الأصول، وعدم توافر السلطة القانونية اللازمة للتعاون بصورة غير رسمية، والقدرة المحدودة على تقديم المساعدات قبل توجيه الاتهامات الجنائية، والحدود الزمنية القانونية للتحقيقات والمحاكمات في الولاية القضائية الطالبة، التي قد لا تتيح وقتا كافيا لعملية المساعدات القانونية المتبادلة، والقوانين التي تشترط الإفصاح لحائز الأصول؛
- ضرورة الوفاء باشتراطات الوصف الجنائي وتقديم التعهدات اللازمة (مثل المعاملة بالمثل، أو القيود على استخدام المعلومات، أو دفع التكاليف أو تعويض الأضرار)؛
- أسباب الرفض، بما فيها المصالح الجوهرية، وطبيعة العقوبة، والإجراءات الجارية في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب، والافتقار للعملية القانونية المرعية في الدولة الطالبة، والجرائم النوعية (مثل التهرب الضريبي)[أ]؛
- طول الإجراءات (التأخير) بسبب الشكليات، ووقت السير في الدعوى والطعون بالاستئناف؛
- صعوبة اشتراطات الأدلة إلى درجة يصعب الوفاء بها (مثال ذلك أن طلبا قد يعتبر «تحقيقا استطلاعيا مفتوحا لتصيد الحقائق لغرض غير المعلن عنه»، لأنه يتخطى الحدود، ويفتقر إلى تفاصيل كافية للوقوف على الحساب المصرفي المعني)؛
- الاختلافات في نظم المصادرة التي قد تثير مشكلات عند الإنفاذ.

أ- من غير المؤكد ما إذا كان التهرب الضريبي تشمله اتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الفساد.

«الإرادة السياسية». فبدون توافر الإرادة السياسية ودعم القيادات الحكومية، قد يشكل نقص الموارد والتدخل السياسي عقبات كبرى في تطوير القضية.[٣٧] وعلى الممارسين أن يتعرفوا على الحلفاء وأن يبنوا دعما للقضية، سواء على المستوى السياسي أو وسط الوكالات المختلفة. ومن شأن الدعم الشعبي الذي تجري تنميته بمساعدة وسائل الإعلام (خاصة صحفيي التحقيقات الصحفية) والمنظمات غير الحكومية أن يساعد في توليد إرادة سياسية عالية المستوى وصونها. ومن شأن التقارير المنتظمة عن سير العمل التي ترفع إلى كبار المسؤولين السياسيين، والتي تناقش الاحتياجات والموارد، أن تساعد في تعزيز الالتزامات وصونها. وبالمثل، يتعين على الممارسين أن يبذلوا جهدا لتقليل التدخلات الممكنة إلى أدنى حد، خاصة إذا كانت الأهداف المحتملة (الأشخاص المستهدفون) حلفاء سياسيين أو أصدقاء شخصيين لمسؤولي الحكومة. وقد تمتد هذه التحالفات إلى ولايات قضائية أخرى وتثير مشكلات في التعاون الدولي أو تؤدي إلى إفشاء معلومات إلى الأهداف.

وبالإضافة إلى تأمين الدعم السياسي والشعبي، يجب ضمان التمويل الكافي لكل مرحلة من جهود استرداد الأصول— ويفضل أن يتم ذلك من خلال إصدار التشريعات. وقد تكون تحقيقات استرداد الأصول مهمة تفوق قدرات ولاية قضائية نامية، لأنها تتطلب فريقا من الممارسين تتوافر لديهم القدرة على تحليل السجلات المصرفية، وتتبع الأموال وتأمينها في ولاية قضائية أجنبية، ووضع صيغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وأخيرا الحصول على أمر المصادرة النهائي.

وإذا كانت السلطات تسعى لإجراء تحقيق ومحاكمة محليين، فقد تكون هناك ولايات قضائية أجنبية راغبة في الإسهام بموظفين (مثل ناصح أمين) أو التمويل أو تدريب الممارسين. وحتى الدعاوى المدنية قد لا تكون بعيدة عن المتناول: فقد ساعدت بعض الولايات القضائية في تمويل دعاوى مدنية خاصة ضد مسؤولين فاسدين اختلسوا أصولا من ولاية قضائية منخفضة القدرة، وقبلت شركات محاماة خاصة قضايا دون أتعاب لمصلحة العامة أو مقابل الحصول على أتعاب في حالة الفوز بالقضية.

وفي غياب الدعم السياسي والموارد الكافيين لعمليات التحقيق والاسترداد التي تتم محليا والاسترداد من خلال المصادرة أو الدعوى المدنية، قد تقرر السلطات تسليم مواد القضية وأدلتها لسلطات أجنبية (الولاية القضائية المتلقية) للمساعدة في اتخاذ الإجراءات القضائية الأجنبية.

### ٢-٥ تقييم التشريعات والنظر في الإصلاحات القانونية

من المهم أن تقرر السلطات ما إذا كانت هناك قوانين كافية وفاعلة سارية على كل من المستوى المحلي وفي الولايات القضائية الأجنبية[٣٨]. ويشمل ذلك تشريعات عن مختلف السبل القانونية، إلى جانب إدارة الأصول، والتعاون الدولي (انظر الفصل الخامس بشأن إدارة الأصول، والفصل السابع بشأن التعاون الدولي). فقد تنتج المصادرة، مثلا، عن

---

٣٧ للاطلاع على مناقشة كيف يمكن للافتقار للإرادة السياسية أن يعرقل استرداد الأصول، انظر الدراسة الوشيكة الموضحة في الهامش ٢٨.

٣٨ يمكن أن يكون الاتصال بالإنترنت والاتصال بممارسين أجانب موردا مفيدا للتشريع الأجنبي. وستنشر بعض الولايات القضائية قوانين وإرشادات على مواقع الويب. للاطلاع على أمثلة انظر الملحق ياء. وتتضمن موارد أخرى للتشريع شبكة معلومات غسل الأموال الدولية (http://www.imolin.org) and the UNCAC Knowledge Management Consortium and the Legal Library (to be released in late-2010 at http://www.unodc.org).

**الإطار ٢-٣ قرارات إستراتيجية في بيرو- تشريع يسمح باتفاقيات حول الدفوع بالذنب**

من بين أهم الخطوات الإستراتيجية التي اتخذتها حكومة بيرو خلال المراحل الأولى من تحقيقاتها في قضية فلاديميرو مونتسينوس، رئيس جهاز المخابرات في بيرو في عهد الرئيس البيرتو فوجيموري، إقرار القانون رقم ٢٧- ٧٣٨. وهذا القانون ينشئ أساسا آلية للاتفاقات حول الدفوع بالذنب من أجل إجراء التحقيقات في الجريمة المنظمة. وكان هذا القانون فريدا من نوعه لأن فكرة «الدفع بالاعتراف بالذنب» والاتفاقات حول الدفوع بالذنب لم تكن قائمة في بيرو أو في ولايات قضائية كثيرة تطبق القانون المدني، مثلما توجد في كثير من الولايات القضائية التي تطبق القانون العام. وقد سمح القانون لأعضاء المنظمة الإجرامية الخاضعة للمحاكمة (باستثناء زعماء المنظمة، وبعض المسؤولين العموميين)، بالدخول مع المدعين في اتفاقات حول الدفوع بالذنب، وغالبا ما كانوا يعرضون معلومات مقابل تخفيف الحكم.

وقد كفل القانون الحصول على إدانات، وتفادي سنوات من التقاضي. والأهم من ذلك، أنه مكن سلطات بيرو من الحصول بسرعة على معلومات عن تدفق الأموال- من خلال عملية التنازل الاختياري- واسترداد أصول تجاوزت قيمتها ١٧٥ مليون دولار كانت موجودة في ولايات قضائية أجنبية.

تشريعات عامة تقضي بمصادرة عائدات الجريمة وأدواتها، أو قد تنتج عن أحكام تنطبق على جريمة نوعية. وفي كلتا الحالتين، ينبغي على السلطات التأكد من أن المصادرة المتصلة بالجرائم التي تحقق فيها جائزة قانونا.

وعندما لا تكون التشريعات بشأن سبيل قانوني معين كافية قد يتعين النظر في سبيل بديل. أو قد يمكن في بعض الولايات القضائية تطبيق إجراءات جديدة على الجرائم التي ارتكبت قبل سن القانون. مثال ذلك، أن استحداث اتفاقات حول الدفوع بالذنب تسمح للمدعى عليهم الهامشيين بالدفع بالاعتراف بالذنب في اتهام أخف، أو بالتوصية بإصدار حكم أخف من الحد الأقصى، قد يشجع على التعاون في الوصول إلى مكان الأدلة المتعلقة بأهداف أكثر أهمية. وذلك ما حدث في بيرو في سياق قضية مونتسينوس (انظر الإطار ٢-٣). ونظرا لأن التشريعات والإجراءات ذات الأثر الرجعي يرجح أن تواجه تمحيصا دستوريا، فإنه من المهم منذ البداية أن ينظر الممارسون في مدى كفاية القوانين ودستوريتها.[٣٩]

## ٢-٦ معالجة المسائل القانونية والعقبات

في المراحل المبكرة من أية قضية لاسترداد الأصول، يتعين على الممارسين تقييم المسائل القانونية والعقبات المحتملة والنظر في بدائل لمعالجتها. وسيشمل ذلك مسائل تخص الولاية القضائية، والحصانات التي يتمتع بها المسؤولون المشتبه بهم، ولائحة التقادم، وأحكام الإعادة ومعايير الإثبات السارية.

### *٢-٦-١ الولاية القضائية*

الولاية القضائية هي السلطة العملية الممنوحة للسلطات القانونية في التحقيق في المسائل الجنائية، وتقديمها للمحاكمة،

٣٩ على سبيل المثال، أثيرت قضية رجعية المصادرة دون استناد إلى إدانة في قضايا في ليختنشتين، وتايلند، والولايات المتحدة. انظر Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 45–46.

وإصدار الأحكام فيها وإنفاذها.[٤٠] وقبل الشروع في دعوى ينبغي على السلطات أن تتحقق من إمكانيات ادعاء المحاكم الحق في الولاية القضائية.

وفي الإجراءات الجنائية تكون الولاية القضائية الإقليمية على الجرائم التي ارتكبها جناة محليون أو أجانب داخل التراب الوطني أمرا حاسما. وقد تسمح الولاية القضائية على الشخص للسلطات أيضا بادعاء حق الولاية القضائية على الجرائم التي ارتكبها مواطنوها أو أشخاص اعتباريون في دولة أجنبية. وفي بعض الولايات القضائية يكفي ارتكاب عنصر واحد من عناصر الجريمة على التراب الوطني، حتى لو ارتكبت عناصر أخرى من الجريمة في ولاية قضائية أجنبية. لننظر مثلا موقفا ارتكبت فيه جريمة فساد في دولة أجنبية، لكن الأموال تم غسلها بالاستعانة بمصارف ووسطاء محليين. سوف تدعي بعض السلطات حق الولاية القضائية، حتى لو «لمست» أراضيها بعض الأفعال الهامشية المتعلقة بالجريمة. وفي غياب كل من الولاية الإقليمية والشخصية، لا تجوز المحاكمة في الجرائم إلا من جانب السلطات في الولاية القضائية الأجنبية للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لمسائل الولاية (انظر القسم ٩-١ بالفصل التاسع)[٤١].

ويتمثل تحد يواجه القضايا الخاضعة لولايات قضائية متعددة في أن سلطة أجنبية ذات ولاية قضائية قد تقرر مباشرة قضيتها الخاصة (أو قد تضطر إلى ذلك). وقد تفعل ذلك على أساس ما تقدمه الولاية القضائية الطالبة من معلومات أثناء تقديم المساعدات غير الرسمية وتقديم طلب المساعدات القانونية المتبادلة. وحيث إن هذا الإجراء قد يخرج قضية محلية عن مسارها بتغيير الأهداف (المستهدفين) أو تعليق طلب المساعدات القانونية المتبادلة، فمن المهم أن يكون الممارسون على وعي بالقضية، وأن يتعرفوا على من تنطبق، وأن يجروا التنسيق اللازم لضمان سير كلتا القضيتين دون صعوبة. ويقدم الفصل التاسع تفاصيل إضافية عن الإجراءات التي تستهلها سلطات أجنبية.

### ٢-٦-٢ الحصانات التي يتمتع بها المسؤولون

تمكن الحصانة ضد المحاكمة بعض المسؤولين العموميين من تفادي المحاكمة عن جرائم جنائية. وفي معظم الولايات القضائية، يشار إلى الحصانات المتضمنة في صلب القوانين أو الأحكام الدستورية المحلية بعبارة «الحصانات الوطنية». يضاف إلى ذلك أن هناك «حصانات دولية» تطبق في جميع الولايات القضائية بموجب القانون العرفي الدولي والمعاهدات الدولية، بما في ذلك الحصانة الوظيفية والشخصية. وتمنح الحصانة الوظيفية للمسؤولين الأجانب القائمين بأعمال الدولة (مثل رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، وكبار أعضاء مجالس الوزراء، ووزراء الخارجية، ووزراء الدفاع). وتمنح الحصانة الشخصية لبعض المسؤولين الأجانب (خاصة رؤساء الدول، والوكلاء الدبلوماسيين والقنصليين) الحصانة من الاعتقال، والإجراءات الجنائية، أو المدنية، أو الإدارية (عادة وهم في مناصبهم). وقد تحمي الحصانة الوظيفية، المسؤولين الأجانب بعد تركهم مناصبهم، بينما تنتهي الحصانات الشخصية عادة في ذلك الوقت.

وإذا كانت دعوى استرداد الأصول تخص رئيس دولة، أو عضوا في البرلمان، أو قاضيا، أو سلطة رفيعة المستوى، ينبغي

---

٤٠ تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٢، واتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الجريمة عبر القومية، المادة ١٥، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥- الدول الأطراف باعتماد التدابير الضرورية بإنشاء ولاية قضائية على هذه الجرائم بمقتضى الاتفاقية.

٤١ ويصدق هذا مثلا إذا اختلست رعية أجنبية الجنسية أصولا من فرع أجنبي من شركة مملوكة للدولة، وإذا أجريت أنشطة غسل الأموال في ولاية قضائية أجنبية.

على الممارسين النظر فيما يتمتع به هؤلاء المسؤولون من حصانات.[٤٢] ويتعين على الممارسين أن يتأكدوا– على وجه الخصوص– من حدود الحصانة (مثلا، ما إذا كانت الحصانة وطنية أم دولية، وظيفية أم شخصية، وما إذا كانت تحصن المسؤول من المسؤولية الجنائية، أو المدنية، أو الإدارية)؛ ومن إمكانية إسقاط الحصانة؛ وأن يتأكدوا– في حالة الضرورة– من فرصة توجيه اتهامات ضد أفراد آخرين متورطين في الجرائم، بمن فيهم أفراد الأسرة، والشركاء في الجريمة، والمتورطون في غسل الأموال.

وقد قامت بعض الولايات القضائية بتغيير قوانين الحصانة للسماح بمحاكمة مسؤول ما، وليس بحبسه فعلا.[٤٣] وفي بعض القضايا قد لا تعترف ولاية قضائية ما بالحصانات الوطنية التي تمنحها دولة أخرى، وقد تمضي في المحاكمة عن غسل الأموال أو الرشوة الأجنبية.[٤٤] وحتى الحصانات الدولية تمت تنحيتها جانبا في قضايا تتضمن تقييد أصول محفوظة في مؤسسة مالية أجنبية والحجز عليها.[٤٥] وإذا ما بدا أن نجاح الإجراءات الجنائية موضع شك، إلا أن المسؤولية المدنية يمكن إثباتها، يتعين استكشاف سبل منها المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة والإجراءات الإدارية.

### ٢-٦-٣ فترة التقادم أو لائحة فترة التقاضي

في معظم الدول، يستحيل الشروع في اتخاذ إجراءات جنائية أو مدنية بمجرد مرور فترة معينة من الزمن منذ اقتراف الجريمة– أي «فترة السقوط بالتقادم» أو «لائحة فترة التقاضي». وتتباين الفترة الزمنية بين الولايات القضائية وحسب جسامة الجريمة– أي أن الجرائم الأشد جسامة تسمح عموما بفترات أطول للتقاضي[٤٦]. وحيث إن الفترة تبدأ بعد ارتكاب الجريمة، فإن بداية الفترة الزمنية يجوز تأجيلها أو تعليقها (وتعطيلها) في حالة الجرائم التي تستمر في الحدوث على مدى فترة زمنية[٤٧]. وإضافة إلى ذلك، يجوز تعليق مدة السريان أو حتى إعادة بدئها بفعل أحداث معينة، منها التحقيقات التي تقوم بها سلطات إنفاذ أحكام القانون أو بدء الإجراءات الرسمية، أو هروب الجاني. وعلاوة على ذلك، يجوز تأجيل بداية فترة التقاضي، في بعض الولايات القضائية، حتى يتم اكتشاف الجريمة، أو حتى يترك المسؤول العمومي منصبه.[٤٨] مثال ذلك، فإنه في حالة وجود فواتير وهمية أو حسابات مزيفة تخفي رشاوى مدفوعة لوسيط، لا

---

٤٢ تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٣٠ الدول الأطراف إلى الحفاظ على توازن سليم بين الحصانات وإمكان إجراء تحقيق فعال على الجرائم وتقديمها إلى المحاكمة وإصدار أحكام فيها.

٤٣ القانون ٢٥-٣٢٠ لعام ٢٠٠٠ (الأرجنتين)، http://www1.hcdn.gov.ar/dependencias/dip/textos%20actualizados/ 25320%20 Ley%20de%20fueros.pdf .

٤٤ حاكمت المملكة المتحدة حكاما نيجيريين بتهم غسل الأموال المرتبط بالفساد في ظروف كانت فيها الحصانات الوطنية قائمة انظر David Chaikin and J. C. Sharman, *Corruption and Money Laundering: A Symbiotic Relationship* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 89–90 .

٤٥ في قضية تضمنت رشوة مسؤول من كازاخستان من قبل رجل أعمال أمريكي، رفضت المحكمة الاتحادية السويسرية عدم تجميد ٨٤ مليون دولار مودعة في مصرف فرنسي، رغم ادعاء كازاخستان بأن الأموال يحميها مبدأ حصانة السيادة David Chaikin, "International Anti-Money Laundering Laws: Improving External Accountability of Political Leaders," *U4 Brief* 4 (August 2010): 2–3. وفي النهاية صادرت الولايات المتحدة الأموال مستخدمة المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (انظر الهامش ١٧).

٤٦ على سبيل المثال، فإن المحاكمة على جريمة قتل قد لا تكون لها فترة تقاضٍ، في حين أن المحاكمة على سرقة قد تقتصر على خمس سنوات تالية للجريمة.

٤٧ بموجب «مبدأ الجريمة المستمرة» في الولايات المتحدة ، فإنه إذا استمرت الجريمة ، فإن التأثير العملي لطابعها المستمر هو مد الفترة لما وراء «الأجل المنصوص عليه *Toussie v. United States,* 397 U.S. 112, 114, 90 S.Ct. 858, 25 L.Ed.2d 156 (1970). "Conspiracy … is (the prototypical continuing offense." *United States v. Jaynes,* 75 F.3d 1493, 1505 (10th Cir., 1996

٤٨ في الأرجنتين مثلا، تبدأ الفترة بالنسبة لكل المدعى عليهم بعد ترك المسؤول العام منصبه (القانون الجنائي [الأرجنتين]، المادة ٦٧). كما تطبق فرنسا والمملكة المتحدة في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (العنوان ١٩، قانون الولايات المتحدة، ١٦٢١).

تبدأ فترة التقادم إلا بعد اكتشاف الاحتيال. وسيتم التفويض بمفهوم «الاكتشاف» بموجب تشريع، أو من جانب المحاكم؛ علما بأن تقرير التاريخ الفعلي الذي وقع فيه الاكتشاف سوف يتعرض للتقاضي أمام المحاكم بصورة متكررة.

ويشكل انقضاء فترة التقاضي تحديا للممارسين وقد يكون أكثر حدة في قضايا الفساد: إذ أن اختلاس الأصول أو أدلة الرشوة غالبا لا يتم اكتشافها إلا بعد فترة طويلة من ترك المسؤول منصبة. وبالإضافة إلى العقبات الناجمة عن قصر مدة فترات التقاضي، وعن افتقار بعض الولايات القضائية إلى الأحكام الخاصة بالاكتشاف، تشترط بعض الولايات القضائية أن تكون جريمة غسل الأموال المسندة في حدود فترة التقاضي. وبالإضافة إلى ضرورة انتباه المسؤولين الذين يلتمسون استرداد الأصول المنهوبة دائما إلى فترات التقادم السارية، ينبغي لهم ما يلي:

- تحديد الجرائم التي تطبق فيها فترة تقادم أكثر مواتاة (مثل الاختلاس، وغسل الأموال، وحيازة أصول مسروقة)؛
- بحث القوانين أو قرارات المحاكم التي تؤجل فترة التقاضي حتى يتم اكتشاف الجريمة، أو حتى يترك المسؤول العمومي منصبه، أو تلك التي تعلق فترة التقاضي إذا كانت الأصول أو المسؤول الفاسد موجودين خارج الدولة؛
- التحقق مما إذا كانت إجراءات معينة من جانب المدعين أو وكالات إنفاذ أحكام القانون قد علقت بدء فترة التقاضي أو بدأتها من جديد؛
- استكشاف جميع السبل القانونية– بما فيها المصادرة الجنائية والمصادرة دون الاستناد إلى أحكام إدانة، والدعاوى المدنية، أو طلب أن تشرع سلطة أجنبية في الإجراءات– حتى يتسنى تقرير أنسب فترة للتقاضي[٤٩]؛
- النظر في استمرار التحقيق، لأن التحقيقات الجنائية في جريمة ما انقضت فترة التقادم بالنسبة لها قد تؤدي إلى اكتشاف جريمة أخرى ليس مفروضا عليها حدود لفترة التقادم.

### ٢-٦-٢ الأحكام التشريعية بشأن إعادة الأصول

من المهم عند الاختيار ما بين الإجراءات الجنائية الأجنبية والمحلية، أو غيرها من السبل، النظر في الكيفية التي سيؤثر بها هذا القرار في قيمة الأصول المقرر استردادها. إذ تبتغي إعادة الأموال العامة المختلسة أو المغسولة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الولاية القضائية الطالبة[٥٠]. وإضافة إلى ذلك تقوم بعض الولايات القضائية بإعادة الأصول حيثما تكون المصادرة نتيجة للإنفاذ المباشر لأمر أجنبي وتوجد معاهدة سارية المفعول. ويجوز أيضا إعادة الأصول مباشرة إلى المالك الشرعي أو الولاية القضائية المضارة بجرائم الفساد من خلال أمر قضائي لجبر الضرر أو التعويض. ورغم ذلك، إذا كانت الأصول قد صودرت خارج نطاق هذه المعايير– ربما من خلال قضية غسل أموال محلية باشرتها سلطات أجنبية– فإن المبلغ المعاد سيتوقف على اتفاقية التقاسم النافذة، أو وجود امتياز خاص للولاية القضائية المقدم إليها الطلب[٥١]. وعلاوة على ذلك، قد تقتصر الإجراءات القانونية الأجنبية على جرائم غسل

---

٤٩ في الولايات المتحدة يبدأ سريان النظام الأساسي لتحديد المواقيت من أجل المصادرة غير المستندة إلى إدانة– على خلاف النظام الأساسي لتحديد المواقيت بالنسبة للملاحقة الجنائية– من اكتشاف الجريمة التي تؤدي إلى نشوء إجراء المصادرة، ويمكن تعطيلها إذا كانت الممتلكات تقع فيما وراء حدود الولايات المتحدة (العنوان ١٩، قانون الولايات المتحدة– القسم ١٦٢١).

٥٠ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٧ (٣) بإعادة الأصول إلى الدولة الطالبة في قضايا اختلاس أو غسل الأموال العامة عندما تنفذ بموجب الاتفاقية.

٥١ كان هذا أحد العوامل التي أثرت على قرار بيرو في قضية مونتسينوس بإقامة دعوى محلية لتتبع الأصول في سويسرا. رغم أنه كان في الإمكان جعل سويسرا حاكم أجزاء من هذه القضية في سويسرا بموجب قانون المخدرات، فإن قوانين تقاسم الأصول في ذلك الوقت لم تكن تسمح إلا بإعادة جزء من

الأموال، وقد تشكل عائقا أمام مصادرة عائدات الجرائم المسندة أو المتصلة خاصة في ولاية قضائية لا تصادر الأصول إلا إذا كانت مربوطة بجرائم تشكل أساسا للمصادرة (انظر القسم ٦-٢-٢ من الفصل السادس).

### ٢-٦-٥ معايير الإثبات

على الممارسين أن ينظروا أيضا في مدى كفاية الأدلة للوفاء بمعايير الإثبات اللازم لتقفي الأثر، واتخاذ التدابير المؤقتة، أو المصادرة، أو الدعاوى المدنية، أو الإدانة– سواء على المستوى المحلي، أينما كان ذلك ساريا أو في دول أجنبية. ورغم تباين المعيار الساري فيما بين الولايات القضائية، فمن الصحيح عموما أنه كلما زاد أسلوب أو تدبير التحقيق إقحاما، ارتفع مستوى معيار إثبات الأدلة.

ومن المهم بالنسبة إلى الممارسين المشتركين في قضايا تتطلب تعاونا دوليا، إدراك أن ولايات القانون العام وولايات القانون المدني، تختلف فيما تستخدمه من مصطلحات، وطريقة فهم معيار الإثبات. ففي معظم الدول التي تتبع القانون العام تتطلب الإدانة إثباتا «يتجاوز أي شك معقول»، وتتطلب المصادرة (سواء كانت مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة أو مصادرة جنائية) معيارا أدنى هو «موازنة الاحتمالات»، أو «رجحان الأدلة»، وهو المعيار المطبق عادة في إجراءات (القانون الخاص) المدنية. وفي معظم الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني يكون معيار الإثبات هو ذاته في حالة الإدانة، أو المصادرة الجنائية أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو قرار ناتج عن مداولة لصالح المدعي في دعوى مدنية– أي «اقتناع جازم» بصدق الأدلة. أما الولايات القضائية للقانون العام فتطبق نهجا احتماليا لتقدير الأدلة، بمعنى الاحتمال القابل للقياس الكمي لوقوع الحدث مقوما بكسور أو نسبة مئوية. وتركز الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني أكثر على الانطباع الذاتي لدى القاضي. ويصور الشكل رقم ٢-١ مختلف معايير الإثبات السارية، بدءا من أساليب التحقيق إلى الإدانة أو المصادرة.

وعلى الممارسين أن يكونوا على وعي بهذه الفروق لضمان توافر الأدلة الكافية للوفاء بالمعيار الساري. فحيثما لا تكن الأدلة غير كافية للوفاء بمعيار الإثبات المطلوب وفقا لنهج ما، فقد يتوافر للممارسين خيار النظر في سبيل آخر. مثال ذلك أن العجز عن إثبات الإدانة الجنائية «فيما يجاوز الشك المعقول» قد يحول دون المصادرة الجنائية. ومع ذلك قد يمكن استرداد العائدات من الفساد والأدوات المستخدمة فيه، من خلال إقامة دعوى مدنية خاصة أو من خلال إجراءات المصادرة التي لا تستند إلى حكم إدانة، على المستوى المحلي أو في ولاية قضائية أجنبية، إذا كان يتم فيها تطبيق معايير مختلفة للإثبات.

## ٢-٧ تحديد جميع الأطراف المسؤولة

في معظم الولايات القضائية يجوز اعتبار الأطراف التي يسرت عن علم تحويل متحصلات الفساد، أو تلقت أصولا غير مشروعة، مسؤولة وفقا لتشريعات قضائية مدنية أو جنائية مختلفة، بما في ذلك التواطؤ، والتآمر، والتغافل العمدي والإهمال أو التغيب أو السهو بغرض الاحتيال، وهذا ينطبق، بوجه خاص، على الهيئات الاعتبارية ومديريها، وكذلك رجال المصارف، والمديرون الماليون، والوسطاء العقاريون، وكتاب العدل، والمحامين الذين يتقاعسون عمدا عن إجراء

---

الأموال فقط إلى بيرو. وعقب مناقشة الإستراتيجية مع سويسرا، قررت بيرو إقامة دعاوى محلية واستخدام المساعدة القانونية المتبادلة والتنازلات التشريعية لاسترداد نسبة أكبر من الأموال. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر القسم ١-٣-١ في الفصل الأول.

**الشكل ٢-١ معايير الإثبات**

*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

استعلامات معقولة. وفي بعض الولايات القضائية، لا يجوز للمحاكم أن تقبل ادعاءات بنقص المعرفة عندما لا تكون الأتعاب الاستشارية متناسبة مع الخدمات المقدمة، أو تدفع لوكلاء لا تتوافر لديهم خبرة فنية ذات صلة. وهناك ولايات قضائية أخرى تحمل المسؤولية للشركة الأم عما ترتكبه إحدى شركاتها الفرعية من أفعال في حالة التورط المباشر لموظفي الشركة الأم أو مسؤوليها[٥٢].

وقد يكون لاستهداف الأطراف المتلقية أو الميسرة ميزتان كبريان: الأولى أنه قد يزيد فرص المطالبة باستعادة الأموال أو التعويض من الكيانات أو الأفراد خلاف المسؤول الفاسد. والثانية أنه يمكن أحيانا الحصول على معلومات وتعاون من الغير أو من شركائهم في التآمر. ورغم ذلك، ينبغي على الممارسين النظر في العيوب المحتملة من تعقيد إدارة القضايا وتمييع الموارد.

## ٢-٨ اعتبارات محددة في القضايا الجنائية

نورد أدناه إجمالا عددا من الاعتبارات الإضافية بالنسبة للممارسين يتعين مراعاتها عند متابعة القضايا الجنائية.

### *٢-٨-١ تحديد الجرائم الجنائية السارية*

ليست الرشوة هي التهمة الممكنة الوحيدة التي يجب النظر فيها عند رسم إستراتيجية لإجراءات استرداد الأصول المنهوبة. ويصور الشكل رقم ٢-٢ إجمالا بعض التهم التي ينبغي على الممارسين أن ينظروا في توجيهها.

---

٥٢ فريق العمل المعني بالرشوة في معاملات الأعمال الدولية «دراسة عن النماذج المعنية بدور الوسطاء في معاملات الأعمال الدولية» (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

ويتضمن الفساد في أحيان كثيرة ارتكاب عدة جرائم جنائية. وعند اختيار الجرائم التي يمكن ملاحقتها، سوف يتعين على الممارسين أن ينظروا في الجوانب التالية: وقائع القضية، أي ما إذا كانت الأدلة المباشرة أو الظرفية تفي بعناصر الجريمة، واستخدام المساعدات الإجرائية مثل التي لا يمكن دحضها[٥٣]، واحتمال الإدانة، ومصالح إصدار الحكم، والمصلحة العامة، وحينما يكون ذلك ساريا، القدرة على الحصول على مساعدة وإنفاذ أجنبيين.

وإضافة إلى جرائم الفساد الأكثر وضوحا، يتعين على الممارسين النظر في جرائم أخرى قد تزيد من فرصة تأمين الإدانة. وتشمل هذه الجرائم: التآمر، والمساعدة والتحريض، وتلقي أو حيازة عائدات الجريمة، أو غسل الأموال[٥٤]. ولعل غسل الأموال هو الجريمة التي يمكن تعقبها بأعلى درجة من الفعالية، لا سيما في ولايات قضائية تسمح بالغسل الذاتي، ولا تشترط إثباتا لجميع عناصر القضية المسندة للحصول على إدانة[٥٥]. ويطرح الإطار ٢-٤ نماذج من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وينبغي على الممارسين العموميين أن يكونوا على علم بأن هذه القرارات قد تؤثر على الإجراءات في دول أجنبية، وأن عليهم محاولة التنسيق مع نظرائهم الأجانب.

وقد كانت جريمة الإثراء غير المشروع أداة مفيدة على وجه الخصوص لمحاكمة المسؤولين الفاسدين في عدد من الولايات القضائية، مثل الأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا[٥٦]. ومعاقبة المسؤولين العموميين على أية زيادة بارزة في أصولهم التي يقدمون إقرارا عنها ولا تؤيدها عقلا دخولهم الشرعية. وهي فعليا تخفف العبء عن الادعاء العام، الذي سيكون مطالبا، لولا ذلك، بإثبات مختلف عناصر قضية الفساد (أي وقوع فعل فاسد، واستخلاص منفعة، وهلم جرا). وبعض الولايات القضائية لا تعترف بالإثراء غير المشروع باعتباره جريمة جنائية، لكنها ضمنته في التشريعات المدنية أو الإدارية[٥٧]. وحينما يجرم الإثراء غير المشروع، ينبغي على الممارسين أن يعوا بأن استخدامه قد يثير عوائق أمام التعاون الدولي في ولايات قضائية لا توجد فيها هذه الجريمة، بسبب عدم وجود الوصف الجنائي المزدوج (انظر القسم ٧-٤-٢ من الفصل السابع).

### ٢-٨-٢ التحسب لتحديات الاستدلال

يتعين على الممارسين بحث التحديات التي تواجه إثبات العناصر المحددة للجريمة على المستوى المطلوب لمعيار الإثبات (انظر أمثلة من هذه التحديات في الإطار ٢-٥). وفي بعض الولايات القضائية، قد توجد قرائن غير قابلة للدحض

---

٥٣ يستخدم عدد من الولايات القضائية القرائن التي لا يمكن دحضها التي تساعد بصورة فعالة في ملاحقة القضايا أو تساعد مقدم الدعوى في الوفاء بعبء الإثبات. فمثلا، إذا قررت المحكمة تورط المتهم في جريمة منظمة، يفترض أن الأصول الخاصة به هي حصيلة لنشاط إجرامي (ما لم يدحض القرينة). للاطلاع على أمثلة إضافية انظر القسم ٦-٣-١ الفصل السادس.

٥٤ في فرنسا قد يكون إثبات جرائم الضرائب والمحاسبة الزائفة، والاختلاس، وانتهاك الثقة- وهي جرائم كثيرا ما ترتبط بأنشطة الفساد- أسهل من إثبات الرشوة.

٥٥ في بلجيكا قد يدان المتهمون المتورطون في معاملات مالية بغسل الأموال إذا كان هناك دليل كاف على أنهم كانوا يعرفون أن للأموال أصلا غير مشروع. ولا يتعين على المدعين العامين تحديد عناصر الجريمة المسندة.

٥٦ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢٠، واتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد، المادة ٩، الدول الأطراف بالنظر في اعتماد أحكام خاصة بهذا.

٥٧ سوف تستخدم بعض الولايات القضائية التي تعتبر الإثراء غير المشروع جريمة، السبل المدنية لتحقيق استرداد الأصول.

**الشكل ٢-٢ التهم الجنائية التي يتعين النظر فيها**

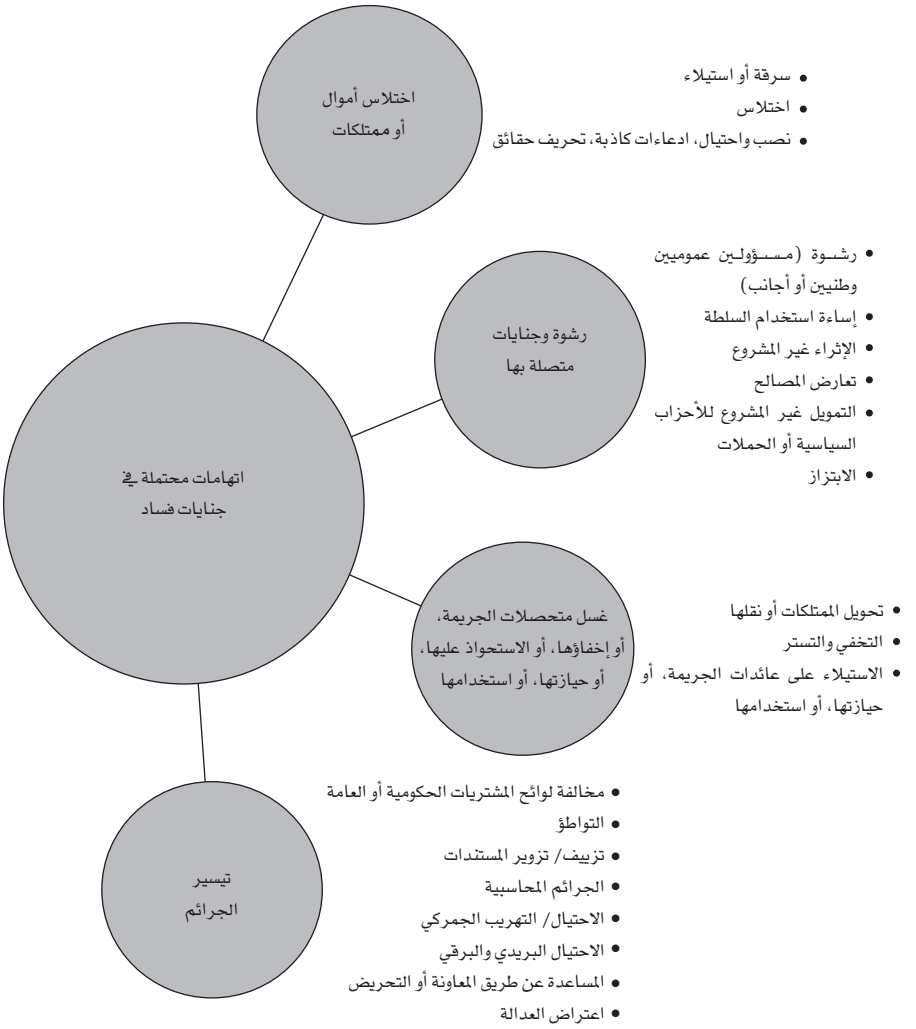


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

*ملاحظة:* بيان المصطلحات المستخدمة في هذا الشكل يمكن الحصول عليه في الملحق أَلف من هذا المجلد.

تساعد المدعين العموميين في إثبات هذه العناصر، سواء بالنسبة للجريمة أو أثناء مرحلة المصادرة (انظر القسم ٦-٣ من الفصل السادس).

وينبغي إجراء استعراض للتحديات المتصلة بمختلف الجرائم على أساس كل حالة على حدة. وكمثال لذلك، قد يكون إثبات الإثراء غير المشروع أسهل من إثبات الرشوة في غياب توثيق خطي للرشاوى وتبادل المنافع أثناء سير التحقيقات

**الإطار ٢-٤ أحكام المحاكمة الخاصة بأعمال المحاسبة، والسجلات، والرقابة الداخلية في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة**

في قضية الولايات المتحدة ضد سيمنز[أ]، اكتشفت السلطات دفع رشاوى إلى مسؤولين عموميين للحصول على عقود حكومية. وقد أدرجت الرشاوى محاسبيا باعتبارها مدفوعات لاستشاريين، مرروها في وقت لاحق إلى المسؤولين العموميين. وقد اعترفت شركة سيمنز وفروعها في الأرجنتين، وبنغلاديش، وجمهورية فنزويلا البوليفارية بالذنب في الاتهامات الموجهة لها بالتآمر ومخالفة أحكام الدفاتر والسجلات والرقابة الداخلية في إطار اتفاق للدفوع بالذنب أسفر عن دفع غرامة قدرها ٤٥٠ مليون دولار أمريكي.

وفي قضية تضمنت شركة بي إيه أي سيستمز (BAE Systems) قامت الشركة برشوة عدة مسؤولين عموميين لتأمين مبيعات أسلحة في دول مختلفة. وفي النهاية، توصلت شركة بي إيه أي سيستمز إلى تسوية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة[ب]. ففي الولايات المتحدة، اعترفت الشركة بالذنب في الاتهامات بالتآمر على إصدار بيانات مزيفة فيما يتعلق بتقديم البيانات التنظيمية، ووافقت على دفع غرامة قدرها ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وقدمت تعهدات إضافية فيما يتعلق بالامتثال المستمر. وفي المملكة المتحدة، اعترفت الشركة بالذنب عن إخفاقها في إمساك سجلات محاسبية دقيقة بصورة معقولة، ووافقت على دفع أمر مالي قدره ٣٠ مليون جنيه إسترليني (نحو ٤٧ مليون دولار أمريكي).

أ- قضية وزارة العدل الأمريكية ضد شركة سيمنز وفروعها
(US Department of Defense V. Siemens Aktiengesellshaft, Siemens SA, (Argentina), Siemens Bangladesh Ltd., Siemens SA, (Venzuela).
مذكرة الحكم المؤرخة ١٢ ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠٠٨: انظر الموقع:
http:/ / www.siemens.com/ press/ pool/ de/ events/ 2008-12pk/ DOJ2.pdf
انظر أيضا: العنوان ١٨، مدونة قوانين الولايات المتحدة– القسم ٣٧١، و العنوان ١٥، مدونة قوانين الولايات المتحدة– القسم ٧٨.
ب- نشرة شركة بي إيه أي سيستمز، ٥ فبراير ٢٠١٠، انظر الموقع:
http:/ / www.sfo.gov.uk/ press-room/ latest-press-release/ press-releases-2010/ bae-systems-plc.aspx.
انظر أيضا: مذكرة الحكم المؤرخة ٢٢ فبراير ٢٠١٠ في قضية الولايات المتحدة ضد شركة بي إيه أي سيستمز رقم 1:10-cr-00035، انظر أيضا:
http:/ / www.justice.gov/ criminal/ pr/ documents/ 03-10-10%20bae-sentencing-memo.pdf

المبدئية[٥٨]. ومن جهة أخرى، فإنه إذا استطاع الممارسون أن يميطوا اللثام عن هذه الأدلة، تصبح الرشوة هي الجريمة الأسهل في إثباتها– خاصة إذا اعتبرنا أن الإثراء غير المشروع يظل يلزم الادعاء العام بتجميع معلومات عن أسلوب المدعى عليه وأصوله.

### ٢-٨-٣ العجز عن الحصول على إدانة

يستحيل في معظم الولايات القضائية، إصدار حكم في قضية جنائية في غياب المدعى عليه، كما يحدث في حالتي الهروب أو الوفاة. وفي القليل من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، قد يمكن المضي في محاكمة جنائية غيابيا، إذا كان الشخص الغائب هاربا. ومع ذلك، قد لا تكون الإدانات في هذه القضايا نهائية، لأن الإجراءات القانونية الواجبة تشترط أن تكون قرارات المحاكم قابلة للاستئناف من قبل الشخص الهارب إذا تم القبض عليه. يضاف إلى ذلك أن بعض قوانين المصادرة تتضمن أحكاما عن الهروب من وجه العدالة تسمح باستمرار إعمال القانون، حتى في حالة هروب المدعى عليه أو وفاته.

٥٨ لاحظ أن المحاكمة على الإثراء غير المشروع قد تثير صعوبات في الوفاء بشرط الوصف الجنائي المزدوج.

وإذا كان المدعى عليه هاربا، يتعين على السلطات أن تنظر في السعي لتسليم الهارب في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف والثنائية، أو تشريعات الولاية القضائية التي فر إليها الهارب (أو كليهما). وقد يكون تسليم المجرمين عملية جد طويلة ومحبطة، تتضمن إصدار قرارات من محاكم عديدة، وطعون بالاستئناف أمام محاكم عليا. وإضافة لذلك، يفرض مبدأ العقد الرسمي الموثق والموقع لتخصيص التسليم أو حصر أغراضه على البلد الطالب أن تتوقف عن التحقيق أو المحاكمة في هذه الجرائم إذا أنكر البلد القائم بالتسليم بعضا من هذه الجرائم الجنائية التي تشكل أساسا للطلب. وتشمل الخيارات البديلة تقديم شكوى إلى السلطات الأجنبية (تفضي إلى مصادرة جنائية أو مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في الولاية القضائية الأجنبية)، أو الشروع في إجراءات محلية للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة.

### الإطار ٢-٥ نماذج للتحديات التي تواجه إثبات عناصر الجريمة

**الرشوة والمتاجرة بالنفوذ أو السلطة**: قد تحتاج إلى إثبات أن الرشوة قد قدمت، أو تم الوعد بها، أو جرى دفعها كجزء من «صفقة فساد» (اتفاق على شروط الرشوة والاتفاق على تقديم خدمة مقابل خدمة مقدما) بين الراشي والمسؤول العمومي. وسوف يكون تأمين هذا الإثبات صعبا لو أجرى التحقيق بعد الواقعة بفترة. يضاف إلى ذلك أنه عندما تدفع رشاوى في الخارج من جانب شركات تابعة أو وسطاء، قد يتعين على المدعين العموميين إثبات أن المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة في المركز الرئيسي كانوا على علم بأن الشركة التابعة أو الوسيط سوف يرتكبان هذه الجريمة. وقد يدفع المدعى عليهم بأن الموظفين الذين دفعوا الرشاوى لمسؤولين عموميين كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية، ضاربين بذلك المبادئ التوجيهية للشركة عرض الحائط.

**الإثراء غير المشروع:** يتطلب تقدير ما أخفاه الفرد من أصول أو دخل.

**السرقة أو الاختلاس**: قد لا تنطبق على العقارات، أو الخدمات، أو الأصول غير العينية.

**غسل الأموال**: قد يتطلب إثباتا لارتكاب جريمة مستندة، وإثباتا للمعاملات أو المخططات المنظمة بغرض إخفاء أو ستر منشأ الأصول، أو ملكيتها، أو السيطرة عليها بصورة غير مشروعة.

**التزوير أو التزييف**: قد يتطلب تقديم أدلة على أن المستندات المزورة لها أهمية أو تبعات قانونية. أما المستندات الأخرى فلا تعتبر في معظم الأحيان موضعا للتزييف. وفي دول معينة، لا تنطبق الجرائم المحاسبية إلا على القوائم المحاسبية المعلنة.

**المسؤولية الجنائية للكيانات القانونية**: قد لا تنطبق، حسب الولاية القضائية أو الجريمة المحددة.

**الاحتيال:** قد يتضمن هذا النشاط عندما يرتكب على مدى فترة طويلة، مئات بل آلافا من الجرائم المفردة. وقد تكون المحاكمة على مثل هذه الجرائم ثقيلة الوطء، أو صعبة. وقد يكون لاستخدام عينة من الاتهامات أو اتهامات تمثيلية تبعات سلبية على إجراءات المصادرة المتصلة بها. وللحصول على مزيد من المعلومات عن استخدام الاتهامات التمثيلية، انظر القسم ٦-٢-٢ من الفصل السادس.

وللاطلاع على مزيد من الشرح لهذه الجرائم، انظر الملحق أَلِف من هذا الدليل.

وفي حالة وفاة المدعى عليه، يجوز للسلطات أن تنظر في رفع دعوى مدنية خاصة ضد تركة المتوفى (في المحاكم المحلية أو الأجنبية)، أو المصادرة المحلية أو الأجنبية دون الاستناد إلى حكم إدانة.

وقد لا تتوافر للسلطات أدلة كافية للوفاء بمعيار الإثبات اللازم للحصول على إدانة. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على الممارسين أن يستكشفوا ما إذا كانت هناك أدلة كافية للمضي في دعوى مدنية خاصة، أو إجراء المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة (انظر القسم ٢-٦-٥ السالف بشأن معايير الإثبات).

## ٢-٩ تنفيذ نظام لإدارة القضايا

بغية زيادة الكفاءة والخضوع إلى المساءلة، والشفافية، من المهم تطبيق سياسات وإجراءات سليمة لضمان توجيه الاتهامات الملائمة للمدعى عليهم، وسلامة جمع الأدلة، وتحويلها من جهات إنفاذ أحكام القانون إلى المدعين العموميين إلى المحاكم، واحترام الحقوق في الإجراءات القانونية المرعية. وقد يؤدي عدم الامتثال لشرط السرية والإجراءات القانونية المرعية إلى إبطال القضية المحلية، أو فقدان المصداقية، والإخفاق في الحصول على التعاون الدولي من قبل الولايات القضائية الأجنبية. وفيما يلي نتناول بالمناقشة بعض نماذج السياسات والإجراءات المهمة.

### ٢-٩-١ *التخطيط الإستراتيجي والقيادة*

بينما ينبغي تحديد الإستراتيجيات في بداية القضية، يتعين على السلطات ضمان أن يظل صنع القرار عملية جارية وسلسة. وقد تثور صعوبات أو تحديات غير متوقعة في أية لحظة من جهود استرداد الأصول، وتستدعي استخدام أساليب استقصائية جديدة، أو استكشاف سبل أخرى. وضمانا لأقصى قدر من المرونة، ينبغي إجراء مراجعات متكررة للقضية تضم معا صانعي السياسات، ومسؤولي إنفاذ أحكام القانون، والمدعين العموميين، وقضاة التحقيق، ومديري الأصول، وممثلي الوكالات المشاركة الأخرى. ويجب أن تعتمد هذه الاجتماعات على تقارير أو سجلات دقيقة، وحديثة، وصحيحة تبين تفصيلا القرارات الحديثة ومبررها المنطقي، وينبغي تكريس وقت لتوقع التحديات أو الفرص المحتملة واستباقها. وقد وجدت ولايات قضائية كثيرة أنه من المفيد تعيين مدير لكل قضية- وهو شخص مسؤول عن تنسيق الاجتماعات، واتخاذ القرارات النهائية، وتأمين الموارد، وهلم جرا.

### ٢-٩-٢ *التوقيت والتنسيق*

يجب التخطيط للقضية بما يضمن تنسيق تدابير التحري وطلبات تقديم المساعدات القانونية المتبادلة مع التدابير المؤقتة والاعتقالات للحيلولة دون تبديد الأصول أو نقلها، أو هروب الهدف. وحينما يتم ضبط الأصول، ينبغي تقدير قضايا إدارة الأصول كجزء من عملية التخطيط. ويجب أيضا توفير آليات لكفالة أمن الشهود الرئيسيين، أو ضباط إنفاذ أحكام القانون، أو المحامين، أو القضاة المختصين بالقضايا الكبرى أو رفيعة المستوى. ويكتسب التنسيق أهمية خاصة في المرحلة الأولى من التحقيق، في الوقت الذي قد يؤدي فيه تجميع المعلومات الأساسية، وطلب المستندات، واستجواب الشهود، وتقديم طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، إلى تنبيه الأهداف المحتملين، وإعطائهم فرصة لإتلاف الأدلة المستندية أو إخفائها، والتأثير على الشهود الرئيسيين، ونقل الأصول أو إخفائها، وكسب التأييد السياسي، والهروب إلى ولايات قضائية أجنبية.

وينبغي تقدير المخاطر والتقليل منها لأدنى حد بصورة مستمرة من خلال خيارات حريصة لأساليب مستترة للتحري في المراحل المبكرة من التحقيق– مثل المراقبة العينية والإلكترونية، ومراقبة البريد والقمامة، واستخدام المرشدين. وعندما تكون الأساليب الأكثر علنية مطلوبة (مثل تفتيش المنازل أو مشروعات العمل، أو إصرار أوامر ضبط المستندات أو إبرازها، أو استجواب الأهداف والشهود)، يغدو من المهم النظر في تنسيق تلك الأنشطة مع توقيتات الاعتقال أو تقييد الأصول أو ضبطها. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه القضايا، انظر الأقسام ٣-٣ (التدابير الاستقصائية)، و٣-١، ٣-٤ (توقيت التدابير المؤقتة)، و٤-٢-٢، والفصل الخامس (إدارة الأصول).

### ٢-٩-٣ تنظيم الملفات وكتابة التقارير

يتعين تنظيم الملفات بما يضمن الوفاء بالمواعيد النهائية ذات الصلة بالقضية: مثال ذلك، أن الاتهامات يجب أن توجه في حدود فترة التقادم، وأن تراعي فترات تمديد التدابير المؤقتة، أو الحجز الوقائي للأهداف، أو غيرها من التدابير العلاجية المؤقتة. ويجب أن يتضمن ملف القضية الأصول المستهدف استردادها، ورسوما بيانية توضح تدفق المعاملات المالية، وتفسيرات لحسابات عائدات الجريمة (تجرى وفقا للتشريعات المحلية)، والسجلات الجنائية للأهداف، وملخصات للأدلة المستقاة من شهادات الشهود والمستندات.

وينبغي ترقيم الأدلة، وتسجيلها، وحفظها في مكان آمن إلى جانب سجلات سلسلة التحفظ بين الضبط والحفظ. ورغم أن هذه الاستعدادات تستهلك وقتا طويلا جدا، وقد تبدو وكأنها تعرقل تطور القضية، فإنها ضرورية لضمان نزاهة الأدلة أو سلسلة التحفظ.

وكتابة التقارير جانب مهم من إجراء التحقيق الجنائي غالبا ما يتم إغفاله أو إعطاؤه أولوية أدنى. بيد أنه في تحقيقات استرداد الأصول، تكتسب كتابة التقارير أهمية كبرى؛ لأن التحقيقات قد تكون مطولة، ومركبة، ومتعددة الولايات القضائية. ومن شأن التقارير إذا كانت دقيقة، وحسنة التوقيت ومحكمة أن تساعد مثلا، في صياغة المعلومات الأساسية اللازمة للوفاء باشتراطات الاستدلال في طلب المساعدات القانونية المتبادلة في مجال الأدلة. ويتحتم على الممارسين توثيق ما يتوصلون إليه من نتائج بصفة دورية طوال فترة التحقيق بكاملها، وأيضا عقب حدوث وقائع مهمة. ويجب أن تكتب التقارير بطريقة واضحة ومحكمة، ويفضل أن يتم ذلك في اليوم نفسه الذي توصف فيه الواقعة، ويجب أن يشمل ذلك جميع المعلومات والوقائع ذات الصلة. ويجب مراجعة التقارير واعتمادها من قبل أحد المشرفين في أقرب وقت ممكن.

### ٢-٩-٤ معالجة استفسارات وسائل الإعلام

من المرجح أن تجتذب قضايا الفساد، لا سيما تلك التي تتضمن مسؤولين رفيعي المستوى، اهتماما كبيرا من وسائل الإعلام. ويجب أن يكون الممارسون مستعدين للتعامل مع هذه التحقيقات، وإلا فإن الإعلان بغير قصد عن معلومات سرية قد تكون له تبعات كارثية على قضية ما.

وفي معظم الولايات، توكل المسؤولية عن مخاطبة وسائل الإعلام للمدعي العام أو مدير وكالة حكومية معنية (مثل مسؤول الشؤون العامة أو وزارة العدل). والمعتاد أن تتم تسمية مسؤول كبير في المكتب المحلي، أو عضو كبير من أعضاء

الفريق، في القضايا الكبيرة كمسؤول اتصال مع وسائل الإعلام. ويجب أن يكون هؤلاء الأفراد مدربين تدريبا سليما وعلى إلمام بالتوجيهات والإجراءات السارية (إن توافرت)، مثل طرق مخاطبة وسائل الإعلام من خلال البيانات الصحفية، أو المؤتمرات، وأنواع المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها في تحقيق جار، والتنسيق مع النظراء الوطنيين في قضايا لها أهمية وطنية أو إقليمية. وفي بعض القضايا، تبين للممارسين أنه من المفيد تسمية مسؤول اتصال للمعلومات الإجرائية (وليست الموضوعية) – على أن يكون قادرا على شرح كيفية عمل نظام العدالة. وختاما، ينبغي توخي الحيطة لتفادي أي تصريح قد يخل بإجراء قانوني ضد هدف من الأهداف.

# ٣- تأمين الأدلة وتعقب الأصول

من بين أكبر التحديات في قضية مصادرة الأصول، إبراز الأدلة التي تربط الأصول بأنشطة إجرامية (المصادرة المبنية على الممتلكات)، أو إثبات أن الأصول تمثل منفعة مستقاة من جريمة ارتكبها الهدف (المصادرة المبنية على القيمة)[٥٩] ولإثبات هذه الرابطة (التي يشار إليها أيضا باسم «صلة الوصل» أو «الأثر الورقي»)، يتعين على الممارسين التعرف على الأصول، وتعقبها، أو «تتبع النقود» حتى يمكن تحديد الرابطة مع الجريمة، أو مكان الأصول.

ورغم ذلك، غالبا ما يتمثل الوضع في أن الأصول تم تحريكها حول العالم، باستخدام مخططات تتضمن مراكز فيما وراء البحار، وأدوات اعتبارية، وتشكيلة متنوعة من المعاملات المالية في محاولة لغسل الأموال وطمس هذا الأثر الورقي. يضاف إلى ذلك أن القضايا غالبا ما تكون «قضايا ورقية» كثيفة المستندات وتستهلك وقتا ومعقدة وتتطلب مهارات متعددة. وتشمل هذه المهارات قدرات على تحديد المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات المالية، والحصول على المعلومات ذات الصلة من خلال الأساليب الاستقصائية التقليدية، وتحليل القوائم المصرفية، وسجلات الأعمال، والمستندات المالية، والعقود، واختراق حجب الشركات لتحديد الملاك المستفيدين النهائيين، وتجميع الأدلة المؤيدة من خلال استجواب الشهود أو الأهداف، والتنسيق مع السلطات الأجنبية، وتنظيم المعلومات بطريقة شاملة ومترابطة[٦٠].

والغرض من هذا الفصل هو عرض بعض الأساليب التي يمكن للممارسين استخدامها في تعقب الأصول، وتحليل البيانات المالية، وتأمين أدلة يعتمد عليها ويقبل بها في قضايا مصادرة الأصول. وقد تكون الأساليب التي سنتناولها بالمناقشة مفيدة أيضا في تجميع الأدلة لإثبات عناصر الجرائم محل التحقيق.

### ٣-١ استحداث خطة واعتبارات مهمة

بينت التجربة أهمية تعقب الأصول في المراحل الأولى من تحقيق ما، بالتزامن مع التحقيق في جرائم الفساد، وغسل الأموال، وهلم جرا. ويعتبر وضع إطار أو خطة استقصائية خطوة أولى مهمة في الشروع في جهود التعقب.

وغالبا ما تعتمد الخطة أو النهج العام على ما إذا كانت الأدلة المبدئية تشير إلى أنشطة فساد، أو غسل أموال أو كليهما. وفيما يتعلق بالفساد، يقوم مسؤولو إنفاذ أحكام القانون بالتحقيق في أنشطة الفساد ثم يتتبعون أثر النقود لتحديد واسترداد عائدات الجريمة وأدواتها. أما في حالة غسل الأموال، فيبدأ الممارسون بتحليل المعاملات المالية،

---

٥٩ للاطلاع على مناقشة لنظم المصادرة المستندة إلى الملكية وتلك المستندة إلى القيمة، انظر الفصل السادس.

٦٠ أنشأ بعض الولايات القضائية وحدات متخصصة من المحققين تتعقب الأصول في حين يركز محققون آخرون على جمع الأدلة عن الجرائم الجنائية والسلوك غير القانوني. وعادة ما تعمل هذه الفرق في تعاون وثيق، وتعمل فرق التتبع بطريقة لا تضر بالتحقيق الجنائي.

لربطها بجرائم الفساد أو غيرها من الجرائم. ومن المحتمل أن تشمل الخطوات المحددة تحديد الأشخاص والشركات، والأصول المتضمنة في القضايا، والارتباطات بينها، وتحليل الأصول والتدفقات المالية.

وسوف يجد الممارسون، خاصة في القضايا الكبيرة التي تتضمن نشاطا بارزا وأكواما من المستندات، أنه من المفيد تحديد الأولويات، والتركيز على أنواع معينة من المستندات أو الحسابات أو على إطار زمني معين. مثال، ذلك أن تأمين مستندات الحسابات المصرفية التي يمكن تفسيرها ورسم خريطة لها بسهولة، والحصول عليها، وتحليلها هو خير عون في قضايا غسل الأموال، حيث يتعين على الممارسين إثبات الصلة بين الأشخاص والشركات، وفهم تدفق الأموال. ورغم ذلك، ففي حالة الشخص الذي يتعيش من الرشاوى النقدية، قد تكون الأدلة الأكثر أهمية هي أقوال الشهود من زملاء العمل، والموظفين، والجيران، ومعلومات الملكية، والسجلات الضريبية.

وهناك أيضا بضعة اعتبارات مهمة ينبغي وضعها نصب الأعين عند التخطيط للتحقيق في استرداد الأصول وإجرائه. فأولا، من المهم عند تعقب الأصول من خلال القطاع المالي، أن نتذكر أن عائدات الفساد قد تختلط بأصول أخرى لا تتصل بالجريمة، وقد يتغير شكلها، وقد تتدفق عبر قنوات مختلفة. وحتى لو تغير شكل هذه العائدات (مثلا لو تم إيداع مبلغ مليون دولار أمريكي في حساب واحد، وتم تحويل أجزاء منه برقيا في وقت لاحق إلى حسابات مصرفية مختلفة أو تم استخدامها في شراء عقار)، جازت مصادرة العائدات[٦١].

ثانيا، بينت التجربة أن أي مسؤول فاسد لا يحتفظ بأصول أو حسابات مصرفية باسمه شخصيا. وبدلا من ذلك، يحتفظ بالأصول أفراد آخرون أو شركات أخرى لإخفاء دور المسؤول باعتباره المالك المنتفع– أي الشخص الطبيعي الذي يمتلك في النهاية الأصول أو الحسابات المصرفية ويتحكم فيها. ومن المهم أن يفحص الممارسون الأصول والحسابات المصرفية لمن يحتمل تورطهم بما في ذلك ما يلي:

- الأقارب أو شركاء الأعمال، أو الشركاء المقربون؛
- الوسطاء أو «رجال يؤجرون أسماءهم (الرجال الجُوّف)»– وهم الأفراد الذين يُخدعون أو يشتركون طوعا في تحصين المسؤول الفاسد عن طريق حيازة أحد الأصول، أو فتح وإدارة حساب، وغالبا ما يكون ذلك مقابل أتعاب قليلة،
- أدوات اعتبارية، بما في ذلك الشركات، والاتحادات، بين الشركات، وشركات التضامن ذات المسؤولية المحدودة، والمؤسسات الخيرية. للاطلاع على قائمة ووصف لبعض أدوات الشركات انظر الملحق باء [٦٢].

وفي حالة الأصول التي تمسكها المؤسسات المالية، سوف تستطيع بعض المؤسسات تقديم اسم *الشخص الطبيعي* الذي

---

٦١ في هذا الصدد، من المهم أن تدرج الولايات القضائية في تشريعها، تعريفات واسعة «للأصول» أو «الممتلكات» أو «عائدات» الجريمة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢ (د) وانظر القسم ٦-٢-١ من الفصل السادس للاطلاع على الأصول المختلطة.

٦٢ تجري مبادرة استرداد الأصول المنهوبة دراسة عن سوء استخدام الأدوات الاعتبارية في قضايا الفساد الكبرى (سواء في اقتراف الفساد أو غسل العائد منه) لمساعدة صناع السياسة في تصميم السياسات الوطنية ذات الصلة. وتاريخ النشر المتوقع هو أوائل ٢٠١١ وسوف تتاح الدراسة على http://www.worldbank.org/star.

يمتلك الحساب ملكية منفعة[٦٢]. ورغم ذلك، لن تحصل كل المصارف على هذه المعلومات، خاصة عندما تستخدم سلسلة من الهيئات الاعتبارية لستر المالك المنتفع النهائي. وقد تستطيع تحديد المساهمين أو الأطراف الأخرى المتورطة، لكنهم قد لا يكونون المالك المنتفع النهائي. وحتى عندما يتم التعرف على المالك المنتفع من خلال الشخص الذي فتح الحساب، فقد يكون ذلك بيانا مزيفا يقصد به إخفاء المسؤول الفاسد. وبالنظر إلى هذه القيود، وحقيقة أن كثيرا من الأصول الأخرى لا ترصد معلومات ملكية الانتفاع– يتعين على الممارسين التأكد من أن التحقيق يتخذ الخطوات اللازمة لتحديد الأصول والشركات الفعلية التي يمتلكها الأهداف ملكية انتفاع.

وأخيرا، يتعين على الممارسين أن يقدروا باستمرار ما إذا كان من الممكن والعملي فرض تدابير مؤقتة لتقييد الأصول أو الحجز عليها التي يتم اكتشافها خلال جهودهم في التعقب. وفي بعض الحالات، قد يقررون استمرار فتح الحساب، ومراقبة النشاط لاكتشاف خطوط استدلال جديدة. ومع ذلك، فحيثما توجد مخاطرة بأن يتم إفشاء معلومات للهدف، وأن يقوم في وقت لاحق بتبديد الأصول أو تحريكها، ينبغ النظر في اتخاذ تدابير مؤقتة. وللاطلاع على مناقشة التدابير المؤقتة، انظر الفصل الرابع.

### ٣-٢ تحديد سمات المستهدف

من الضروري في كل التحقيقات أن يقوم الممارسون بتجميع وتسجيل جميع المعلومات الأساسية المتصلة بالأشخاص المستهدفين بالتحقيق. ويتعين على الممارسين تجميع وتسجيل المعلومات التي تحدد الأهداف بشكل كامل وتذكر أي أسماء مستعارة يستخدمها هؤلاء الأهداف. ولسهولة الاستدلال والإسناد، يجب حفظ كل المعلومات بشكل منظم في إطار ملف القضية. ونورد في الإطار ٣-١ قائمة مُراجعة بالمعلومات ذات الصلة التي يجب على الممارس أن يحاول تجميعها في المراحل المبكرة من التحقيق.

### ٣-٣ الحصول على بيانات مالية وأدلة أخرى

مع التعرف على الأهداف، يتعين على الممارسين الحصول على معلومات وبيانات مالية، والتأكد من تأمين أدلة يعتمد عليها ويمكن قبولها للمحاكمة. وتبعا لخطة التحقيق، قد تشمل البيانات المالية جميع الأصول والخصوم، وجميع إيرادات ومصروفات الأهداف وشركاتهم. ويتعين جمع المستندات وخيوط الاستدلال من طائفة من المصادر، منها الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) وغيرها من المصادر المتاحة علنا، والوكالات الحكومية، والمؤسسات المالية، بما في ذلك التسهيلات المصرفية الإلكترونية، ومقدمو الخدمات النقدية، وشركات المحاماة والمحاسبة، ومقدمي الخدمات لاتحادات الشركات، والوكلاء العقاريون، وتجار التحف الفنية، والمنافسون في الأعمال، وبرامج السفريات، وبرامج الحوافز الأخرى، ومؤسسات الأعمال، وأقارب الأهداف، وموظفوهم، وشركاؤهم، والأهداف أنفسهم.

---

٦٢ اعتمد المجتمع الدولي معايير تطالب المؤسسات المالية، بممارسة الاجتهاد الذي يستحقه العملاء لتحديد العملاء والملاك المنتفعين، والحصول على المعلومات اللازمة عن طبيعة علاقات الأعمال، واستخدام الاجتهاد اللازم المعزز في العلاقات مع الأشخاص المكشوفين سياسيا– كبار المسؤولين العموميين، وأسرهم، وشركائهم الوثيقين. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٢، والتوصيتين ٥ و ٦ من التوصيات ٤٠+٩ لفريق العمل المالي. ولسوء الحظ فإن هذه المعايير لا تسري دوما. انظر Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Lathem, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington, DC: World Bank, 2010), 7, 13.

**الإطار ٣-١ قائمة مراجعة لجمع المعلومات الأساسية**

يتعين على الممارسين جمع المعلومات التالية وحفظها أثناء المراحل المبكرة من التحقيق:

- تاريخ ومحل الميلاد (تدرج الأسماء المستعارة)، وصور من شهادات الميلاد، وجوازات السفر، وبطاقات الهوية الوطنية.
- أسماء وتواريخ ميلاد الزوجات/ الأزواج، والأطفال، وكلا الوالدين (والقرناء الجدد، في حالة الطلاق، أو الانفصال، أو الترمل)، والأشقاء/ الشقيقات، وزوجات/ أزواج الأشقاء/ الشقيقات، وأقرب الأقربين (الأعمام/ الأخوال، العمات/ الخالات، وأبناء/ بنات العم، الأجداد/ الجدات، والأحفاد/ الحفيدات).
- أرقام الهاتف ذات الصلة (العمل، المنزل، الجوال)، وعنوان البريد الإلكتروني، وبيانات الاتصال على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، أو على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد يكون في بعض الولايات القضائية، من الممكن الحصول على معلومات المشتركين من مقدم الخدمة.
- صورة فوتوغرافية حديثة لجميع الأهداف وشركائهم (يفضل مستندات الهوية الصادرة من الحكومة).
- فيش وتشبيه (بطاقة بصمات الأصابع).
- نتائج البحث في السجل الجنائي.
- نتائج البحث عبر المصادر العلنية عن الأهداف وشركائهم، باستخدام محركات البحث على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، ومواقع التواصل الاجتماعي، وتقارير وسائل الإعلام المحلية، والمكتبات.
  - معلومات من وكالات حكومية أخرى (انظر القسم ٣-٣-٢ من هذا الفصل)، خاصة ما يلي:
  - معلومات عن الأراضي، والمركبات، والمرافق؛
  - السجلات التجارية للأعمال؛
  - سجلات المحاكم؛
  - سجلات الضرائب؛
  - إقرارات المنافذ الحدودية والجمارك؛
  - سجلات الهجرة؛
  - كشوف الرواتب (من رب عمل حكومي معني، في حالة انطباق ذلك)؛
  - إقرارات الأصول والدخل؛
- السجلات العقارية، بما في ذلك عقود الشراء، والرهون العقارية، وطلبات القروض، والتقييمات.
- معلومات تحدد المصارف أو الحسابات المصرفية والهيئات الأخرى التي قد تمسك سجلات للأعمال. انظر في أوامر الحبس في اليد. (راجع أيضا الإطار ٣-٦).

وتستخدم أساليب استقصائية متنوعة (نبينها أدناه) لمساعدة الممارسين في هذه الجهود[٦٤]. والأساليب المعروضة هنا هي عبارة عن نماذج لتلك المستخدمة في شتى أنحاء العالم، لكن ليس كل الأساليب متاحة أو مسموحا بها في كل ولاية قضائية.

---

٦٤ لا يقصد بهذا القسم أن يكون بيانا شاملا بطريقة استخدام كل سبيل. فقد توجد معلومات أكثر تفصيلا عن كيفية توجيه الجهود على الإنترنت ومن خلال مصادر مثل المكتبات العامة ومحال بيع الكتب. وإضافة لذلك، فلدى وكالات كثيرة- محلية وأجنبية على حد سواء- أدلة وضعتها بنفسها وترغب في مشاركة الآخرين فيها.

وعلاوة على ذلك، تختلف الولايات القضائية فيما يتعلق بأي من الأساليب تتطلب تفويضا قضائيا أو تطبيق إجراء خاص (عادة فيما يتعلق بالتدابير القسرية، مثل أوامر التفتيش، ومعلومات الحسابات المصرفية، والمراقبة الإلكترونية) وأيها لا تتطلب ذلك (عادة ما تكون تدابير غير قسرية مثل الحصول على معلومات متاحة علنا وتحريات من وكالات حكومية أخرى).

**ومن المحتم أن يحدد الممارسون الأساليب المرخص بها قانونا، وأن يحترموا جميع الاشتراطات والسياسات الإجرائية القانونية. ومن الضروري أيضا احترام سيادة القانون، والحقوق في الإجراءات القانونية اللازمة للمتهم، خاصة في حالة التماس التعاون الدولي. وقد يكون للخروج على الاشتراطات، والسياسات، والإجراءات القانونية وانتهاك حقوق المتهم آثار كارثية على قضية ما: فقد يؤدي ذلك إلى إبطال وعدم جوازية الأدلة التي تم اكتشافها من خلال استخدام ذلك الأسلوب، وربما التحقيق بأكمله. وفي القضايا التي تتطلب تعاونا دوليا، سوف ترفض ولايات قضائية كثيرة تقديم مساعدات قانونية متبادلة، لو أدركت عدم احترام حقوق المتهم (انظر القسم ٧-٤-٤ بالفصل السابع). وللحصول على معلومات عن هذه الحقوق الأساسية، انظر العهد الدولي للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.**

وفيما يتعلق باختيار أسلوب بعينه، ينبغي تقييم ذلك كجزء من خطة أو إطار التحقيق العام. ويتعين على الممارس كالمعتاد أن يستخدم الأساليب الاستقصائية الأكثر جوهرية وغير التطفلية (مثل فحوصات البيانات البسيطة) قبل استخدام أساليب أكثر تعقيدا (مثل مراقبة خطوط الهاتف). وإضافة إلى ذلك، يتعين على الممارسين أن يستخدموا الأساليب المستترة (المراقبة، بحوث المعلومات العامة، والمعلومات المستمدة من وكالات حكومية أخرى، وفحص القمامة والمخلفات)، قبل الانتقال إلى الأساليب العلنية (أوامر التفتيش) تجنبا لإفشاء معلومات إلى الأهداف. ويتعين على الممارسين أيضا أن يضعوا نصب أعينهم أن استخدام أسلوب واحد قد يوفر خيوطا للاستدلال أو معلومات سوف تشكل مبررات لاتخاذ تدابير إضافية. وقد يؤدي فحص للقمامة والمخلفات أو تفتيش لمقر العمل أو المسكن إلى الكشف عن مستندات تربط الأهداف بحسابات مصرفية، ويمكن استخدام هذه الحقائق في تأييد أمر لاحق للحصول على مستندات حسابات مصرفية لأنها تظهر صلة بين الأهداف والحسابات المصرفية. وقد تكشف المراقبة العينية، عن حارس بوابة يتعين التحقيق معه، وقد تكشف مستندات تم الحصول عليها من خلال أمر إبراز صادر إلى أحد المصارف أسماء مسئولين أو أفراد مصرفيين متورطين في معاملة ما، قد يمكنهم تقديم خيوط استدلال إضافية لو تم استجوابهم. للاطلاع على مثال لكيفية استخدام الأساليب الاستقصائية على مستوى الممارسة انظر الإطار ٣-٢.

### ٣-٣-١ العودة إلى الأساسيات

هنا كأسلوب يتعين استخدامه في البداية هو القاعدة العامة التقليدية المكونة من خمسة أسئلة: من، وماذا، وأين، ومتى، وكيف (انظر الشكل رقم ٣-١). وحتى لو كانت قضايا استرداد الأصول قضايا ورقية معقدة تختلف عن تحقيقات إنفاذ أحكام القانون التقليدية، إلا أن الأساليب المستخدمة في تسوية قضية احتيال يمكن أن تساعد في إماطة اللثام عن قضية مركبة لاسترداد الأصول المنهوبة.

**الإطار ٣-٢ تعقب الأصول واستردادها- جهود في المملكة المتحدة**

نما إلى علم مسؤولي إنفاذ أحكام القانون في المملكة المتحدة أن هناك ادعاءات عن فساد واختلاس أصول من جانب حاكم ولاية «بلاتو ستيت» السابق (في نيجيريا) جوشوا داريي، واشتبهوا في أن الأصول قد تكون موجودة في المملكة المتحدة. وقد تمكنوا من تعقب الأصول وربطها بالجريمة من خلال أساليب التحقيق التالية:

١- **الأسلوب:** أجرى المحققون عمليات تفتيش في السجلات العامة بحثا عن معلومات عن داريي في المملكة (من خلال سجلات العقارات، والمركبات، والشركات)، والتمسوا تحريات عن داريي من وكالات حكومية أخرى، منها وحدة التحريات المالية.

النتيجة: لم يتم العثور على أية صلة بداريي.

٢- **الأسلوب:** حدد المحققون أسرة داريي وشركاءه، وراجعوا السجلات بحثا عن صلة بينهم وبين المملكة المتحدة.

**النتيجة:** اكتشف المحققون أن أطفال داريي ملتحقون بمدرسة خاصة في المملكة المتحدة.

٣- **الأسلوب:** قدم المحققون استفسارات إلى المصرف المعني (وهي سلطة مسموح بها للمحققين).

**النتيجة:** كشفت التحقيقات عن أن داريي يدير حسابا لبطاقات بنك باركليز، وأن الحساب كان يسدد شهريا من حساب مصرفي باسم جويس أوييبانجو. وكانت أوييبانجو عمليا هي المصرفية التي يستخدمها داريي في المملكة المتحدة، وتسدد الرسوم والمرافق نيابة عن داريي، بما فيها الرسوم المدفوعة للمدرسة الخاصة لطفليه.

٤- **الأسلوب:** حصل المحققون على أمر إبراز للاطلاع على ملفات المدرسة.

**النتيجة:** تأكد المحققون من أن الرسوم المدرسية كانت تسددها من جانب جويس أوييبانجو.

٥- **الأسلوب:** قام المحققون بالتفتيش في المعلومات المتاحة علنا وفي الوكالات الحكومية الأخرى بحثا عن معلومات عن أوييبانجو. وحصلوا أيضا على أمر إبراز بخصوص حساباتها المصرفية.

**النتيجة:** تبين أن أوييبانجو، التي تعمل كمسئول إسكان في المملكة المتحدة، لديها ١٥ حسابا مصرفيا يبلغ إجمالي أرصدتها نحو ١,٥ مليون جنيه إسترليني (نحو ٢,٣ مليون دولار أمريكي)، وعقارات قيمتها مليوني جنيه إسترليني (نحو ٣,١ مليون دولار أمريكي). وعلاوة على ذلك، كانت جويس تدير أحد عقارات داريي في منطقة ريجنتس بارك بلازا، وهو عقار تم شراؤه باسم «جوزيف داغوان» ودفع ثمنه من الصندوق البيئي لولاية بلاتو ستيت من خلال شركات مختلفة.

٦- **الأسلوب:** أجرى المحققون عمليات فحص للجدارة الائتمانية، وكشفت هذه العمليات عن حسابات

*(تابع في الصفحة التالية)*

**الإطار ٣-٢ *(تابـــع)***

مصرفية يديرها الأهداف. وتم تعقب الأصول من الحساب المصرفي إلى حسابات مصرفية، وعقارات، ومركبات أخرى. وقد استخدمت أوامر إبراز وتفتيش للحصول على معلومات إضافية ولتعقب الأصول.

**النتيجة:** اكتشف المحققون أن داريي كان لديه حساب مصرفي واحد مسجل على عنوان معين في لندن. وكشف فحص الحسابات المصرفية لداريي وأوييبانجو عن وجود ائتمانات إلكترونية كبيرة من مصارف مختلفة في نيجيريا.

٧- **الأسلوب:** استخدم المحققون أمر إبراز للحصول على ملف محامي إجراءات نقل الملكية عن عنوان لندن.

**النتيجة:** كشف الملف أن العقار سبق شراؤه باستخدام اسم مزيف، وأن ثمنه سدد من حساب مصرفي لدى مصرف في لندن باسم شركة نيجيرية.

٨- **الأسلوب:** تم إرسال خطاب طلب مساعدات قانونية متبادلة إلى نيجيريا لتحديد منشأ الأموال المتسلمة.

**النتيجة:** تأكد أن منحة بيئية حصل عليها داريي تم تحريف مسارها وإخفاؤها في الحساب المصرفي لشركته الخاصة، بمساعدة موظفين بالمصرف. وتم تحريف مسار الأموال إلى حساب مصرفي لشركة وحساب مشترك قام داريي بفتحه في نيجيريا، وحول الأموال فيما بعد إلى لندن لاستخدامه الخاص. وتم ربط الشركة النيجيرية التي اشترت عقار لندن أيضا بسرقة المنحة البيئية لأن الشركة كانت قد تلقت ١٠٠ مليون جنيه إسترليني (نحو ١٧٥ مليون دولار أمريكي) من الأموال المنهوبة. وكانت الشركة قد دفعت ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني (نحو ٦٢٦,٨٠٠ دولار أمريكي) مقابل عقار لندن بعد أن قام داريي بالترخيص بعقد حكومي من ولاية الهضبة لتركيب معدات تليفزيونية في ولاية بلاتو ستيت قيمتها ٣٧ مليون جنيه إسترليني (نحو ٥٨ مليون دولار أمريكي).

وهذا المثال يوضح أنه يتحتم على الممارسين «أن يعرفوا من هم محل دراستهم وفحصهم» وأن يتعرفوا على جميع الأقارب المقربين، وشركاء الأعمال، وغيرهم من الأشخاص، الذين قد يساعدون أحد الأهداف في سرقة الأصول ونقلها إلى دول أجنبية. وينبغي على الممارسين أن يستخدموا جميع الأساليب المتاحة (مثل الوكالات الحكومية الأخرى، والمصادر العلنية، والتدابير القسرية) لأنهم لن يعلموا أبدا منشأ الخيط الاستدلالي التالي).

**الشكل ٣-١ خمسة أسئلة فعالة يمكن استخدامها في التحقيق**

*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

### ٣-٣-٢ المعلومات المستمدة من المصادر العلنية والوكالات الحكومية الأخرى

قد توفر المعلومات المستقاة من المصادر العلنية والوكالات الحكومية الأخرى معلومات أساسية مفيدة عن الأهداف، وأفراد أسرهم، وشركائهم، ويمكن أن تساعد في التعرف على الأصول والشهود المحتملين، وفي إعداد ملف الموضوع (انظر القسم ٣-٢) والملف المالي (انظر القسم ٣-٥).

ويمكن الحصول على المعلومات العلنية من الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، باستخدام محركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي (ومنها المعلومات المحفوظة بالأرشيف)، ومن مواقع الاشتراكات على الشبكة العنكبوتية العالمية أو قواعد البيانات، والمصادر الإعلامية، والمكتبات، وبعض الوكالات الحكومية. للاطلاع على قائمة ببعض لوائح الشبكة العنكبوتية العالمية، انظر الملحق ياء. وقد يرى الممارسون الاشتراك لدى مقدمي خدمات قواعد البيانات التجارية الذين يحتفظون بمعلومات ذات صلة.

وينبغي أيضا استكشاف البيانات من وكالات حكومية أخرى (انظر الشكل ٣-٢)، بما في ذلك الوكالات التالية:

- **وحدات التحريات المالية:** تعتبر وحدات التحريات المالية مصدرا مهما للتحريات المالية بسبب دورها كمركز وطني لجمع المعلومات، وتحليلها، ونشرها فيما يتعلق بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب. للاطلاع على بيان الكيفية التي يمكن بها لوحدة التحريات المالية أن تصبح مصادر مهمة لرفع قضية لاسترداد الأصول والتحقيق فيها انظر الإطار ٢-١ بالفصل الثاني[٦٥]. تقوم وحدات التحريات المالية عادة بتجميع تقارير عن المعاملات أو الأنشطة المشبوهة من المؤسسات المالية التابعة لها، التي تقدم لها تقارير وغالبا ما يكون من المفيد مراجعة هذه التقارير. وتقوم بعض وحدات التحريات المالية أيضا بتجميع تقارير عن معاملات العملة

٦٥ للاطلاع على مزيد من وحدات التحريات المالية، انظر صندوق النقد الدولي/ مجموعة البنك الدولي، وحدات التحريات المالية: نظرة عامة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٤).

**الشكل ٣-٢ المعلومات المبدئية المتاحة من وكالات حكومية أخرى**

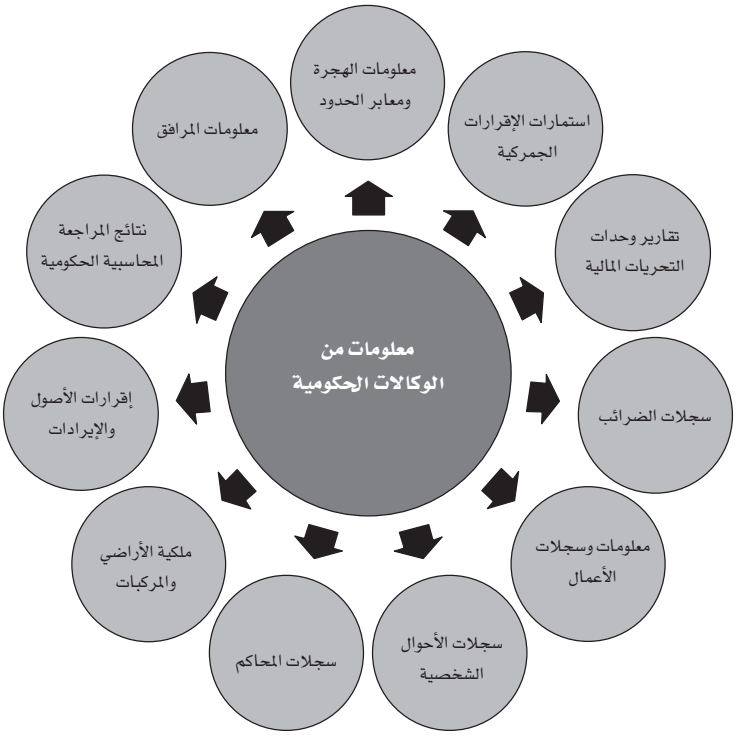


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

والاحتفاظ بها، ويشار إلى هذه التقارير أحيانا بعبارة «التقارير عن المعاملات التي تتجاوز مبلغا معينا». ويجري معظم وحدات التحريات المالية تحاليل لجميع تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة (التي يشار إليها بعبارة «تقارير تحريات»)، وهي عملية قد تتضمن تقييما كاملا للأفراد و/ أو الشركات المرتبطة بتقرير المعاملات المشبوهة. انظر عينة من تقرير وحدة التحريات المالية بالملحق جيم. ويتم تقاسم التحريات بين وحدات التحريات المالية من خلال مجموعة إيغمونت. وكل تلك مصادر للبيانات قد تثمر عن تحريات قد تفيد في إعادة بناء آثار النقود. وحيثما يكن مسموحا بذلك[٦٦]، يتعين على الممارسين الذين يقدمون طلبا إلى وحدة التحريات المالية أن يضمنوه ما يلي:

- أي تقرير مقدم عن معاملات مشبوهة أو تقرير عن معاملات عملة له علاقة بأهداف التحقيق؛
- أي تقرير مقدم عن معاملات مشبوهة أو تقرير عن معاملات عملة له علاقة بشركات مرتبطة بالأهداف؛
- أي تقرير مقدم عن معاملات مشبوهة أو تقرير عن معاملات عملة له علاقة بشركاء الأهداف و/ أو أقاربهم؛

٦٦ في بعض الولايات القضائية، لا يسمح لوحدات التحريات المالية بتقديم نسخة من التقارير عن المعاملات المشبوهة وتقارير معاملات العملة لإنفاذ القانون. وفي هذه الظروف فإن تقرير التحريات (إن وضع) يتاح عادة بناء على الطلب ويحتوي الكثير من مثل هذه المعلومات نفسها.

- أي تقارير تحريات متصلة عن سلوك إجرامي محتمل (لا يسمح لبعض وحدات التحريات المالية بتقديم معلومات في غيات تقرير عن معاملات مشبوهة).

- **سلطات الهجرة ومعابر الحدود.** الحصول على نسخ من النماذج أو غيرها من المستندات ذات الصلة، التي تشير إلى عدد مرات عبور الأهداف عبر الحدود.
- **الجمارك.** الحصول على نسخ من جميع نماذج الإقرارات الجمركية التي تشير إلى تحركات الأهداف عبر الحدود. وفي حالة وجود اشتراط تقديم إقرار نقدي، يتم الفحص لمعرفة ما إذا كان الأهداف قد أقروا بحملهم عملات.
- **سلطات الضرائب.** الحصول على نسخ من جميع السجلات الضريبية المتصلة بأهداف التحقيق، بما في ذلك الضريبة على إيرادات الأفراد، والضريبة العقارية، وضريبة الأعمال. وقد يقدم مكتب تقدير الضرائب، أو مكتب المساحة أيضا معلومات عن الملكية، ووصفا قانونيا للعقار، وبيانا عن قيمة العقار، وتاريخ شراء العقار.
- **وكالات المراجعة والتدقيق المحاسبيتين.** وكالات المراجعة والتدقيق المحاسبيتين في الولايات أو الحكومة (التي يشار إليها في بعض الولايات القضائية باسم «مكتب المفتش العام») مفوضة عادة بتقديم استعراض مستقل وموضوعي لعمليات الدائرة الحكومية الموكولة إليها. وتجري هذه الوكالات تحقيقات، ومراجعات محاسبية، ومشروعات خاصة لكشف الاحتيال أو سوء السلوك، ولتعزيز النزاهة، والكفاءة، والاقتصاد في النفقات، والفاعلية في عمليات الدائرة. وإذا انطوى الفساد على دائرة حكومية، فقد تتوافر لدى هذه الوكالات معلومات أو موارد تساعد التحقيق.
- **مكتب آداب المهنة أو النزاهة.** قد يستطيع المكتب المسئول عن تجميع إقرارات الأصول والإيراد وتحليلها أن يقدم نسخا من إقرارات يقدمها الأهداف وأقاربهم الأقربون.[٦٧]
- **سجلات العقارات (الأرض والمركبات).** حسب الولاية القضائية، يستطيع مكتب المدينة، أو المقاطعة، أو السجلات المؤقتة أن يقدم بيانات تعزز (صكوك) الملكية بالنسبة للعقارات (توضح المشتري والبائع) وحقوق الامتياز على العقار، والرهن (الرهون) العقارية، والضريبة العقارية، والتقديرات الضريبية، والمبيعات الحديثة، وتصاريح البناء. وقد توفر مكاتب سجلات المركبات معلومات عن الملكية، وبيانات موجزة عن المركبة في تواريخ نقل الملكية أو البيع.
- **سجلات الشركات أو مشروعات الأعمال ومجالس الترخيص.** يمكن لسجلات الأعمال والمجالس التنظيمية أن تقدم معلومات تساعد في التعرف على أصول الأهداف وشركائهم. ويمكن أن تحدد السجلات المشاركين في التآمر. وقد تزود بعض السجلات الممارس بمعلومات عن الملكية، وأسماء الوكيل المسجل (عادة ما يكون محاميا أو محاسبا)، والمساهمين، والمديرين، والملاك المنتفعين، والقوائم المالية للشركات. وينبغي إجراء هذا البحث على كل أنواع الشركات– ملكية الأفراد، وشركات التضامن، وشركات المسئولية المحدودة، والشركات الاعتبارية.
- **مستودعات السجلات المدنية.** قد توفر السجلات المدنية معلومات عن الزوجات/ الأزواج الحاليين والسابقين (سجلات الزواج والطلاق) والأشقاء/ الشقيقات، والآباء/ الأمهات، والأجداد/ الجدات، وغيرهم من الأقارب.

---

٦٧ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإقرارات، انظر Ruxandra Burdescu, Gary J. Reid, Stuart Gilman, and Stephanie Trapnell, *Stolen Asset Recovery—Income and Asset Declarations: Tools and Trade-offs* (Washington, DC: StAR Initiative, conference edition released November 2009).

- **مستودعات سجلات المحاكم.** يمكن أن يكشف فحص سجلات المحاكم ما إذا كان أي من الأهداف قد تورط في مسائل قضائية سابقة. فإذا كان ذلك كذلك، ينبغي مراجعة أية اتفاقات بشأن الدفوع بالذنب والنسخ المنقولة لأي شهادة، أو قرار، أو جلسات استماع الحكم للحصول على معلومات عن الأصول أو معلومات أخرى ذات صلة. وينبغي أيضا مراجعة المحاكم التي قد لا تكون مربوطة بقواعد بيانات هيئات إنفاذ أحكام القانون، بما في ذلك محاكم الإفلاس، أو الأسرة أو المحاكم المدنية.
- **المرافق.** ينبغي فحص فواتير المرافق لكل أماكن السكن والأعمال التي تم تحديدها (بما فيها فواتير الكهرباء، والمياه، والهاتف، والكوابل أو الأقمار الصناعية، والصرف الصحي، والمخلفات) لتحديد متسلم فاتورة المرافق، وطريقة السداد، والشخص أو الهيئة التي تسدد المدفوعات، ومعلومات المشتركين. وينبغي المطالبة بإجراء تفتيش عام على الأهداف وشركائهم لتحديد الصلات بعناوين أخرى.

### ٣-٣-٣ المراقبة العينية

المراقبة العينية هي الملاحظة المستترة للأهداف موضع التحقيق من أجل تجميع معلومات عنهم. وقد يكون تسجيل تحركات الأهداف الخاضعين إلى التحقيق مفيدا في تحديد ما يلي: الشهود المحتملين، أو الشركاء في التآمر، أو العقارات أو غيرها من الأصول، أو المحامين، أو المصرفيين، أو المحاسبين المحتمل تورطهم في تسهيل غسل عائدات الفساد، ومشروعات الأعمال، وأنماط السلوك، وغيرها من التحريات، التي قد تكون حيوية في التحقيق. ورغم ذلك، فإن المراقبة العينية لا تخلو من المخاطر. فقد يدرك الهدف أنه موضوع تحت المراقبة، بصرف النظر عن نوعية وخبرة فريق المراقبة. وعلى الممارس الرئيسي أن يقرر ، بالتشاور مع الفريق، ما إذا كانت المزايا تفوق المخاطر.

وتتطلب عملية المراقبة الناجحة توافر موارد بشرية ومعدات كافية. فمثلا تعتبر الأجهزة اللاسلكية والهواتف الجوالة مهمة لإبلاغ أعضاء الفريق الآخرين بمكان الهدف وأفعاله، كما يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل الوقائع، وحفظ ملاحظات عن التحركات أو عن الأفراد الآخرين الذين تم الاتصال بهم. إضافة إلى ذلك، أن يوكل إلى ممارس رئيسي محنك تجميع معلومات المراقبة، وتنسيقها، والإشراف عليها. وسوف يقرر رؤساء الفرق حجم الفريق وشكل المراقبة وأماكنها، وسوف يعدون بيانات موجزة بالحيثيات سابقة على المراقبة لشرح المهمة لأفراد الفريق، وتأمين الاستمرارية عند تغيير المناوبات، والإخطار بأية قضايا تتعلق بالأمن الشخصي. وسيكونون مسئولين عن اتخاذ القرارات الإستراتيجية، مثل اختيار نوع المراقبة (مثل المراقبة الثابتة، أو الراكبة المتحركة، أو الراجلة المتحركة)، والبت في إمكانية متابعة أهداف أخرى قوبلت أثناء المراقبة، وصياغة تقرير عن الوقائع البارزة التي حدثت أثناء العملية. ورغم أن المراقبة أسلوب مفيد، فقد تحبذ اعتبارات التكلفة نهجا متقطعا لأن تكلفة المراقبة لمدة ٢٤ ساعة يوميا/ و٧ أيام أسبوعيا باهظة التكلفة عادة بما يحول دونها.

### ٣-٣-٤ فحوص القمامة والنفايات

تتضمن فحوص القمامة والنفايات التفتيش في نفايات وقمامة الهدف بحثا عن أية معلومات ذات صلة، مثل كشوف حسابات مصرفية تم طرحها جانبا، وأسماء شركاء الأعمال، والمراسلات، والفواتير، وإيصالات السفر، وهلم جرا. ويمكن استخدام هذه الأدلة، بدورها لتأييد طلب إصدار أوامر التفتيش بتوضيح الصلة بين هدف ما وأفراد آخرين أو أصول أخرى.

وكما هو الحال في أساليب الاستقصاء الأخرى، سوف يتعين على الممارسين أن يحددوا أولا ما إذا كان ذلك جائزا قانونا، وأن يتعرفوا على ما يوجد من قيود، نظرا لأن الولايات القضائية لديها معايير مختلفة «الحق في الخصوصية»، فيما يتعلق بالتفايات والقمامة[٦٨]. وحيثما يسمح بذلك، يجب إجراء فحص التفايات في جميع محال السكن والعمل الخاصة بالأهداف. وقد يركز الممارسون على المعلومات المصرفية، والفواتير، وأي مستندات تتعلق بالأصول المالية، أو أي مستندات تتعلق بالأعمال، والأشخاص والشركات، والمحامين، والمحاسبين الآخرين، أو بطاقات الائتمان، وعليهم أن يحرصوا على توثيق الأدلة التي يتم تجميعها (مثل تحديد التاريخ، والوقت، والمسئولين المعنيين، ورقم المستند). ويجب إجراء عمليات تفتيش المخلفات بشكل روتيني على كل أفراد الأسرة، والزوجات/ الأزواج، والزوجات/ الأزواج السابقين، والشركاء، والمحامين، والمحاسبين، ورجال الأعمال الآخرين المرتبطين بالأهداف.

### ٣-٣-٥ تغطية البريد

تغطية البريد هي عملية يتم بموجبها إنشاء سجل بأي بيانات تظهر على الغلاف الخارجي لأي بريد مختوم أو غير مختوم (مثل العنوان الذي تعاد إليه الرسالة في حالة عدم تسليمه، وتاريخ الإلغاء، والبلد المصدر لطابع البريد) أو محتويات أي بريد غير مختوم. وقد تكون أغلفة البريد مصدرا ممتازا لخيوط الاستدلال إلى مكان الأصول. وأية رسائل بريدية يتم تلقيها من مصرف، أو مكتب محاماة، أو مكتب محاسبة، مثلا، تنبه الممارسين إلى مصادر محتملة لمعلومات عما يمتلكه الهدف من أصول.

وحيثما يكن مسموحا بذلك، فغالبا ما تسمح الولايات القضائية بعمليات تغطية البريد دون أمر لأن متسلم الخطاب لا يكون لديه إلا توقع قليل– أو لا يكون لديه أي توقع معقول بشأن الخصوصية فيما يتعلق بالمحتويات الموجودة خارج الخطاب أو الطرد. وتشترط معظم الولايات القضائية الحصول على أمر تفتيش أو أي شكل آخر من التصريح القانوني لفتح الخطابات والطرود المختومة وقراءتها. ومن الناحية العملية، من المهم للممارسين أن ينظروا في الصلة بين الهدف ومرسل كل خطاب. وأن يسجلوا بدقة جميع البيانات التي تظهر على الغلاف الخارجي لأي مظروف أو طرد، وأن يسجلوا التاريخ والوقت الذي أجريت فيه عملية تغطية البريد، وأن يحفظوا نسخة من السجل في ملف القضية.

### ٣-٣-٦ إجراء المواجهات

إجراء المواجهات عنصر أساسي في أي تحقيق، وله أهمية بالغة في قضايا استرداد الأصول[٦٩] وقد تؤيد الأقوال أو الإفادات التي يتم الإدلاء بها المعلومات المستقاة من الأدلة المستندية أو توضحها، أو تكشف خيوط استدلال جديدة، أو تحدد مستندات مالية جديدة. وقد تتضمن المصادر المهمة مقدمي الشكاوى، وشركاء الأعمال، والأقارب، والجيران، والموظفين، والشركاء الآخرين للأهداف، أو المنافسين في مجال الأعمال، وموظفي المؤسسات المالية، والمصادر الأخرى التي كانت على اتصال بالأهداف، والأهداف أنفسهم. ومن المهم التعرف على أية شخصيات اسمية تستخدم كستار

---

٦٨ ففي الولايات المتحدة مثلا، ليس هناك أي توقع بخصوصية القمامة التي توضع خارج المنزل ليجمعها العاملون بالنظافة، ومن ثم يستطيع الممارسون جمعها وتفتيشها، بيد أن هناك توقعا بالخصوصية إذا كانت القمامة في سلة مجاورة للبيت، ويتطلب ذلك إذن تفتيش ومن ناحية أخرى، فإن فحص القمامة محرم في أوكرانيا.

٦٩ تفرق بعض الولايات القضائية بين إجراء المواجهة والتحقيق، وتعرف المواجهة بأنها توجيه أسئلة لغير المستهدفين بالتحقيق، وتعرف التحقيق بأنه توجيه أسئلة للمستهدفين بالتحقيق. وفي هذا القسم سوف نستخدم تعبير المواجهة ليشمل كلا الشكلين من توجيه الأسئلة. وينبغي للممارسين ضمان تقديم حماية ملائمة للشهود والضحايا والمرشدين والأهداف المتعاونة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد ٣٢، و٣٣، و٣٧.

متورطة في القضية. وهؤلاء الأفراد يتحملون مخاطر جمة مقابل مكافأة ضئيلة، وقد يؤثرون إبلاغ السلطات عن الأشخاص الذين يخفونهم بدلا من تورطهم في مخطط ما. ويتعين على الممارسين الإلمام بالقوانين المتعلقة بإجراء المواجهات مع المستهدفين وغير المستهدفين، لا سيما عند العمل مع السلطات في ولايات قضائية أجنبية[٧٠]. إذ تشترط بعض الولايات القضائية، مثلا، ضرورة أخذ جميع الأقوال أو الإفادات من خلال جلسات استماع رسمية. وتسمح ولايات قضائية أخرى بطائفة من بدائل المواجهة، مثل طريقة توجيه الأسئلة الروتينية للشهود من جانب مسئولي إنفاذ أحكام القانون (دون تسجيل رسمي أو حر في)، أو أخذ الأقوال أو الإفادات الخطية، أو التسجيلات المرئية والسمعية للأقوال أو الإفادات، مع تحذير الموجهة إليه الأسئلة، أو من يدلي بالأقوال أو الإفادات المسجلة تحت القَسَم.

ويعتبر الإعداد الدقيق ضروريا لنجاح المواجهات، بما في ذلك التوصل إلى تفهم كامل لكل الأدلة، والأهداف، والشركاء، والإطار الزمني للوقائع، والمعلومات التي تم تجميعها بالفعل في التحقيق. ويجوز للممارس أن يعد أسئلة تغطي المعلومات المنشودة، إلا أن الممارس ينبغي له أن يتحلى أثناء التحقيق بالمرونة وأن يركز على إجابات الأهداف، وليس على الأسئلة المعدة سلفا[٧١]. ونظرا لأن الأهداف قد يحاولون التواصل مع بعضهم البعض، والاتفاق على نسخة مشتركة من الوقائع أو التأثير على شهادة أحد الشهود، يجوز للممارسين اتخاذ التدابير الملائمة (أو طلب ذلك من السلطات القضائية المختصة) لضمان إثناء الأهداف عن ذلك، أو تحريم ذلك عليهم، أو منعهم من التواصل مع بعضهم البعض أو مع الشهود قبل جلسات توجيه الأسئلة. إضافة إلى ذلك ينبغي أن يوفر مكان توجيه الأسئلة المختار أقل قدر من الإلهاء، كما يوفر حسن التقدير، والأرجح أن يستنطق إجابات مفتوحة (مثل مسكن، أو قسم شرطة، أو مكان عمل). وينبغي أن يقتصر عدد القائمين بتوجيه الأسئلة على اثنين، إن أمكن.

### ٣-٣-٧ أمر رصد الحسابات

أمر رصد حساب ما هو أمر من *جانب واحد* تصدره المحكمة (أو قاضي التحقيق في بعض الولايات القضائية) ينص على ضرورة قيام مؤسسة مالية بعينها بتقديم معلومات عن حسابات تغطي فترة زمنية محددة للحساب المحدد في الأمر. ويجب تقديم المعلومات للمسئول المناسب على النحو وبالعدد من المرات المذكورة في الأمر[٧٢]. ويسمح الأمر بمراقبة المعاملات الجارية– في الوقت الحقيقي– في حساب و/ أو يمكن للممارسين استخدامه في تحديد إرهاصات النشاط، وتعيين الحسابات الجديدة. وقد يكون هذا الأمر وسيلة لإرساء أسس كافية لطلب إصدار أمر بالإفصاح عن الأصول، أو تقييدها، أو تفتيشها، أو الحجز عليها[٧٣]. وفي حالات المسحوبات النقدية الكبيرة، قد يمثل الأمر فرصا للحجز على النقود، لأن أماكن السحب سوف يتم كشفها.

### ٣-٣-٨ أمر التفتيش والحجز

يمثل تنفيذ أمر التفتيش على منزل أو محل عمل فرصة هائلة لجمع الأدلة على النشاط الإجرامي، واكتشاف معلومات

---

٧٠ يتعين على الممارسين ضمان إبلاغ اشتراطات المواجهة (مثلا، التحذير المطلوب لمن تتم مواجهته) للنظراء الأجانب، ويتعين عليهم أن يتقصوا ما إذا كان في الإمكان المشاركة في تلك المواجهات. للاطلاع على مناقشة للتعاون مع الممارسين الأجانب أو الاشتراك في تنفيذ الطلب، انظر القسم ٧-٤-٦ من الفصل السابع.

٧١ في هذا الصدد، قد يجد الممارسون أنه من الأصلح إعدادها بدلا من استخدام أسئلة محددة لتوجيه المواجهة.

٧٢ يمكن أن يسري الأمر في المملكة المتحدة لما يصل إلى ٩٠ يوما في المرة الواحدة.

٧٣ معيار الإثبات أو الاشتراطات الأخرى اللازمة لأوامر رصد الحسابات عادة أقل تشددا منها في أوامر الإفصاح والتجميد والحجز.

عن الأصول، وتحديد الشركاء في التآمر، وبلورة خيوط استدلال تؤيد التحقيق[٧٤]. وفي بعض القضايا أو الولايات القضائية، سيكون ذلك هو الأسلوب الأساسي المستخدم في الحصول على مستندات مصرفية. انظر القسم ٣-٣-٩ بشأن أوامر الإفصاح عن المستندات أو إبرازها.

وبالنظر إلى الطابع القسري لعملية التفتيش، يقضي القانون على نحو نموذجي بأن يطلب شخص مفوض عمليات التفتيش– غالبا ما يكون مسؤولا لإنفاذ أحكام القانون أو وكيل نيابة– وأن يتم الترخيص قضائيا من قبل قاض أو قاضي تحقيق (باستبعاد الظروف القاهرة). وعلى الممارسين أن يعوا أن الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني والقانون العام تختلف في اشتراطاتها للتفويض، وتحديدا في معايير الإثبات اللازمة للحصول على الأمر، ومدى التفاصيل اللازمة للأدلة المقرر ضبطها، ومكان الأدلة. وعموما فإن درجة التخصيص المطلوبة أكبر في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام.

### تجهيز أمر التفتيش والحصول عليه

تشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون العام تقديم طلب خطي (فيما عدا الظروف القاهرة، حيث يجوز طلبه شفويا أو هاتفيا). يتألف الطلب من مستندين: الأمر والإفادة الداعمة المشفوعة بيمين مؤيدة له (للاطلاع على معلومات عن صياغة الأقوال أو الإفادة الخطية المشفوعة بيمين، انظر الإطار ٤-١ بالفصل الرابع). ويحدد الأمر ذاته تفاصيل التفتيش، بما في ذلك من هو المفوض بإجراء التفتيش، ومكانه، والساعات أو الأيام التي يمكن أن ينفذ فيها التفتيش (مثلا نهارا أم ليلا)، ومدته، وما يتعين تفتيشه، وقائمة جرد بالبنود المأخوذة، والتقرير اللاحق الذي سيقدم إلى المحكمة. ويجب أن تحدد الإفادة المشفوعة بيمين المبررات المعقولة للاعتقاد أو «السبب المحتمل» لما يلي: (١) ارتكاب الجريمة، و(٢) وارتباط البنود محل البحث بالجريمة، و (٣) احتمال وجود البنود محل البحث في المقر المقرر تفتيشه (انظر الإطار ٣-٣ بشأن التوضيحات عن شرح هذه المبررات).

وتشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني توافر معلومات مماثلة، لكن بغير طابع رسمي، وبمعيار للإثبات قد يختلف عن «المبررات المعقولة للاعتقاد». ولا يشترط تقديم إفادة خطية مشفوعة بيمين، ويجوز تفويض أحد مسؤولي إنفاذ أحكام القانون من قبل وكيل نيابة أو قاضي تحقيق في إجراء «جميع عمليات التفتيش اللازمة لإثبات الحقيقة»[٧٥].

وسوف يتعين على مقدم الطلب أيضا تحديد البنود المطلوب ضبطها والأماكن المطلوب تفتيشها. وفي الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، قد يمكن الإشارة فحسب إلى «كل الأغراض التي قد تكون لها صلة بالجريمة التي تم ارتكابها». أما في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، فيتعين على مقدم الطلب أن يكون أكثر تحديدا. فعليه أن يوضح تفصيلا لماذا ينبغي ضبط أحد الأغراض، وأن يكون دقيقا بما يكفي، بحيث يتم تغطية جميع الأغراض المهمة (انظر الإطار ٣-٤).

---

٧٤ إضافة إلى المنازل وأماكن العمل، قد تشمل البنود التي يتم تفتيشها: البنوك، والأشخاص، والعربات، والطائرات، والسفن، والكومبيوترات وغيرها من الميديا الإلكترونية، مثل (الأقراص المدمجة، ومفاتيح التشفير) والطرود، والصناديق.

٧٥ عادة ما يسمى هذا التصريح في فرنسا وولايات قضائية أخرى للقانون المدني «قانون التفويض».

**الإطار ٣-٣ تحديد مسهب للمبررات الكافية لإصدار أمر تفتيش**

يرجح تحديد المبررات الكافية لإصدار أمر تفتيش من تشكيلة من المصادر، ومن المهم للممارسين أن يسهبوا في تحديد ذلك بوضوح. وتشمل هذه المبررات (أو الأسباب) ما يلي:

- الملاحظات المباشرة وخبرة مسؤولي التحقيق،
- الشهود المتعاونين،
- المرشدين،
- المراقبة العينية أو الإلكترونية،
- المعلومات المتاحة علنا،
- معلومات القضايا التاريخية.

ومن النقاط المهمة الأخرى التي يتعين تضمينها ما يلي:

- سبب الاعتقاد أن الهدف قد يتلف الأدلة (وفي مثل هذه الظروف، يجب التأكد من أن القضية تعالج من الناحية العملية أيضا)؛
- الأدلة الموضوعية على محاولات الهدف عرقلة سير التحقيق؛
- الحقائق التي تثبت عدم توافر وسائل أخرى للحصول على أدلة، أو فشلها، أو أنها قد تضر بالتحقيق أو تفشي هوية المبلغ، وتعرض مسؤولا سريا للخطر، وهلم جرا.

### تخطيط التفتيش والحجز وتنفيذهما

فيما عدا الظروف القاهرة، تتوافر للممارسين الفرصة للتخطيط لتنفيذ أمر التفتيش. وعليهم أن ينظروا في إمكانية تفتيش عدة شركات أو منازل في الوقت نفسه، وحتى في ولايات قضائية مختلفة تجنبا لإتلاف الأدلة، أو اختفائها. ورغم أن درجة التخطيط والتنسيق تتطلب جهدا كبيرا، فإن النتائج قد تكون رائعة. وسوف يتعين على الممارسين أيضا إلى أن ينظروا في نوع الخبرة الفنية اللازمة للتفتيش. فقد تتطلب إحدى عمليات التفتيش مثلا، وجود إخصائي شرعي في الحاسوب يمكنه تجميع بيانات إلكترونية وحواسيبية على نحو يكفل تجنب ضياعها أو إتلافها، أو الإضرار بها، ويمكنه أن يعرضها في صورة يمكن التحكم فيها، ويمكنه أن يضمن اتخاذ الخطوات اللازمة للإبقاء على قبولها في المحاكمة (وربما عن طريق أخذ «صورة طبق الأصل» من البيانات تفاديا للادعاءات بالتلاعب بعد التفتيش)[٧٦].

وحيث إنه من المرجح إفشاء سر التفتيش للهدف، فمن المهم اتخاذ تدابير لتأمين الأصول التي قد لا تكون موجودة في أماكن التفتيش، مثل الحسابات المصرفية، سواء أكان ذلك قبل التفتيش أو في نفس الوقت. وفيما يتعلق بالحجز على الأصول التي ستكون محلا للمصادرة، فإن تنسيق التخطيط السابق للحجز مع وكلاء النيابة ومديري الأصول أمر حاسم (انظر القسم ٤-٢ في الفصل الرابع، بشأن التخطيط السابق للتقييد). ونورد في الملحق دال قائمة مراجعة لبعض الاعتبارات الإضافية للتخطيط لتنفيذ التفتيش.

---

٧٦ لاحظ أن مستخدمي الحواسيب سيستخدمون آليات مختلفة لحماية البيانات أو إخفائها أو جعل الوصول إليها مستحيلا لو حاول ذلك مستخدم غير مرخص له. إن إخصائيي الحواسيب الشرعيين تتوافر لهم الأدوات اللازمة للحفاظ على النظم، واستعادة المعلومات الضائعة، ورصد استخدام الحواسيب المعمي، وما إلى ذلك. كما سيكفل الجمع السليم للمعلومات إمكان استخدامها.

**الإطار ٣-٤ بنود مهمة يجب الحجز عليها**

تسلط القائمة الواردة أدناه الضوء على بعض البنود الرئيسية التي سيرغب الممارسون في الحجز عليها لمساعدتهم في التحقيق. ونظرا لأن الولايات القضائية التي تطبق القانون العام تشترط درجة أكبر من التخصيص في الأوامر، نبين أيضا نماذج من مختلف صور هذه البنود.

- **المستندات المالية.** الدفاتر، والسجلات، والإيصالات، والأذون، ودفاتر الأستاذ، وغيرها من الأوراق المتصلة بالأصول، ومصالح الأعمال، ومعاملات الأعمال، والعقارات، وخطابات الاعتماد، والأوامر النقدية، والشيكات، والشيكات السياحية، والسحوبات على المصارف، والمراسلات المصرفية، وشيكات الصرافين، (أوامر الصرف من الشباك)، والحوالات البرقية، والشيكات المصرفية، ومعلومات الرهون العقارية، ومعلومات بطاقات الائتمان، ومعلومات صناديق الأمانات ومفاتيحها، وغيرها من البنود ذات الصلة التي تؤيد وجود أصول، أو إخفاءها أو تحويلها، أو صرف أموال. وللاطلاع على المستندات التي يجب طلبها من المؤسسات المالية، انظر الإطار ٣-٥ بشأن أوامر الإفصاح أو إبراز المستندات.
- **الحواسيب وأجهزة تخزين الحواسيب.** الحواسيب، والمعدات الإلكترونية، والهواتف الخلوية، وآلات الرد على المكالمات، وأجهزة التنظيم، والأقراص المدمجة (ذاكرة للقراءة فقط)، وغيرها من أجهزة تخزين البيانات. وينبغي أن يتضمن الحجز على الحواسيب معدات الحواسيب المادية، وليس مجرد صورة طبق الأصل أو نسخة من محتويات القرص الصلب.
- **البنود التي تحدد الشركاء وغيرهم من خيوط الاستدلال.** الصور الفوتوغرافية، وشرائط الفيديو، ودفاتر العناوين، والتقاويم، والنفايات.
- **عائدات الجريمة أو الأدوات المستخدمة في اقترافها.** العملات، والأحجار النفيسة، والمجوهرات، والأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، وغيرها من البنود القيّمة مثل الأعمال الفنية وغيرها من المقتنيات.
- **الأوراق الممزقة.** يجب إعادة بناء المواد الممزقة.

### المحافظة على الأدلة والتقيد باشتراطات ما بعد التنفيذ

ما إن يتم تنفيذ الأمر والحجز على الأدلة، يجب نقل الأدلة إلى مكان آمن، حيث يتم تسجيلها وفحصها بطريقة سليمة، ويجب توثيق الواقعة في ملف القضية[٧٧]. وإذا جرت جلسة توجيه الأسئلة للمستهدف أو الشركاء أثناء تنفيذ الأمر، وجب إعداد محضر للجلسة في أسرع وقت ممكن وإدراجه ضمن ملف القضية. ويكون المحقق الرئيسي مسئولا عن الحفاظ على سلسلة التحفظ، وسلامة الأدلة طوال فترة المراجعة، وعلى المحقق التأكد من رصد جميع الأدلة تفصيلا في قائمة الجرد. وقد يكون المحقق الرئيسي مسئولا أيضا عن إبلاغ القاضي أو قاضي التحقيق بالنتائج.

٧٧ قد يطالب بعض الولايات القضائية بتفاصيل عن مكان كل بند في كل الأوقات لإتمام سلسلة متطلبات الحجز.

ويتعين الممارسين أن يستعرضوا جميع الأدلة المستندية التي تم الحجز عليها، وتحديد خيوط الاستدلال المحتملة لتعقب الأصول، والشركاء المحتملين في التآمر، وأن يتخذوا– حيثما يلزم– إجراءا فوريا لتقييد الأصول تفاديا لتبديدها أو نقلها. وإذا كان الممارس قد طلب مساعدة من سلطات أجنبية أثناء سير التحقيق فإنه يكون، من المفيد غالبا إحاطة هذه السلطات علما بنتائج أمر التفتيش في حينه، بحيث يمكنهم الرد على نحو موات على النتائج.

### ٣-٣-٩ أوامر الإفصاح أو إبراز المستندات

يعتبر الحصول على مستندات الأعمال ضروريا لأية قضية لاسترداد الأصول. ومن بين المستندات التي قد تتطلب تفويضا قضائيا تلك التي تمسكها المصارف، وشركات المحاسبة والمحاماة، وشركات التأمين، وخدمات البريد الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية العالمية، ومقدمي خدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وشركات المرافق أحيانا. وتماثل عملية الحصول على أمر إفصاح أو إبراز مستندات، عملية الحصول على أمر تفتيش (للاطلاع على معلومات إضافية عن أوامر التفتيش والحجز، انظر القسم ٣-٣-٨).

وكما هو الحال في أوامر التفتيش، تتباين الولايات القضائية من حيث درجة التخصيص المطلوبة لأوامر الإفصاح. فبينما تشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون العام وضع قائمة أكثر تحديدا، قد تكتفي الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني بعبارة عامة مثل «جميع المستندات التي قد تكون لها صلة بالجريمة المرتكبة». وعلى مستوى الممارسة، يجد كثير من الممارسين فائدة كبيرة في الجمع بين المنهجين– أي تقديم قائمة دقيقة بالمستندات المطلوبة، واختتام القائمة بالعبارة العامة؛ لأن كثيرا من الكيانات القائمة بالإفصاح سوف ترغب في الحد من المستندات التي تعرضها للإفصاح. فإذا قدم الممارسون طلبا نطاقه أضيق مما ينبغي، فإنهم بذلك يخاطرون برفض منحهم المعلومات ذات الصلة. ونورد في الإطار ٣-٥ قائمة بالبنود التي يتعين إدراجها في الطلبات الموجهة إلى المؤسسات المالية.

ورغم أن الطلب ينبغي أن يكون عريضا بما يكفي لضمان الحصول على المستندات ذات الصلة، إلا أنه من المهم تجنب إغراقه بجحافل من المعلومات بعيدة الصلة عن الموضوع– خاصة إذا كان فريق تقفي الأثر والتحري لا يمتلك القدرة على مراجعة كميات ضخمة من المعلومات المالية خلال مدة مناسبة. وقد يؤدي طلب قدر مفرط من المعلومات من المستندات إلى تأخير تسليمها لأن الكيان القائم بالإفصاح قد يستغرق وقتا أطول في إبراز المستندات. أو قد يطعن الكيان القائم بالإفصاح في الأمر على أساس الصلة بالموضوع أو العبء بلا داع[٧٨]. وحيثما تسر قوانين حفظ البيانات واستبقائها لمدة قانونية، وأوامر حفظ البيانات وأوامر منع الإتلاف بحيث يتعين على الكيان القائم بالإفصاح الاحتفاظ بالسجلات التي قد تكون لها أهمية في مراحل لاحقة من التحقيق (انظر الإطار ٣-٦)، يتعين على الممارسين أن يطوروا قضاياهم (لا سيما القضايا الكبيرة منها) على مراحل، مع استخدام الأدلة المستندية كحجر أساس. ويتعين عليهم أولا أن يطلبوا ما يعتبر حتميا، ثم يقدموا طلبات لاحقة تتبع خيوط الاستدلال ذات الصلة أو عندما تزداد القدرة. واحترازا منهم ضد الإتلاف غير المتعمد الروتيني، قد تعتبر مطالبة المؤسسة المالية بالحفاظ على السجلات ذات الصلة فكرة جيدة. وسوف يمكن نهج حجر الأساس هذا الممارسين من تركيز الجهود على مقادير أصغر من المعلومات ثم يتتبعون

٧٨ يعد الاستثناء مبررا آخر للطعن من قبل هيئة الإفصاح.

## الإطار ٣-٥ المستندات الواجب طلبها من المؤسسات المالية

غالبا ما يضطر الممارسون إلى، أو يؤثرون، اختيار تقديم قائمة محددة من البنود المطلوبة من المؤسسات المالية عن حسابات، أو أهداف، أو أشخاص متصلين بهم، أو شركاء مقربين لهم، أو شركات متصلة بهم. وفي مثل هذه الحالات قد يمثل مسئولو وحدات التحريات المالية أو البنك المركزي مراجع مفيدة في تحديد أنواع المستندات التي قد تكون وثيقة الصلة بالموضوع. وتشمل نماذج السجلات المحددة الواجب طلبها (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:

- جميع مستندات فتح الحسابات، وتشمل النماذج التي تحدد هوية المالك المنتفع (مثلا، يستخدم «النموذج ألف» في سويسرا)، وبطاقات التوقيع على التوكيلات، ومواد تكوين الشركات، واتفاقات الشراكة، وصورا من وثائق الهوية أو تحقيق الشخصية التي تقدم عند فتح الحساب. ولا تُدرج الحسابات المفتوحة بأسماء الأهداف فحسب، بل تدرج أيضا تلك الحسابات التي تظهر أيا من الأهداف، مثل التوكيل أو المخول بالتوقيع، أو تشير إلى أية علاقة أخرى ذات صلة.
- ملف العميل، الملاحظات المتعلقة بنظام أعرف عميلك، وملاحظات مدير الحسابات، ويومية الصراف أو المسئول المصرفي، وسجل أوامر الصرف من الشباك، وأي من إجراءات الحيطة والحذر الواجبين، التي تتخذها المؤسسة المالية، وأي فحوصات للبيانات عن الخلفية الاقتصادية للعميل، والأنشطة التجارية، والمعاملات الواردة في الحساب (مثل نسخ من العقود، أو الكمبيالات، أو خطابات الاعتماد، وقائمة الشركاء، والشركات التابعة).
- مستندات القروض شاملة معلومات عن الرهن، ونسخة من طلب القرض، وقوائم و/ أو بيان لأية ضمانات إضافية (بما فيها حقوق الامتياز مقابل الودائع) والدخل، والأصول، والمراجع الشخصية و/ أو التجارية.
- جميع كشوف الحساب المصرفي عن الفترة محل التحقيق.
- أي تقارير عن نشاط مشبوه قدمها موظف بالمؤسسة المالية، شاملة تلك التي قد لا تكون أرسلت إلى وحدة التحريات المالية.
- المستندات المتعلقة بمعاملات الحساب، بما في ذلك أوامر العميل، وقسائم الإيداع والسحب، ومذكرات الإضافة والخصم، والشيكات (العاجلة والآجلة).
- مستندات الحوالات البرقية، بما فيها نموذج الطلب، وكشف الإخطار، والتعزيز، وغيرها من المستندات ذات الصلة (انظر الإطار ٣-٧).
- ملفات المراسلات التي تحتفظ بها المؤسسة المالية، وقد تشمل مذكرات المصرف الداخلية، وسجلات زيارات العملاء، وإخطارات الأوامر الهاتفية، والإيميلات، والفاكسات، والمذكرات التي يجيزها مدراء الحساب والسجلات والمذكرات المتعلقة إما بالتعليمات أو بالمعاملات أو كلتيهما.
- معلومات بطاقات الائتمان ومنها الطلب الخاص بها، والكشوف، وسجل السداد، وسجلات المعاملات شاملة أي تفاعلات مع موظفي بطاقات الائتمان، والبطاقات الأخرى تحت مظلة حساب الهدف ولكن باسم شخص آخر.
- معلومات صناديق الأمانات، بما فيها العقود، وسجلات الزيارات، والمراقبة البصرية للمناطق ذات الصلة (وهي ليست عادة مناطق رؤية محتويات الصندوق).
- جميع المستندات التي قد تكون لها صلة بالجريمة المرتكبة.

انظر أيضا الملحق هاء للاطلاع على نموذج لأمر إبراز موجه إلى مؤسسة مالية.

**الإطار ٣-٦ أوامر الحفظ القانوني**

معظم الدول لديها قوانين تلزم الشركات (مثل المصارف، والمحاسبين، والمحامين، ومقدمي خدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وشركات الهاتف) بحفظ بيانات العملاء وسجلاتهم لفترة زمنية مقررة. وتتباين الفترة الزمنية تبعا لنوع نشاط الأعمال: فقد تكون لفترة قصيرة تحدد بشهور (شركات الهاتف، ومقدمي خدمات الإنترنت) أو تكون لفترة طويلة تحدد بعدة سنوات (المصارف، المحامون، المحاسبون). وعلى جانب التحقيق، لا يرجح أن يتوافر للممارسين أدلة كافية لاستصدار أمر إفصاح أو إبراز منذ البداية– وهي قضية قد تصبح محفوفة بالمشكلات بصورة خاصة كلما قصرت فترة الحفظ.

ومن حسن الطالع أن كثيرا من الولايات القضائية تعالج هذه القضية بالسماح بإصدار أوامر بالحفظ أو أمر بمنع الإتلاف. وتقضي هذه الأوامر بأن يحتفظ حائز المستندات بما لديه من مستندات تتعلق بالأهداف إلى ما بعد الفترة الزمنية المقررة بالقانون الأساسي، وبذلك تتفادى ضياع بيانات أو أدلة يحتمل أن تكون ذات صلة. وعادة ما تكون اشتراطات الحصول على أمر كهذا أخف وطأة عن تلك اللازمة للحصول على أمر إبراز أو إفصاح، ولذلك ينبغي أن ينظر فيه في المراحل المبكرة من التحقيق. وعلى الممارسين أن يقدروا المكان الذي تكون المستندات محفوظة فيه، وأن يحددوا الفترات المقابلة للحفظ، واستصدار أوامر بالحفظ، حيثما يكن ذلك مسموحا به ولازما. ومثل هذه الإجراءات من شأنها أن تساعد في الحفاظ على البيانات التي يحتمل أن تكون ذات صلة بالموضوع من أجل استصدار أمر إفصاح أو إبراز مستقبلا.

خيوط الاستدلال ذات الصلة، وبذلك يتفادون ضياع الوقت في مراجعة جحافل من المستندات ومجموعات البيانات الإلكترونية الكبيرة التي قد تكون غير ذات صلة.

وحيثما يسمح القانون بذلك، ينبغ على السلطة الطالبة النظر في طلب سماع الطلب من جانب واحد (أي دون إنذار) تجنبا لإفشاء السر للأهداف.

وحتى في الأحوال التي يصدر فيها الأمر لجانب واحد، وتوجد أحكام تمنع من أصدر له أمر الإبراز من الإفصاح عن الطلب للمستهدفين، يتعين على الممارسين تقييم مخاطر إبلاغ الأهداف، ويتعين عليهم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتقييد الأصول أو الحجز عليها[٧٩].

### ٣-٣-١٠ *المراقبة الإلكترونية*

قد يكون للاعتراض المستتر لما يستخدمه المستهدفون من اتصالات برقية، أو شفهية، أو هاتفية، أو عن طريق الحاسوب أو غيره من الاتصالات الإلكترونية– التي يشار إليها في هذا الدليل بعبارة «المراقبة الإلكترونية»- نفع كبير لمسؤولي إنفاذ أحكام القانون، في توفير خيوط استدلال استقصائية مماثلة لتلك التي تناولناها عند مناقشة المراقبة العينية (القسم ٣-٣-٣). وفي الوقت نفسه، فإن المراقبة الإلكترونية تتطلب عملا كثيفا، وقد تكون تعجيزية من حيث التكلفة،

٧٩ في القضايا التي تتطلب الحصول على مساعدة قانونية متبادلة، يتعين على الممارسين أن يكونوا ملمين بالتزامات الإفصاح المحتملة لدى الولاية القضائية الطالبة، ويتعين عليهم معالجة هذه القضية قبل إرسال الطلب. انظر القسم ٧-١ من الفصل السابع عن المعلومات الإضافية.

وهي أسلوب ذو طابع تطفلي شديد، لذلك تشترط ولايات قضائية كثيرة الإشراف القضائي وربما تفويضا خاصا لضمان حماية حقوق المتهم في الخصوصية، والإجراءات القانونية المرعية. وقد تسمح بعض الولايات القضائية بمتابعة عن طريق التراضي للاتصالات بموافقة مسبقة من أحد الأطراف (مثل شاهد متعاون، أو مرشد، أو عميل سري)، ولا يشترط في هذا صدور أمر[٨٠]. وفي جميع الأحوال، يجب أن تجرى المراقبة الإلكترونية بطريقة تتقيد بالقوانين المحلية والسياسات والإجراءات الداخلية.

ويتعين على الممارسين الذين يباشرون المراقبة الإلكترونية تحري الحيطة والحذر في تسجيل موضوع (موضوعات) المحادثة، ووقتها، وتاريخها، ومدتها، وغيرها من المعلومات الأخرى ذات الصلة عن كل اتصال يتم اعتراضه. ويتعين عليهم أن يتأكدوا من تأمين السجلات الأصلية باعتبارها أدلة- وختمها بطريقة سليمة، وحفظها في مناخ آمن ومأمون، وإعداد نسخ عمل للممارسين. وقد تكون خدمات الترجمة ضرورية للمحادثات باللغات الأجنبية. ويجب متابعة عمليات الاعتراض طوال ٢٤ ساعة يوميا لسبعة أيام أسبوعيا لضمان سرعة التصدي للمعلومات الحساسة زمنيا، وتنسيق إجراءات المتابعة بصورة سليمة. ويتعين على الممارسين أيضا النظر في استخدام فريق للمراقبة العينية ينسق عن كثب مع فريق المراقبة الإلكترونية لأن ذلك من شأنه أن ينشئ أدلة بصرية وصوتية معا.

### ٣-٣-١١ العمليات المستترة

تعتبر العمليات المستترة أسلوبا آخر من الأساليب الاستقصائية التي يمكن استخدامها في اختراق الأهداف وإماطة اللثام عن الأدلة والمعلومات عن الأصول. وقد يشمل ذلك، في قضايا استرداد الأصول، التسليم الموجه للأموال من خلال عميل سري. ورغم ذلك، فإن هذه العمليات محفوفة بالمخاطر ومعقدة من الناحيتين القانونية والإجرائية، وتحتاج إلى موارد كثيفة. وكما هو الحال في غيرها من الأساليب، ينبغي اتباع الشروط والإجراءات القانونية بدقة لضمان أن الأدلة التي تم الحصول عليها تكون مقبولة في المحكمة. ويجب أن يكون الضباط مهرة، ومدربين، ومناسبين للتحقيق. وينبغي تأمين المعدات المناسبة لتسجيل ومراقبة الاجتماعات بين الضباط السريين أو المرشدين لحماية سلامة المرشدين والعملاء السريين المشتركين[٨١].

وقد يكون استخدام المرشدين صعبا، لذلك يفضل عادة استخدام ضباط سريين. وعندما يكون استخدام مرشد هو الخيار الوحيد، فإنه من المستصوب تسجيل المرشد، وتزويده بتعليمات خطية واضحة ووافية، وجعله يوقع على إقرار

---

٨٠ يتم السماح بالمتابعة عن طريق التراضي في بعض الولايات في الولايات المتحدة. انظر Department of Justice, Office of the Inspector General, "Federal Bureau of Investigation's Compliance with the Attorney General's Investigative Guidelines (Redacted)," special report, (Washington, DC, September 2005), ch. 6, http://www.justice.gov/oig/special/0509/chapter6.htm. Section 3.3.11, "Undercover Operations," provides tips that can be applied in consensual monitoring. (Where such monitoring is not permitted, a court order would be required (for example, in Ukraine). ويقدم القسم ٣-٣-١١ المعنون بـ «العمليات السرية» أفكارا مفيدة يمكن استخدامها في المتابعة عن طريق التراضي. وحيث يسمح بهذه المتابعة، يتعين إصدار أمر من المحكمة (مثلا في أوكرانيا).

٨١ على سبيل المثال، ينبغي أن يحمل المرشدون والضباط والأطراف الموافقة جهاز إرسال بدني أو أداة إرسال مخفية أخرى (ربما أداة مخفاة في قلم، أو هاتف خلوي، أو علبة سجائر، أو محفظة أوراق، أو كمبيوتر محمول) وكذلك جهاز تسجيل منفصل لضمان الحصول على تسجيل واضح (لأن إشارات جهاز الإرسال قد تنقطع وقد تكون نوعية الصوت سيئة عادة). وفي الممارسة، فإنهما يساعدان على تسجيل مقدمة لشريط التسجيل، تذكر اسم الممارس، والتاريخ والوقت، ووصف موجز للوقائع.

خطي بأن التعليمات مفهومة. يضاف إلى ذلك أن الأمر قد يتطلب تفتيش المرشدين، والمركبات، والأمتعة الشخصية الأخرى ذات الصلة بحثا عن الممنوعات قبل الاجتماع السري مباشرة تجنبا لأية اتهامات بزرع أدلة. وأخيرا، فإنه نظرا لأن الأولوية لسلامة الضباط أو المرشدين، فإنه من المهم السيطرة على مكان انعقاد الاجتماعات، واختيار البيئات التي تفضي بأفضل صورة إلى نجاح العملية وسلامتها.

### ٣-٤ تحديد البيانات ذات الصلة: نماذج من مستندات مستمدة من مصادر شائعة

قد تبرز على السطح مستندات مختلفة طوال التحقيق، بما في ذلك سجلات الحسابات المصرفية، والقوائم المالية، والعقود، والفواتير، والصكوك، واتفاقيات المساهمين، ومواد الأنظمة الأساسية للشركات، والإيصالات، وما شاكلها. وتكشف هذه المستندات معلومات عن الأصول، وحركة الأموال، والأفراد والشركات المرتبطة بهدف ما، وغيرها من البيانات ذات الصلة. وبغية مساعدة الممارسين نورد فيما يلي بيانا إجماليا ببعض النماذج من البيانات ذات الصلة المستمدة من المستندات من مصادر شائعة.

#### ٣-٤-١ تقارير المعاملات المشبوهة

حيثما يسمح بالإفصاح لسلطات إنفاذ أحكام القانون، فقد تكون تقارير المعاملات المشبوهة والمستندات المتصلة بها مصادر ممتازة للبيانات للممارسين لأنها عادة تتضمن بيانات عن العملية، وسردا لدواعي الشك، وتحليلا من المحللين الماليين[٨٢]. وقد تتباين كمية المعلومات المقدمة، ونوعية السرد، تبعا لاشتراطات الولاية القضائية أو الشخص الذي يعد تقرير المعاملات المشبوهة. إلا أنه هناك بوجه عام نقاط مهمة كثيرة من المعلومات عن تقرير المعاملات المشبوهة منها:

- مصدر الأموال ووجهتها؛
- شرح سردي من جانب موظف المصرف بشأن طبيعة الشبهة، ومعلومات سياسة اعرف عميلك؛
- عدد مرات استخدام الحوالات البرقية، أو الشيكات، وهلم جرا؛
- معلومات يحفظها الهدف عن أصول أو منتجات أخرى لدى البنك.

ومن هذه المعلومات، يمكن للممارسين الحصول على معلومات عن التدفق المالي الذي سيساعدهم في تقفي أثر النقود رجوعا إلى الوراء للتأكد من مصدرها غير المشروع، أو إلى الأمام لتتبع أين ذهبت. وستوفر المعلومات خيوط استدلال إضافية، مثل الحسابات المصرفية للأفراد المستدعين أو الشركات المستدعاة لتوجيه الأسئلة. وفيما يتعلق بتوجيه الأسئلة، قد يكون من المفيد التحدث مباشرة مع مسئول الامتثال لمناقشة تقرير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأساسية الأخرى عن الهدف معه. وللاطلاع على نموذج للمعلومات التي يمكن استقصاؤها من أحد تقارير وحدة التحريات المالية، انظر الملحق جيم.

---

٨٢ لا يسمح لوحدات التحريات المالية في بعض الولايات القضائية بأن تقدم نسخة من تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير المعاملات في العملة إلى مسؤولي إنفاذ القانون. وفي ظل هذه الظروف، فإن تقرير التحريات (إن وضع) يمكن المطالبة به، وهو يحتوي الكثير من المعلومات نفسها.

### ٣-٤-٢ مستندات فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك، وسجلات الحيطة والحذر الواجب إزاء العملاء

يتعين على الممارسين أن يراجعوا بدقة جميع المعلومات عن فتح الحسابات أو ما تقوم به المؤسسة المالية من جهود الحيطة والحذر الواجبين إزاء العملاء. وفي حالة الأشخاص المكشوفين سياسيا، يتعين على المؤسسات المالية توخي مزيد من الحيطة والحذر الواجبين إزاء الخلفية الاقتصادية والمعاملات الواردة في الملف. والمرجح أن تزود هذه المستندات الممارسين بقدر كبير من المعلومات وخيوط الاستدلال المحتملة، ومنها على سبيل المثال،

- مدير الحسابات وأي أشخاص معينين كوكلاء، قد يستحقون توجيه أسئلة إليهم؛
- قد تساعد المستندات المقدمة من صاحب الحساب لتبرير مصدر الأموال (مثل العقود، والخطابات، ومبيعات العقارات) فيما يلي:

أ- تحديد المالك المنتفع (انظر إلى العناوين، والشركات، والأفراد الضالعين)؛

ب- توفير تفهم أفضل للخلفية الاقتصادية المزعومة للأموال؛

ج- كشف التناقضات مع الأرقام أو مع الأدلة الأخرى التي تم تجميعها بالفعل؛

د- تحديد الشهود المحتملين؛

هـ- التجهيز لجلسات توجيه الأسئلة مع الأهداف.

في حالة الحسابات المصرفية المفتوحة باسم أداة اعتبارية، قد تكشف مستندات إشهار الشركة، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة، وأسماء الأشخاص المخولين بحق إدارة العمل نيابة عن الشركة، عن أشخاص يستحقون توجيه الأسئلة إليهم[٨٢].

### ٣-٤-٣ كشوف الحسابات المصرفية

يتعين على الممارسين، كخطوة أولى، التركيز على تحديد منشأ الأموال التي تدخل الحساب، والوجهة التي تم تحويل الأموال إليها. ويتضمن ذلك تدفقات الخصم والإضافة في الحساب من خلال الإيداعات والمسحوبات النقدية، والحوالات البرقية، والسندات، والشيكات، والقروض، وهلم جرا. وعند مراجعة هذه التدفقات ينبغي استخدام أساليب مختلفة من أجل تقدير منشأ الأموال ووجهتها. وفيما يلي بضع اقتراحات:

- **النقد.** قد يكون من الصعب تقفي أثر الحركات النقدية بسبب نقص المعلومات عن المنشأ أو الوجهة. ويتعين على الممارسين أن يحصلوا على إيصال الإيداع أو السحب النقدي من المصرف، ولابد لهذا المستند أن يشير إلى هوية الشخص الذي بدأ المعاملة. وإضافة إلى ذلك سوف يضطر الممارسون إلى استخدام الأساليب الاستقصائية التقليدية لتتبع الصلة بالإيداعات النقدية من خلال البريد الإلكتروني، والخطابات، والحوالات البرقية، ومن خلال فحص الحركة في حسابات أخرى وسجلات زيارات صناديق الأمانات.
- **السندات.** يمكن تدبير إيداع السندات من مصرف إلى آخر، لذلك يتعين على الممارسين أن يطلبوا من المصارف جميع المعلومات المتعلقة بالسندات وطريقة إيداعها في الحساب.
- **الشيكات.** في حالة الإيداع بشيك، قد يضطر الممارسون إلى مراجعة الحساب المصرفي المسحوب عليه الشيك،

---

٨٢ في بعض الأحوال، قد لا يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة ومستخدمي حارس البوابة أو مقدم الخدمة المسؤول عن إقامة شركةٍ ستارٍ، الكثير للمساعدة في التحقيق.

**الشكل ٣-٣ عملية التحويل البرقي عبر الحدود**

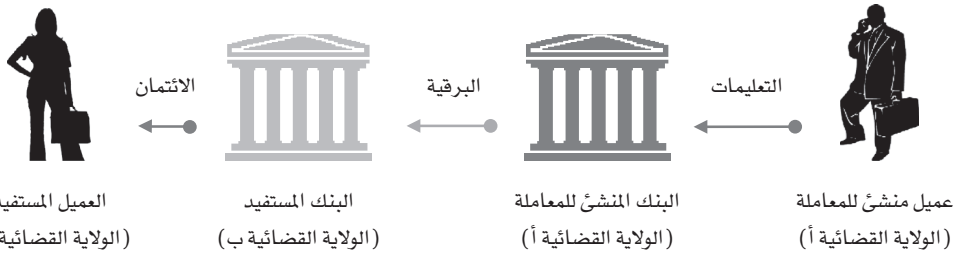


المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.

للتعرف على مُصْدر الشيك. في حالة تجبير (تظهير) الشيك- أي التوقيع على ظهره لكي يحصله أو يودعه أو يوقع عليه شخص آخر— يجب أن يعامل معاملة الإيداع النقدي، الأمر الذي يقتضي تعرف الممارس على الشخص الذي قام بتجبير (تظهير) الشيك الذي يشرح الغرض والشروط. وعلى الممارسين أيضا مراجعة سطر «المذكرة» الموجود على الشيك، لأن ذلك قد يشير إلى أنشطة مشبوهة. مثال ذلك أن الشيكات الصادرة لشركات ذات صلة مقابل «خدمات إدارة» أو «خدمات استشارية» قد تكشف عن قيام الشركة بغسل العائدات من خلال سلسلة من الشركات التي تملكها.

### ٣-٤-٤ الحوالات البرقية

أثبتت قضايا الفساد السابقة أن مبالغ ضخمة من عائدات الفساد تودع في مؤسسات مالية ثم تحرك حول العالم من خلال حوالات برقية (يشار إليها أيضا باسم «تحويلات الأموال الإلكترونية») في محاولة لقطع مسار التعقب الذي تقوم به أجهزة المراجعة وتأمين الأموال في ملاذات مصرفية سرية. وتنشأ الحوالة البرقية بطلب من أحد العملاء (مؤسسة مالية، أو شخصية اعتبارية، أو فرد) لتوجيه أموال إلى مكان آخر سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود[٨٤]. ويورد الطلب تعليمات من خلال نظام من الرسائل المرسلة بالهاتف، والبريد الإلكتروني و/ أو الهاتف الخلوي (انظر الشكل ٣-٣)[٨٥] وقبل أن تصل العائدات إلى مخبئها النهائي، تستخدم مثل هذه التحويلات البرقية في غسل الأموال من خلال عدة مؤسسات مالية وولايات عبور قضائية، باستخدام حسابات المصارف المرسلة، والبرقيات المتسلسلة، ودفعات التغطية، والشركات الستار، وولايات المناطق الحرة القضائية. وكانت بعض المؤسسات المالية ضالعة في مساعدة المسئولين الفاسدين، وأقربائهم، وشركائهم المقربين في غسل الأموال من خلال معاملات معقدة باستخدام أداة اعتبارية، وإرساء مزايا خاصة لحسابات الثروة الخاصة[٨٦].

---

٨٤ يمكن أن يشمل ذلك سلسلة من التحويلات البرقية التي تتضمن عنصرا واحدا على الأقل لعبور الحدود (مثلا، البنك المراسل في ولاية قضائية أخرى). انظر فريق العمل المالي، مذكرة تفسيرية للتوصية السابعة الخاصة.

٨٥ حسب التوصية السابعة لفريق العمل المالي المعني بالتحويلات البرقية، الصادرة في ٢٠٠١، فإن مصطلح «التحويل البرقي» وتحويل الأموال يشير إلى «... أي معاملة تتم نيابة عن شخص منشئ لها (طبيعي وقانوني على حد سواء) من خلال مؤسسة مالية بوسائل إلكترونية بغية إتاحة مبلغ من المال لشخص مستفيد في مؤسسة مالية أخرى».

٨٦ انظر مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، موظفي الأقلية في اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالتحقيقات، و«غسيل الأموال والفساد الأجنبي: إنفاذ قانون باتريوت وفاعليته. دراسة حالة تضمنت بنك ريغرز» (واشنطن العاصمة، ١٥ يوليو ٢٠٠٤) .http://hsgac.senate.gov/public/_fi les/ACF5F8

تتألف الحوالة البرقية من مكونين: ١) التعليمات، وهي تشمل معلومات عن منشئ الحوالة والمؤسسات المستفيدة؛ و ٢) الحركة الفعلية أو تحويل الأموال. وهناك طرق كثيرة يمكن بها للمؤسسة المالية أن ترسل تعليمات، تتضمن الشبكات الإلكترونية المتاحة من خلال مختلف نظم المدفوعات بين المصارف، والبريد الإلكتروني، والهاتف، والتليكس، والفاكس. وإلى حد كبير، تعتبر أكثر الطرق شيوعا لدى المصارف لتبليغ تعليمات الحوالات إلى بعضها البعض هي الولوج إلى شبكة خاصة للاتصالات المالية السلكية واللاسلكية تعرف باسم الجمعية العالمية للاتصالات المالية السلكية واللاسلكية فيما بين المصارف (سويفت). وفيما يتعلق بالحركة الفعلية للأموال، فهناك نظامان كبيران للمدفوعات بالجملة بين المصارف في متناول الأيدي هما: نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف (تشيبس) وخدمة الأموال التابعة لنظام حوالات الاحتياطي الاتحادي البرقية (فيد واير). وإضافة إلى ذلك، غالبا ما تستخدم المصارف نظم المدفوعات المباشرة المتبادلة بين المصارف وغيرها من نظم المدفوعات الوسيطة لتحريك أموال العملاء بين المؤسسات.

ويمكن استخدام نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف وخدمة الأموال التابعة لنظام حوالات الاحتياطي الاتحادي في التحويلات بالدولار أو كجزء من مكون بالدولار في أي معاملة دولية. ورغم ذلك، يستخدم نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف أساسا لتيسير الحوالات الدولية المسماة بالدولار. وعلى خلاف نظم المدفوعات هذه، فإن نظام الجمعية العالمية للاتصالات المالية السلكية واللاسلكية بين المصارف ليس سوى نظام لبث الرسائل، وهو لا يحوز أو يحول أموالا أو يدير حسابات نيابة عن أعضائه.

ويتم التحويل الفعلي للأموال من خلال «تمويل دفتري» وقد يتضمن مصرفا مراسلا. والتمويل الدفتري هو أساسا عملية محاسبية تحرك الأموال عينيا من حساب إلى آخر. وإذا كان للعميل المنشئ والعميل المستفيد على حد سواء حساب في ذات المؤسسة المالية، فإنه يجري تحويل دفتري داخلي بين حسابي العميلين. وفي الحالات التي يتم فيها تحويل الأموال بين مؤسستين ماليتين ليست هناك صلة بينهما، يجري تحويل دفتري من خلال مصرف مراسل أو مصرف وسيط يستخدم باعتباره جسرا للعلاقة[٨٧]. ويمسك كثير من المصارف بحسابات مراسلين، بغرض أساسي هو تجهيز وتسوية معاملات الحوالات البرقية مع المؤسسات الأعضاء في نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف أو نظام الاحتياطي الاتحادي، حيث يمكنها ذلك من تنفيذ الحوالات البرقية نيابة عن عملائها، وإن لم تكن هي نفسها مؤسسات أعضاء. وكذلك فإن علامات المراسلة المصرفية شائعة بين المراسلين تعتبر أيضا شائعة بين المصارف المحلية والأجنبية، لأنها تيسر الأعمال وتقدم خدمات إلى العملاء في ولايات قضائية أجنبية دون تحمل المصرف نفقة أو عبء إقامة حضور أجنبي[٨٨].

---

pdf وإضافة إلى ذلك فإن لدى بنك دولي كبير دليلا لتدريب موظفين حتى يعرفوا كيف «يجردون» (يزيلون) المعلومات من تحويل برقي لإخفاء حقيقة أن التحويل يتم نيابة عن ولاية قضائية مفروض عليها عقوبات. انظر المعلومات في http://www.justice.gov/opa/pr/2009/December/09-ag-1358.html."

٨٧ في هذا الحال، إذا احتفظ البنك المنشئ بحساب مراسل مع بنك مستفيد، فبإمكانه إصدار تعليمات للبنك المستفيد بتحويل الأموال من الحساب المراسل للبنك المنشئ إلى حساب عميل مستفيد U.S. Department of Treasury, Financial Crimes Enforcement Network, Key Electronic Funds Transfer Systems: Fedwire, CHIPS, SWIFT, Report OSA92/CB0012 (Vienna, VA, September 1992)

٨٨ يناقش الملحق واو، معلومات إضافية عن اتصالات المراسلة المصرفية واستخدام أساليب الدفع المتسلسلة والتغطية، بما في ذلك الممارسات الجديدة للدفع للتغطية التي طورها سويفت.

**الإطار ٣-٧ النماذج والمستندات المتعلقة بعملية الحوالة البرقية**

المؤسسة المنشئة

- نموذج طلب تحويل أموال
- نسخة من الحوالة البرقية
- بيان إخطار أو تعزيز الحوالة البرقية
- إشعار خصم للعميل المنشئ
- كشف الحساب الشهري للعميل
- سجل داخلي للبرقيات الصادرة (سجلات المصرف المراسل، سجلات الدفع والتجهيز)
- قيد اليومية

المؤسسة المستفيدة (أو المرسلة)

- نموذج طلب تحويل أموال
- نسخة الحوالة البرقية
- إشعار إضافة للعميل المستفيد (في حالة الإيداع)
- كشف الحساب الشهري للعميل
- قيد اليومية
- أمر صرف من الشباك (شيك صراف)
- معلومات التحويلات النقدية بين المصارف التي تمسكها المصارف بغرض تسوية المعاملات

### تجميع المستندات والمعلومات ذات الصلة لتحليل الحوالات البرقية

يتعين على الممارسين التأكد من طلب المستندات من المؤسسات المالية نظرا لأن ذلك سيكون حاسما في جهود تقفي أثر الأصول. ويشمل ذلك نسخة من رسالة الحوالة البرقية ذاتها إلى جانب ما تنشئه المؤسسات المالية من مستندات أخرى أثناء عملية إنشاء تحويل الأموال أو تلقيها. يوضح الإطار ٣-٧ إجمالا بعض النماذج والمستندات التي قد تنشأ فيما يتعلق بالحوالة البرقية. وسوف تكشف مراجعة هذه المستندات والنماذج معلومات رئيسية، مثل المؤسسة المالية المنشئة والمستفيدة، والأطراف من العملاء، والمبلغ، والتاريخ والمعلومات، العلاقة بين مصرف وآخر وبين مؤسسة مالية وأخرى.

ويتعين على الممارس الذي يسعى للحصول على معلومات أن يطلب معلومات الحوالات البرقية على هيئة جدول إلكتروني، وعلى شكل كشف إشعار، إن وجد. ونظرا لأن المصارف تستخدم أشكالا مختلفة ليست موحدة، قد يحتوي الجدول الإلكتروني معلومات تسهل فهم المعاملة، بينما قد يحتوي كشف الإشعار على بيانات أكثر شمولا.

ورهنا بظروف التحقيق، سيكون من المهم الحصول على مستندات إضافية أو القيام بالتمحيص في مجالات مختلفة، مثل تلك التي نعالجها أدناه:

- **مستندات الدفع الأساسية.** من شأن الفواتير، ومستندات الشحن، والإيصالات، وعقود المستشارين، وغيرها من المستندات المتصلة بالحوالة، أن تكشف عن معلومات رئيسية بشأن الأموال محل البحث.
- **معلومات نظام اعرف عميلك.** على مستوى المعاملة، قد لا يكون المصرف قد تعرف على المستفيد النهائي عندما خرجت الأموال من الحساب. وقد تكون معلومات نظام اعرف عميلك أيضا مفيدة في هذا الصدد.
- **العملاء من الأشخاص المكشوفين سياسيا.** في القضايا التي تتضمن أشخاصا مكشوفين سياسيا، قد توجد حوالات برقية ضمن عمليات الأعمال المصرفية الخاصة في مؤسسة مالية. ويجب أن تتضمن الاستعلامات المتعلقة بأشخاص مكشوفين سياسيا مراجعة لجميع الحسابات التي تلحق بها وكالات، وتلك الحسابات التي تحتفظ بها شركات للمحاماة، لأنها أساليب شائعة يستخدمها الأشخاص المكشوفون سياسيا لنقل الأموال.
- **التحويلات الدفترية بين حسابات الأفراد والشركات.** قد تكون هذه التحويلات مفيدة في كشف مخطط للتمويه المصرفي.
- **البوابات الخاصة بنظام سويفت، والأسماء المغايرة التي تستخدمها المؤسسات المصرفية.** قد تكشف مراجعة البوابات المنفصلة لنظام سويفت التي لا تستخدم سوى لعملاء الأعمال المصرفية الخاصة داخل المصرف ومختلف فروعه عن معاملة منفصلة وربما تتم بتصريح خاص تنشأ من خلال هذه البوابات. وقد تكشف الأسماء المغايرة لسويفت التي تستخدمها المؤسسات المالية عن تحويلات من خلال سبل مختلفة. وقد يكون لدى أحد المصارف أقسام مختلفة للحوالات البرقية، أو العناوين، أو الطرق الداخلية لتعريف ذاتها[٨٩]. وللتأكد من إدراج البوابات، وأسمائها المغايرة بالترتيب لإعداد سجلات المصرف، يتعين على الممارسين النظر في تجميع هذه المعلومات من خلال مقابلات شخصية مع مسئولي المصرف (مثل مسئولي الامتثال).
- **تقارير المعاملات المشبوهة.** قد تكشف تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير التحريات حيثما تكن متاحة عن معلومات قيمة عن الحوالات البرقية وبيانات منشئيها.
- **استعلامات مصرف الاحتياطي الاتحادي.** فيما يتعلق بالحوالات البرقية المقدمة من خلال فيد واير قد يكون مصرف الاحتياطي الاتحادي الأمريكي مصدرا مفيدا لأنه يحتفظ بسجلات الحوالات البرقية لمدة ١٨٠ يوما. وعند طلب المعلومات، من المهم توخي الدقة التامة إزاء المعاملة عن طريق الإشارة إلى أكبر قدر ممكن من التفاصيل (مثل تاريخ، ومبلغ المعاملة، والغرض من المعاملة، والطرف المنشئ، والعميل المستفيد، والمؤسسة المتلقية، وأرقام الحسابات، والغرض من المعاملة (إذا كان معروفا)، وهلم جرا).
- **أنماط المعاملات لدى مؤسسات بعينها.** عند استعراض المعلومات التي تم الحصول عليها من مصارف أصغر، قد يبحث الممارسون عن أنماط الحوالات الكبيرة جدا بالنسبة لحجم المصرف (مثل تحويل دفتري يبلغ ٨٠ في المائة من إجمالي الأموال المحولة لمصرف بعينه على مدى شهر واحد).
- **الحوالات المصححة والمرتدة والمعاد إرسالها.** تنشئ نظم المتابعة «بندا للتصحيح» في الرسائل التي تحتوي على أخطاء (مثل نقص المعلومات عن المنشئ). ثم تجنب تلك الرسائل، ويتم التنبيه بمراجعتها يدويا. وغالبا ما تحتفظ المصارف المنشئة أو المستفيدة بمثل هذه المستندات، وقد تكشف عن أنماط النشاط حسب الهدف أو المصرف[٩٠].

---

٨٩ وجد أن لدى أحد البنوك ٤٣ وسيلة منفصلة للتحديد استنادا إلى تغاير الأسماء والعناوين.

٩٠ قد تكون هذه السجلات مفيدة أيضا عند بحث نمط لسلوك مؤسسة مالية قد يتبين أنها قامت عن علم بغسل عائدات الجريمة. وإضافة لذلك يتعين

### تفسير مستندات الحوالات البرقية

في معظم الأحوال، ستكون كشوف الإشعار التي تعزز إشعارات الخصم والإضافة للحوالات البرقية المرسلة من المصارف إلى عملائها المنشئين والمستفيدين، مستندات سهلة القراءة تحتوي على معلومات مطلوبة لتقفي أثر تحركات الأموال، بما في ذلك أرقام الحسابات وهوية العملاء المنشئين والمستفيدين. وفي حالة عدم توافر مثل هذه المستندات، سوف تتطلب عملية تقفي أثر الأموال تفهم كيفية قراءة وتفسير مختلف نظم الرسائل المستخدمة في تنفيذ الحوالات البرقية.

وتستخدم نظم المدفوعات مثل تشبس وفيد واير شكلا منفصلا لإرسال الرسائل من أجل الحوالات البرقية بين المؤسسات الأعضاء، ومع ذلك يطرح نظام سويفت منصة موحدة للرسائل لأكبر عدد من المؤسسات المالية على مستوى العالم. وفيما يتعلق برسائل سويفت، هناك بروتوكولات على اتساع الصناعة لأشكال إرسال الرسائل، والرموز الخاصة للتفريق بين المعلومات والاتجاه والتشفير لمنع الخروقات الأمنية أثناء بث البيانات. وبغية تحديد مختلف أنواع رسائل سويفت، تخصص لكل منها أرقاما معينة. وفيما يتعلق برسالة محددة برمز "MT103" مثلا، ترمز السابقة بـ "MT" إلى «نوع الرسالة» والرقم الثلاثي التالي للرمز يمثل نوع رسالة سويفت المحدد (في هذه الحالة، يعني الرقم «١٠٣» تحويل واحد لعميل/ إضافة). وفي داخل كل نوع من الرسائل، تستخدم رموز حقول محددة لرسم حدود البيانات المهمة. فالحقل ٥٠ (العميل الطالب) مثلا يعتبر حقلا رئيسيا ينبغي التركيز عليه لتقفي أثر الأموال المغسولة، لأنه قد يتضمن أكثر من مجرد اسم العميل وعنوانه[٩١]. ونعرض في الشكل رقم ٣-٤ عينة من بعض حقول رسائل سويفت ذات الصلة التي سيرغب الممارسون في مراجعتها.

وتعتبر رموز تعريف المصارف الخاصة بسويفت مصدر معلومات آخر للممارسين لأنها تقدم اسم المؤسسة المالية، والدولة، والمكان و/ أو الفرع. وتتألف رموز تعريف المصارف عموما من ثمانية حروف من حيث الطول، وتتكون من رمز المصرف (المقصور على المؤسسة المالية)، ورمز البلد (الذي يعرف الولاية القضائية التي توجد فيها المؤسسة المالية)، ورمز المكان (الذي يميزه جغرافيا داخل الولاية القضائية). وأحيانا تستخدم ثلاثة أحرف إضافية في رمز الفرع (لتعريف الفرع المكاني لمؤسسة مالية)[٩٢].

### ٣-٤-٥ السجلات المحاسبية

في محاسبة الأعمال تكون المعاملات المالية مؤيدة بالمستندات وتسجل من خلال قيود يومية تعرف أسماء الحسابات ومبالغها. ويتم تلخيص هذه المعاملات في القوائم المالية للشركة التي تشمل قوائم الإيرادات والميزانيات العمومية[٩٣].

---

على الممارسين أن يطلبوا كل البرقيات المطلوبة من البنك المعني خلال الأيام الثلاثين الماضية مثلا، ويتعين عليهم التنبه بصفة خاصة إلى المعلومات التي قدمت كتكملة أو جرى تغييرها عند إعادة إرسال البرقية.

٩١ هناك ثلاثة خيارات لعرض المعلومات في الحقل ٥٠ (العميل الطالب) يمكن أن تكون مفيدة للممارس: (١) الحساب زائدا المحدد. (٢) المحدد زائدا الاسم والعنوان. (٣) الحساب زائدا الاسم والعنوان.

٩٢ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن رموز تحديد المصارف انظر http://www.swift.com. ويتيح موقع الويب البحث حسب اسم المؤسسة أو حسب اسم رموز تحديد الموقع، ويمكن تضييق معالم البحث حسب البلد، أو المدينة، أو كليهما.

٩٣ *اليومية* هي سجل يسجل المعاملات المحاسبية في ترتيب زمني. وأكثرها شيوعا في الاستخدام هي إيصالات النقدية، والمدفوعات المنصرفة، والمبيعات، والمشتريات، واليوميات العامة. ويسجل *دفتر الأستاذ* المعاملات حسب نوع الحساب. ويورد *كشف الدخل* الإيرادات والمصروفات، وتورد *الميزانية* الأصول والخصوم.

## الشكل ٣-٤ عينة من شكل رسائل سويفت وتفسير الرموز

:20:PAYREF-XT78305
:32A:091010EUR#1010000#
**(اسم العميل وعنوانه)** :50:
**(اسم المستفيد وعنوانه)** :59:

تفسير الرموز:

| | |
|---|---|
| 20 | الرقم المرجعي للمعاملة (الرقم المرمّز المخصص للمؤسسة المنشئة لتعريف المعاملة) |
| 32A | تاريخ الاستحقاق، رمز العملة، ومبلغ المعاملة |
| 50 | العميل الطالب (الطرف طالب معاملة سويفت) |
| 59 | المستفيد (الطرف المسمى باعتباره المتلقي النهائي للأموال) |

وإضافة إلى الرموز الواردة أعلاه، تشمل الرموز الأخرى ما يلي:

| | |
|---|---|
| 52D | البنك الطالب المصرف الطالب (المؤسسة المالية منشئة حوالة سويفت) |
| 53D | المصرف المراسل للمرسل |
| 54D | المصرف المراسل للمتلقي |
| 57D | المؤسسة المالية التي طلب العميل الطالب أن يصرف منها التمويل للمستفيد |
| 70 | تفاصيل الدفع |
| 71A | تفاصيل رسوم المعاملة |
| 72 | تعليمات المصرف المرسل إلى المصرف المتلقي |

*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

ويلجأ المسئولون الفاسدون وغيرهم من المتورطين في مخططات الاحتيال غالبا إلى التلاعب في هذه السجلات لإخفاء أنشطتهم غير المشروعة. وقد يعثر الممارسون على معاملات غير مشروعة عن طريق تحليل ومطابقة القيود المحاسبية، والمدفوعات الفعلية، والمستندات المستخدمة في تبريرها.

في الحالات التي يشتبه فيها في وجود رشوة و/ أو غيرها من المدفوعات غير المناسبة للغير، من الشائع أن يقدم متلقي الرشوة (وكيل، أو وسيط، أو طرف ثالث) فواتير وهمية إلى الطرف الراشي (عادة ما تكون الشركة الساعية للفوز بعقد). وتمثل المدفوعات غير المناسبة المستترة خلف الفواتير الوهمية مشكلة منتشرة، وهي تيسر الدفع لمستشاري الأعمال، والوكلاء، والوسطاء، والغير لأغراض مشكوك فيها. ومن بين أسباب استخدام الفواتير الوهمية أنها تخلق «مسارا (زائفا) للمراجعة» مزيفا في سجلات الشركة الراشية، وبذلك تخفي الغرض الحقيقي من الدفعة الكامنة وراء الرشوة. يضاف إلى ذلك أنه من الصعب التعرف عليها لأنها تبدو مستندات مقبولة ظاهريا وشرعية.

وفي حالة الاشتباه في فواتير وهمية، يتعين على الممارسين أن يركزوا أساسا على تحديد الاختلافات بين مبالغ الفواتير والقيمة الفعلية للبضائع أو الخدمات المشتراة (أو عدم وجودها). وقد تكشف مختلف المستندات التي تسجل المعاملة- أي العقود، والمستندات المقدمة للوكيل القائم بالدفع (مثل الفواتير أو رسائل البريد الإلكتروني)، وسجلات الدفع، وبوالص الشحن، وتجهيز المدفوعات ذاتها- عن مؤشرات خطر (انظر الإطار ٣-٨). وحيثما توجد مثل هذه التباينات، يمكن غربلة أعداد المعاملات المشبوهة وتركيز التحقيقات على مصدري الفواتير الوهمية (متلقي الرشاوى المشبوهة).

**الإطار ٣-٨ مؤشرات الخطر في العقود، ومستندات الدفع، وسجلات الدفع، وآليات الدفع**

العقود:

- فواتير عن مدفوعات كبيرة للغير في غياب عقد رسمي
- الافتقار إلى تخصيص وتحديد في العقد أو الاتفاق الخاصين بالخدمات المطلوب أداؤها
- غياب أدلة خطية تؤكد اتخاذ الحيطة والحذر الواجبين لتأكيد هوية الطرف المتعاقد وشرعيته
- وجود عقود بتواريخ سابقة أوعقود كانت الخدمات قد قدمت فيها وقدمت فواتير عنها قبل تاريخ سريان العقد
- عقود متعددة مع أطراف مختلفة لأداء الخدمات نفسها في ذات المكان (أي الدفع لمقاولين متعددين عن ذات الخدمة)
- وجود ملاحق أو اتفاقات جانبية (بما فيها الاتفاقات الشفوية) توسع نطاق العقد الأصلي أو تحوره على نحو غير معقول
- عمولة أتعاب نجاح يتعين دفعها «للوكيل» لو فاز الطرف الراشي بعقد رئيسي، خاصة في الأحوال التي لا تكون فيها أنشطة الوكيل محددة
- نسبة عمولة تتجاوز المعدل السوقي المتوقع في الولاية القضائية

مستندات الدفع (الفواتير، والإيصالات، ورسائل البريد الإلكتروني، والمحاضر وغيرها من المستندات المقدمة من الغير لتبرير المدفوعات باعتباره بائعا للسلع أو الخدمات):

- التقاعس عن تقديم معلومات معززة تؤكد أن الخدمات تم تقديمها
- المستندات المقرر تسليمها أو التقارير المقدمة من الغير والتي تكون بنفس العمولة المستحقة الدفع، أو مماثلة لها، أو لا تتناسب معها (مثلا قد يكشف البحث في عبارات التقرير على الإنترنت أن نص العقد قد تمت سرقته)
- فواتير تحتوي على أتعاب عامة مضافة أو رسوم إضافية
- فواتير تفتقر إلى المعلومات المتوقعة، مثل بطاقة التعريف الضريبي أو أرقام السجل التجاري للشركات.
- قيمة الخدمات المقدمة لا تتناسب مع المبلغ المدفوع
- بيانات المصرف المتلقي التي تختلف عن الولاية القضائية أو المكان الذي أُديت فيه الخدمات
- اسم طرف ثالث يبدو كأنه شركة ستار، أو تديره شركات ستار
- اسم متلق يختلف عن اسم الطرف الثالث المتعاقد
- أطراف ثالثة متعددة يشتركون في ذات عنوان العمل
- مستشارون متعددون لديهم ذات الشكل العام للفاتورة أو العناوين

*(تابع في الصفحة التالية)*

**الإطار ٣-٨ (تابـــع)**

سجلات وقيود المدفوعات في السجلات المحاسبية:

- فواتير كبيرة أو مبالغ فواتير مسجلة في حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام، مثل المصروفات المتنوعة أو الاستشارات
- استخدام حسابات معلقة أو عارضة يتم في النهاية شطبها كديون معدومة
- مدفوعات يتم تجهيزها خارج نطاق عملية الذمم المدينة العادية (مثل المدفوعات اليدوية التي تتم مرة واحدة فقط، والمدفوعات النقدية)
- عدم اتباع إجراءات الدفع (مثل الحصول على توقيع واحد عندما يكون المطلوب توقيعين)
- عزوف موظفي الشركة عن اعتماد الفواتير للصرف من خلال القنوات المعتادة، مثل الدفع عن طريق الإنترنت مباشرة، أو الدفع مباشرة مقابل الفاتورة
- الضغط من جانب طرف ثالث أو من جانب موظفي الشركة لاستعجال تجهيز الصرف
- اهتمام غير عادي من جانب موظفي الشركة بتجهيز المدفوعات لأطراف ثالثة بعينها
- استجابات غير عادية أو عداء غير عادي من قبل موظفي الشركة أو أطراف ثالثة ردا على البحث عن مستندات داعمة إضافية
- مدفوعات لأطراف ثالثة لم يتم فيها اتباع عمليات إدارة المخاطر
- آليات الدفع التي يتم بموجبها تحويل الأموال من الشركة:
- طلب مدفوعات لتحويلها من خلال ولايات قضائية تعتبر ملاذات ضريبية
- طلبات من الموظفين لتسلم المدفوعات باليد
- طلبات لتقسيم المدفوعات عبر حسابات مصرفية متعددة و/ أو مكاتب قطرية
- طلبات من الموظفين بالصرف نقدا أو بمعادل نقدي
- طلبات من الموظفين لشراء «هدايا» مرتفعة القيمة (مثل الساعات أو المجوهرات)

وفي غياب خيوط استدلال أكثر تحديدا، ينبغي إيلاء الاهتمام للبنود الكبيرة، غير المعتادة الفريدة المسجلة تحت حسابات المصروفات- الاستشارات، والعمولات، والترفيه، والسفر، والمصروفات المتنوعة. وإضافة لذلك، يتعين على الممارسين أن ينظروا في الحسابات المدينة التي لم تدفع والتي شطبت باعتبارها ديونا معدومة.

### وثائق (بوالص) التأمين

قد يكون لبعض وثائق التأمين على الحياة قيمة كبيرة وقد يمكن شراؤها بدفعة أولى واحدة، مما يجعلها جذابة بالنسبة لمن يرغبون في أن يصبحوا من غاسلي الأموال. ويتعين على الممارسين تحديد ما إذا كان لدى الهدف وثائق تأمين لها قيمة نقدية. وإضافة لذلك، قد تكشف وثائق التأمين عن أصول أخرى يمتلكها الأهداف (ربما جواهر أو عربات). ونموذجيا، يمكن جمع مثل هذه المعلومات من خلال أساليب تحقيق شتى.

### ٣– ٤– ٧ وثائق الشراء والبيع

تشمل الوثائق المتعلقة بشراء الأصول وبيعها– سواء كانت عقارات، وأسهم، مركبات، وجواهر، أو أعمالا فنية– مستندات تسجيل الأراضي، واتفاقات البيع والشراء، والقروض، والرهن، والقوائم المالية، وإيرادات الضرائب، وكشوف بطاقات الائتمان. ويتعين على الممارسين أن يركزوا على توثيق قيم وتواريخ الشراء والبيع، وأسهم المشتري والبائع، وأسلوب السداد (نقدا، شيكات، عملة)، ومصادر الأموال. وبالنسبة للأصول المشتراة نقدا، قد يصعب تعقب تاريخ الشراء أو القيمة، خاصة عندما يكون هناك بائعون أو تجار محتملون كثيرون (وهو ما يصدق على الأعمال الفنية، والمجوهرات، والمركبات). وقد توفر بيانات السفر (التي يتم جمعها من المعلومات عن عبور الحدود، ومعلومات بطاقات الائتمان، وبرامج جوائز السفر)، ووثائق التأمين، وفواتير إصلاح المجوهرات، وأرقام تحديد المركبات، وملصقات التجار واستنساخ رسمتهم على العربات، وتجار الأعمال الفنية، المساعدة في تحديد بائع هذه البنود وتواريخ الشراء.

كما يتطلب الأمر أن ينظر الممارسون في الأصول المملوكة ظاهريا لأعضاء الأسرة أو شركاء أقربين، لكنها خاضعة لسيطرة هدف ما أو في حيازته أو ممنوحة منه (للاطلاع على مناقشة لهذه المسألة في سياق التدابير المؤقتة انظر القسم ٤–٣–١ في الفصل الرابع).

### ٣– ٥ البيانات المنظمة: تحديد الملامح المالية

من المهم تنظيم المعلومات المجموعة في ملامح حساب بالنسبة لكل حساب مصرفي، وهذه المعلومات يمكن جمعها بدورها مع بيانات مالية أخرى مجموعة (مثل حيازات الأصول الأخرى، والالتزامات، والدخل، والمصروفات) لتحديد الملامح المالية للهدف. ويمكن استخدام برنامج جدول الحساب الإلكتروني المعياري لهذا الغرض (للاطلاع على عينة من الملامح المالية انظر الملحق زاي).
وكمثال يتعين أن تتضمن ملامح حساب المعلومات التالية:

- اسم البنك وموقع الفرع؛
- رقم الحساب المصرفي ونوعه؛
- اسم صاحب الحساب المصرفي، المالك المنتفع، ومن لهم الوكالة؛
- تواريخ فتح الحساب، وإغلاقه، إن حدث؛
- العملة؛
- رصيد الحساب في وقت الإفصاح؛
- معدل دوران الائتمان السنوي؛
- معدل دوران الدين السنوي؛
- ما إذا كانت الأصول قد تم تقييدها.

وبعدئذ قد ينظر الممارسي في أن يدخل معلومات إضافية ذات صلة في برنامج جدول حساب إلكتروني، مثل نشاط الائتمان والاستدانة الذي يحدث في الحساب المصرفي خلال الفترة المعينة قيد التحقيق، بالتاريخ، والمبلغ (وعندما يتوافر مصدر الأموال أو المكان الذي أرسلت إليه (اسم البنك وأسهم صاحب الحساب المصرفي).

**الشكل ٣– ٥ مخطط تدفق بسيط**

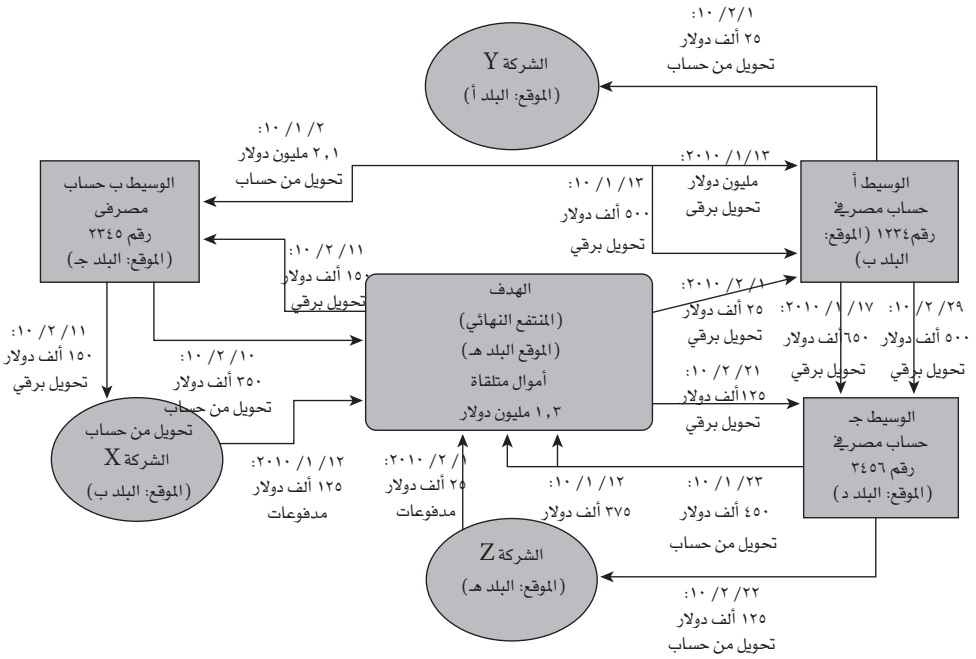


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

وللمساعدة في تنظيم البيانات وعرضها في النهاية وتفسيرها، يتعين على الممارسين تحديد ترتيب تدفق الأموال في مخطط للتدفق (انظر الأمثلة في الشكلين ٣– ٥ و ٣– ٦). ويقدم هذان المخططان للتدفق نقطة مرئية للمنخرطين من الأهداف، والشركاء، وحراس البوابات، والشركات، وللأصول، والحسابات المصرفية، والأدوات الاعتبارية. وهذه اللقطة أو مشهد الصورة الكبيرة ليسا فقط مفيدين بالنسبة للممارسين وهم يحاولون فهم التدفقات وتفسيرها، لكنهما يصبحان جوهريين أيضا عند تفسير التدفق والارتباطات التي تحدث خلال مسار التحقيق بالنسبة للمدعي العام أو القاضي.

وإضافة لذلك، يتعين على الممارسين النظر في استخدام نظم إدارة الوثائق، خاصة في القضايا المعقدة التي تضم مقادير كبيرة من البيانات.

### ٣– ٦ تحليل البيانات: مقارنة التدفقات بالملامح المالية

في هذه المرحلة الحاسمة، يقارن المحللون ويضاهون البيانات والمنشأ، والمقصد، وأصحاب الحسابات المصرفية، والبنوك ومصادر المعلومات حتى يستطيعوا تجميع المعاملات وتنسيقها وتحديد الفجوات في البيانات. فعلى سبيل المثال، فإن حسابا ما يمكن أن يبين سحب مبلغ ضخم نقدا، يتيح للمحلل معلومات عن الوجهة، وقد يبين حساب البنوك آخر إيداع يتم تاليا. وربما تكشف سجلات المراقبة العينية أن الهدف سافر إلى ولاية قضائية أجنبية في الأيام التالية لسحب

**الشكل ٣– ٦ عينة وديعة دين لمخطط العلاقات والأصول**

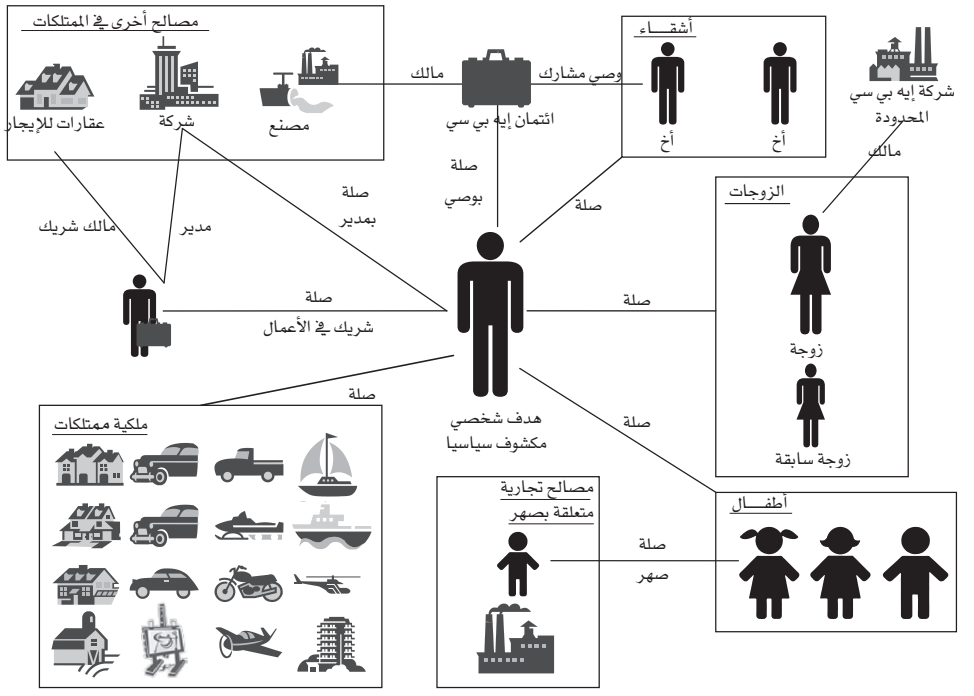


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

الأموال. وقد يمكن ربط المدفوعات المسددة إلى المقاولين بالإيداعات اللاحقة. ففي إحدى القضايا مثلا، تبين أن عدة إيداعات قام بها مسؤول فاسد تمثل نفس المبالغ التي دفعت للمقاول. ويساعد هذا التحليل في تحقيق فهم أفضل لتدفق الأصول واستحداث خيوط استدلال جديدة.

وهناك أسلوب آخر يستخدمه الممارسون هو تحليل صافي القيمة– مقارنة قيمة الأصول التي يحوزها هدف بدخله الذي قدم إقرارا عنه. والمرجح أن يكون لأي دخل لا يقدم عنه إقرار، أصل غير مشروع، وبالتالي يتعين على الممارسين توجيه الجهود نحو إثبات الصلة بين الأصول والجريمة. وفي الولايات القضائية التي تلاحق الإثراء غير المشروع، يعد تحليل صافي القيمة خطوة ضرورية في التحقيق.

وللمساعدة في تحديد مخططات الفساد وغسل الأموال، قد يفيد استعراض المعلومات أو البحوث التي أجريت على شتى الإرهاصات وعلامات الخطر لتحديد النشاط الإجرامي. وتنشر وكالات ومنظمات دولية كثيرة مثل هذه التقارير، وهي متاحة على الويب، وتشمل:

- تقارير إرهاصات فريق العمل المالي (مثلا إرهاصات الفريق بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع العقارات)؛

- التقارير السنوية لوحدات التحريات المالية عن تقارير المعاملات المشبوهة؛
- تقارير الوحدات المالية، ومشرف القطاع المالي، والرابطة المصرفية عن الإرهاصات وعلامات الخطر من أجل تحديد النشاط الإجرامي وغسل الأموال.

### ٣- ٧ حشد التعاون الدولي

غالبا ما يتخطى استرداد الأصول في قضايا الفساد الحدود وينطوي على ولايات قضائية مختلفة كثيرة. ومن ثم يتعين طلب المعلومات عن الأصول والحسابات المصرفية الموجودة في الخارج. ويمكن الحصول على بعض المعلومات (مثل تلك المتعلقة بالأرض والمركبات والشركات، والتحريات المالية) من خلال قنوات غير رسمية (ربما الممارسون النظراء، وموظفي الاتصال، أو الملحقين الإقليميين، أو شبكات الممارسين مثل مجموعة إغمونت)، وليس من خلال طلب المساعدة القانونية المتبادلة. بيد أنه إذا سعت الولاية القضائية الطالبة إلى استخدام التوثيق كدليل في إجراءات قضائية محلية، فإن الأمر يقتضي تقديم طلب للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. وفي كل الأحوال، قد يتمكن الممارسون من المشاركة في الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في الولاية القضائية الأجنبية. ويقدم الفصل السابع عن التعاون الدولي، مزيدا من التوجيه بشأن هذه العملية ويناقش بعض التحديات التي يواجهها تعقب الأصول.

# ٤- تأمين الأصول

لن يكون للجهود الموجهة لمصادرة الأصول قيمة كبيرة لو لم تتوافر في نهاية المطاف أية أصول للمصادرة. ونظرا لإمكان إخفاء الأصول أو نقلها بعيدا عن المتناول خلال فترة قصيرة من الزمن وأن التحقيق والمصادرة قد يستغرقان سنوات (مما يمنح الهدف وقتا كافيا لنقل الأصول أو تبديدها)، فإن اتخاذ تدابير في وقت مبكر متقدم لتأمين الأصول التي يمكن أن تكون موضع حكم بالمصادرة، أمر حاسم. ويشار إلى هذه التدابير بالتدابير المؤقتة، وتشمل الحجز على الأصول، وتقييدها. ويجب اتخاذ هذه التدابير في أقرب وقت ممكن من بداية القضية، وينبغي تأمين الأصول حتى إتمام إجراءات المصادرة حيثما كان ذلك ممكنا[٩٤].

وتتضمن القوانين التي تحكم التدابير المؤقتة في معظم الولايات القضائية الموازنة بين مبدأين متعارضين. المبدأ الأول هو المصلحة العامة في ضمان الحفاظ على عائدات الجريمة والأدوات المستخدمة في اقترافها وصونها حتى انتهاء قضية المصادرة. والمبدأ الثاني هو حق الفرد في التمتع بما لديه من ممتلكات واستخدامها. وتجري موازنة مماثلة عندما يتهم شخص ما بجريمة خطيرة، ويجب التوصل إلى قرار بشأن ما إذا كان يتم السماح لذلك الشخص بالبقاء داخل المجتمع بكفالة ريثما تبدأ المحاكمة أو وضعه قيد التحفظ.

### ٤-١ المصطلحات: الحجز والتقييد

في كل من الولايتين القضائيتين للقانون العام والقانون المدني، تم استنباط آليتين متمايزتين للتحكم في الأصول التي قد تخضع للمصادرة والحفاظ عليها: هما الحجز والتقييد. ويتضمن *الحجز* الحيازة العينية للأصل المستهدف. ورغم أن الأوامر القضائية مطلوبة عموما، فإن بعض الولايات القضائية تمنح وكالات إنفاذ أحكام القانون الحق في الحجز على الأصول. مثال ذلك أنه يجوز الحجز على النقد في معظمه أو غيره من الأصول، التي «يشتبه أو يعتقد عقلا» أنها عائدات لجريمة أو أدوات استخدمت في اقترافها، في الظروف القاهرة. وهذه الصلاحيات التي تنبثق غالبا من قوانين الجمارك مفيدة بوجه خاص في الحجز على النقد المشبوه المنقول عبر الحدود الدولية بالمخالفة لقوانين الإبلاغ عن استيراد النقد أو تصديره.

- أما أوامر *التقييد* فهي شكل من الأوامر القضائية الإلزامية الصادرة من قاض أو محكمة، يقيد أي شخص أو يمنعه من التعامل مع الأصول المسماة في الأمر، أو التصرف فيها ريثما يتم البت في إجراءات المصادرة[٩٥]. وخلافا لأوامر الحجز، لا تسفر أوامر التقييد عن الحيازة العينية للأصل. وعادة ما يشترط فيها الحصول على

---

٩٤ رغم أن بعض الولايات القضائية تحدد مدة الأوامر الاحتياطية، فإن الحدود يمكن إطالتها بصفة عامة. ففي ليختنشتين مثلا، ينبغي للمحكمة أن تحدد المدة التي يصدر عنها أمر، لكن الموعد النهائي يمكن إطالته بناء على طلب (قانون الإجراءات الجنائية، القسم ١٩٧ [٤]).

٩٥ أوامر التقييد مماثلة لأحكام ماريف في القانون العام. للاطلاع على مناقشة لأوامر التقييد انظر الفصل الثامن.

تفويض قضائي، إلا أن بعض الولايات القضائية تسمح لوكلاء النيابة أو سلطات أخرى[٩٦] بإصدار أوامر تقييد. وفي الوقت نفسه، لا تستخدم كل الولايات القضائية نفس المصطلحات بالنسبة للحجز والتقييد. فهناك مثلا ولاية قضائية «تحجز على الحسابات المصرفية، بينما تقوم ولاية قضائية أخرى «بتقييدها». وهناك ولايات أخرى استحدثت مصطلحات مثل «التجميد» أو «الغلق»[٩٧]. ويتعين على الممارسين أن يكونوا على دراية بالفرق بين المصطلحات عند إرسال أو تلقي أمر يتضمن ولاية قضائية أخرى، وعليهم التأكد من استخدام مصطلحات مفهومة في الطلبات. ومن المستساغ غالبا بيان الغرض من الأمر وليس اسم الأمر المطلوب؛ لأن المصطلحات قد تربك المتلقي (للحصول على معلومات إضافية عن صياغة طلبات المساعدات القانونية المتبادلة انظر القسم ٧-٤ من الفصل السابع).

## ٤-٢ اشتراطات الأوامر المؤقتة

شأنها شأن أوامر التفتيش والضبط، تشترط القوانين عادة أن يتم التفويض قضائيا بالتدابير المؤقتة من قاض أو قاضي تحقيق. وتسمح ولايات قضائية كثيرة أيضا باتخاذ تدابير مؤقتة طارئة أو قصيرة الأجل، تنفذ إداريا، إما من خلال وحدة التحريات المالية، أو وكالة إنفاذ أحكام القانون، أو سلطة أخرى خاضعة للقانون (للاطلاع على مناقشة لهذه السبل انظر القسم ٧-٣-٤ من الفصل السابع).

### *٤-٢-١ اشتراطات الأدلة*

عادة ما تشمل اشتراطات الحصول على أمر حجز (انظر أيضا الفصل الثالث) أو أمر تقييد ما يلي:

- إما: ١) هدفا اقترف جريمة استقيت منها فائدة (المصادرة المبنية على القيمة)، ٢) أو الأصول الجاري البحث عنها التي ترتبط بأنشطة إجرامية (المصادرة المبنية على الممتلكات) (للاطلاع على مناقشة للمصادرة المبنية على الممتلكات والمصادرة المبنية على القيمة انظر الفصل السادس)[٩٨].
- إجراءات سبق سنها أو على وشك أن تُسن[٩٩].

في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، تتأسس هذه الاشتراطات عموما على معيار الإثبات القائم على «أسباب

---

٩٦ للمدعي العام سلطة تقييد الأصول في كولومبيا والمكسيك. انظر مثلا القانون ٧٩٣– ٢ في كولومبيا.

٩٧ يتضمن بعض قوانين المصادرة كلا من أوامر التقييد والتجميد. وأوامر التقييد التي يصدرها قاض، هي أوامر رفيعة المستوى يمكنها أن تقيد أي نوع من الملكية؛ وأوامر التجميد التي تصدر إداريا من مسؤولي إنفاذ القانون أو موظفين عموميين، هي أوامر أدنى في المستوى يمكن أن تقيد فئات محدودة من الممتلكات الأقل قيمة.

٩٨ ستتباين الصياغة المضبوطة للفحص من ولاية قضائية لأخرى. فمثلا عرفت المحكمة العليا في أستراليا الاعتقاد المعقول بأنه «ميل العقل نحو الموافقة، وليس الرفض لمقولة ومبررات يمكن أن تحث ميل العقل هذا، حسب الظروف، على ترك شيء للتخمين والظن» (جورج ضد روكيت 170CIR104، المحكمة العليا في أستراليا، ١٩٩٠).

٩٩ يسمح بعض أحكام أوامر التقييد بتطبيق ذلك في أي وقت، مادام كان التحقيق (الجنائي أو غير المستند إلى حكم إدانة) جاريا ويكفل هذا مزيدا من المرونة في المطالبة بأوامر تقييد في وقت مبكر لأقصى حد ممكن، وهو تطور ينبغي تطويره.

معقولة للاعتقاد» أو سبب محتمل». وبالمثل، يترك القرار لاعتقاد وكيل النيابة أو القاضي أو معرفته بهذه الاشتراطات في الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني. وقد تشمل اشتراطات إضافية أسباب الاعتقاد بوجود خطر التبديد أو كون الأصول عرضة للمصادرة أو تعهد بجبر الأضرار[١٠٠].

### ٤-٢-٢ الاشتراطات الإجرائية

قواعد الإجراءات السارية يجوز بيانها إجمالا في قوانين المصادرة، أو قد تتضمن قوانين الإجراءات الجنائية أو المدنية بالإشارة. وتشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، مثلا، أن يقدم الطلب كتابة، ويتألف الطلب أو الاقتراح عادة من مستندين: (١) أمر الحجز أو أمر التقييد، (٢) الإفادة النمطية المؤيدة (للاطلاع على وصف للإفادة النمطية، والأدلة المهمة التي يتعين إدراجها انظر الإطار رقم ٤-١). ومن جهة أخرى، قد تشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني مجرد ذكر الوقائع مؤيدا بالمستندات أو الأدلة ذات الصلة، الواردة في ملف القضية المعروضة أمام السلطة القضائية. وفي بعض الولايات القضائية الأخرى التي تطبق القانون المدني، يجوز لوكيل النيابة أو قاضي التحقيق أن يحجز على الأصول أو يقيدها بناء على الحاجة إلى الحفاظ على الأدلة أو تفادي تبديد الأصول محل المصادرة.

وقد تكون التدابير المؤقتة محل طعن أو استئناف قوي من قبل المستهدفين وأسرهم أو شركائهم، خاصة عندما تخضع مصالح عقارية كبيرة للتقييد أو الحجز. والنتيجة هي أن تتحول عملية طلب التدابير المؤقتة إلى محاكمة مصغرة يتم فيها الطعن على المزاعم المؤيدة للطلب. وإدراكا لأن التدابير المؤقتة تتطلب ببساطة اعتقادا معقولا في وقائع معينة، يتعين على وكلاء النيابة حث المحكمة على تجنب المداولة بشأن المزايا النهائية للقضية، التي سيتم تقريرها في المحاكمة. ويترك تقرير هذا بأنسب صورة لتعامل المحكمة مع المحاكمة والمصادرة ذات الصلة.

وتسمح ولايات قضائية كثيرة لوكيل النيابة بالتقدم بطلبات تدابير مؤقتة من *جانب واحد*، أو دون إخطار حائز الأصول، بناء على تصور بأن الإخطار قد يفشي السر له، ويخلق فرصة لنقل الأصول أو إخفائها. ووفقا لبعض القوانين تتوافر لوكلاء النيابة أو قضاة التحقيق سلطة مطلقة في المضي في هذا الأمر لو رأوا ذلك، بينما تسمح نظم قانونية أخرى بمثل هذه الطلبات في حالة استيفاء شروط معينة، مثل إثبات خطر التبديد.

في حالة وجود مخاطرة بأن يسفر طلب مقدم للحصول على أمر تقييد عن التبديد، وفي حالة كون الأصول قابلة للحركة بحكم طبيعتها الملازمة لها– مثل أموال في حساب مصرفي، أو مجوهرات، أو نقد، أو مركبات– تفرض الممارسات الجديدة أن يتم تقديم الطلب من *جانب واحد*.

---

١٠٠ في تلك الولايات التي ينبغي فيها تقديم تعهد، هناك مجال محدود من الظروف التي يطالب فيها في المحاكمة بتعويض الضرر، خاصة بالنسبة للمتهمين الجنائيين. ولا يسفر إلغاء الأمر في نهاية المطاف عن فرض تلقائي لأوامر تعويض الضرر، ما لم يتبين أن المدعي العام قد تصرف بسوء طوية أو كان مهملا في الوفاء بواجباته.

**الإطار ٤-١ صياغة الإفادة الخطية**

الإفادة الخطية هي إفادة بالوقائع مشفوعة بقسم بناء على معرفة شخصية أو اعتقاد شخصي من جانب مقدم الإفادة. وتعتبر الإفادة الخطية المشفوعة بقسم، التي تستخدم أساسا في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، وسيلة إجرائية مساعدة مهمة تسمح بتقديم الأدلة من خلال إفادة خطية لا تخضع لمناقشة الشهود واستجوابهم. وبدون إفادة، يتعين على مقدم الطلب أو المدعي العام استدعاء الشهود (الأدلة الشفهية) الذين سيخضعون عندئذ للمناقشة والاستجواب- إذ أن الأدلة لا يجوز ببساطة طرحها أو تقديمها من جانب وكيل النيابة كما هو مسموح به في بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني[أ]. والإفادات الخطية المشفوعة بقسم مفيدة في قضايا استرداد الأصول في جميع الطلبات المقدمة للمحكمة، بما في ذلك أوامر التفتيش والضبط، وأوامر التقييد، وأوامر الإفصاح والإبراز، ويجوز السماح بها لأنواع معينة من الأدلة عند المحاكمة.

وفي طلب الحجز، والتقييد، أو غيرها من أساليب التحقيق يقوم مسؤولو إنفاذ أحكام القانون بحلف اليمين على الإفادة الخطية، ويمكنهم تقديم جميع المواد ذات الصلة، بما فيها أدلة شهادة السماع، عن الغير حتى لو كانت مستقاة من مصادر متعددة. ويتعين على الممارسين التأكد من صياغة الإفادات الخطية المشفوعة بقسم على النحو المقرر في قواعد المحكمة[ب]. وإضافة إلى ذلك فإنه:

- حيث إن الإفادة الخطية تحت القسم تعتبر أساسا دليلا على تقديم الطلب ينبغي أن تبين إجمالا كيف تستوفي القضية اشتراطات الأدلة لمنح أمر تقييد.
- يسمح بأدلة السماع عن الغير في الإفادات الخطية المشفوعة بقسم وطلبات الحصول على أوامر من المحكمة. وحيثما يعتمد صاحب الإفادة على معلومات تم الحصول عليها من شخص آخر، ينبغ أن يذكر في الإفادة الخطية مصدر المعلومات وأن صاحب الإفادة يعتقد في صدقها.
- ينبغي أن ترفق بالإفادة الخطية أي مستندات مؤيدة اعتمدت عليها الإفادة.
- ينبغي توخي الحيطة لضمان صحة الوقائع الواردة في الإفادة الخطية.
- إذا أثارت الولاية القضائية الطالبة شرط السرية في طلب المساعدات القانونية المتبادلة، يتعين على الولاية القضائية متلقية الطلب أن تحصل على موافقة قبل تقديم أية معلومات تم الحصول عليها من طلب المساعدة إلى المحكمة على هيئة إفادة خطية.

أ- في الولايات المتحدة لا يشترط تقديم الإفادات الخطية المشفوعة بقسم في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة. ويكفي فقط تقديم استشهاد بالوقائع المنشئة للمصادرة في الشكوى.

ب- لدى كثير من الولايات القضائية نماذج متاحة لإرشاد الممارسين.

ويجوز أن يسري الأمر من *جانب واحد* فترة محدودة، يتعين على مقدم الطلب، أثناءها، إما أن: (١) يخطر حائز الأصول ويمنحه فرصة لحضور جلسة استماع، أو (٢) أن يتقدم إلى المحكمة بطلب تمديد الفترة لفعل ذلك. وتشترط بعض الولايات القضائية موافاة حائز الأصول بتفاصيل الإجراءات، مثل تقديم مستخرج من أصل.

### ٤-٢-٣ *التقييد أو الحجز المؤقت على الأصول في ولايات قضائية أجنبية*

ثمة سبل متنوعة لإجراء الحجز والتقييد على الأصول الواقعة في ولايات قضائية أجنبية[١٠١]. فعند تسلم طلب من

١٠١ للاطلاع على قائمة بهذه الآليات، انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (٢) (أ) و ٥٤ (٢) (ب).

الدولة الطالبة، يجوز للسلطات في الولاية القضائية الأجنبية متلقية الطلب إنفاذ أمر التقييد أو الحجز الساري في الولاية القضائية الطالبة[١٠٢]. والوضع البديل، هو أنه يجوز للسلطات في الولايات القضائية الطالبة أن تطلب إصدار أمر التقييد والحجز استنادا للوقائع المقدمة من الولاية القضائية الطالبة. وقد تكون هناك أيضا سبل غير رسمية أو إدارية لتحقيق الحجز أو التقييد للأصول (للاطلاع على تفاصيل إضافية عن هذه السبل انظر الفصل السابع).

### ٤-٣ التخطيط قبل التقييد وقبل الحجز

التخطيط السليم جوهري للتقييد والحجز الفعالين. ونورد فيما يلي موجزا لعدد من الاعتبارات المهمة التي يتعين على الممارسين مراعاتها.

#### ٤-٣-١ تحديد الأصول الخاضعة للتدابير المؤقتة

الأصول الخاضعة للتدابير المؤقتة هي تلك المطلوبة لتنفيذ أمر المصادرة النهائي. وينبغي الحرص في صياغة طلبات اتخاذ إجراءات مؤقتة بما يتفق مع عقوبة المصادرة أو العقوبات التي قد تسري على الأصول المقيدة أو المحتجزة (لأنه يمكن استهداف أكثر من عقوبة واحدة).

ويعتمد ضمان خضوع الأصول الملائمة للتدابير المؤقتة على نظام المصادرة الساري (أي ما إذا كان نظاما يعتمد على الملكية أو يعتمد على القيمة). فعلى سبيل المثال، فإنه إذا كانت العقوبة الوحيدة المتاحة ضد هدف ما هي أمر مصادرة يعتمد على الملكية، فلن يفيد في شيء حجز بيت لا يمكن اعتباره من عائدات الفساد أو وسائله. بيد أنه إذا كانت العقوبة المتاحة هي أمر مصادرة يستند إلى القيمة أو إذا كانت توجد أحكام لإحلال الأصول، فقد يكون هناك مبرر جيد للحجز على مثل هذا الأصل، شريطة أن توجد بعض الأدلة على أن الهدف استمد منفعة من الجريمة المدعاة.

وفي القضايا التي توجد فيها قرائن يمكن دحضها أو تسري فيها أحكام تعكس عبء النقض، يمكن توسيع نطاق الأمر ليشمل أصولا يمكن مصادرتها بإعمال القرائن. فعلى سبيل المثال، فإنه إذا أثارت الجريمة قرينة بأن بعض الأصول أو الأصول كلها هي عائدات فساد، فإن هذه الأصول يمكن أن تخضع لتدابير مؤقتة (للاطلاع على مناقشة هذه القرائن التي يمكن دحضها انظر القسم ٦– ٣– ١ من الفصل السادس).

#### الأصول الموجودة تحت سيطرة الهدف أو في حيازته أو الموهوبة منه

بالرغم من أن بعض الولايات القضائية تسمح بالحجز على الأصول دون اعتبار لهوية مالكها أو حائزها، فإن ولايات قضائية أخرى– لاسيما النظم المبنية على القيمة– تقصر المصادرة على الأصول «المملوكة» للهدف. وقد يثير التفسير

---

١٠٢ يقتضي هذا السبيل أن تكون للولاية القضائية الطالبة ولاية قضائية خارج أراضيها على الأصول القائمة في ولاية قضائية أجنبية وأن تدرج هذه الأصول في أمر التقييد. وعادة ما تتضمن القوانين التي تسمح بالإنفاذ المباشر في الولاية القضائية الموجه لها الطلب، أحكاما تحظر على محاكم الولاية القضائية المقدم لها الطلب، النظر في الخلافات والطعون المتاحة للمستهدف وأسرته أو شركائه في عائدات المصادرة الوشيكة في الولاية القضائية الطالبة. ومثل هذه الأحكام تمنع إصدار حكم في الطعون المتماثلة في ولايتين قضائيتين مختلفتين.

الصارم للملكية إشكالية، خاصة بالنظر إلى احتمال حيازة المسؤولين الفاسدين أصولا بطرق تخفي الملكية تحت أقنعة أخرى. فقد تكون الأصول مثلا:

- مملوكة لأحد أفراد أسرة الهدف أو لشريك له، لكنها في حيازتهم لمنفعة الهدف؛
- أو مملوكة لكيان تجاري كشكل من أشكال الشركات، أو اتحادات شركات، وتكون إما مملوكة للهدف أو خاضعة لسيطرته بطريقة غير مباشرة؛
- أو موهوبة من الهدف لفرد من الأسرة، أو شريك، أو شركة.

ومن الأمور المهمة على وجه الخصوص توافر القدرة على «اختراق حجاب الشركة» – أي الوصول إلى أصول الشركة التي يسيطر عليها الهدف بصورة أساسية– وشمول الأصول الموجودة في أيدي الغير، إذا أريد لأمر التدابير المؤقتة أن يعمل بفاعلية. ومن حسن الطالع أن معظم الولايات القضائية تعرف «الملكية» تعريفا عريضا بحيث تشمل الأصول التي يسيطر عليها الهدف أو يحوزها فعليا أو يهبها. ومثل هذه القوانين تتجاوز ما قد يمتلكه الشخص بحيث تشمل الأصول المملوكة لاتحاد شركة، أو شركة أو مؤسسة، أو فردا، ويسيطر عليها الهدف. وتستخدم بعض الولايات القضائية مساعدات إجرائية أخرى، مثل القرائن التي تنقل فعليا عبء إثبات الملكية إلى الغير[١٠٣]. وتساعد هذه الأحكام في تقييد أو حجز الأصول التي يكون الهدف قد باعها للغير بمقابل أقل من قيمتها السوقية أو بموجب معاملات قانونية مصطنعة (مثل دفع أتعاب مهنية أو ديون ليس لها وجود).

وهناك ولايات قضائية لا تسمح إلا بتقييد أو الحجز على الأصول التي يحوزها الهدف، وتعرف «الحيازة» تعريفا عريضا بحيث تشمل الملكية، والأصول المملوكة للغير، لكن الهدف يحوز مصلحة انتفاع فيها.

وفيما يتعلق بالأصول الموهوبة، تسمح بعض الولايات القضائية بتقييد أو الحجز على الأصول الموهوبة خلال فترة زمنية معقولة، مثل الفترة ما بين خمس أو ست سنوات[١٠٤]. وهذه الأحكام مماثلة لأحكام استرداد ما تم توزيعه في ظروف معينة المستخدمة لاستعادة الأصول التي تصرف فيها شخص أو كيان مفلس في الفترة المفضية للإفلاس.

وعند ربط هدف ما بأصل أو حساب مفتوح باسم شريك، أو قريب مقرب، أو شركة، من المفيد البحث في نشاط المعاملات المحيطة بالأصل، والنظر في عدد من العوامل منها ما يلي:

- المبلغ المدفوع مقابل الأصل (القيمة السوقية)، بما في ذلك ما إذا كانت المسؤولية عن الرهن العقاري قد نقلت مع صك الملكية؛

---

١٠٣ في كولومبيا إذا نقلت الأصول لطرف ثالث أو تم بيعها له، يمكن الحجز على هذه الأصول، وعندئذ يقع على الطرف الثالث عبء إثبات أنه ليس متورطا في العمل الإجرامي.

١٠٤ تسمح كولومبيا بمصادرة البنود الموهوبة في أي وقت (القانون ٧٩٣– ٢). وفي المملكة المتحدة، يسمح التشريع بالامتداد لفترة ست سنوات إذا أمكن ربط الأصل بالجريمة.

- مصدر الأموال المستخدمة في شراء الأصل؛
- الشخص الذي سدد المصاريف والمصروفات المرتبطة بالأصل؛
- قدرة مالك الأصل أو موارده لشراء الأصل أو صيانته؛
- الشخص الذي يشغل الأصل، أو يحوزه أو يسيطر عليه.

هذه الأسئلة قد تؤدي إلى تراكم الأدلة، ظرفية كانت أم خلاف ذلك، التي تسمح للمحكمة أن تصل إلى الاستدلال بأن الأصول المملوكة للغير خاضعة فعلا لملكية الهدف أو سيطرته بالانتفاع، وبذلك تكون خاضعة للتقييد أو الحجز والمصادرة النهائية (إذا سمح القانون بذلك).

### المصالح الجزئية في الأصول

غالبا ما يحوز الهدف مصلحة جزئية في الأصل، أو الكيان التجاري، أو الاستثمار، أو في نصيب منه. وما لم يزعم بأن المصالح المتبقية خاضعة لملكية الهدف أو سيطرته بالانتفاع، فإنه من المهم التأكد من أن التقييد مقصور على مصلحة الهدف في الأصل.

(للاطلاع على مزيد من المعلومات والإرشاد، انظر القسم ٤-٧ من الفصل الرابع بشأن مصالح الغير).

### ٤-٣-٢ *اعتبارات إدارة الأصول*

بالإضافة إلى تحديد ما هي الأصول الخاضعة للتدابير المؤقتة، من الضروري إيلاء الاعتبار لما هي اشتراطات إدارة الأصول، إن وجدت، التي سينتجها التقييد أو الحجز المزمع إجراؤهما (للاطلاع على مناقشة لقضايا إدارة الأصول انظر الفصل الخامس). وهذا سوف يتضمن فريق التحقيق (شاملا أي محققين مكلفين خصيصا بتقفي أثر الأصول). وفريق النيابة (شاملا وكيل النيابة المكلف بالحصول على الأمر). وعندما يتقرر سريان التقييد أو الحجز، ينبغي على الفريق النظر في إشراك الوكالة المسؤولة عن إدارة الأصول (إن وجدت). ويستطيع المدير أن يقدم نصائح قيمة بشأن ما إذا كان ينبغي تقييد الأصول أو الحجز عليها، والصلاحيات والشروط الخاصة الواجب إدراجها في الأمر من أجل تيسير إدارة الأصول. يضاف إلى ذلك أن إشراك المدير مبكرا سوف يتيح له الفرصة للنظر في مدى الحاجة إلى ترتيبات لوجيستية (الإمداد والتموين والشؤون الإدارية) لتحقيق السيطرة العينية على الأصول.

وبالرغم من أن جميع الحسابات المصرفية، وشهادات الأسهم، والنقدية، وغيرها من الأصول الرمزية الحائزة لقيمة سوف تدرج ضمن أمر التقييد أو الحجز، فإنه ينبغي إجراء تحليل من نوع ما للتكلفة والمنفعة عن الأصول التي تتطلب الإدارة، لأنها نشاط باهظ التكلفة يحتمل أن يكلف أكثر من قيمة الأصول محل الإدارة. ومجرد «*إمكانية*» تقييد الأصول أو الحجز عليها لا تعني بالضرورة «*وجوب*» ذلك. وكقاعدة عامة، يجب عدم الحجز على الأصول أو تقييدها، إذا تجاوزت التكاليف المحتملة لصيانتها، أو تخزينها، أو إدارتها العائد من المصادرة أو أنقصته نقصانا كبيرا. وقد حددت بعض الولايات القضائية حدودا دنيا لتجنب تقييد الأصول متدنية القيمة أو الحجز عليها، أو ترفض الولايات القضائية

تقييد أنواع معينة من الأصول (مثل الماشية) أو الحجز عليها. وتعين ولايات قضائية أخرى وحائزا مستودعا، أو وكيلا بسند عالق الأيلولة، أو حارسا قضائيا للأصول التي تكون إدارتها محملة بمخاطر مفرطة أو باهظة التكلفة، أو تسمح بالحجز على بنود معينة وبيعها.

وهذه القاعدة العامة ينبغي ألا تطبق على نحو غير مرن. فقد تكون هناك أسباب في قضية فردية يحقق فيها التقييد أو الحجز مصلحة عامة، مثل منزل مهجور استخدم في نشاط غير مشروع. وبالمثل، حتى لو كان الأصل له قيمة، فقد تكون هناك أسباب للتقييد، لكن مع السماح باستمرار استعماله– مثل منزل العائلة أو محتويات السيارات[١٠٥]. وينبغي وضع سياسات واضحة فيما يتعلق بهذه المسائل وإحاطة الممارسين ومديري الأصول علما بها[١٠٦].

وهناك اعتبار آخر في مرحلة التخطيط هو ما إذا كان يمكن الحفاظ على الأصل دون الحاجة إلى خدمات إدارية، مثلا عن طريق تسجيل حق امتياز على العقار في السجلات العامة. ويمثل الإطار رقم ٤–٢ نموذجا لكيف يمكن أن يسفر التخطيط عن تغييرات طفيفة في أمر مقترح قد تلغي الحاجة إلى تعيين مدير للأصول، مع ما يترتب على ذلك من وفورات في النفقات، والتعقيد، والأعمال الإدارية، دون خسارة كبير في قيمة الأصل.

### ٤-٣-٣ السيطرة الجزئية أو التقييد المحدود

بعض الأصول يمكن السيطرة عليها على مستويات مختلفة، وينبغي إيلاء الاعتبار مقدما لدرجة الرقابة المطلوبة للمحافظة على الأصول من أجل المصادرة. فقد يكون الهدف مثلا مالكا لشركة تعمل على أرض مملوكة للهدف، وقد يمكن تقييد الأرض والمباني، وكذلك الشركة ذاتها. ويتضمن التوصل إلى هذا القرار والتصرف بناء عليه عدة اعتبارات. فبرغم إمكانية تقييد الأرض دون الحاجة إلى تعيين مدير للأصول، فإن صيانة المباني، والشركة، يرجح أن تكون مكلفة وتحتاج إلى إدارة. وقد تتطلب الشركات، بصفة خاصة، مهارات إدارية متخصصة تشمل التسويق والمبيعات، وخدمة العملاء، والنقل والشؤون الإدارية والإمداد والتموين، وإدارة الأصول، وإدارة الموارد البشرية، والفشل في أي من هذه المجالات قد يحول أية شركة رابحة إلى شركة غير رابحة. ومن جهة أخرى، قد لا تخضع الأرباح الناتجة عن المباني، أو الشركة للمصادرة ما لم تكن مشمولة في أمر التقييد. ويوضح الجدول رقم ٤–١ بعض مزايا وعيوب مختلف الخيارات.

### ٤-٣-٤ الإعداد للاستحواذ العيني

غالبا ما تكون الطريقة العملية الوحيدة للمحافظة على الأصول هي الاستحواذ عليها عينيا. وقبل أن يتمكن مدير الأصول من الاستحواذ عينيا على الأصول، ينبغي وضع الترتيبات موضع التنفيذ لضمان الحجز الآمن على الأصل،

---

١٠٥ انظر مثلا القسم ٤– ٥ من الفصل الرابع أو القسمين ٤– ٥– ٢ و ٥– ٤– ٣ من الفصل الخامس.

١٠٦ يحظر على الحكومة في الولايات المتحدة حجز ملكية عقارية خلال مسار إجراءات المصادرة ما لم تثبت الحكومة أن الملكية مهجورة أو تتدهور قيمتها. بيد أن المدعين العامين سوف يقدمون قيد نظر للقضية في محكمة أخرى (اختصاص) على سجلات الأراضي العامة للأخطار بالإجراءات الوشيكة. ويمنع الاختصاص أي مشتر مقبل من الشراء بحسن نية.

**الإطار ٤-٢ مثال لقرارات التخطيط السابقة على التقييد في التطبيق**

أثناء سير التحقيق في أنشطة فساد قام بها مسؤول حكومي، تقرر الشروع في إجراءات مصادرة للأصول ضد المسؤول عند اعتقاله أو قبل ذلك بفترة قصيرة. وفيما يلي قائمة بأصول المسؤول، والاعتبارات والقرارات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالتقييد والإدارة.

- **مبنى سكني كبير يشغله المسؤول والعائلة**. تم إدراج العقار ضمن أمر التقييد، وجرى التنويه إلى وجود الأمر في صك الملكية لتحذير المشترين المرتقبين أو الدائنين مقابل ضمانات. لم يتم تعيين مدير للأصول، وسمح للمسؤول وعائلته بالبقاء في المسكن بشرط أن يقوم المسؤول– كما ذكر في الأمر– بصيانة العقار بتسديد الرسوم، والضرائب، وأقساط الرهن العقاري.
- **منزل ساحلي استثماري (مؤجر بواسطة وكيل)**. رغم أنه كان يظن في البداية أن الأصل سيحتاج إلى إدارة، فإنه تبين أن الإدارة الجارية والأرباح الناتجة كانت تدار بواسطة وكيل عقاري. وتقرر أن الأصل يمكن تقييده بصورة مناسبة دون مدير للأصول عن طريق أمر يصاغ صياغة مناسبة تشترط على الوكيل العقاري أن يسدد الإيجارات المتراكمة في حساب مصرفي مقيد. وخول الوكيل العقاري بموجب الأمر بدفع مصروفات العقار والأتعاب من متحصلات الإيجار. وقد تم التنويه إلى وجود الأمر في صك الملكية.
- **مصنع صغير لتصنيع البلاستيك (موجود في وحدة صناعية مملوكة للمسؤول) تديره شركة مملوكة للمسؤول**. تقرر أن قيمة المصنع قليلة: فقد كان ميزان الحساب الجاري قليلا واشتبه المحققون في أنه كان يستخدم كمجرد وسيلة لغسل عائدات الفساد. ونتيجة لذلك، لم يسعوا إلى تقييده، وترك المصنع في أيدي المسؤول. وفي خلال ستة أشهر من اعتقاله تم إغلاق مصنع البلاستيك.
- **وحدة صناعية**. تبين أن المصنع كان هو «المستأجر» الوحيد للوحدة، ولم يكن المصنع يسدد الإيجار للمسؤول. وقد أدرج هذا العقار ضمن أمر التقييد، الذي تم التنويه عنه في صك الملكية. وتقرر أن المصنع يمكن أن يستخرج شغل الوحدة دون تسديد الإيجار، بشرط أن يستمر في صيانة المباني وتسديد الرسوم، والضرائب. وبعد غلق مصنع البلاستيك تم تغيير أمر التقييد بالنص على تعيين مدير للأصول يتولى إدارة هذا العقار. وقام بالترتيب لتأجير العقار، وتسديد المصروفات على الأرض والمباني من الإيجار، واستثمار الأرباح.
- **حسابات مصرفية شخصية ومحفظة أسهم**. تم تقييدها فيما عدا حساب واحد متدني القيمة كان يضاف إليه راتب المسؤول (يستخدمه في تسديد مصاريف المعيشة له ولأسرته). ونظرا لأن محفظة الأسهم لم تكن كبيرة جدا وكانت مستثمرة في شركات أسهمها مضمونة بحكم ماضيها ولها قيمة مستقرة، لم يتم تعيين مدير للأصول في البداية. وبعد تعيين مدير للأصول للرقابة على الوحدة الصناعية، وضعت محفظة الأسهم أيضا تحت المراقبة.
- **ثلاث سيارات قيمتها كبيرة**. تم تقييد السيارات ووضعها تحت التحفظ لدى وكالة إنفاذ أحكام القانون (المحددة في التشريعات) إلى جانب إجراءات إدارة المركبات والتجهيزات التي تمكنها من العناية بالسيارات كبيرة القيمة على النحو السليم.

| الجدول ٤-١ | اعتبارات بشأن الرقابة الجزئية أو التقييد المحدود | |
|---|---|---|
| **الخيار** | **المزايا** | **المثالب** |
| تقييد الأرض فقط. (ترك مشروع فندقي ومبان في ملكية الهدف ليديرها ويدفع الأتعاب ذات الصلة). | قد لا يقتضي الأمر تعيين مدير للأصول لأن المشروع مسؤول عن المصروفات والضرائب. وفي حالة عدم نجاح المصادرة، يقل خطر أن تصبح السلطة مسؤولة عن خسائر ما بعد التقييد في المشروع. | لن تخضع الأرباح المستمدة من الأراضي والمباني للمصادرة. إذا استخدم المشروع في غسل الأموال، فإن هذا الخيار يسمح باستمرار مثل هذه الأنشطة، ومن ثم فإنه من الأفضل النظر في خيار ثالث. |
| تقييد الأرض والمباني فقط (تأجير الأرض للمشروع الفندقي). | ستخضع أرباح الأرض في شكل إيجار (مطروحا منه المصروفات) للمصادرة.<br>ووظائف الإدارة التي لا تنطوي إلا على الأرض والمباني يمكن ألا تكون صعبة بصفة خاصة أو ثقيلة الوطأة. | قد يتطلب الأمر تعيين مدير للأصول.<br>لن تخضع الأرباح من المشروع للمصادرة. |
| تقييد كل شيء (الأرض، المباني، المشروع الفندقي). | القيمة الكاملة للعقار بما في ذلك المشروع الفندقي، سيتم تقييدها وتخضع للمصادرة. | ذلك تدخل كبير وينطوي على تعيين مدراء متخصصين للإشراف على تشغيل المشروع وضمان تقييد أرباح المشروع على النحو الملائم. في حالة عدم نجاح المصادرة، قد تصبح السلطة مسؤولة عن خسائر ما بعد التقييد في المشروع |

*المصدر: من تصنيف المؤلفين.*

*ملاحظة:* الأصول = مشروع فندقي للهدف يعمل على أرض مملوكة له.

ومرافق التخزين الآمنة، والنقل الآمن إلى مرافق التخزين. وفي بعض الحالات، يمكن إتمام التخزين بشكل سهل نسبيا: فمثلا قد يتم تخزين المجوهرات أو السبائك بأمان في صناديق أمانات بأحد المصارف. أما الأنواع الأخرى من الأصول – مثل الأعمال الفنية القيمة، أو المركبات الآلية، أو اليخوت– فتحتاج إلى مرافق تخزين متخصصة يستغرق ترتيبها وقتا وتكلفة كبيرة.

وفيما يتعلق بكيفية الحجز على الأصل، يتعين على مدير الأصول (أو سلطات إدارة الأصول) التنسيق مع الممارسين القائمين بالتحقيق في المسألة الجنائية. وإذا كان يتعين تنفيذ أوامر تفتيش على الدور والمنشآت والأرض المحيطة بها التي تحتوي على أصول من المقرر الحجز عليها، فإن أفضل وقت للاستيلاء عليها هو أثناء تنفيذ الأوامر. وما إن يؤمن

الضباط الدور والمنشآت والأرض المحيطة بها ويتموا عمليات التفتيش المبدئية بحثا عن أدلة، يمكن لمدير الأصول فحص الدور والمنشآت والأرض المحيطة بها بسهولة بحثا عن وجود أصول خول بالحجز عليها [١٠٧]. ويتعين على طالب أمر الحجز التأكد من توافر السلطة اللازمة لمدير الأصول لدخول الدور والمنشآت والأرض المحيطة بها لأنه قد لا يكون مشمولا بالسلطات الممنوحة لجهات إنفاذ أحكام القانون.

عندما يتعين الحجز على الأصول على نحو مستقل عن أي تحقيق جنائي (مثل إنفاذ أمر حجز في إجراءات مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة)، قد يلزم الحصول على أوامر تخول مدير الأصول بدخول الدور والمنشآت والأرض المحيطة بها للاستحواذ على أصول معينة. وعلى مديري الأصول أن ينسقوا مع سلطات إنقاذ القانون بشأن قضايا الأمن، ويجب على مسؤولي إنفاذ أحكام القانون أن يكونوا مستعدين لتوفير القوة اللازمة لهذا الغرض.

### ٤-٤ توقيت التدابير المؤقتة

التوقيت السليم للتدابير المؤقتة هو الجزء الأكثر اتساما بالتحدي من عمل المصادرة. فلو فرضت في وقت مبكر أكثر مما ينبغي، قد يفشوا السر إلى الهدف. ويتوقف عن النشاط (وبذلك يجعل من الصعب تجميع الأدلة والتعرف على الحسابات، والأهداف، والرموز الأخرى المستخدمة). ومع ذلك، لو فرضت التدابير بعد علم الهدف بالتحقيق، فستكون النتيجة المحتملة هي تبديد الأصول أو إخفاؤها. ونتيجة لذلك، يتعين على الممارسين الذين يحققون في الجرائم، التنسيق مع الممارسين الذين يسعون إلى استرداد الأصول. وعليهم الانتباه إلى المخاطر الناجمة عن احتمال علم الهدف بالتحقيق، وعليهم مواصلة السعي بهمة كافية للحصول على تدابير مؤقتة عند الحاجة إليها. وقد يفشو السر للهدف في أي من المراحل التالية:

- عند استخدام أساليب استقصائية معينة أثناء سير التحقيق مثل تفتيش المساكن أو الشركات، واستجواب الشهود، أو إصدار أوامر الإبراز، أو إصدار طلب مساعدات قانونية متبادلة. ومن المهم ضمان تأمين الأصول قبل استخدام هذه الأساليب (أو بالتزامن معها).
- في الوقت الذي يتهم فيه الهدف بفعل إجرامي.
- عند تقديم طلب للمصادرة.

ومن عواقب التوقيت السيئ ضياع الأصول والأدلة الإضافية. ويتعين على الممارسين أن يبدأوا مشاوراتهم في المراحل المبكرة من التحقيق، وقبل اتخاذ أي إجراء علني ضد الهدف. ويتعين عليهم أن يضعوا إستراتيجية تسمح بتحقيق أهداف التحقيق الجنائي مع تقييد أصول الهدف أو الحجز عليها في الوقت الأمثل.

---

١٠٧ يخول تشريع المصادرة للممارسين أحيانا حجز الأصول المشمولة في أمر التقييد أو التي يعتقد أنها عائدات أو وسيلة الجريمة. وقد يلغي هذا الحاجة لوجود مدير للأصول خلال التفتيش. بيد أنه يجب اتخاذ إجراءات للتعامل مع الأصول مقدما بين مدير الأصول والممارسين.

وتكون التدابير المؤقتة أقل فاعلية في الولايات القضائية التي لا تسمح بتنفيذ التدابير إلا بعد توجيه الاتهام إلى الهدف. وقد يستغرق معظم التحقيقات وجهود تقفي الأثر شهورا، إن لم يكن سنين – وبذلك تزيد فرصة الهدف في إخفاء الأصول أو تبديدها، أو الهروب من الولاية القضائية. ومن حسن الطالع أن بعض الولايات القضائية قد عالجت هذه القضية بالسماح باتخاذ تدابير مؤقتة في أي وقت أثناء التحقيق في الجريمة. كما أن وجود قوانين المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة أيضا قد يوفر فرصة لتقييد الأصول أو الحجز عليها في وقت أسبق بكثير لأن سلطة القيام بذلك لا تتوقف على التهم الجنائية.

### ٤-٥ الاستثناءات من أوامر التقييد لأجل تسديد المصروفات

يسمح بعض الولايات القضائية بمنح استثناءات من أمر التقييد لأجل تسديد فئات معينة من المصروفات، بما فيها مصاريف المعيشة للهدف أو لمن يعولهم، والمصاريف القانونية الناجمة عن إجراءات المصادرة، وأية محاكمات جنائية مرتبطة بذلك، والديون التي تتكبدها بحسن نية، ومصاريف أعمال الهدف.

وهذه الاستثناءات موضع جدل[١٠٨]. فالطلبات المقدمة للحصول على استثناءات من أمر التقييد يحتمل أن تجرد أمر التقييد من قيمته كلية. ويتوافر لدى من يخضعون لأوامر التقييد حافز واضح لمحاولة استخدام الأصول المقيدة المعرضة لخطر المصادرة بدلا من استخدام الأصول غير المقيدة– التي قد لا يكون وجودها معلوما. ومن جهة أخرى هناك قضايا الإجراءات القانونية اللازمة والحق في الاستشارة التي ينبغي مراعاتها[١٠٩].

وفي الولايات القضائية التي تسمح بالسحب من الأصول المقيدة، يتعين على الممارسين التأكد من عدم وجود أصول أخرى غير مقيدة يمكن تسديد المصروفات بها[١١٠]. وباستخدام تقنيات التحقيق والتحري (مثل أوامر الإفصاح والإبراز، والمواجهات، وأوامر التفتيش، والإفادات السابقة تحت القسم، قد يتمكن الممارسون من الاستدلال على مكان الأصول غير المقيدة خارج الولاية القضائية ثم استخدام تلك المعلومات للمرافعة أمام المحكمة بأنه ينبغي عدم السماح بالاستثناء مع توافر أصول أخرى. وفي هذا الصدد، فإن الإفادات التي يتم الإدلاء بها في الإفصاح والاستجواب تحت القسم التي تكشف عن كذب أو تناقضات، مفيدة للمدعين العامين لأنها تدمر مصداقية مقدم الطلب (انظر القسم ٤-٦ من الفصل الرابع بشأن الأوامر التبعية).

وعند إثبات عدم توافر أي أصول غير مقيدة، من المحتمل أن يتقدم مقدم الطلب بلائحة بالتكاليف لتنظر المحكمة فيها. وتضع بعض الولايات القضائية سقفا قانونيا لما قد يطالب به المحامون من أتعاب، وغالبا ما يكون مبلغا مماثلا لرسوم المساعدات القانونية[١١١].

---

١٠٨ Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 74

١٠٩ تعتمد الولايات القضائية التي لا تسمح بمثل هذه الاستثناءات عادة على نظام المساعدة القانونية أو تعين وصي خصومة.

١١٠ في بعض الولايات القضائية تقع على عاتق طالب أمر التقييد مسؤولية أن يثبت للمحكمة من خلال شهادة تحت القسم أنه ليست لديه أصول غير مدانة يدفع بها المصروفات.

١١١ يسمح التشريع في أونتاريو في كندا بالتقدم بطلب للمحكمة للإفراج عن مصروفات قانونية معقولة في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى إدانة. وتخضع

### ٤-٦ الأوامر التبعية

الأوامر التبعية هي أوامر فرعية لأمر التقييد أو الحجز. والغرض منها هو زيادة فاعلية الأمر الأساسي ومن أمثلتها أوامر:

- تلزم هدفا أو أشخاصا مشاركين له بالإفصاح عن تفاصيل عن طبيعة أصول الهدف أو مكانها؛
- تضع أصولا مقيدة أو محجوزا عليها تحت رقابة مدير الأصول (انظر الفصل الخامس)؛
- تلزم هدفا بالخضوع للاستجواب تحت القسم أمام أحد مسؤولي المحكمة، أو سلطة أخرى ملائمة بشأن أصوله؛
- تلزم الغير بإبراز مستندات تتعلق بأصول الهدف.

وقد تمثل صلاحيات الإفصاح والاستجواب طرقا مفيدة لفحص الممتلكات المركبة من الأصول، والحصول على أدلة مفيدة في الدفاع في مواجهة طلبات تمويل المصروفات من الأموال المقيدة. ويجب على وكيل النيابة ألا يجري استجوابات ما لم يكن ملما بجميع المعلومات المتاحة عن الأصول، ويجب أن يكون في مركز يسمح له بفحص باختيار الأدلة المقدمة ممن يتم استجوابه والطعن فيها. وقد تستخدم معلومات مستمدة من مؤسسة مالية، مثلا، في إثبات امتناع هدف ما عن الإفصاح عن الأصول، وقد تؤدي إلى توجيه اتهامات بالازدراء أو الامتناع عن الامتثال.

وبغية حماية ميزة الهدف أو حقه ضد تجريم الذات لا يجوز استخدام أدلة تم الحصول عليها بموجب أمر تبعي في الإجراءات الجنائية ذات الصلة[١١٢]. ويتعين على القائم بالاستجواب الوقوف على الأهداف المحتملة للإجراءات الجنائية، والإلمام بالتشعبات الناجمة عن انتزاع أدلة مُجرّمة. ومن الضروري التشاور الوثيق مع وكلاء نيابة الجنايات.

### ٤-٧ مصالح الغير (الطرف الثالث)

ستنشأ حتما ادعاءات من الغير في قضايا تقييد الأصول أو الحجز عليها. وغالبا ما يمتلك الأهداف حيازات معقدة تتضمن أغيارا لها مصالح مشروعة- مثل شركاء الأعمال والمستثمرين. فقد يكون للغير مصلحة في إحدى الوسائل المستخدمة في اقتراف جريمة أو قد يمتلكها، لكنه قد لا يكون على علم بالأوجه غير المشروعة التي استخدمت فيها. أو قد تكون مشروعية مصلحة الغير موضع جدل: فعلى الورق، قد يمتلك الغير أصلا يُدّعى أنه تحت سيطرة الهدف أو قد يُدعى بأن الغير مالك لم يكن مشتريا حسن النية.

وحيثما يمتلك الغير مصلحة أو حصة في شركة أو مشروع استثماري مع أحد الأهداف، يتعين على الممارسين التأكد من

---

المدفوعات للحدود التي يقررها مرسوم العلاج المدني. ويتم حساب أقصى مبلغ من الأموال المتاحة للمصروفات القانونية باعتباره نسبة مئوية من إجمالي الأموال، وهناك حدود على المعدلات القانونية.

١١٢ هذه الحماية محددة عادة في التشريع أو مكرسة باعتبارها حقوقا دستورية. كما يشترط بعض الولايات القضائية تعهدا بالملاحقة.

حيازة المصلحة بحسن نية، والتيقن من عدم تملك المصلحة المعنية أو السيطرة عليها ملكية أو سيطرة انتفاع من قبل الهدف. وفي حالة التأكد من ذلك، من المهم صياغة الأمر على نحو يكفل عدم تقييد مصالح الغير أو الحجز عليها. وفي مثل هذه الحالات، يجوز أن يُشترط في الأمر استمرار الشركة في العمل بالطرق المعتادة، لكن بشروط صارمة لإبلاغ المحكمة وإشراف مدير الأصول– وبذلك يُسمح للأغيار غير المتورطين بالمشاركة في الشركة، والاستفادة منها، مع تعليق ما قد يستحق للهدف من منافع، والحيلولة دون انخراط الهدف في إدارة الشركة.

وإذا كانت الأصول مملوكة ملكية مشتركة لهدف ما وطرف ثالث مستثمر بريء استخدم أموالا مشروعة في الاستثمار في الأصول، ولم يكن ضالعا بأية صورة في النشاط غير المشروع، فقد لا يكون من المناسب الحصول على أمر تقييد على كامل الأصل. وبدلا من ذلك، يجوز الاكتفاء بتقييد «مصلحة (الهدف) في الأصل سين». وفي التطبيق، سوف يجمد مثل هذا الأمر التعامل على كامل الأصل، لأنه سيكون من الصعب على الغير التعامل بصورة مستقلة على مصلحته. ومع ذلك، فإن إنشاء الأمر بهذا الشكل، سوف يجعل من الواضح للغير عدم وجود نية لمصادرة مصلحته. وبذلك يتم تفادي نزاع لا داعي له مع الغير.

وغالبا ما يقيد الأصل الخاضع للمصادرة بحق امتياز أو ضمان آخر يمسكه شخص أو كيان ليس متورطا في الاستخدام غير المشروع للأصل أو على علم به (مثل المصرف الذي أصدر قرضا). وعندما اقتنع عدد من الولايات القضائية بعدم ضلوع الدائن في النشاط غير المشروع، قام بتبسيط عملية الاعتراف بهؤلاء الدائنين كملاك أبرياء. وتشترط بعض الولايات القضائية أن يقدم حامل حق الامتياز، شأنه في ذلك شأن أي طرف آخر له مصلحة، ادعاء بحق في حينه في إجراءات المصادرة، وإذا لم يقدم مثل هذا الادعاء بحق، يتم إسقاط حق الامتياز في إجراءات المصادرة. وعندما تكتمل إجراءات المصادرة، وتجري مصادرة الأصل وبيعه، يتم السداد للدائن من العائدات.

وفي جميع الأحوال يتعين على الممارسين أن ينفتحوا على ما يقدمه الأغيار، وحينما يسمح لهم بذلك، يجب أن يوافقوا على تغيير أمر التقييد أو الإفراج عن الأصول أو الأدوات المستخدمة في الجريمة المملوكة ملكية شرعية[١١٣]. ومع ذلك، ففي الأحوال التي لا يمكن فيها تقديم تفسيرات مقبولة أو قابلة للتحقق منها، أو تكون هناك مصلحة عامة غالبة للحجز على الأصل (مثل وكر للمخدرات)، يجب أن نترك ادعاءات الغير للمحكمة لكي تبت فيها وفقا للمعايير المحددة في التشريعات المعنية بحماية حقوق الغير أو استبعادها من التقييد أو المصادرة (للاطلاع على مناقشة لمصالح الغير في مرحلة المصادرة انظر القسم ٦-٤ من الفصل السادس)[١١٤].

---

١١٣ عند الإفراج عن مثل هذه الممتلكات، يتعين على الممارسين التأكد من أن الأغيار ينفذون مستندات الإفراج والتعهد بعدم الإضرار والإعفاء من أي مطالبات مستقبلا ضد المسؤولين الحكوميين والمتعاقدين معهم الذين شاركوا في الحجز والتقييد.

١١٤ حسب قوانين الولاية القضائية وظروف القضية، قد ينشأ خطر أن يتعين على الحكومة تعويض الأضرار. إن لم ينجح أمر المصادرة، إذا قضى بأن خسارة قد حدثت (في قيمة الملكية) وأن مدير الملكية أفرج عن الأصول للغير.

### ٤-٨ بدائل التدابير المؤقتة

رغم أن التدابير المؤقتة هي الآلية المفضلة لتأمين الأصول، قد تكون هناك قضايا لا تكون فيها الأدلة كافية للحصول على الأمر ذي الصلة. وفي مثل هذه القضايا، يتعين على الممارسين النظر في وسائل بديلة لتحقيق النتيجة نفسها. وفي كثير من الولايات القضائية، قد توفر تشريعات مكافحة غسل الأموال– خاصة اشتراطات إبلاغ عن النشاطات أو المعاملات المشبوهة– هذه الأدوات البديلة لتأمين الأصول: فوحدات التحريات المالية قد تكون لديها سلطة إدارية لتقييد الأموال أو رفض الموافقة على الإفراج عنها عند تلقي تقرير عن معاملات أو أنشطة مشبوهة، وقد تقرر المؤسسات المالية على نحو مستقل تقييد حسابات تفاديا لتوريطها في مخطط لغسل الأموال. ونتيجة لذلك، فإنه لو أبلغ الممارس مؤسسة مالية بنبأ إدانة مسؤول أو وقوع نشاط مشبوه آخر، فقد يثير ذلك لدى المصرف ما يكفي من الشك ليجعله يصدر تقريرا عن معاملات مشبوهة، وقد يدفع وحدة التحريات المالية أو المصرف إلى تنفيذ إحدى هذه الوسائل البديلة لتأمين الأموال.

# ٥- إدارة الأصول الخاضعة للمصادرة

ما إن يتم تأمين الأصول من خلال اتخاذ التدابير المؤقتة، يتعين على السلطات أن تضمن سلامة الأصول وقيمتها حتى تتم مصادرتها في النهاية (أو الإفراج عنها)- وربما يستغرق ذلك سنوات. وتستطيع هذه الآليات الرقابية أحيانا تقيد على نحو فعال بالنسبة إلى الأصول دون حاجة إلى إشراف وإدارة مستمرين. مثال ذلك أنه ما إن يتم إعلان المصرف بأمر تقييد حساب مصرفي أو الحجز عليه، يمكن عادة الاعتماد على المصرف في ضمان تجميد الحساب فعليا. وقد تتطلب أصول أخرى نهجا أشد توجيهها إزاء الصيانة، والرقابة، والإدارة المستمرة- وهي أصول من قبيل وسائل الاستثمار الفريدة، والماشية غريبة الأنواع أو مرتفعة القيمة، أو العقارات الفاخرة. ومن الضروري أن يتسم أي نظام لمصادرة الأصول على حد سواء بالمرونة في الرقابة على مثل هذه الأصول وإدارتها، ريثما تتم المصادرة، والقدرة على تسييلها ودفع العائدات للدولة، أو الحكومة، أو غيرها من المتلقين المخولين بعد المصادرة[١١٥].

ونقطة البداية في إرساء نظام فاعل لإدارة الأصول هي إصدار التشريعات المناسبة وما يرافقها من لوائح تمكن من الحفاظ على القيمة الاقتصادية للأصول بطريقة كفؤة وشفافة ومرونة. وينبغي تخصيص موارد كافية وملائمة بما في ذلك تحديد سلطة مركزية كفؤة لإدارة الأصول والرقابة عليها، وتعيين موظفين كبار لديهم مهارات تنظيمية وإدارية للإشراف على البرنامج. ولا يمكن افتراض أن هياكل إنفاذ أحكام القانون القائمة تتوافر لديها بالفعل المهارات والموارد اللازمة لإدارة الأصول. ورغم أنه قد توجد هناك بعض القدرات الأساسية في هذا المجال- مثل قيام وكالة لإنفاذ أحكام القانون بالحجز على ممتلكات قد تكون دليلا على أفعال إجرامية وتخزينها- فإن النظم لا تكفي للتعامل مع الحجز على طائفة واسعة من الأصول وتقييدها ومصادرتها. فبدون وجود تشريعات ولوائح دقيقة الصياغة، وتمويل لإدارة الأصول، قد تفقد أكثر نظم المصادرة نجاحا فاعليتها بفعل العجز عن إدارة الأصول المحجوزة.

### ٥-١ الأطراف الرئيسية في إدارة الأصول

كما يتضح من هذا الدليل، تتطلب المصادرة جهودا منسقة من أفراد ووكالات تضم مجموعات مختلفة من المهارات تعمل معا، بمن في ذلك مسؤولو إنفاذ أحكام القانون، والمحللون الماليون، ووكلاء النيابة، وقضاة التحقيق، ومديرو الأصول أو وكالة إدارة الأصول. ورغم أن مجموعة واحدة قد تشارك أكثر من غيرها في أي وقت مبين، فإنه من المهم أن تدرك المجموعات كلها ما يجري في القضية من البداية حتى النهاية.

---

١١٥ اعترف المجتمع بأهمية إدارة الأصول المحتجزة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٣١ (٣). كما تم إصدار إرشادات الموضوع في G8 Lyon/Roma Group, Criminal Legal Affairs Subgroup, "G8 Best Practices for the Administration of Seized Assets" (April 27, 2005), http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/moneyval/web_resources/G8_BPAssetManagement.pdf; and the General Secretariat, Organization of American States, "Model Regulations Concerning Laundering Offences Connected to Illicit Drug Trafficking and Related Offences," art. 7 (Washington, DC, 1992).

ويجب أن يتوافر لدى مديري الأصول المهارات، والموارد، والسلطة القانونية لإجراء ما يلي: (١) المحافظة على أمن الأصول وقيمتها ريثما تتم المصادرة (بما في ذلك جميع الأصول سريعة الإهلاك؛ (٢) التعاقد– إذا لزم الأمر– مع مقاولين ذوي مهارات متخصصة لإنجاز مهام الإدارة؛ (٣) تسييل الأصول مقابل سعر عادل بعد المصادرة؛ (٤) توزيع العائدات وفقا للتشريعات السارية بعد تسديد جميع المصروفات الضرورية. ومثل هذه المهارات لا يحتمل العثور عليها وسط مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، أو وكلاء النيابة، أو المحاكم، وبدلا من ذلك يتعين على السلطات أن تسعى للحصول على الخبرة الفنية المطلوبة بطرق أخرى منها ما يلي:

- **إنشاء مكتب متخصص منفصل لإدارة الأصول.** أي إنشاء وكالة تتولى مسؤولية إدارة الأصول المحجوز عليها أو المقيدة، والتعاقد مع مديري أصول مؤهلين، وإجراء تخطيط وتحليل سابق على التقييد، وتنسيق عمليات تسييل الأصول اللاحقة للمصادرة[١١٦].
- **إنشاء وحدة لإدارة الأصول داخل وكالة قائمة.** في بعض الحالات. تنشأ وحدة جديدة مخصصة فقط لواجبات إدارة الأصول الخاضعة للمصادرة داخل وكالة حكومة قائمة بالفعل[١١٧] ومنطقيا، غالبا ما تتوافر لدى الوكالة، خبرة فنية جاهزة في إدارة الأصول[١١٨].
- **تعهيد إدارة الأصول لجهات خارجية.** في الولايات القضائية التي لا يكون فيها إنشاء مكتب لإدارة الأصول أو إشراك وكالة قائمة فعلا، خيارا واردا، يتم التعاقد مع أمناء على الأملاك من القطاع الخاص يتوافرون محليا للممتلكات[١١٩].

### ٥-٢ صلاحيات مدير الأصول

يستمد مديرو الأصول سلطتهم من خلال القوانين القائمة أو أحكام المحاكم القائمة، التي غالبا ما تتضمن صلاحيات مهمة لتجميع المعلومات لمساعدة المديرين في أداء واجباتهم.

#### *٥-٢-١ الصلاحيات القانونية*

عندما تمكن المحكمة مكتبا لإدارة الأصول من السيطرة على الأصول، وفقا لأمر تقييد أو حجز، يجب منح المكتب (أو

---

١١٦ تشمل نماذج مكاتب إدارة الأصول المتخصصة المديرية الكندية لإدارة الأصول المحتجزة، ومكتب إدارة الصندوق الخاص لمكافحة المخدرات في هايتي. وقد أوصى فريق العمل المالي بمكاتب إدارة الأصول في «أفضل الممارسات: المصادرة (التوصيتان ٣ و ٣٨)، التي اعتمدت في الاجتماع الموسع لفريق العمل المالي في فبراير ٢٠١٠. كما أوصت شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول بإنشاء مكاتب لإدارة الأصول في اجتماعها السنوي العام في ٢٠٠٨.

١١٧ لدى وكالة مكافحة المخدرات في كولومبيا وحدة متخصصة لإدارة الأصول مسؤولة عن إدارة الأصول المحتجزة أو المقيدة وفقا لقوانين مكافحة تهريب المخدرات في كولومبيا. وفي الولايات المتحدة تتولى إدارة مارشال الولايات المتحدة، وهي وكالة عامة لإنفاذ القانون، وظيفة إدارة الأصول في مصادرة الأصول في الولايات المتحدة منذ ١٩٨٤.

١١٨ يتمثل نموذج لذلك في إدارة الإعسار والأمناء في أستراليا، وهي المكتب الحكومي المسؤول عن إدارة قوانين الإفلاس والإعسار. وإضافة لقيامه بدوره الأساسي كمدير للمشروعات المفلسة وإدارة أصول الأفراد المفلسين أو الشركات المعسرة، يقدم المكتب أيضا خدمات متخصصة لإدارة الأصول لدعم قوانين المصادرة الاتحادية في أستراليا.

١١٩ جنوب أفريقيا نموذج للولاية القضائية التي تستخدم أمناء من القطاع الخاص، أو أوصياء، لتقديم خدمات إدارة الأصول لدعم تنفيذ قانون منع الجريمة المنظمة لعام ١٩٩٨. ويسمح هذا التشريع للمحكمة بتعيين أشخاص لإدارة الأصول المحتجزة أو المقيدة بموجب القانون وتأمين الملكية بما يتفق مع أوامر المصادرة. وقد وضعت وحدة مصادرة الأصول في هيئة الادعاء الوطني في جنوب أفريقيا دليلا لإرشاد المعينين كأوصياء بموجب القانون.

المدير) صلاحيات قانونية لتنفيذ مختلف الوظائف اللازمة. وتمنح هذه الصلاحيات عادة من خلال قوانين المصادرة، وقوانين إدارة الأصول، وقوانين مكافحة غسل الأموال، وأحكام المحاكم. ويجب أن تشمل الصلاحيات ما يلي:

- سلطة دفع كل التكاليف، والمصروفات، والمبالغ المنصرفة اللازمة المتعلقة بتقييد الأصول أو الحجز عليها وإدارتها؛
- سلطة شراء وبيع الأصول المقيدة الموجودة في شكل أسهم، أو أوراق مالية، أو استثمارات أخرى؛
- سلطة التأمين على الأصول الخاضعة للسيطرة؛
- سلطة الإدارة في حالة وجود شركة، بما في ذلك تشغيل الموظفين في الشركة أو إنهاء خدماتهم، والتعاقد مع مدير لها إذا لزم الأمر، واتخاذ القرارات اللازمة لإدارة الشركة بحيطة وحذر؛
- سلطة مباشرة الحقوق فيما يتعلق بالأسهم في حالة وجود أصول تمثل أسهما في شركة، كما لو كان مدير الأصول هو الحائز المسجل لتلك الأسهم؛
- سلطة دفع رواتب مدير الأصول والعاملين المشاركين في إدارة الأصول وفقا لمقياس معين أو لائحة محددة، أو وفقا لأمر محكمة بما يخضع للإفصاح الكامل، والمراجعة الإلزامية (للاطلاع على مناقشة للأتعاب المستحقة لمديري الأصول انظر القسم ٥-٨ بالفصل الخامس)[١٢٠].
- وفي بعض الأحيان تمنح لمديري الأصول سلطة التصرف في الأصول القابلة للإهلاك أو التلف– خاصة سلطة البيع العارض قبل سريان أمر المصادرة النهائي. للحصول على مزيد من المعلومات، انظر القسم ٥– ٤– ٧ من الفصل الخامس) وفي حالة عدم منحه سلطة التعامل مع الأصول القابلة للتلف، أو في حالة مواجهته بأية قضية أخرى من قضايا الإدارة لم ترد بشأنها إرشادات أو صلاحيات محددة في التشريعات، قد يتعين على مدير الأصول التقدم بطلب إلى المحكمة التي أصدرت أمر التقييد التماسا للإرشاد أو الصلاحية. وعيب هذه العملية هو أنها تستنفد وقتا ومالا كثيرا.

### ٥-٢-٢ صلاحيات تجميع المعلومات

غالبا ما تحتوي قوانين مصادرة الأصول على صلاحيات تجميع المعلومات. وفي قضايا كثيرة، يجوز لمسؤولي إنفاذ أحكام القانون ووكلاء النيابة، أو قضاة التحقيق استخدام هذه الصلاحيات. بيد أن هذه الصلاحيات تتوافر أحيانا لمديري الأصول، الذين تم توجيههم لإحكام الرقابة على أصول ليست معلومة طبيعتها ومكانها بالضبط، أو لإنفاذ أحكام نقدية مبنية على القيمة أو أوامر تستند إلى منافع. وقد تشمل هذه الصلاحيات أوامر إبراز، أو أوامر تفتيش عن مستندات لها صلة بتقفي أثر الأصول، أو إفادات إلزامية من الأهداف يفصحون فيها عن أصول، واستجوابات.

وممارسة صلاحية إصدار أمر لهدف ما بالإفصاح إلى مدير الأصول في صورة إفادة تحت القسم عن طبيعة أصوله ومكانها، تكتيك مفيد في كل من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وتلك التي تطبق القانون العام[١٢١]. وحتى

---

١٢٠ في بعض الولايات القضائية، يتم دفع رواتب مديري الأصول من الأصول المصادرة. وليس من المستصوب دفع رواتب الممارسين المسؤولين عن قرارات التحقيق والمحاكمة التي تؤدى للمصادرة مباشرة من مثل هذه الأموال لأن القيام بذلك يثير شبهة أن الأصول يتم احتجازها للحصول على جوائز مالية.
١٢١ يمكن للسلطات في البرازيل والمملكة المتحدة المطالبة بأوامر الإفصاح هذه.

لو لم يفصح الهدف عن وجود أو مكان أصل لم يكن معروفا من قبل، فإن وجود مثل هذه الإفادة – أو حتى رفض الإدلاء بها– يمكن أن يكون مفيدا في معارضة ما يقدمه الهدف من طلبات لاحقة للحصول على أصول مقيدة لتسديد الأتعاب القانونية أو مصاريف المعيشة[١٢٢]. وغالبا ما تجوز المحاكمة على اكتشاف معلومات مزيفة أو رفض الإفصاح عن مثل هذه المعلومات على أساس الازدراء أو الامتناع عن الامتثال لأمر الإفصاح. يضاف إلى ذلك أن صلاحية الاستجواب تحت القسم للهدف أو الأشخاص المرتبطين به، أو مستشاريه المهنيين (مثل المحاسبين، والوكلاء العقاريين، والمحامين) قد تكون مفيدة في تقفي أثر الأصول.

### ٥-٣ تسجيل قوائم الجرد والإبلاغ

عندما يضع مدير الأصول يده على الأصول المقيدة، من الضروري حفظ سجلات تفصيلية للأصول، وأية معاملات تتضمنها. ويقوم مدير الأصول بإعداد قائمة جرد تفصيلية وبيان للأصول وحالتها، ثم يحدثها فيما بعد[١٢٣]. ويجب أن تستكمل هذه السجلات بصور فوتوغرافية، أو تسجيلات بصرية تبين حالة الأصل في وقت الحجز أو التقييد. ويجب إجراء تقييمات وإدراجها في السجلات. وهذه السجلات قد تحمي مدير الأصول ومقدم طلب الحصول على أمر تقييد من الادعاءات اللاحقة بإتلاف الأصول من جانب موظفي مدير الأصول أو عماله.

ويتعين على المديرين توخي الحرص على تسجيل أية مسائل أو عيوب إدارية يتم التعرف عليها أثناء الحجز أو التقييد، مثل وجود تسريب في سطح مستودع يحتوي على بضاعة. ويتعين على المديرين تقديم هذه المعلومات إلى المحكمة، أو وكيل النيابة، أو كليهما، بحيث يمكن اتخاذ التدابير المناسبة، وحتى لا يوجه اللوم إلى مدير الأصول عن الأحوال الموجودة قبلا.

ومن المهم أيضا وجود عنصر للإبلاغ في أي نظام فعال لإدارة الأصول، فهو يزيد من شفافية أنشطة إدارة الأصول، وقد يزيد الوعي بين الجمهور بشأن غرض هذا العمل وإنجازاته. ويجب أن تسلم تقارير عن قضايا محددة إلى مقدم طلب الحصول على أمر التقييد، وإلى المحكمة، إذا نصت التشريعات على ذلك. ويجب أن ترفق بهذا التقرير قائمة الجرد والتثمين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يشترط تقديم تقارير سنوية عن الأنشطة العامة للوحدة، وإحصاءات شاملة.

### ٥-٤ أنواع الأصول الشائعة وما يرتبط بها من مشكلات

#### *٥-٤-١ النقد المضبوط، والحسابات المصرفية، والصكوك المالية*

من الصعب عادة تقفي أثر النقود، لكنها أسهل في إدارتها. وغالبا ما يتم حفظ النقد المضبوط، فيما عدا النقد المقرر استخدامه كأدلة، في حساب تدفع عنه فوائد[١٢٤]. وتطبق سياسات مماثلة في ولايات قضائية تقيد الحسابات

---

١٢٢ تنتهك صلاحيات الاستجواب هذه أحيانا حق الهدف وامتيازه في منع إدانة الذات. وحيثما يحدث ذلك، يحظر على السلطات عادة استخدام أي أدلة مستمدة من الاستجواب في الإجراءات الجنائية ذات الصلة.

١٢٣ قد يكون الدعم التقني ضروريا للاحتفاظ بقائمة جرد محدثة. وقد استخدم بعض الولايات القضائية نظم تتبع محسوبة لهذه الأغراض خصيصا.

١٢٤ في كولومبيا، يتم تحويل الودائع الدولارية إلى بنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي للتحقق من صحتها ثم استثمارها في أوراق مالية تصدرها حكومة

المصرفية أو تحجز عليها[١٢٥]. كما يتعين الحجز على الصكوك المالية (مثل أوامر الصرف من الشباك، والأوامر النقدية، وشهادات الإيداع، والأسهم، والسندات، وحسابات السمسرة)، مع اتخاذ إجراءات للمحافظة على قيمتها أو استردادها. وفيما يتعلق بالأسهم، والسندات، وحسابات السمسرة، يتعين الاتفاق مع خبير مهني (مثل سمسار أسهم) لتثمين الأصول، وتحديد أفضل الطرق للحفاظ على قيمتها. وفي بعض الحالات، قد يحتاج الخبير المهني إلى سلطة تسييل الحسابات، أو حفظها بطريقة مختلفة للمحافظة على قيمة الأصول.

### ٥-٤-٢ العقارات (الأرض)

كقاعدة عامة، تعتبر العقارات والتحسينات، أصولا جيدة للحجز عليها لأغراض المصادرة، خاصة في الولايات القضائية التي يوجد بها نظام كفء لملكية الأراضي يسجل الملكية وتفاصيل الأعباء أو التكاليف العقارية في سجل مركزي للأراضي (سجل عيني) أو مكتب لصكوك ملكية الأراضي[١٢٦]. وبموجب هذه النظم، يكون تسجيل الرهن أو القيد أو الإخطار بالتكليف العقاري في سجلات الأراضي العامة سهلا تماما، وينتج عنه إشعار بأن الأرض خاضعة لإجراءات المصادرة، يعلن به أي مشتر غريب محتمل يرغب الهدف في بيع أرضه له (بالمخالفة لأمر التقييد). وقد يعرقل التقاعس عن تسجيل الإخطار على صك الملكية من جهود السلطات في المصادرة أو يحبطها: فحتى مع وجود أمر تقييد سار، قد يستطيع الهدف أن ينقل ملكية الأرض إلى مشتر حسن النية مقابل قيمة، وقد يستطيع ذلك المشتري فيما بعد الادعاء بالملكية بحسن نية.

وما لم تكن هناك تعقيدات قائمة، يجوز غالبا تقييد الأرض فعليا دون تعيين مدير للأصول. ورغم ذلك تثور عدة مشكلات:

- **الرسوم، والضرائب، والقروض المغطاة بضمانات.** تخضع الأرض عادة للرسوم والضرائب الحكومية، وقد تحمل بتكاليف للمصارف كضمان للرهون العقارية أو القروض. وحينما تقيد الأرض، يجب أن ينص الأمر على إلزام الهدف أو شاغل الأرض بأمر المحكمة بأن يواصل سداد الضرائب وغيرها من الديون الحالية التي قد تحمل الأرض برهن، وفي حالة توقف المالك عن سداد الرسوم، والضرائب وأقساط القرض، يجب تنبيه المحكمة. وكحل بديل، يجوز للمدير التوصل إلى اتفاق مع الهدف أو أي شاغل آخر للأرض، يمنحه الحق في استمرار شغل الأرض، بشرط سداد هذه المصروفات، ويمنح المدير الحق في الاستحواذ على الأرض وطرد الشاغلين في حالة عدم الوفاء بالشروط. وإذا طلب من مدير الأصول طرد الشاغلين جاز له السعي لتأجير الأصل مقابل سعر يكفي للوفاء بالمصروفات أو بيع الأصل، واستخدام العائد في سداد الديون المستحقة. وفي نهاية المطاف تكون للضرائب، والرهون عامة الأسبقية على أمر المصادرة.
- **المصروفات، والنفقات الجارية، والتحسينات الرأسمالية.** قد يتعقد تقييد الأرض من جراء المصروفات الباهظة المتعلقة بالعقار وفواتير المرافق، التي قد يكون بعضها مستعجلا. وتتطلب أنواع معينة من

---

كولومبيا.

١٢٥ في سويسرا، عملت رابطة المصرفيين السويسريين ووكالات إنفاذ القانون معا على وضع نظام لإدارة الحسابات المصرفية الخاضعة للمصادرة.

١٢٦ النظم الأقدم مفهرسة عادة في دفاتر متاحة للعامة، ويمكن العثور على النظم الأحدث من خلال قواعد البيانات الآتية على الإنترنت.

الأراضي صيانة كبيرة وباهظة التكلفة للاحتفاظ بقيمتها– مثل مضمار جولف أو مزرعة. وفي حالة توافر أموال من أصول الهدف، أو صندوق مخصص للمصادرة، أو صندوق آخر للمصروفات الطارئة، ويجب استخدامها في الحفاظ على القيمة الإجمالية. وفي حالة عدم توافر أموال، أو كان من غير الممكن الحفاظ على القيمة، قد يكون تأجير أو بيع الأرض (حيثما يكن مسموحا بذلك بموافقة المالك أو بدونها) هو الخيار الأفضل.

### ٥-٤-٣ المركبات الآلية، والقوارب، والطائرات

تشكل المركبات بلا جدال تحديات مهمة أمام الإدارة. فهي صعبة ومكلفة في تخزينها وصيانتها فيما بين الحجز والمصادرة– لمدة قد تمتد سنوات. وقد تكون القيمة السوقية للمركبات المحجوز عليها محل جدل، وهي عادة ما تستهلك بسرعة.

وفي غالب الأحيان، تترك المركبات المحتجزة ببساطة في العراء (انظر الشكل رقم ٥-١). وهذه ليست إستراتيجية مناسبة لإدارة الأصول، لأنها تعرض الوكالة القائمة بالحجز لمطالبات بالتعويض، وتقلل بشكل أساسي من استرداد أي عائدات من المبيعات، لو تمت مصادرة المركبات في النهاية.

وتتطلب صيانة المركبات الآلية، والقوارب، والطائرات مرفقا آمنا وملائما للتخزين، حيث يمكن تقديم الصيانة السليمة والأفراد ذوي الخبرة الفنية في الصيانة، والوفاء بأية اشتراطات تنظيمية لنوع المركبة المحجوز عليها. وقد تكون تكلفة هذا التخزين والخبرة اللازمة باهظة، ويتعين توفير التمويل من جانب الوكالة المسؤولة عن الحجز (مثل وكالة إنفاذ أحكام القانون أو مدير الأصول إذا كان ذلك بموجب أمر حجز) أو مصدر آخر (بما في ذلك الهدف أو صندوق المصادرة).

وبالنظر إلى هذه المصروفات، وما تتسم به المركبات من طابع إهلاكي، فإن المركبات القديمة أو التي تكون في حالة سيئة قد لا تستحق الحجز عليها لأن قيمتها القابلة للتسييل قد لا تغطي تكلفة صيانتها. وحيثما يخول القانون ذلك، يجب إيلاء الاعتبار لبيع مثل هذه المركبات عندما تكون جديدة وفي حالة جيدة نسبيا (بموافقة المالك أو دونها). وحيث إنه غالبا ما يكون في مصلحة جميع الأطراف تحويل مركبة تتهالك قيمتها إلى أصل يحتفظ بقيمته، أو ترتفع قيمته، يجوز التوصل إلى مثل هذا الاتفاق بموافقة جميع الأطراف، بمن فيهم الهدف. وهناك خيار نهائي هو السماح للهدف بالاستمرار في استخدام المركبة أو غيرها من وسائل النقل أثناء سير إجراءات المصادرة، وإيداع سند يضمن سداد مبلغ يعادل قيمتها أثناء رفع الدعوى القضائية.

### ٥-٤-٤ مشروعات الأعمال

على وجه العموم، لا يمكن تقييد مشروع أعمال أو الحجز عليه بصورة فعالة، دون وضعه تحت سيطرة مدير للأصول، وقد تكون مخاطر هذا المسار من الإجراءات وتكلفته كبيرة. ونظرا لأن مشروع الأعمال قد تكون قيمته ضئيلة (أي إنه مثلا، قد لا يمتلك مخزونه الخاص أو مقره الذي يعمل فيه)، يجب إجراء تثمين لحقوق الملكية في المشروع قبل أي طلب

**شكل ٥-١ مركبات آلية محتجزة متروكة في العراء**

*المصدر: مجاملة من كليف سكوت.*

للتقييد أو الحجز لتحديد عبء ديونه وحقوق ملكيته بدقة. وفي حالة تعذر إجراء هذا التثمين قبل طلب أمر تقييد أو حجز، وجب إجراؤه بعد الإجراءات المؤقتة بفترة وجيزة. وفيما يتعلق بالمشروعات ضئيلة القيمة، قد يكون من الأفضل إدراجها بغرض المصادرة، لكن مع عدم تحمل المخاطر المالية المرتبطة باستمرار تشغيلها، وبدلا من ذلك يتم وقف عمليات المشروع أو بيعه. وهناك أيضا الاحتمال بأن تحديد مشروع الأعمال كهدف للمصادرة قد يضر بقيمة شهرته التجارية. ومن بين الطرق للحيلولة دون ذلك، السماح للمدير الحالي بمواصلة تشغيله، لكن تحت سيطرة مدير أعمال يتعاقد معه مدير الأصول أو يعين من المحكمة.

وسوف يكون التخطيط السابق للتقييد أمرا حاسما في أي تقييد للمشروع أو حجز عليه. ويجب إصدار أوامر التقييد *لجانب واحد*، تجنبا لإخفاء أصول المشروع ونقديته. ويجب توفير أفراد يتحلون بالمهارات اللازمة لإدارة المشروع، وإتاحتهم لتولي السيطرة فورا وقت التقييد.

ويتعين على مدير الأصول أو المدير أو المقاول المعين أن يضع يده فورا على الحسابات المصرفية، والنظم والسجلات المحاسبية، وبيانات الأعمال المهمة (مثل سجلات العملاء)، والمخزون ذي القيمة، والمهمات والمعدات ذات القيمة. وإذا كان للمشروع أن يواصل العمل، يجب إتاحة جميع الدفاتر، والسجلات المحاسبية، وأن يتم تقييمها من جانب المدير. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المديرين الاشتراك مع الطاقم الوظيفي، وكبار الموظفين لإعداد أنفسهم للقرارات النهائية بشأن إمكانية الاعتماد على هؤلاء الموظفين. وقد يتبين أن عزل الطاقم الوظيفي مكلف، وقد يسفر عن فقدان المعارف المتوافرة لدى المشروع، وسخط العملاء وخسارة الأعمال، إلا أن الإبقاء على الموظفين الذين ينعقد ولاؤهم للهدف قد يكون خطرا على الشركة أيضا.

ويجب إرسال تقارير منتظمة عن أداء المشروع إلى هيئة النيابة المسؤولة عن أمر التقييد. ويجب مناقشة أية مشكلات مع الشركة فورا.

### ٥-٤-٥ الماشية والمزارع

غالبا ما تكون هذه الفئة من الأصول مجموعة فرعية لمشروع أعمال ما، لأن الماشية، أو الأغنام أو حيوانات المصارعة عادة ما تكون جزءا من مشروع أعمال زراعي، أو الخيول التي يحتفظ بها لأغراض الإنسال والتربية أو السباق. وقد تكون أيضا مزارع للهواية. وأيا كان الشكل، فإن إدارة الحيوانات محفوفة بالمشكلات بالنسبة لمديري الأصول.

وعندما تكون قيمة هذه الأصول عالية جدا بالنسبة لأسواق معينة (مثلا قد تبلغ قيمة خيول السباق مئات الآلاف بل ملايين من الدولارات)، يزداد نزوع الممارسين إلى إدراجها في أوامر التقييد. ومع ذلك، فإن رعاية الحيوانات قد تكون باهظة التكلفة، مع وجود تكلفة العلف، والعناية البيطرية، وصيانة الأبنية والمراعي، وتكاليف الموظفين. وبالنظر إلى هذه التكاليف، وعدم احتمال تحقيق ما يكفي من تدفقات الإيرادات اللازمة لتمويلها، يرفض بعض الولايات القضائية الحجز على الماشية والمزارع. وقد تخول ولايات أخرى بتقييد المزرعة ثم تحجز عليها وتبيع الماشية (بموافقة المالك أو دونها). ومرة أخرى يجوز إيداع سند، إذا رغب الهدف أو الشركاء في استمرار تشغيل المزرعة أثناء سير إجراءات المصادرة.

### ٥-٤-٦ المعادن النفيسة، والمجوهرات، والأعمال الفنية

بالإضافة إلى ضمان الامتثال للإجراءات والضمانات اللازمة لجرد هذه البنود، يتعين على مديري الأصول التعاون مع ذوي الخبرة الفنية في المعاينة، والتحقق، والتثمين. ويجب ترتيب مرفق تخزين ملائم أو ينص عليها في التشريعات واللوائح[١٢٧].

### ٥-٤-٧ الأصول القابلة للتلف ومتهالكة القيمة

تشمل هذه الفئة من الأصول عامة ما يلي:

- الأصول القابلة للتلف بدرجة كبيرة، مثل حمولة قارب من الأسماك الطازجة، أو شحنة من الزهور المقطوفة التي ستفقد قيمتها لو لم يتم بيعها في ظرف أيام قليلة؛
- أصول قابلة للتلف بصورة معتدلة مثل محصول حقل، أو حيوانات مزرعة سوف تضيع قيمتها لو لم يتم الحصاد أو البيع في الوقت المناسب (ربما خلال أسابيع أو أشهر)؛
- أصول متهالكة القيمة مثل السيارات، والقوارب، والمعدات الإلكترونية، التي تفقد ١٥-٣٠ في المائة من قيمتها كل عام.

---

١٢٧ في أذربيجان، يتعين التأمين على الألماس المحتجز في مؤسسة مالية.

وفي الموقف المثالي، تتضمن قوانين المصادرة أحكاما تمكن مدير الأصول من بيع الأصول القابلة للتلف أو سريعة التهالك ووضع العائدات في حساب يستحق فوائد يشرف عليه إما مدير الأصول أو المحكمة. وحيثما لا تكن مثل هذه الصلاحيات متوافرة أو غير مطبقة، يجز مطالبة المحكمة بأن تباشر الصلاحيات التقديرية العامة لإصدار أوامر مناسبة تتعلق بالأصول المقيدة. ويفضل الحصول على موافقة جميع الأطراف، لكن المحكمة يجب أن تكون لها سلطة إصدار مثل هذه الأوامر حتى لو تم الطعن فيها.

### ٥-٤-٨ الأصول الموجودة في ولاية قضائية أجنبية

قد تقوم ولاية قضائية أجنبية بتقييد الأصول أو الحجز عليها من خلال المساعدات غير الرسمية (مثلا من خلال السبل الإدارية)، ووفقا لطلب المساعدات القانونية المتبادلة (انظر القسم ٤-٢-٣ من الفصل الرابع والفصل السابع). وعند تسجيل أمر تقييد، تقع مسؤولية إنفاذه على السلطات في الولاية القضائية الأجنبية. ويجوز للمحكمة في الولاية القضائية الأجنبية تعيين مدير الأصول لتحقيق ذلك.

وعموما، سيعمل مديرو الأصول معا في كلتا الولايتين القضائيتين على صيانة الأصول. وفي الوقت ذاته، من المستصوب ضمان منح مدير الأصول في الولاية القضائية الطالبة صلاحيات إضافية تساعد في إنفاذ أمر التقييد الأجنبي وإدارة الأصول. ومثل هذه الصلاحيات لن تمنح مدير الأصول السيطرة العينية على الأصول في الولاية القضائية متلقية الطلب، لكنها قد تسمح لمدير الأصول بالتعاقد مع مقاولين، ومحامين، وغيرهم من الوكلاء في الولاية القضائية متلقية الطلب بغرض الحصول على أوامر من المحاكم في الولاية القضائية متلقية الطلب.

وقد تكون هناك مشكلات إضافية عند التعامل مع ولايات قضائية أجنبية. فقد لا تمتلك الولاية القضائية متلقية الطلب السلطة المحلية، أو القدرة العملياتية لتقييد أنواع معينة من الأصول. فعلى سبيل المثال فإن بعض الولايات القضائية ترفض تقييد الحيوانات الحية أو الحجز عليها. أو قد لا يكون لدى الولاية القضائية متلقية الطلب مدير للأصول أو صناديق مخصصة لإدارة الأصول. ويمكن تسوية هذه القضايا من خلال المناقشة مع الولاية القضائية متلقية الطلب، رغم أن الولاية القضائية الطالبة قد تضطر في النهاية إلى توفير أموال للتعاقد مع مدير لإدارة الأصول في الولاية القضائية متلقية الطلب.

## ٥-٥ قضايا الإدارة المستمرة

### ٥-٥-١ المصروفات

في الظروف المثلى، سيتوفر لدى مدير الأصول مزيج معقول من الأصول– أي أصول مدبرة للدخل، وأصول نقدية، وأصول رأسمالية، وأصول متهالكة القيمة– بحيث يمكن سداد المصروفات من الإيراد، وبذلك يمكن صون القيمة الشاملة للمحفظة والمحافظة عليها انتظارا لنتيجة إجراءات المصادرة. إلا أنه لا تتوافر أحيانا نقدية أو إيراد يمكن به تمويل المحافظة على الأصول أو صيانتها. وفي هذه الحالات سوف يتعين على مدير الأصول إما أن يبيع الأصول أو يولد أموالا كافية لدفع مقابل الصيانة– ربما من الهدف أو من حصيلة مصادرة أو من صندوق المصادرة (انظر القسم ٥-٩).

### ٥-٥-٢ الديون الباهظة

في بعض الأحوال، يتم تمكين مدير الأصول من السيطرة على أصول هدف مدين أيضا بديون باهظة. ويجوز لمدير الأصول أن يتقدم إلى المحكمة بطلب الإفراج عن أصول أخرى غير مقيدة أو بيعها لسداد تلك الديون. وغالبا ما يزاحم الدائنون قضية هيئة المصادرة في محاولة للحصول على امتياز في الأحكام، أو دفع الهدف قسرا إلى إجراءات للإفلاس.

وفي ظل هذه الظروف، يتعين على مدير الأصول أن يلم إلماما جيدا بالكيفية التي تتصل بها أحكام تشريعات المصادرة بتشريعات الإفلاس وتصفية الشركات. ففي بعض الولايات القضائية، تأخذ تشريعات الإفلاس أو التصفية أسبقية عند إعلان إفلاس الفرد أو الشركة. وتنضم هيئة المصادرة ببساطة إلى طابور الانتظار مع الدائنين الآخرين من غير المشمولين بضمانات. وفي ولايات قضائية أخرى، تكون قوانين المصادرة محصنة ضد إعمال قانون الإفلاس وتصفية الشركات، الذي يعطي هيئة المصادرة وطلباتها أسبقية على جميع الدائنين الآخرين.

### ٥-٥-٣ مصاريف المعيشة، والمصاريف القانونية، ومصاريف الأعمال

غالبا ما توكل المحكمة لمدير الأصول المسؤولية عن صرف أموال من الأصول المقيدة لتغطية مصاريف المعيشة، والمصاريف القانونية، ومصاريف الأعمال للهدف ومن يعولهم (للاطلاع على خلفية إضافية عن هذه القضية انظر الفصل السادس). وفي معظم الحالات، تتحدد المصاريف بحكم القانون، أو تقررها المحكمة، وإن كان يجوز لمدير الأصول أحيانا أن يشارك في تحديد ما هو «معقول» لأغراض معينة– وهو تقدير يجوز للهدف أن يطعن فيه في المحكمة.

وحيث إن سداد هذه المصاريف يتعرض في معظم الأحيان للطعن أمام المحكمة، فإنه من المهم لمدير الأصول أن يتخذ قراراته بحرص وأن يسجل ويوثق هذه القرارات وما يتصل بها من معاملات.

### ٥-٥-٤ استخدام الأصول الخاضعة للمصادرة

يطرح استخدام الأصول التي تم الحجز عليها، ولم يؤمر بمصادرتها، تداعيات كبرى أخلاقية ومالية لها تأثير مناهض للتطبيق. والقضية الأخلاقية الأساسية هي: ما إذا كان من المسموح به فورا لوكلاء النيابة، أو مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، أو الأفراد العسكريين فورا استخدام أية مركبة، أو وسيلة نقل محجوز عليها في المراحل المبدئية من القضية، فقد يقل حافزهم لمتابعة إجراءات المصادرة حتى نهايتها، وبذلك يحرمون المالك فعليا وباستمرار من أصوله دون صدور حكم من محكمة. كما أن مثل هذه الممارسات للاستخدام المؤقت تخلق حافزا غير مرغوب فيه لدى مسؤولي إنفاذ أحكام القانون للحجز على الأصول دون أن يعدوا بالضرورة الإثبات اللازم للأدلة. ومن الناحية المالية، هناك قضايا التكلفة– خاصة في حالة وجود أمر محكمة يلزم بإعادة الأصول: وحيث إن استخدام الأصول يقلل من قيمتها، فإنه من الضروري استعادة القيمة من أموال الخزانة العامة للدولة.

### ٥-٦ المشاورات

كما سبق ذكره، يجب إشراك مدير الأصول في المشاورات مع الممارسين الآخرين فيما يتعلق بالقرارات المقترحة للتقييد وإدارة الأصول. وقد يكون التشاور نافعا عندما يمس اقتراح أو قرار الإدارة قيمة الأصول المقيدة. وقد يكون لهذه

المشاورات أثر ضار هو المطالبة بتعويض بالخسائر بسبب سوء الإدارة، خاصة إذا كانت المشاورات تشمل الهدف، والممارس الذي حصل على أمر التقييد، وأي طرف ثالث له مصلحة. ويجب تسجيل الإخطارات من جانب جميع الأطراف التي تم التشاور معها كتابة، ودراستها دراسة جدية. ومع ذلك، يجب في النهاية أن يكون لمدير الأصول القرار النهائي رهنا بتوجيه المحكمة.

### ٥-٧ تصفية (بيع) الأصول

عندما يعين مدير الأصول للسيطرة على الأصول وفقا لأمر تقييد، يتم تحديد دوره في المحافظة، والصيانة. والإدارة. وفي معظم الحالات، لا يتم التفكير في بيع الأصول المقيدة، إلا فيما يتعلق بالأصول القابلة للتلف، أو متناقصة القيمة، أو بعد إصدار أمر بالمصادرة. إضافة إلى هذا، تتباين سلطة بيع الأصول: ففي بعض الولايات القضائية، يمنح مدير الأصول هذه السلطة بموجب القانون الأساسي، وفي ولايات قضائية أخرى، يجب أن تصدر المحكمة أمرا يمنح مدير الأصول صلاحية تسييل الأصول.

وعند بيع الأصول بناء على صلاحيات للتسييل، تتوافر لمدير الأصول عادة سلطة تقديرية كبيرة بشأن كيفية إدارة العملية. ويجب استخدام أكثر الإجراءات شفافية لأنها سوف تمنع الاتهامات بسوء الإدارة أو تقلل منها إلى أدنى حد. ولهذا السبب، فإن من الأفضل بصفة عامة بيع الأصول في مزادات عامة تحظى بإعلان جيد وتدار بطريقة محترفة. وبين الحين والآخر، يتم تقييد أنواع متخصصة وغريبة من الأصول، ويجوز بيعها باستخدام طرق تحقق أقصى سعر (مثل البيع لأسواق متخصصة). ويجب أن تخضع القرارات ببيع الأصول بهذه الطريقة لمشورة الخبراء، وأن يتم توثيقها. وتحقق ولايات قضائية كبيرة هذه الأهداف بطرح مزادات على الشبكة الدولية للمعلومات مباشرة أو غيرها من القوائم المنشورة على الشبكة العنكبوتية العالمية للأصول المعروضة للبيع بناء على عروض دنيا محددة مسبقا.

### ٥-٨ الأتعاب مستحقة الدفع لمديري الأصول

في بعض الولايات القضائية تكون هياكل الأتعاب المدفوعة لمدير الأصول محددة بوضوح في قوانين المصادرة أو بالإشارة إلى قانون آخر (مثل قوانين الوصاية على الممتلكات أو تصفية الشركات). وأحيانا تترك هذه الأتعاب لتقدير المحكمة وتخضع للإفصاح الكامل والمراجعة الإلزامية.

وعادة ما تنص تشريعات مصادرة الأصول على أن تخصم أتعاب مدير الأصول من عائدات المصادرة، إما كنسبة مئوية ثابتة، أو على أساس أتعاب مقابل خدمة، وقد تحتسب على أساس السعر بالساعة، أو وفقا لجدول أتعاب. ونظرا لأن المدير قد يطلب منه إدارة الأصول على مدى فترة زمنية ممتدة، فمن الممارسات الجيدة بالنسبة للمدير أن يعد بيانات محددة منتظمة للأتعاب المتكبدة بموجب تعيينه، وموافاة وكيل النيابة بها. وقد ينبه تراكم الأتعاب وكيل النيابة إلى حقيقة أن الأمر أخذ يصبح غير اقتصادي، وقد يوحي بضرورة دراسة طرق أو أشكال أخرى من الأوامر.

وستنشأ ظروف يؤدي في ظلها مدير الأصول عملا مسهبا لكن الأتعاب لا يمكن خصمها (مثلا في حالات انقطاع

إجراءات المصادرة أو فشلها). وفي ظل مثل هذه الظروف، يجب أن تقوم هيئة المصادرة بدفع أتعاب المدير. وقد يكون وجود صندوق للمصادرة أداة مفيدة لدفع تكاليف إدارة الأصول. وتشيد الممارسات الجيدة بدراسة هذه القضايا وجعلها محل اتفاق بين وكلاء النيابة، والمديرين، والمحاكم في أقرب وقت ممكن تجنبا لسوء الفهم، وخاصة المنازعات التي ربما تكون باهظة التكاليف في مرحلة لاحقة.

### ٥-٩ تمويل إدارة الأصول

تكون الموارد لازمة لكل مراحل مصادرة الأصول، بما فيها تقفي الأثر، والإدارة، والتصفية. وكما سبق ذكره، قد تكون إدارة الأصول باهظة التكاليف، وتتطلب آليات لضمان التمويل القابل للتنبؤ، والمستمر، والكافي. وفي بعض الأحوال، قد يتم تمويل الإدارة من الموازنة العامة، وفي أحوال أخرى، يتم تمويلها من خلال صندوق للمصادرة. وقد عولجت هذه القضية في مطبوعات أخرى لمبادرة استرداد الأصول المنهوبة[١٢٨].

---

١٢٨ Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 90; and Stolen Asset Recovery Secretariat, "Management of Confiscated Assets" (Washington, DC, 2009).

# ٦- آليات المصادرة

يعتبر نظام مصادرة الأصول شرطا مسبقا ضروريا لأية ولاية قضائية ترغب في توفير غطاء واق كاف من طرق استعادة عائدات الفساد وغسل الأموال. وتتضمن المصادرة الحرمان الدائم من الأصول بأمر يصدر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى[١٢٩]. وتكتب الدولة أو الحكومة سند الملكية دون تعويض لحائز الأصول. وتشدد الصكوك والمعايير الدولية على أهمية نظم المصادرة باشتراطها كحد أدنى أن تكون لدى الأطراف نظم سارية للمصادرة الجنائية كوسيلة لمكافحة وردع الفساد، وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم الخطيرة[١٣٠]. ويتم التشجيع على المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتوصيات الأربعين زائد تسعة لفريق العمل المالي، ويجري تطبيقها على نطاق أوسع مع استمرار الولايات القضائية في التوسع في برامجها للمصادرة[١٣١].

والمبرر المنطقي للمصادرة واضح: ذلك أنه أولا، يوجد في الجرائم التي تتضمن فسادا وغيرها من جرائم السلب المالي، ضحايا (إما دولة، أو حكومة، أو أفرادا) يتعين تعويضهم بما يمكن استرداده من أموال. ثانيا، لأن الجشع دافع أساسي من وراء الفساد والجريمة المالية، والمصادرة توفر الردع باستبعاد إمكانية التمتع بالمكاسب غير المشروعة. بعبارة أخرى، تبعث المصادرة برسالة مفادها أن «الجريمة لا تفيد».

وشأنها شأن كل التشريعات، لم تخل قوانين المصادرة من مطاعن قانونية في كثير من الولايات القضائية، وأمام المحاكم الدولية. وشملت المطاعن مجادلات حول حقوق الملكية وما إذا كان المستهدفون من المصادرة يحظون بالحقوق الدستورية التي تمنح للمتورطين في مسائل جنائية بما في ذلك افتراض البراءة، وحق سماعهم أمام محكمة جنائية والحق في عدم التجريم الذاتي، وازدواج العقوبة، والعقاب بأثر رجعي. وقد تركز كثير من هذه المجالات على قضية ما إذا كانت المصادرة تعتبر عقوبة أم تدبيرا علاجيا: فإذا كانت عقوبة، وجب أن تجتذب الإجراءات ضمانات الإجراءات الجنائية، وإذا كانت تدبيرا علاجيا، يتسع نطاق التطبيق بحيث قد يشمل جلسات استماع تعقد أمام وكالات إدارية أو محاكم مدنية، واستخدام معيار مختلف للإثبات واستخدام القرائن القابلة للدحض (رغم أن ولايات قضائية كثيرة تسمح بالقرائن القابلة للدحض في جرائم جنائية معينة)، والتطبيق بأثر رجعي. وأخيرا، فقد طبق كثير من المحاكم نهجا يسمح بنطاق أوسع للتطبيق[١٣٢].

---

١٢٩ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ٢ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

١٣٠ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المواد ٢، ٣١، ٥٤، ٥٥؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المادتان ١، ٥ والتوصيتان ٣ و ٣٨ من توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩.

١٣١ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (١) (جـ)؛ التوصية ٣، فريق العمل المالي، توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩.

١٣٢ قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه حيث المبلغ محدودا بالنسبة للنفع المتحصل، ولا يمكن أن يحل محله السجن ولكن هناك تدابير أخرى لها قيمة اقتصادية، يكون لمصادرة عائدات الجريمة طابع علاجي. (ECHR). وللاطلاع على أمثلة من ولايات قضائية محددة *Welch v. United Kingdom,* No. 17440/90 (ECHR, February 9, 1995); *Philips v. United Kingdom,* No. 41087/98 (ECHR, July 5,

### الإطار ٦– ١ خلفية تاريخية والتطورات الحديثة في المصادرة

بقي مفهوم مصادرة الأصول متداولا منذ فترة طويلة جدا. وإذ وجدت نماذج من قوانين المصادرة القديمة في نصوص يبلغ عمرها آلاف السنين. وتطورت قوانين المصادرة، التي انحدرت من هذه السوابق القديمة، كجزء من كل من القانون العام الإنجليزي والقانون المدني المبكر. وبداية بالجهود المكثفة خلال الثمانينيات من القرن العشرين لمكافحة تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، قامت بعض الولايات القضائية بتنفيذ نظامين للمصادرة أحدهما جنائي، والآخر للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة. وضاعفت الولايات القضائية أخيرا جهودها للحصول على المصادرة، مدفوعة غالبا بالانخفاض النسبي لمستويات استرداد الأرباح من الجرائم، مقارنة بالأرقام الضخمة المقدر بأنها تشكل اقتصاد الإجرام. وقد أفضت عملية إعادة التقييم هذه إلى الاتجاهات العامة التالية في تشريعات المصادرة:

- استحداث أحكام المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة؛
- تقليل معايير الإثبات؛
- عكس عبء الإثبات في ظل بعض الظروف؛
- زيادة استخدام القرائن القابلة للدحض؛
- زيادة استخدام سلطة المصادرة الإدارية، وإجراءات التنازل فيما يتعلق بالنقدية والأدوات المستخدمة في اقتراف الجريمة.

ويجب أن يقضي أي نظام للمصادرة بتحديد العائدات وأدوات الجريمة، والحجز عليها أو تقييدها، وإدارتها، ومصادرتها، وتصفيتها، وتقاسمها، أو إعادتها. وحيث إن قضايا الفساد وغسل الأموال واسعة النطاق وتعبر الحدود الدولية، يجب أن يكون نظام المصادرة قادرا على إنفاذ الأوامر المحلية في ولايات قضائية أجنبية. ويتناول هذا الفصل خطوات محددة للحصول على أمر المصادرة، والمساعدات والمعززات الإجرائية التي تطبقها بعض الولايات القضائية. وللاطلاع على معلومات عن الجوانب الأخرى من المصادرة، انظر الفصل الثالث، والرابع، والخامس، والسابع. ونورد في الإطار ٦– ١ بعضا من الخلفية التاريخية والتطورات الحديثة المتعلقة بالمصادرة.

وقد يجد وكلاء النيابة عددا من طرق المصادرة المتاحة في ظل نظامهم المحلي، وعليهم أن يحاولوا الإبقاء على كل الخيارات متاحة، خاصة في القضايا التي تكون فيها الطعون على المصادرة مرجحة إلى أقصى حد، وقد يستبعد تطور الأحداث إحدى الطرق. مثال ذلك أنه لو انهارت المحاكمة بسبب رفض الأدلة أو وفاة المدعى عليه، فإن وجود تطبيق موازٍ دون الاستناد إلى حكم إدانة من شأنه أن يبقي على فرصة المصادرة. كما أن توافر خيارات متعددة قد يمكن السلطات

2001); *Butler v. United Kingdom,* No. 41661/98 (ECHR, June 27, 2002). For examples from specific jurisdictions, see Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 19–21.

أيضا من استخدام إحدى الطرق للحجز على الأصول أو تقييدها ثم الانتقال إلى طريقة أخرى للمصادرة[١٣٣].
ومن الوجهة الإستراتيجية، غالبا ما يكون من قبيل الحصافة استصدار أوامر متعددة بالمصادرة على ذات الأصل، مثل أمر مصادرة على أساس الملكية، وأمر على أساس القيمة. وفي مثل هذه القضية، إذا تم رفض أي اتهام، أو الحصول على براءة، أو تم إلغاء الإدانة في الاستئناف، يمكن أن يظل عندئذ أمر المصادرة الآخر ساريا. وفي بعض الولايات القضائية التي تطبق المصادرة دون الاستناد إلى حكم الإدانة، يجوز تعليق إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة حتى تختتم القضية الجنائية، وتستنفد الطعون بالاستئناف. وإذا لم تشترط تشريعات المصادرة الاختيار بطريقة أو بأخرى، يتعين على الممارسين ألا يتخلوا عن عقوبة يرجح توافرها.

### ٦– ١ نظم المصادرة

توجد عموما ثلاثة أنواع من المصادرة تستخدم في استرداد عائدات الفساد والأدوات المستخدمة فيه: المصادرة الجنائية، والمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، والمصادرة الإدارية في بعض الولايات القضائية.

#### ٦–١–١ *المصادرة الجنائية*

تتطلب المصادرة الجنائية صدور إدانة جنائية عن طريق المحاكمة، أو عقب اعتراف المدعى عليه بالذنب. وما إن يتم الحصول على إدانة، يجوز للمحكمة أن تصدر أمرا نهائيا بالمصادرة– غالبا ما يكون جزءا من الحكم. وفي بعض الولايات القضائية، تكون المصادرة أمرا إلزاميا، وفي ولايات قضائية أخرى يكون للمحكمة السلطة التقديرية في فرضها[١٣٤]. وقد تكون نظم المصادرة الجنائية إما مبنية على الملكية، أو مبنية على القيمة (مبينة بصورة أكثر في القسم ٦– ٢).

وفي بعض الولايات القضائية، يجوز تطبيق معايير مختلفة للإثبات في مرحلتي القضية (أي أثناء الفصل في الإدانة، وأثناء إجراءات المصادرة). ففي أثناء الحكم في الإدانة، يتمثل العبء الأساسي على وكيل النيابة في إدانة المدعى عليه في الجريمة على أساس معيار الإثبات الجنائي المطلوب، سواء أكان «دون شك معقول» أم كان «بالاعتقاد الجازم». وينبغي استيفاء هذا المعيار للإثبات، لإثبات الجريمة قبل أن يمكن إصدار الأمر بالمصادرة. وقد تفرض أعباء لاحقة أو ثانوية أثناء نظر المحكمة للمصادرة. وفي بعض الولايات القضائية، يجوز إقامة هذا العبء القانوني على أساس معيار الإثبات الأدنى المتمثل في «موازنة الاحتمالات»؛ وتطبق ولايات قضائية أخرى ذات المعيار المستخدم في القضايا الجنائية.

---

١٣٣ غالبا ما يتم حجز الأصول أو تقييدها في الولايات المتحدة باستخدام المصادرة دون الاستناد لإدانة قبل إصدار الاتهام، لكن يتم التحول لمصادرة جنائية لنفس هذه الأصول بعد الإدانة (*United States v. Candelaria-Silva,* 166 F.3d 19, 43 (1st Cir., 1999). وهناك سبب للقيام بذلك هو أن الممارس سوف يرغب عادة في الحجز أو التقييد قبل أن تدعم الأدلة الحصول على اتهام رسمي. بيد أنه بصفة عامة، فإنه إذا تم الحصول على إدانة في نهاية المطاف، فإنه من الأيسر في هذه المرحلة الحصول على أمر مصادرة رسمي باعتباره جزءا من الحكم في القضية الجنائية. وبالمثل، فإنه في ظل نظام extención de dominio في كولومبيا، قد تمضي إجراءات المصادرة دون الاستناد لإدانة قدما في طريقها بصورة مستقلة وفي موازاة القضية الجنائية. لكن إذا أدين المتهم فإن الحصول على المصادرة الإجرامية (de Comiso) يكون عادة أسهل من استكمال عملية المصادرة دون الاستناد إلى إدانة.

١٣٤ في الكمرون مثلا، تعد المصادرة إجبارية في بعض قضايا الفساد. وينص القسم ١٨٤ (٤) من القانون الجنائي في الكمرون المعني باختلاس الأموال العامة على أن المصادرة «سيتم الحكم بها في كل قضية».

ونظرا لضرورة الإدانة، قد تكون هناك صعوبة في استخدام هذا الإجراء في مصادرة الأصول، في حالة وفاة الجاني أو هروبه من الولاية القضائية، أو غيابه. وقد قامت بعض الولايات القضائية بإدماج أحكام تتعلق بالفرار من وجه العدالة، تعلن «إدانة» الجاني لأغراض المصادرة، متى يثبت أنه قد هرب من الولاية القضائية.

### ٦-١-٢ المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة

تخول المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة– التي يشار إليها «بالمصادرة الموضوعية». أو «*توسيع النطاق*» – بمصادرة الأصول دون الحاجة إلى صدور إدانة[١٣٥]. ونظرا لأن المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة غالبا ما تكون إجراءً مبنيا على الملكية ضد الأصل ذاته، وليس ضد الشخص الحائز أو المالك، فهي تتطلب، عموما، إثباتا بأن الأصل يمثل عائدات لجريمة أو أداة من أدوات اقترافها[١٣٦]. يضاف إلى ذلك أن المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة لا ترتبط بالحصول على إدانة.

وهذا النوع من المصادرة غالبا ما يتم بواحدة من طريقتين. الأولى هي المصادرة في سياق الإجراءات الجنائية، لكن دون الحاجة إلى إدانة أو إثبات نهائي للجرم[١٣٧]. وفي مثل هذه المواقف، تدمج قوانين المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ضمن مدونات القانون الجنائي القائمة، وقوانين مكافحة غسل الأموال أو غيرها من التشريعات الجنائية، وتعتبر إجراءات «جنائية» تنطبق عليها قوانين الإجراءات الجنائية. والطريقة الثانية هي المصادرة من خلال قانون بها مستقل يستحدث إجراءات منفصلة يمكن أن تتم بمعزل عما يتصل بها من إجراءات جنائية أو بالتوازي معها، وغالبا ما تخضع لقواعد الإجراءات المدنية (وليس قوانين الإجراءات الجنائية)[١٣٨]. وفي الولايات القضائية التي تطبق الإجراءات الإدارية، يشترط للمصادرة اتباع معيار أدنى للإثبات يتمثل في «موازنة الاحتمالات»، أو «معيار رجحان الأدلة»، وبذلك يخفف من عبء المحاكمة.

وبعض الولايات القضائية لا يباشر المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة إلا بعد استنفاد الإجراءات الجنائية أو فشلها. وفي ولايات قضائية أخرى، يُصدر الأمر بتعليق إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة حتى يتم إنهاء التحقيق الجنائي[١٣٩].

والمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة مفيدة في سياقات متنوعة، خاصة عندما تكون المصادرة الجنائية مستحيلة

---

١٣٥ للاطلاع على قائمة بالولايات القضائية التي لديها مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، انظر الحاشية ٢٠.

١٣٦ في البرازيل والفلبين لا يستند النظام على الملكية بصورة محضة لأن السلطات قد تحصل على حكم شخصي ضد شخص ما وليس ضد الأصل. وتطبق انتيغوا وباربودا وأستراليا أحكام المصادرة دون الاستناد لحكم الإدانة المبنى على القيمة إضافة إلى المصادرة المستندة لإدانة المبنية على الملكية.

١٣٧ تشمل أمثلة الولايات القضائية ليختنشتين، وسلوفينيا، وسويسرا، وتايلند.

١٣٨ تشمل أمثلة الولايات القضائية كولومبيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتلائم نظم «المصادرة المدنية» أو «التجريد المدني» هذه الفكرة.

١٣٩ قد تؤثر الإجراءات المدنية التي تبيح كشف مستندات ووقائع لم تكن معروفة في مرحلة ما قبل المحاكمة (مثل إفادات الشهود، الاستجوابات، وإبراز المستندات أو أوامر الإفصاح) على التحقيق الجنائي الجاري.

أو غير متاحة، مثلا في حالات: (١) وفاة الجاني، أو هروبه من الولاية القضائية، أو حصانته ضد المحاكمة أو (٢) العثور على الأصل وعدم معرفة المالك، أو (٣) عدم وجود أدلة كافية لالتماس الإدانة الجنائية، أو تمخض الإجراءات الجنائية عن تبرئة الجاني (وهذا ينطبق في الولايات القضائية التي تطبق معيارا أدنى للإثبات). وقد يكون هذا النوع من المصادرة مفيدا أيضا في القضايا الكبيرة والمركبة، حيث يجري تحقيق جنائي وتكون هناك ضرورة لتغيير الأصول ومصادرتها قبل توجيه اتهام جنائي رسمي[١٤٠].

ليس القصد من نظم المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة أن تحل محل المصادرة الجنائية. ففي القضايا التي يمكن فيها إجراء المحاكمة والحصول على إدانة، يجب الحصول على الإدانة، ويجب أن تتاح لوكلاء النيابة فرصة إجراء المصادرة الجنائية القوية والاقتصادية نسبيا.

### ٦ – ١ – ٣ *المصادرة الإدارية*

تتم المصادرة الإدارية دون الحاجة إلى حكم قضائي. وغالبا ما تستخدم لمصادرة الأصول عندما لا يكون الحجز موضع طعن، وعندما تستوفي اشتراطات معينة. (مثل إخطار الأطراف، أو الإخطار عن طريق النشر، وعدم تقديم اعتراض). وإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك حدود قانونية للمصادرة الإدارية، مثل وجود حد أقصى لقيمة الأصل أو تحديد أنواع معينة من الأصول التي يجوز مصادرتها[١٤١]. وغالبا ما تقضي القوانين المنشئة للمصادرة الإدارية بضرورة إخضاع القرارات لموافقة لاحقة من المحكمة.

ومن الشائع ربط المصادرة الإدارية– بإنفاذ قوانين الجمارك، وقوانين مكافحة تهريب المخدرات، والقوانين التي تقضي بالإبلاغ عن نقل العملة عبر الحدود. فقد تستخدم مثلا في مصادرة مركبة استخدمت في نقل بضائع ممنوعة، أو عند ضبط نقد في حوزة ساع للتوصيل. وفي مثل هذه الحالات، عادة ما تمنح السلطة القانونية اللازمة لضباط الشرطة والجمارك. وقد تسفر هذه العملية عن مصادرة مثل هذه الأصول بسرعة وبطريقة اقتصادية.

### ٦–٢ كيف تجري المصادرة

كما سلف بيانه، قد يكون حكم المصادرة إما (١) حكما مبنيا على الملكية (مسميا أصلا معينا) أو (٢) حكما مبنيا على القيمة (مسميا مبلغا من المال يملكه شخص معين). ويستخدم بعض الولايات القضائية كلا النظامين، مما يسمح بمصادرة أصول محددة وإصدار حكم يمكن تأديته من أصول شرعية مملوكة لشخص ما. وفي هذه المواقف، قد يكون النظام المبني على الملكية هو الخيار الأول، لكن المصادرة المبنية على القيمة تكون متاحة عند تبديد العائدات أو اختفائها.

---

١٤٠ يبيح كثير من الولايات القانونية التي تطبق القانون المدني إصدار أوامر تقييد في مثل هذه الحالات، لكن كثيرا من الولايات القضائية التي تطبق القانون العام إما أنها لا تسمح بإصدار أمر التقييد أو لا تشترط تقديم اتهام رسمي خلال إطار زمني محدد بعد صدور أمر التقييد.

١٤١ في الولايات المتحدة، يمكن مصادرة أي مبلغ من العملة أو الممتلكات الشخصية بما يقل عن ٥٠٠ ألف دولار إداريا، لكن العقارات، مهما كانت قيمتها، تتعين مصادرتها قضائيا.

وكلا النهجين يستهدفان عائدات الجريمة، وهناك تداخل كبير بين النطاق التطبيقي للقوانين، ومع ذلك فهي تختلف في الإجراءات المستخدمة وشروط الاستدلال اللازمة للحصول على هذه العائدات. وفي هذا القسم نحاول تسليط الضوء على بعض من هذه الاختلافات.

### ٦ – ٢ – ١ المصادرة المبنية على الملكية

النظام المبني على الملكية (الذي يشار إليه أيضا بالمصادرة «الموضوعية» أو نظام الملكية المدانة)، موجه إلى الأصول المتصلة بعائدات الجريمة أو الأدوات المستخدمة في اقترافها– أو تبين أنها كذلك. وهذا يتطلب إثبات أن هناك علاقة بين الأصول التي تم التعرف عليها أو الجريمة.

والمصادرة المبنية على الملكية أكثر فائدة عندما يمكن ربط الأصول التي تم التعرف عليها بأدلة على جريمة ما– مثال ذلك، النقود التي ضبطت في حوزة شخص تلقى رشوة (عائدات) أو المركبة المستخدمة في نقل رشوة نقدية كبيرة الرشوة لمتلقي (الأداة). ورغم ذلك، فإنه عندما لا يمكن الربط بين الأصول وجريمة ما لأن الهدف لم يشارك مباشرة في نشاط إجرامي أو أن المنافع تم إبعادها عن الجريمة من خلال غسل الأموال، تزداد صعوبة هذا النوع من المصادرة. وقد أقرت بعض الولايات القضائية تعزيزات قانونية للتغلب على هذه العقبات مثل أحكام الأصول البديلة والمصادرة الممتدة (انظر القسم ٦– ٣).

ويمثل التعريف التشريعي للعائدات وأدوات الجريمة الخاضعة للمصادرة– وتفسيرها من قبل المحاكم– اعتبارا مهما بالنسبة للممارسين عند تحديد الأصول المقرر إدراجها في طلب المصادرة. ونورد أدناه بعض القضايا التي طرحت وبعض النماذج التي توضح كيف تم تفسير التعريفات بحيث تشمل العائدات أو الأدوات (أو لا تشملها).

#### العائدات المتأتية بصور مباشرة أو غير مباشرة

تعرف العائدات، عموما، بأنها أي شيء ذي قيمة يتم الحصول عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لجريمة[١٤٢]. وتشمل «العائدات المباشرة» المبالغ المدفوعة كرشوة، أو مبالغ نهبها مسؤول من خزانة وطنية أو برنامج حكومي. أما العائدات غير المباشرة فتشمل أي ارتفاع في قيمة مدفوعات الرشوة، أو في محفظة أسهم تم شراؤها بأموال الخزانة المنهوبة.

والعائدات غير المباشرة لا تتأتى مباشرة من اقتراف الجريمة، لكنها تعتبر منافع تبعية ما كان لها أن تتأتى دون ارتكاب الجريمة.

وقد تصبح مهمة تقدير العائدات (أو في حالة المصادرة المبنية على القيمة، تقدير المنافع) المتأتية من جريمة ما أمرا صعبا. فمثلا، إذا دفعت مؤسسة ما رشوة لضمان قبول عرضها المقدم لعقد عسكري، فإن هناك عددا من البدائل الممكنة لقياس حجم العائدات أو المنافع على النحو التالي[١٤٣]:

---

١٤٢ اعتمد كثير من الولايات القضائية تعريف «عائدات الجريمة» المستخدم في اتفاقية الأمم المتحدة بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة ٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ١. وهذه الاتفاقيات تحدد «عائدات الجريمة» بما يعني «أي ملكية مستمدة أو متحصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من ارتكاب جريمة ما».

١٤٣ مبادرة استرداد الأصول المنهوبة تعمل حاليا على إعداد دراسة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تجاهد من أجل التحديد الكمي لعائدات الجريمة (يتوقع أن تنشر في ربيع ٢٠١١).

- **القيمة الإجمالية لعقد الدفاع**. لو كان العقد يقضي بتوريد زورقي دورية قيمة كل منهما تساوي ٥٠ مليون دولار أمريكي، فإن قيمة المنفعة تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وهذه الطريقة يفترض فيها أن الجاني ما كان ليحصل على العقد ما لم يتم دفع الرشوة. وهو افتراض قد يكون صحيحا أو غير صحيح.
- **صافي الأرباح المتأتية من العقد**. لو كانت الشركة، في المثال السابق، قد تكبدت مصروفات قدرها ٦٠ مليون دولارا أمريكي في توريد الزورقين، فسيكون صافي الأرباح ٤٠ مليون دولار أمريكي.
- **قيمة الأرباح المتزايدة المتأتية من استبعاد المنافسة في العقد**: قد يكون ذلك صعب القياس بصورة استثنائية.

والجدير بالذكر أن إدراج الارتفاع في قيمة الأصل لا يعني إمكان خصم الخسائر في القيمة. وعادة ما يتم تقدير قيمة العائدات أو المنافع، أو «بلورتها» لحظة تأتي المنفعة، وإغفال الخسائر اللاحقة.

### العائدات المخلوطة بغيرها

مع غسل العائدات، قد يجري خلطها بأصول أخرى قد لا تمثل عائدات لجريمة، وقد يتم تحويلها لأشكال أخرى من الأصول (انظر الأمثلة في الإطار ٦– ٢). ونتيجة لذلك، لا تشكل هذه الأصول، من الناحية الفنية، عائدات مباشرة لجريمة، بل أصول متحصل عليها من العائدات الأصلية[١٤٤]. ويشمل بعض النماذج من الصياغة القانونية التي تعرف ما يجوز مصادرته في المواقف المختلطة ما يلي:

- «**أي أصل أو جزء منه**» تسمح هذه العبارة للمحكمة بعزل العائدات ذات الصلة التي تم خلطها مع غير العائدات.
- **أصول «متأتية أو متحصلة، أو متحققة من جريمة»، أو «أصول متأتية في أساسها من جريمة أو متحققة منها»**، هاتان العبارتان تعرفان أن عائدات الجريمة المختلطة مع عائدات أخرى لن تفقد وضعها كعائدات. وقد تقصر عبارة «في أساسها متأتية» الاسترداد على جزء من العائدات المستمدة من الجريمة. فمثلا، قد تكون المحكمة مستعدة لإثبات أن الحساب المصرفي الاستثماري كان «في أساسه متأتيا» من جريمة الفساد لو كان ١٠ في المائة من الحساب فحسب يمثل عائدات.

«**أي أصول اختلطت بها العائدات**» هذه العبارة، التي تمثل أوسع النُهج نطاقا، تخضع جميع العائدات المختلطة بغيرها للمصادرة[١٤٥]. ووفقا لهذه اللغة نظريا، فإن دولارا واحدا من العائدات المودعة في حساب رصيده ٩٩٩ دولارا سوف يلوث الحساب بأكمله، ويؤدي إلى مصادرته.

---

١٤٤ تلزم الاتفاقيات الدولية الدول الأعضاء بالسماح بمصادرة الأصول المحولة والمخلوطة. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٣١ (٤) و (٥)؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المادة ١٢ (٣) و (٤)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥ (٦) (أ) و (ب).

١٤٥ هناك مثال لهذا النوع من الأحكام هو تعريف «عائدات أنشطة غير مشروعة» في مرسوم منع الجريمة المنظمة لعام ١٩٩٨ (جنوب أفريقيا)، الذي يشمل الملكية التي اختلطت بملكية تمثل عائدا لنشاط غير مشروع».

**الإطار ٦- ٢ قضايا تتم مواجهتها عند تحديد عائدات الجريمة- نموذج حالة**

السيد سين مسؤول فاسد قبل رشوة نقدية قدرها ١٠٠ ألف دولار للتلاعب في عملية ترسية عقد حكومي. وأجريت بعد ذلك سلسلة من المعاملات لنقل الأموال وغسلها:

- أودع السيد سين الرشوة في حساب مصرفي باسم زوجته.
- حمل السيد سين زوجته على تحويل النقود إلى الحساب الاستئماني لمحام في ولاية قضائية أخرى. وكان المحامي يحوز بالفعل ٩٠٠ ألف دولار (منشؤها غير معلوم) نيابة عن السيد سين.
- أصدر السيد سين تعليماته إلى المحامي باستخدام جميع أموال السيد سين في شراء عقار قيمته مليون دولار باسم شركة استثمار يسيطر عليها السيد سين.
- بعد ذلك بثلاث سنوات باع السيد سين العقار الذي كان قد اشتراه بمبلغ مليوني دولار وعمل على إعادة العائدات إلى حساب يسيطر عليه في وطنه الأم.

وعندما أميط اللثام عن هذه الأنشطة الفاسدة قام وكلاء النيابة بتقديم طلب للحصول على أمر مصادرة مبلغ ٢٠٠ ألف دولار من الحساب المصرفي الذي يحتوي على المليوني دولار، انطلاقا من أنه يمثل عائدات الجريمة. وقد تم احتساب هذا المبلغ من خلال التحليل التالي:

- **١٠٠ ألف دولار**- هو المبلغ المتأتي *مباشرة* من الرشوة. ولم تؤثر حقيقة أن الملكية قد حولت إلى شكل آخر من أشكال من الملكية وخلطت بأصول أخرى في طبيعتها كعائدات مباشرة للجريمة.
- **١٠٠ ألف دولار**- وهو المكسب الرأسمالي من بيع المنزل (مضاعفا في قيمته). وكان المكسب يساوي *منفعة غير مباشرة* من جريمة الفساد.
- **٢٠٠ ألف دولار** إجمالي عائدات الجريمة

ولو كان القانون قد تضمن «أية ممتلكات خلطت بممتلكات تمثل عائدات جريمة» لجاز التطبيق على كامل المبلغ (مليوني دولار). وقد كانت هناك طريقة أخرى هي مصادرة الحساب المصرفي باعتباره أداة من أدوات غسل الأموال.

- **أية أداة اختلطت بها عائدات الجريمة**. تسمح بعض الولايات القضائية بمصادرة الحساب المصرفي بكامله الذي استخدم في غسل الأموال باعتباره أداة من أدوات الجريمة.

### العائدات المستمدة من جرائم أجنبية

حيث إن قضايا الفساد تتضمن غالبا مواقف يقع فيها السلوك الإجرامي في ولاية قضائية ما، وتستثمر العائدات في ولاية أخرى، فإن قوانين المصادرة تقضي غالبا بولاية قضائية تسمح باسترداد الأصول المتحصلة من خلال جرائم اقترفت في الخارج. ولدى عدد من الولايات القضائية تشريعات تخول بمصادرة عائدات الجريمة، إذا كان السلوك غير مشروع في كلتا الولايتين القضائيتين[١٤٦]. وهناك ولايات قضائية أخرى تحصر جرائم خطيرة بعينها، مثل الفساد الأجنبي، وتهريب المخدرات، وجرائم العنف باعتبارها جرائم توفر أساسا للمصادرة.

١٤٦ انظر على سبيل المثال، مرسوم عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢ (المملكة المتحدة)، القسم ٢٤١، القانون الجنائي (ليختنشتين)، القسم ٢٠ ب (٢).

### أدوات اقتراف الجريمة

الأدوات عموما عبارة عن أصول استخدمت، أو قصد استخدامها بأية طريقة هي أو جزء منها في اقتراف أو تسهيل اقتراف جريمة ما– مثل مركبة استخدمت في نقل رشوة نقدية كبيرة إلى متلقي الرشوة (المرتشي). وقد تتحول الأصول إلى أدوات، رغم حقيقة أن الاستحواذ عليها تم بطريقة قانونية بأموال متحصل عليها بطريقة شرعية. ذلك أن الوجه غير المشروع الذي استخدم فيه الغرض هو الذي يجعلها أداة.

ومن القضايا التي يتعين على الممارسين النظر فيها، تعريف «وجه الاستخدام» – سواء عرف من خلال القانون الأساسي أو قانون الدعوى». فلو «*استخدم*» مسؤول فاسد، مثلا، هاتفا في منزل في قبول رشوة، وترتيب تسليم الأموال، فقد يثور الجدل حول ما إذا، كان المنزل قد «استخدم» بما يكفي أو بشكل أساسي في اقتراف الجريمة. وقد يتمثل مثال آخر في يخت كان يتم فيه الترفيه بسفه على المسؤول الفاسد. إذ تشترط المحاكم في بعض الولايات القضائية أن تكون هناك أكثر من صلة طارئة أو عارضة بين الأصل والجريمة: فلا بد من أن تكون الجريمة متصلة باستخدام الأصل، أو تتوقف عليه، وما كان ليمكن ارتكابها بدونه، أو نتجت مباشرة عن استخدامه[١٤٧]. وقد توصلت المحاكم في بعض ولايات قضائية إلى أن استخدام الأصل، بصرف النظر عن مدى كونه هامشيا، يعتبر «استخداما» بالنسبة لأغراض المصادرة. وفي مثل هذه الحالات، يخضع للمصادرة أي أصل استخدم بطريقة غير مباشرة كأداة لاقتراف جريمة، حيثما نص التشريع على أن «الاستخدام» يعني «فيما يتصل» بجريمة.

### ٦– ٢– ٢ *المصادرة المبنية على القيمة*

خلافا لأوامر المصادرة المبنية على الملكية الموجهة إلى أصول بعينها، تتركز المصادرة المبنية على القيمة على قيمة المنافع المتأتية من سلوك إجرامي، وغالبا ما تفرض غرامة نقدية تساوي تلك القيمة. وفي ظل هذا النظام، يتم من الناحية الكمية تحديد حجم المنافع التي آلت إلى المدعى عليه من الجريمة (المنافع المباشرة)، وفي أغلب الأحيان أية زيادة في القيمة ترجع إلى ارتفاع قيمة الأصول (المنافع غير المباشرة). وعند الحكم تفرض المحكمة على المدعى عليه غُرما يعادل تلك المنفعة. ويجوز إنفاذ الحكم باعتباره دينا محكوما به أو غرامة على أي أصل يملكه المدعى عليه، سواء كانت له صلة بالجريمة أم لا.

إن غياب اشترط ربط الأصول المحددة بجريمة ما، غالبا ما ييسر قدرة الممارس على الحصول على حكم بالمصادرة. ورغم ذلك، لابد من أن تكون المنافع مرتبطة بالجرائم التي تشكل أساسا لإدانة المدعى عليه، وقد يكون ذلك محفوفا بالمشكلات في الحالات التي يسير فيها وكيل النيابة في إجراءاته أو لا ينجح إلا في بعض من الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر الأصول على تلك المملوكة للمدعى عليه، وإن كانت القضية غالبا ما يتم تسويتها من خلال القرائن والتعريفات العريضة «للملكية» بحيث تشمل الأصول التي يحوزها المدعى عليه أو يسيطر عليها، أو يهبها (انظر القسم ٤– ٢– ١ من الفصل الرابع). ويجوز أن تقرن قوانين المصادرة المبنية على القيمة بقوانين المصادرة المبنية على الملكية لتحقيق أقصى مدى من التغطية.

---

١٤٧ انظر *Re an Application Pursuant to Drugs Misuse Act,* 1986 [1988] 2 Qd. R. 506 (Australia).

ومثلما هو الحال بالنسبة إلى المصادرة المبنية على الملكية، فإنه من المهم توفير التعريفات التشريعية وتفسير المصطلحات الرئيسية. ونورد فيما يلي بعض القضايا المثارة في عمليات التقاضي.

## تقدير المنافع

يعرف مصطلح «المنافع» عادة تعريفا عاما بأنه يشمل القيمة الكاملة للمنافع النقدية، وغير النقدية التي يتلقاها المدعى عليه (أو الغير بتوجيه من المدعى عليه) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة للجريمة (للاطلاع على وصف لما هو مباشر وما هو غير مباشر انظر القسم ٦– ٢– ١). وتشمل المنافع عادة ما هو أكثر من المكافآت ذات الطابع المالي[١٤٨]. ويتضمن بعض النماذج ما يلي:

- قيمة النقود أو الأصول (بما فيها الأصول «غير المشروعة»)[١٤٩]، المتلقاة فعلا نتيجة لاقتراف جريمة.
- قيمة الأصول المتأتية أو المتحققة (سواء للمدعى عليه أو الغير بناء على توجيه من المدعى عليه) بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الجريمة.
- قيمة المنافع، أو الخدمات، أو المزايا المتأتية (للمدعى عليه أو الغير بناء على توجيه من المدعى عليه) بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لجريمة (مثل قيمة الترفيه بسخاء في قضية رشوة [١٥٠]، أو نتيجة لعمل بالسخرة، يدويا كان أم منزليا أو غير ذلك في قضية للاتجار في البشر أو تهريبهم).
- قيمة المنافع المستمدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من نشاط إجرامي له صلة أو سابق.

وفي بعض الدول، قد يستدل على وجود المنافع من زيادة في قيمة الأصول التي يحوزها شخص ما قبل ارتكاب جريمة ما وبعدها[١٥١].

وكما سبق ذكره، فإن العيب المحتمل للمصادرة المبنية على القيمة هو أن ربط المنافع بالجرائم يشكل أساسا لإدانة المدعى عليه. ويثير هذا الأمر إشكالية في الولايات القضائية التي لا يتخذ فيها وكلاء النيابة دوما إجراء في كل جريمة (ما لم يكونوا مكلفين بذلك)، وبدلا من ذلك، قد يتخذون إجراء في نخبة من الاتهامات الممثلة للوضع الإجرامي العام للمدعى عليه، والتي تحقق نطاقا مناسبا من خيارات الأحكام[١٥٢]. وقد استحدثت عدة طرق لمعالجة هذه القضية المحتملة مثل:

---

١٤٨ يوفر بعض الولايات القضائية توجيها في التشريع. انظر مثلا مرسوم عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢ (أستراليا)، القسم ١٢٢.

١٤٩ قد تشمل المنافع أصولا مشروعة، وكذلك أصولا غير مشروعة أو غير قانونية– مثلا العائدات المتولدة من مشروعات إجرامية. ومن الصعب تقييم قيمة المنافع غير المشروعة ويجب تقديرها استنادا للأدلة المتوافرة. ونظم المصادرة المستندة للقيمة أكثر نفعا للممارسين، ذلك أن إجراءاتها لتقييم المنافع مرنة، مثل تلك التي تسمح بالتقييم استنادا للقيمة في السوق السوداء والاستدلال القياسي عبر فترة الجريمة استنادا إلى الحصيلة من فترة محدودة.

١٥٠ كشفت قضايا أخيرة عن رشاوى في شكل ترفيه مرتفع التكلفة– مثلا عشاء لستة أشخاص يتكلف ٩٠ ألف دولار، مصاريف سفر ورحلات لمتنزهات فريدة، واستخدام الأصول.

١٥١ يجرى هذا الاستدلال على المنافع في الولايات القضائية التي توجد بها قوانين لمكافحة الإثراء غير المشروع أو الموارد غير العادلة، مثل الأرجنتين وكولومبيا.

١٥٢ لن يمثل هذا مشكلة إذا كانت الإجراءات بشأن جريمة إثراء غير مشروع أو موارد غير عادلة، لأن كل المنافع سيتم ربطها بنفس الجريمة.

- **اتهامات تمثيلية تعكس مسارا مستمرا من السلوك الإجرامي على مدى فترة زمنية.** وحيثما يسمح بذلك، فإن الاتهامات بجريمة فساد اقترفت بين (تاريخ) و(تاريخ) سوف تسمح في النهاية بإصدار أمر مصادرة لجميع المنافع المتأتية من هذا «المسار من السلوك» طوال الفترة بكاملها.
- **القرائن القابلة للتفنيد والمصادرة الممتدة.** قد تسمح قرينة قابلة للتفنيد– تقوم على الإدانة عن جريمة واحدة - بالاستدلال على أن المنافع المتأتية على مدى فترة زمنية معينة ممتدة هي منافع من تلك الجريمة. ومثل هذه القرينة قد تسمح بمصادرة أصول قد تكون قد تأتت من جنايات أخرى لم يتهم فيها المدعى عليه أو لم يدن بها، وبالمثل فإن الأحكام التي تسمح للمحاكم بمصادرة الأصول بسبب «أنشطة إجرامية ذات صلة» ستسمح لها بإدراج أي نشاط إجرامي متصل أو مماثل عند احتساب المنافع (للحصول على مزيد من المعلومات انظر القسمين ٦-٣-١ و٦-٣-٣).

إذا كان النظام القانوني المعني لا يسمح بإصدار أمر بالمصادرة على أساس القيمة إلا عن السلوك الذي أدين عليه المدعى عليه، فيتعين على الممارس أن يتوخى الحذر عند اختيار التهم التي سيحاكم عليها المدعى عليه (أي اختيار الجريمة حسب المصادرة المنشودة). وبالإضافة إلى ذلك، يجب توخي الحذر عند النظر في أي قرار لإسقاط التهم أو تعديلها، لأن مثل هذه القرارات قد يكون له آثار ساحقة في حساب المنافع.

### المنافع الإجمالية أو الصافية

في معظم الولايات القضائية، يعرف مصطلح «المنافع» تحديدا بأنه «المنافع الإجمالية»– وليس «المنافع الصافية» أو «الأرباح» – بعد خصم أي مصروفات يتم تكبدها في الحصول على المنفعة. والحساب على أساس «المنافع الصافية» من شأنه أن يمكن المسؤول الفاسد من خصم الأتعاب القانونية، والمصرفية، ورسوم النقل أو غيرها، مما يُدفع في عملية غسل الأموال، ومن شأنه أن يمكنه من استبقاء أجزاء من العائدات. ويجب ألا يقلل أي نقصان في قيمة الأصول أو تبديدها من حساب المنافع الكلية، لأن قيمة المنفعة الإجرامية «تتبلور» بمجرد توليدها.

### المسؤولية القضائية والفردية

في بعض الدول، يعتبر المدعى عليهم مسؤولين مسؤولية تضامنية وفردية بالنسبة إلى أوامر المصادرة المبنية على القيمة. والنتيجة هي أن تصبح المنفعة واجبة الرد من كل من المدعى عليهم المدانين. مثال ذلك، في حالة ارتكاب خمسة أشخاص جريمة واحدة تمخضت عن منفعة إجمالية قدرها ٥٠٠ ألف دولار، يصبح المبلغ بأكمله واجب الرد من قبل كل فرد منهم– وليس ١٠٠ ألف دولار من كل من المدعى عليهم الخمسة. ويكون هذا مفيدا إذا ثبت أن أربعة من المدعى عليهم معدمون، لكن الخامس لديه أصول تبلغ قيمتها مليون دولار.

### ٦ – ٢ – ٣ السلطة التقديرية في المصادرة

غالبا ما تكون سلطة المحكمة في إصدار أمر بالمصادرة سلطة تقديرية[١٥٣]. وتنص بعض قوانين المصادرة على عوامل محددة ينبغي على المحكمة أن تنظر فيها عند مباشرة سلطتها التقديرية في منح المصادرة أو رفضها. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- ما يتحمله أي شخص من مشقة نتيجة لإصدار الأمر؛
- الاستخدام العادي الذي يوظف فيه الأصل الخاضع للمصادرة؛
- درجة التناسب بين الجريمة والمبلغ المقرر مصادرته[١٥٤].

### ٦ – ٢ – ٤ استخدام شهادة خبير وشهادة مستعجلة لتقديم دليل من أجل المصادرة أمام المحكمة

قد تكون الأدلة التي تثبت الصلة بين الأصل والجريمة أو قيمة المنافع معقدة ويصعب على القاضي (أو المحلفين) متابعتها. وغالبا ما تكون أفضل طريقة لعرض هذه الأدلة هي خرائط التدفق أو الجداول الإلكترونية التي تعرض المواد المالية بطريقة أسهل في فهمها (للاطلاع على نموذج من خرائط التدفق انظر الشكلين ٣– ٥ و٣– ٦ من الفصل الثالث). وقد يكون المحاسب الشرعي أو المحقق المالي الذي يتوافر له التدريب والخبرة في عرض الأدلة خير عون في هذا الصدد. وإذا كان ذلك مسموحا به، يمكن للشاهد أن يقدم دليلا مستعجلا في شكل جداول إلكترونية أو خريطة تدفق، يمكن، لو أعدت بدقة، أن توضح كيف تأتت المنافع، وكيف نفذت المخططات المركبة. وينبغي توخي الحيطة لضمان صحة مساعدات العرض، ودقة تعبيرها عن الأدلة الواردة في المستندات الأصلية: إذ أن أي خطأ في الوقائع أو المنهج قد يجرح صدقية الأدلة، وبذلك يترك ثغرة كبيرة في طرح النيابة.

## ٦ – ٣ تعزيزات المصادرة

يقضي معظم الولايات القضائية باستخدام أدوات مساعدة أو تعزيزات إجرائية مصممة لتحسين فاعلية قانون المصادرة أو للاستحواذ على نطاق ممتد من الأصول[١٥٥]. وباستثناء أحكام الأصول البديلة، التي لا تكون مطلوبة سوى في نظم المصادرة المبنية على الملكية، فإن معظمها يسري في كل من نظامي المصادرة المبنية على الكمية والمبنية على القيمة.

---

١٥٣ ينص مثل هذا التشريع على أن المحكمة «يجوز» لها أن تأمر بالمصادرة عند تحقيق الشروط.

١٥٤ تنطبق مصطلحات المشقة، والاستخدام العادي والتناسب في الأغلب على القضايا التي تنطوي على الأدوات، مثل مسكن الأسرة الذي تم الحصول عليه بطريقة غير قانونية والذي يستخدم أيضا كمقر لنشاط غير قانوني (أغراض مشروعه وغير مشروعة على حد سواء). انظر مثلا قضية *المدير الوطني* للادعاء العام ضد النبي (٢٠٠٦) ZACC 17 (المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا (عوامل للنظر في مصادرة مسكن باعتباره «أداة» لعملية مخدرات).

١٥٥ يتم تشجيع التعزيزات في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية UNCAC, art. 48, 59; the European Council Framework Decision 2005/212/JHA of 24 February 2005 on Confiscation of Crime-Related Proceeds, Instrumentalities and Property, art. 3.

### ٦-٣-١ القرائن القابلة للتفنيد

القرينة القابلة للتفنيد هي استدلال لمدى صدق طرح أو واقعة يتم التوصل إليهما بعملية استنتاج مرجح في غياب يقين فعلي مستمد من مجموعة محددة من الظروف. وهكذا، لو أثبت أحد الممارسين توافر مجموعة محددة من الظروف كافية لإثارة افتراض ما، وقع على الطرف الذي أقيمت القرينة ضده عبء تفنيدها بعرض الإثبات المفند للقرينة. ولو عجز هذا الطرف عن ذلك، تحولت القرينة ظاهرة الوجاهة إلى حقيقة لا مراء فيها.

وفي القانون الجنائي، تعطى الأسبقية لافتراض البراءة– أي الحق القانوني أو الدستوري للمتهم في أن يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته. ويقع عبء الإثبات على عاتق النيابة في إثبات الإدانة بالجرم وفقا للمعيار المطلوب، والعجز عن إثبات ذلك يفضي إلى التبرئة. وتستخدم القرائن القابلة للتفنيد بشكل غير متواتر في القضايا الجنائية لأنها تلغي فعليا هذا العبء[١٥٦]، ورغم ذلك فهي أكثر شيوعا في إجراءات المصادرة والإجراءات المدنية، حيث لا ينطبق افتراض البراءة لأنه لن تتعرض للحظر لا المسؤولية الجنائية أو الحريات الفردية[١٥٧].

وللقرائن فائدة هائلة في قضايا المصادرة التي تتضمن مسؤولين عموميين فاسدين، لأن هؤلاء المسؤولين– خاصة من أمضى منهم فترة طويلة في منصبه– توافرت لديهم فرصة كبيرة لاختلاس الأموال وإخفائها، وغالبا ما يتمكنون من التأثير على الشهود وإجهاض التحقيقات في أصولهم. ويعزز إعفاء النيابة من عبء إثبات أن ثروة ليس لها تفسير مرتبطة بحالات محددة من السلوك غير المشروع، أو أن منفعة متأتية من جريمة تعزز بشكل كبير من إمكانية استصدار حكم بالمصادرة.

والقرائن أدوات قوية، وعلى الممارسين التأكد من استخدامها بشكل سليم. فأي سوء استخدام مزمن للأدوات المتاحة في نظام للمصادرة من شأنه أن يلوث سمعة النظام بأسره[١٥٨]. كما أن استخدام القرائن، مثلا، في مصادرة جميع أصول شخص اقترف جريمة صغرى نسبيا، من شأنه أن يثير شكوكا حول نزاهة نظام المصادرة. وتشمل الأسس المشتركة للقرائن ما يلي:

- **الحيازة:** بموجب هذه القرينة، تعتبر الأصول التي وجدت في حيازة شخص ما في وقت ارتكاب الجريمة، أو قبلة أو بعده بفترة وجيزة، إما عائدات للجريمة أو أداة لها.
- **الاقتران:** طبقت هذه القرينة في قضايا الجريمة المنظمة التي افترض فيها أن الأصول العائدة لشخص

---

١٥٦ مثلا، يمكن افتراض أن شخصا يحوز أكثر من القدر المسموح به من المخدرات هو مهرب مخدرات، في حالة عدم وجود دليل على عكس ذلك.

١٥٧ لاحظ أن المصادرة الإجرامية يحكم بها بعد الحصول على الإدانة. كما تطبق قوانين الضرائب والجمارك نفس الافتراضات في إجراءاتها.

١٥٨ قصر بعض الولايات القضائية تطبيق بعض القرائن على الجرائم الخطيرة: مرسوم المصادرة لعام ١٩٨٧ (فيكتوريا، أستراليا) ومرسوم عائدات الجريمة، ٢٠٠٢ (كومنولث أستراليا). وفي المملكة المتحدة، لا يسمح بالقرائن في قضايا المصادرة المبنية على القيمة إلا في قضايا «أسلوب الحياة الجنائي: مرسوم عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢، القسم ٦ (المملكة المتحدة).

شارك في منظمة إجرامية أو ساندها موجودة تحت تصرف المنظمة، ويجوز مصادرتها[١٥٩]. ويساعد إدراج هذا التعزيز في الهجوم على القاعدة الاقتصادية للجماعات الإجرامية راسخة الأقدام.

- **أسلوب الحياة**[١٦٠]: قد تثار هذه القرينة عندما يتمكن وكيل النيابة من إثبات أن الجاني لا يمتلك ما يكفي من المصادر المشروعة للدخل لتبرير قيمة الأصول المتراكمة على مدى فترة زمنية معينة[١٦١]. ويجوز أن يستبعد من أمر المصادرة الأصناف التي يمكن للجاني أن يثبت استحواذه عليها بطرق مشروعة. وتتطلب هذه القرينة أن يبرر الجاني أسباب حصوله على أصول أكثر من تلك المتعلقة بالجريمة المحددة.
- **نقل ملكية الأصول**: يجوز أن يفرض القانون قرينة بأن عمليات نقل الملكية للأسرة، أو الشركاء المقربين أو عمليات نقل الملكية مقابل قيمة أدنى من القيمة السوقية تعتبر عمليات غير مشروعة[١٦٢]. ويتعين على الحائز للملكية إثبات أن الأصل كان محل معاملة بين غرباء تتضمن سداد قيمة سوقية عادلة[١٦٣]. فإذا لم يتم تفنيد ذلك، بطل نقل الملكية.
- **طبيعة الجريمة**: ترتبط هذه القرينة عادة بإدانة في فئة من الجرائم الخطيرة بوجه خاص، مثل الاتجار في كميات كبيرة من المخدرات، والأشكال الكبرى من الفساد، أو الاحتيال، أو كسب المال بالابتزاز والتهديد، أو الجريمة المنظمة. وعند إدانة الشخص بمثل هذه الجريمة، تثار قرينة قابلة للتفنيد بأن الأصول المتراكمة أثناء فترة الجريمة هي عائدات الجريمة وتخضع للمصادرة.

ورغم أن عبء تفنيد القرينة يقع على عاتق الجاني، إلا أن وكيل النيابة يقدم عادة بعض المعلومات لدحض أي أدلة تفنيد قد يقرر الجاني إبرازها، ويساعد المحكمة في التوصل إلى استدلال بأن الأصل قد تم استحواذه بعائدات غير مشروعة أو كان يمثل أداة لاقتراف جريمة. ومن شأن وجود مثل هذه المواد أن يجعل تفنيد الجاني للقرينة بمجرد إثبات المصدر والاستخدام المشروع للأصل أكثر صعوبة.

### ٦-٣-٢ *أحكام الأصول البديلة*

تساعد أحكام الأصول البديلة في التغلب على العقبات، التي غالبا ما تعترض نظم المصادرة المبنية على الملكية- مثل تقفي أثر الأصول أو ربطها بالجريمة- وذلك بالسماح بمصادرة أصول لا ترتبط بالجريمة. وقد تشترط هذه الأحكام إثباتا بما يلي:

- إن الأصول الأصلية تأتت كمنفعة من جريمة ما أو أن أصلا معينا استخدم أداة لجريمة.
- إن الأصل لا يمكن تحديد مكانه، أو غير متوافر لأسباب أخرى.

---

١٥٩ في ٢٠٠٥ حكمت المحكمة الاتحادية العليا في سويسرا بأن رئيس نيجيريا سانى أباشا وأسرته وشركاءه شكلوا منظمة إجرامية، وأمرت بمصادرة وإعادة ٤٥٨ مليون دولار من الأصول المرتبطة بأباشا، باستخدام هذه الأحكام. انظر القانون الجنائي (سويسرا)، المادة ٧٢.

١٦٠ إن القرينة التي تستند إلى أسلوب الحياة منفصلة ومتميزة عن جريمة للإثراء غير المشروع أو الموارد غير العادلة. ورغم أن التعريف هو نفسه عادة، فإن الإجراءات المطبقة مختلفة.

١٦١ في جنوب أفريقيا، تمتد القرينة عبر فترة سبع سنوات سابقة لاستهلاك الإجراءات. قانون منع الجريمة المنظمة، التعديل الثاني، ١٩٩٩، القسم ٢٢. وفي المملكة المتحدة، تبلغ الفترة ست سنوات بالنسبة للمدعى عليه الذي اعتبر أنه يعيش بأسلوب حياة إجرامي. مرسوم عائدات الجريمة (المملكة المتحدة) القسم ١٠ (٨)، انظر أيضا القانون الجنائي (فرنسا) المادة ١٣١- ٢١.

١٦٢ في تايلند، يفترض أن نقل الملكية لأعضاء الأسرة فيه غش: قانون مكافحة غسيل الأموال، ١٩٩٩، القسم ٥١ و ٥٢.

١٦٣ في كولومبيا، يتعين على الطرف الذي يحاول دحض القرينة أن يثبت أيضا أن المعاملة حدثت عمليا (أي أن الطرف لديه ما يكفي من المال للشراء وأن الطرف البائع حصل على الأموال).

وعندما يثبت أن الجاني قد بدد العائدات المباشرة، يجوز لوكيل النيابة أن يتقدم بطلب للمصادرة بقيمة معادلة بأصول الجاني غير الموصومة.

ولا تحتاج قوانين المصادرة المبنية على القيمة إلى أحكام عن الأصول البديلة، لأنها تفرض مسؤولية نقدية مماثلة على الشخص الذي يستحوذ على المنفعة التي لا يمكن فرضها ضد أي من أصول ذلك الشخص[١٦٤].

### ٦ – ٣ – ٣ المصادرة الممتدة

تسمح بعض الولايات القضائية للمحاكم بمصادرة الأصول المتأتية من أنشطة إجرامية مماثلة أو متصلة بها (أو بإدراجها في تقييم المنافع)[١٦٥]. ولا يشترط اتهام الجاني بجريمة عن هذه الأنشطة الأخرى المتصلة بها، ورغم ذلك يجب أن تثبت المحكمة أن الأنشطة ذات الصلة مرتبطة بما يكفي بالجريمة (انظر النموذج في الإطار ٦ – ٣). وفي بعض الولايات القضائية الأخرى، يجوز السماح للمحاكم بمصادرة جميع أصول الشخص المدان أو جزء منها، دون اعتبار لما إذا كانت مشتراة قبل اقتراف الجريمة أو بعده[١٦٦]. وتقتصر هذه الأحكام غالبا على الجرائم الخطيرة – مثل الإرهاب، أو الجريمة المنظمة، أو غسل الأموال أو تهريب المخدرات – ولا تنطبق إلا على الأصول العائدة للجاني.

### ٦ – ٣ – ٤ آليات لإبطال عمليات نقل ملكية الأصول

إضافة إلى استخدام القرائن لإبطال عمليات نقل ملكية الأصول (انظر القسم ٦ – ٣ – ١)، سن بعض الولايات القضائية أحكاما نظامية تقضي بأن تؤول ملكية الأصول المصادرة للدولة أو الحكومة عند وقوع فعل غير مشروع يفضي إلى المصادرة[١٦٧]. ولو تم نقل ملكية الأصل في وقت لاحق، يبقى خاضعا للمصادرة– فيما عدا عمليات نقل الملكية لمشترين حسني النية لا يعلمون بخضوع الأصل للمصادرة.

### ٦ – ٣ – ٥ المصادرة التلقائية عند الإدانة

يؤدي هذا النوع من الأحكام إلى إعمال قرينة قابلة للتفنيد، بل إلى المصادرة الفعلية بالإعمال التلقائي للقانون الأساسي. ومثل هذا الحكم يلغي الحاجة إلى إصدار قرار قضائي عند استيفاء شروط معينة[١٦٨]. ويجوز لأي شخص يرى أن له مصلحة في أصل خاضع للمصادرة التلقائية– سواء أكان مدعيا عليه أو مالكا بريئا، أو أي طرف ثالث– أن يتقدم بطلب لاستبعاد الأصل من إعمال القانون، وذلك بإثبات اكتسابه واستخدامه بطريقة مشروعة، على أن يتحمل الطالب عبء الإثبات.

---

١٦٤ في الولايات المتحدة، تجوز مصادرة الأصول البديلة في معظم القضايا الجنائية لكن ليس من خلال المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة.

١٦٥ مثل هذه الصلاحيات الممتدة في المصادرة مقضي بها في الولايات القضائية للاتحاد الأوروبي القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي: 2005/212 JHA في ٢٤ فبراير ٢٠٠٥، بشأن مصادرة العائدات المرتبطة بالجريمة وأدواتها وملكيتها، المادة ٣. وفي جنوب أفريقيا، يسمح قانون منع الجريمة المنظمة لعام ١٩٩٨، القسم ١٨ (١) (جـ)، بتقدير أوامر المصادرة استنادا للقيمة على «الأنشطة ذات الصلة».

١٦٦ القانون الجنائي (فرنسا) المادة ١٣١ – ٢١.

١٦٧ يستخدم هذا المفهوم بالنسبة لبعض أنواع المصادرة في الولايات المتحدة ويشار إليه باعتباره مبدأ العلاقة الخلفية». العنوان ٢١، قانون الولايات المتحدة، القسم ٨٥٣ (ج) و ٨٨١ (ح)، والعنوان ١٨ قانون الولايات المتحدة، القسم ١٩٦٣ (ج) وقد توجد مثل هذه الأحكام في قوانين المصادرة الإدارية.

١٦٨ تطبق المصادرة التلقائية في أستراليا.

**الإطار ٦-٣ استخدام «الأنشطة ذات الصلة» لضم المنفعة بكاملها**

على مدي فترة شهرين، قبلت مسؤولة الجمارك السيدة سين ثلاث رشاوى من عملاء سريين. وبلغ إجمالي الرشاوى ٢٠ ألف دولار. وقد أثبتت الأدلة المتحصل عليها أنها كانت تخطط لتعاملات أخرى من شأنها أن تتمخض عن مزيد من الرشاوى، وأن ثروتها زادت ٥٠٠ ألف عما كان يتوقع أن توفره من راتبها الحكومي خلال العامين السابقين. وقد عثر أيضا على عدة تقارير عن تعاملات مشبوهة بخصوص قيام السيدة سين بإجراء معاملات لا تفسير لها تتضمن مبالغ نقدية كبيرة.

وقد أدينت السيدة سين بثلاث تهم فساد، بناء على ما تلقته من رشاوى من العملاء السريين. وتقدم وكيل النيابة بطلب لاستصدار أمر بالمصادرة، بناء على المنفعة المتأتية من اقتراف الجرائم الثلاث، وأي «أنشطة إجرامية متصلة بالجريمة»- وهو خيار متاح وفقا لقانون المصادرة بالولاية القضائية. وقد قدم وكيل النيابة أدلة على السيدة سين انخرطت في أعمال الحصول على رشاوى من المستوردين. وأن مبلغ الزيادة غير المبررة في ثروتها وقدرها ٥٠٠ ألف دولار تأتت من ممارسة أعمال فساد كانت «متصلة» بالجرائم التي أدينت بها. وقد أمرت المحكمة بتغريمها ٥٢٠ ألف دولار— وهو قيمة الرشاوى الثلاث زائدا قيمة الثروة المتأتية من الجرائم ذات الصلة.

(أ) لو لم يدرج حكم «الأنشطة ذات الصلة» في التشريع، لم يكن الادعاء ليستطيع سوى طلب غرامه قدرها ٢٠ ألف دولار (مبلغ الرشاوى الثلاث).

### ٦- ٤ مصالح الغير

يحق للأغيار ممن لهم مصلحة قانونية محتملة في أصول خاضعة للمصادرة أن يخطروا بالإجراءات وأن يحصلوا على فرصة الاستماع إليهم[١٦٩]. ونموذجيا، يتم إرسال إخطار إلى أفراد تعتقد السلطات أن لهم مصلحة معترفا بها قانونا. وينبغي أن يطبق هذا الفحص دون قيود؛ وإذا بيّن أحد الأطراف أن له مصلحة، يتعين توجيه إخطار رسمي له. وحيث إن المصادرة تسقط جميع الحقوق في الأصل، فإنه يتعين عموما توجيه شكل إضافي من أشكال الإخطار إلى عامة الجمهور من خلال الصحف، أو الجرائد الرسمية (القانونية)، أو الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). وينبغي أن تكون هناك أيضا إجراءات للاعتراف بالمصالح المشروعة للأغيار في أمر التقييد (للاطلاع على مناقشة لهذه القضية انظر القسم ٤- ٥ من الفصل الرابع).

وقد تتباين الخطوات الإجرائية لتعزيز مصالح الغير، تبعا لما إذا كانت المصادرة جنائية أو لا تستند إلى حكم إدانة. وبوجه عام، فإنه فيما يتعلق بالمصادرة الجنائية، يجب إتمام الإجراءات الجنائية التي تتناول الجريمة الكامنة وراءها للغير، والأمر بمصادرة مصلحة المدعى عليه قبل أن تنظر المحكمة في مصالح الغير. ويسمح بعض الولايات القضائية

١٦٩ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٣١ (٩)، ٣٥، ٥٥ (٣) (جـ)، ٥٧، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. المادة ١٢ (٨)، ١٣ (٨)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥ (٨).

للغير بأن يمثل أمام المحكمة قبل الحكم، الأغيار الذين يصرون على دفوع محددة، مثل الادعاء بأن التقييد المؤقت يسبب مشقة شديدة، وبأن الأصل ناتج عن مصدر مشروع ولازم لمصاريف المعيشة. وفي ظل النظم التي لا تستند إلى حكم إدانة، يتم النظر في مطالبات الغير بوجه عام أثناء سير إجراءات التقاضي الأولى. ويجب على الطرف المعني عادة إثبات (١) أن له مصلحة معترفا بها قانونا في الأصول، أو أن (٢) المصلحة قد تم الحصول عليها قبل اقتراف أي جرم جنائي، وأن الطرف لم يكن لديه سبب للاعتقاد بأن الأصول قد أقحمت في الجريمة الكامنة وراءها، أو (٣) أن المصلحة في الأصول نشأت بعد اقتراف النشاط الإجرامي، وأن الطرف كان مشتريا حسن النية مقابل دفع قيمة الأصول.

## ٦– ٥ مصادرة الأصول الموجودة في ولايات قضائية أجنبية

من الشائع تماما أن تنتقل تحقيقات الفساد وغسل الأموال لما وراء الحدود الوطنية، الأمر الذي يتطلب التعاون مع ولايات قضائية أجنبية. ومن شأن انخراط ولاية قضائية أجنبية أن يعقد القضية كما أنه يفتح نطاقا جديدا كاملا من الاحتمالات. فمثلا إذا كانت هناك قضية تتضمن جرائم فساد وغسل أموال محلية، وجرائم غسل أموال أجنبية، تثور عدة احتمالات:

- يجوز إنفاذ إجراءات محلية للمصادرة في الولاية القضائية الأجنبية من خلال طلب للمساعدات القانونية المتبادلة، وإعادة الأصول إلى الولاية القضائية الطالبة، وفقا للاتفاقات والمعاهدات الدولية أو غيرها من الاتفاقات (للاطلاع على بيان لإجراءات المساعدات القانونية المتبادلة انظر الفصل السابع)[١٧٠].
- يجوز أن تعيد إجراءات المصادرة الأجنبية عائدات المصادرة إلى الولاية القضائية المضارة بجرائم الفساد عن طريق الاسترداد المباشر أو عن طريق اتفاق تقاسم (للاطلاع على بيان لهذه الإجراءات انظر الفصل التاسع).
- يجوز متابعة كل من الإجراءات المحلية والأجنبية بالترادف.

ويصور الشكل ٦– ١ هذه الاحتمالات.

## ٦– ٦ الاسترداد من خلال المصادرة لصالح ضحايا الجريمة

صار من الشائع بصورة متزايدة أن تستخدم الولايات القضائية عادة الحقوق لضحايا الجريمة[١٧١]. وقد صممت التشريعات واللوائح بحيث تعطي للضحايا الأسبقية على الخزانة العامة أو صندوق المصادرة التابع للدولة أو الحكومة. وفي حالة وجود أصول تكفي للوفاء بحكم بالمصادرة وأمر بإعادة الحقوق، يجوز إيداع الأصول، لصالح الدولة أو الحكومة، بعد تسلم الضحايا حقوقهم.

---

١٧٠ انظر على سبيل المثال، أحكام الإعادة الموجزة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٧.

١٧١ تدعم الاتفاقيات الدولية هذه الممارسة. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٧ (٣) (جـ) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٤ (٢).

**الشكل ٦- ١ مصادرة أحد الأصول في ولاية قضائية أجنبية**

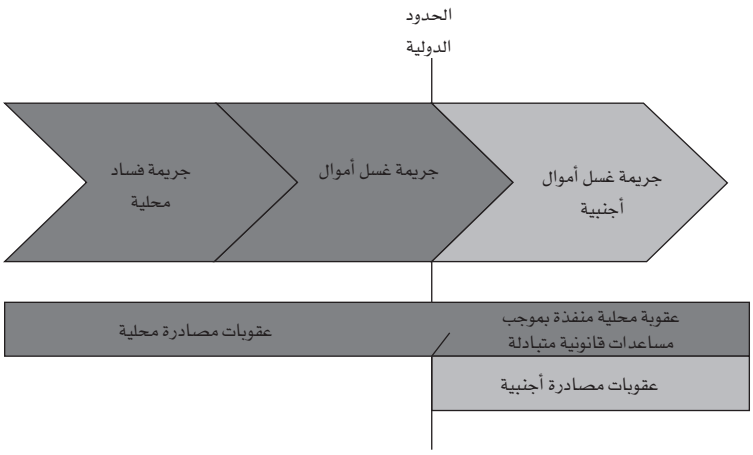


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

وتكفل مثل هذه الآليات عدم إنفاذ أوامر المصادرة على حساب الضحايا الذين يحق لهم التعويض عما لحقهم من ضرر من جراء السلوك الإجرامي الكامن وراء الجريمة. وهناك ميزة أخرى تكمن في أحكام التقييد العامة من أجل المصادرة، هي أنها تسمح بمجرد توجيه اتهامات رسمية، بإجراء تقييد أكثر إقداما مما يكون في الغالب متاحا في دعاوى التقاضي المدنية لاسترداد الحقوق أو تأمين التعويض. وأخيرا، فإن استخدام المصادرة لاسترداد حقوق الضحايا قد يوفر عليهم الأتعاب الكبيرة أو النسب المئوية من الاسترداد التي تكون عادة مطلوبة في قضايا القانون الخاص (المدني).

### ٦- ٧ التصرف في الأصول المصادرة

تتطلب قوانين المصادرة في أحيان كثيرة تسييل الأصول، وإضافة العائدات إلى حساب حكومي مجمع أو إلى الخزانة العامة. وقد أنشأ عدد من الولايات القضائية صناديق لمصادرة الأصول تضاف إليها الأصول المسيلة[١٧٢]. وتستخدم هذه الصناديق في أغراض محددة لإنفاذ أحكام القانون وبرامج المصادرة، بما في ذلك شراء المعدات، والتدريب، ومصاريف التحقيقات، وتكاليف النيابة، وإدارة وتصفية الأصول[١٧٣] (انظر الفصل الخامس للاطلاع على مناقشة للقضايا المتصلة بإدارة الأصول الخاضعة للمصادرة).

---

١٧٢ تشمل الولايات القضائية أستراليا وكندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وناميبيا وأسبانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة. للاطلاع على قائمة الولايات القضائية التي لديها صناديق، انظر Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 91

١٧٣ للاطلاع على مزيد من هذه الخيارات انظر Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 90–94; and Stolen Asset Recovery Initiative Secretariat, "Management of Confiscated Assets" ((Washington, DC, 2009.

# ٧- التعاون الدولي في استرداد الأصول

بصفة عامة، تتطلب قضايا الفساد ومعظم قضايا غسل الأموال المعقدة جهودا لاسترداد الأصول تتجاوز الحدود الوطنية. فربما تقترف بعض أجزاء من جريمة ما في ولاية قضائية أخرى: وقد تكون هناك شركة تدفع رشاوى للحصول على عقد، تتخذ مقرها في ولاية قضائية خارج الولاية القضائية التي تدفع فيها الرشاوى، وقد يقوم المسؤولون المرتشون بغسل ما كسبوه بالباطل في ولاية قضائية أخرى. يضاف إلى ذلك أن القطاع المالي الدولي يعتبر مجالا مغريا بوجه خاص للساعين إلى غسل الأموال وعرقلة جهود تقفي أثر الأموال. ويوفر الوسطاء أو حراس البوابات مثل المحاسبين، أو المحامين، أو مقدمي خدمات الاستئمان والشركات، فرص النفاذ إلى القطاع المالي، ويساعدون في إخفاء تورط المسؤولين الفاسدين في إحدى المعاملات أو في ملكية الأصول. ويستخدم المسؤولون الفاسدون مخططات مالية معقدة غالبا ما تتضمن مراكز استثمار خارجية، وشركات ستار، ووسائل لها صفة الشركات لغسل عائدات الفساد. يضاف إلى ذلك، أن النقود يمكن نقلها بسرعة– وغالبا ما يتم ذلك فورا– بنقرة على لوحة مفاتيح حاسوب أو زر هاتف خلوي، وبمساعدة أدوات من قبيل الحوالات البرقية، وخطابات الاعتماد، وبطاقات الائتمان أو الخصم، ومكائن الصراف الآلي، والأجهزة النقالة.

وعلى النقيض من ذلك، قد تستغرق عمليات تقفي أثر الأصول واستردادها من قبل مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، ووكلاء النيابة شهورا أو سنوات؛ لأن مبدأ السيادة يحد من قدرة السلطات المحلية على اتخاذ إجراءات التحقيق والإجراءات القانونية وإنفاذ أحكام القانون في الولايات القضائية الأجنبية. وتتوقف الجهود الناجحة في تقفي الأثر والاسترداد غالبا على مساعدة السلطات الأجنبية، وهي عملية قد تتباطأ وتتعقد بسبب الاختلافات في التقاليد القانونية، والقوانين، والإجراءات، واللغات، ومناطق التوقيت، والقدرات.

وفي هذا السياق، يعتبر التعاون الدولي ضروريا لنجاح استرداد الأصول المخبأة في الخارج. وقد أبرم المجتمع الدولي عددا من المعاهدات والصكوك متعددة الأطراف التي تلزم الدول الأطراف بالتعاون مع بعضها البعض في التحقيقات وإبراز الأدلة، والتدابير المؤقتة والمصادرة، وإعادة الأصول (انظر الإطار ١-١ في الفصل الأول). ويصور الشكل ٧-١ أن التعاون الدولي يعتبر جزءا لا يتجزأ من كل مرحلة من مراحل استرداد الأصول.

ويتعين على الممارسين أن يضعوا في اعتبارهم أن التعاون الدولي «متبادل». فالولاية القضائية التي نهبت أصولها لا يتعين عليها أن تطلب المساعدة من الولايات القضائية الأجنبية التي خبئت فيها الأصول فحسب، بل يتعين عليها أن تقدم معلومات أو أدلة لهذه الولاية حتى تسترد الأصول بأكثر الطرق فعالية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الممارسين أن يكونوا سباقين في التماس التعاون الدولي، إلى جانب تنبيه نظرائهم في الدول الأجنبية إلى جرائم الفساد المحتملة.

**الشكل ٧-١ مراحل استرداد الأصول وتكامل التعاون الدولي**

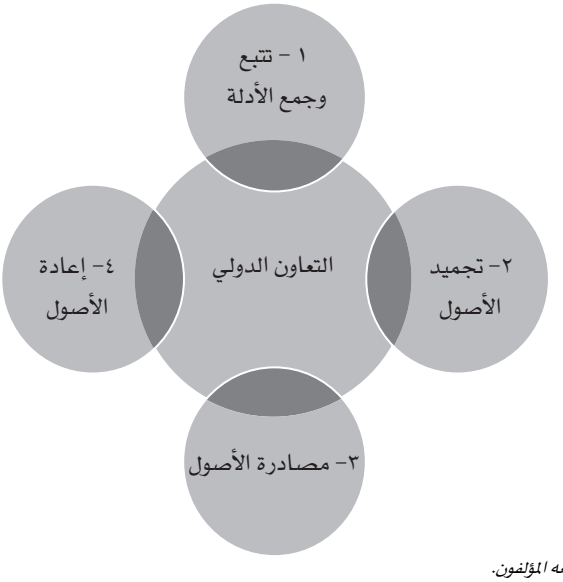


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

وتشمل نماذج أشكال التعاون الأساسية المساعدات غير الرسمية[١٧٤]، والإفصاح العفوي عن المعلومات، وفرق التحقيق المشتركة، وطلب المساعدات القانونية المتبادلة، وإحالة الإجراءات إلى ولاية قضائية أخرى، وتنفيذ القوانين المحلية التي تسمح بالاسترداد المباشر، وإنفاذ أو تسجيل أمر تقييد أو مصادرة مؤقت صادر من ولاية قضائية أخرى، وتسليم المجرمين[١٧٥].

ويتباين القرار بشأن أشكال التعاون والعملية من قضية إلى أخرى. و يسلط هذا الفصل الضوء على الاعتبارات الإستراتيجية، والتحديات، وخصائص الخيارات المختلفة التي سيواجهها الممارسون في مجال التعاون الدولي.

## ٧-١ المبادئ الرئيسية

على الممارسين الذين يحتاجون التعاون الدولي أن يضعوا نصب أعينهم المبادئ الرئيسية الأربعة التالية في بداية جهودهم:

### *٧-١-١ إدماج التعاون الدولي في كل مرحلة من القضية*

عندما تخرج القضية لما وراء الحدود الوطنية، من المهم أن يركز الممارسون فورا على جهود التعاون الدولي. وأن

---

١٧٤ لأغراض هذا الكتاب، يستخدم مصطلح «المساعدة غير الرسمية» ليشمل أي نوع من المساعدة لا يستدعي طلب مساعدة قانونية متبادلة رسمية. وقد يكون التشريع الذي يسمح بهذه المساعدة غير الرسمية المقدمة من ممارس إلى ممارس موجزا في تشريع المساعدة القانونية المتبادلة ويتضمن السلطات والوكالات والإدارات «الرسمية». للاطلاع على وصف لهذا النوع من المساعدة ومقارنته بعملية طلب مساعدة قانونية غير رسمية، انظر القسم ٧-٢ .

١٧٥ التسليم هو العملية التي تسلم بموجبها ولاية قضائية ما مجرما مشتبها به أو مدانا. وفى حين أن أجزاء من عملية التسليم واشتراطاته مماثلة للمساعدة القانونية المتبادلة، هناك عدد من المسائل الإضافية، مثل تسليم الرعايا، العقد الرسمى، ومبدأ عدم التحرى والاستعراض المسهب لهذه القضايا يخرج عن نطاق هذا الدليل.

يضمنوا الحفاظ عليها طوال فترة نظر القضية. وقد كانت بعض السلطات تنتظر حتى إصدار إدانة وأمر مصادرة محليا قبل أن تبدأ في عملية تقفي أثر الأصول وتأمينها بالخارج- وغالبا ما تكون النتائج محبطة وعكسية: إذ يتيح التأخير فرصة كافية للمسؤول الفاسد لتحويل الأموال إلى ولايات قضائية تطبق نظام سرية الحسابات المصرفية أو إلى ولايات غير متعاونة. لذلك يجب إشراك السلطات من الولايات القضائية الأخرى منذ البداية، على الأقل من خلال طرق غير رسمية. ومن شأن إقامة اتصال استباقي في وقت مبكر أن يساعد الممارسين في فهم النظام القانوني الأجنبي، والتحديات المحتملة، وفي الحصول على خيوط استدلال إضافية، وفي تشكيل إستراتيجية لذلك، وذلك من شأنه أيضا أن يوفر للولايات القضائية الأجنبية الفرصة للإعداد لدورها في توفير التعاون.

### ٧-١-٢ تنمية الاتصالات الشخصية والحفاظ عليها

إقامة اتصالات شخصية مع النظراء الأجانب علامة فارقة في حالات استرداد الأصول الناجحة. فإجراء مكالمة هاتفية، أو إرسال رسالة بالبريد الإلكتروني، أو عقد مؤتمر مصور عن بعد (فيديو كونفرنس)، أو الاجتماع وجها لوجه مع النظراء الأجانب قد يقطع شوطا بعيدا في دفع القضية نحو الاكتمال. ومن المهم في جميع المراحل: الحصول على المعلومات والتحريات، أو اتخاذ القرارات الإستراتيجية، أو فهم اشتراطات الولايات القضائية الأجنبية للمساعدة، وصياغة طلب المساعدات القانونية المتبادلة، أو متابعة طلبات المساعدة، وذلك من شأنه أن يقلل من التأخير، خاصة في الحالات التي تؤدي فيها الاختلافات في المصطلحات والتقاليد القانونية إلى سوء الفهم. ويمكن أن يدلل ذلك على جدية الإدارة والتزامها بالقضية، الأمر الذي يؤدي إلى بناء الثقة بين الأطراف وزيادة الاهتمام والالتزام بالقضية.

وفي القضايا الكبرى، من شأن الاجتماع وجها لوجه بين الممارسين في ولايات قضائية مختلفة ممن سوف يشاركون في التحقيق - تيسير تبادل المعلومات. كما أنه يساعد النظراء في بناء الثقة، وتقييم الإستراتيجيات، والإحاطة باشتراطات التقدم بطلبات المساعدات القانونية المتبادلة (للاطلاع على نموذج لذلك انظر الإطار ٧-١). وفي بعض القضايا، خاصة عند مواجهة قيود على الموارد، أو في القضايا التي تتضمن عدة ولايات قضائية، يقوم الممارسون بدعوة ممثلين للولايات القضائية الأجنبية لحضور مؤتمر عن قضية ما يعقد على المستوى المحلي[١٧٦]. وفي قضايا أخرى يؤثر الممارسون أن يزوروا الولايات القضائية الأجنبية المشتركة في القضية.

وقد يكون من الصعب إقامة اتصالات شخصية. فكثير من الممارسين- لا تتوافر لهم فرصة الدخول إلى الإنترنت لكي يقرروا من يتصلون بهم، وهم ليسوا مخولين بإجراء مكالمات هاتفية دولية، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة لحضور الاجتماعات الدولية أو الإقليمية التي تساعدهم على إقامة شبكات شخصية. وحتى في الحالات التي يمكن فيها الحصول على اسم الشخص الذي يرغبون في الاتصال به ورقم هاتفه، فقد يكون اختلاف اللغة حاجزا إضافيا.

بيد أن الاتصالات الشخصية جزء لا يتجزأ من الاسترداد الناجح، بحيث ينبغي- بذل كل جهد لضمان حدوث ذلك. إن النتائج تبرر الوقت والجهد المبذول في إقامة الاتصالات- سواء من أجل تأمين التوجيه اللازم بشأن كيفية انطلاق العمل في مساره، أو تجميع خيوط الاستدلال من أجل القضية، أو السعي لصياغة المساعدة المطلوبة في طلب المساعدة القانونية المتبادلة. ونورد في الإطار ٧-٢ قائمة بالسبل اللازمة لمتابعة الاتصالات الشخصية.

---

١٧٦ استخدم ممارسون من البرازيل خيار مؤتمر القضية هذا.

**الإطار ٧- ١ الاتصال بالناس- نموذج حالة من بيرو**

في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠، أظهرت شرائط فيديو مذاعة بالتليفزيون فلاديميرو مونتيسينوس رئيس جهاز الاستخبارات في بيرو في عهد رئيس جمهورية بيرو البيرتو فوجيموري، وهو يرشو عضوا منتخبا في الكونغرس. وفي وقت لاحق استخدمت سويسرا بيان إفصاح طوعي لتنبيه بيرو إلى وجود أموال مجمدة في سويسرا، ودعت بيرو إلى تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة. وقام المدعي البيرووي بالاتصال شخصيا بقاضي التحقيق السويسري المكلف بالقضية- هاتفيا ثم التقى به شخصيا في النهاية في زيوريخ، وقد تمخض الاتصال الشخصي عن النتائج المهمة التالية:

- **التمكين من اتخاذ قرارات إستراتيجية**. من خلال مناقشة خيارات استرداد الأصول، قررت بيرو في النهاية متابعة القضية على المستوى المحلي، واستخدام المساعدات القانونية المتبادلة، والتنازلات الاختيارية التشريعية في استرداد الأموال المجمدة في سويسرا.
- **توضيح اشتراطات طلبات المساعدات القانونية المتبادلة**. منح الاتصال للبيروويين فرصة لفهم النظام السويسري بصورة أفضل، وأعطاهم فكرة عما يحتاجونه للإثبات، وما يقدمونه لضمان النجاح في طلبهم في سويسرا.
- **تنمية الثقة**. أظهرت الاتصالات الشخصية الإرادة السياسية والالتزام من جانب كلا الطرفين، وساعدت في تعزيز الثقة بينهما.

وقد لعبت هذه النتائج، التي جعلتها الاتصالات الشخصية ممكنة، دورا مركزيا في إعادة ٩٣ مليون دولار خلال عامين.

### ٧-١-٣ المشاركة في قنوات المساعدات غير الرسمية قبل إرسال طلب المساعدات القانونية المتبادلة، وأثناءه، وبعده

يلجأ كثير من الممارسين فورا إلى صياغة طلب المساعدات القانونية المتبادلة عندما يقررون أن التعاون الدولي مطلوب. ورغم ذلك، يمكن الحصول على بعض المعلومات المهمة على نحو أسرع وبإجراءات رسمية أقل من خلال الاتصال المباشر مع وكالات إنفاذ أحكام القانون ووحدات التحريات المالية المناظرة، أو من قضاة الاتصال، وملحقي إنفاذ أحكام القانون المبتعثين على المستوى المحلي أو الإقليمي. وقد تؤدي هذه المساعدات إلى التعرف على الأصول بسرعة أكبر، وتعزيز المساعدات المطلوبة، والأهم من ذلك، توفير الأساس السليم لطلب المساعدات القانونية المتبادلة. كما توفر مثل هذه الاتصالات فرصة للإحاطة بإجراءات ونظام الولايات القضائية الأجنبية، وتقييم الخيارات الإستراتيجية. وغالبا ما يتعين إجازة هذه الاتصالات غير الرسمية من خلال السلطة المركزية المحلية التابع لها الممارسون لضمان عدم الإخلال بالبروتوكول مع الولاية القضائية الأجنبية الأخرى، ومراعاة القوانين واللوائح بشأن المساعدات الأجنبية[١٧٧].

### ٧-١-٤ الحذر من الحواجز المحتملة

قد يواجه الممارسون حواجز كثيرة وهم يحاولون الحصول على تعاون دولي، لذلك من المهم أن يدركوا العقبات المحتملة،

١٧٧ يمكن أن يضر اتخاذ إجراء بدون إجازة الجانب الأجنبي للقضية على نحو يتعذر إصلاحه.

**الإطار ٧– ٢ نقاط الاتصال للتعاون الدولي**

- ***الاتصالات الشخصية :*** اتصالات توطدت من خلال قضايا، واجتماعات، ومؤتمرات سابقة، وهلم جرا.
- ***الإحالات:*** وقد تكون لدى النظراء أو الاتصالات الشخصية، أو قضاة الاتصال أو ملحقي إنفاذ القانون، والشبكات، والمنظمات الدولية (مثلا، البنك الدولي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) إحالات تعتمد على شبكاتهم الخاصة.

***النظراء في الولايات القضائية الأجنبية :***

- وكالات إنفاذ أحكام القانون (مثل الشرطة، أو الهيئات المنخرطة في مكافحة الفساد، وإنفاذ أحكام قوانين الجمارك والمخدرات والضرائب)
- وحدات التحريات المالية
- الهيئات التنظيمية (للأعمال المصرفية، والأوراق المالية)
- وكلاء النيابة
- قضاة التحقيق
- المستشارون الأجانب (تتعاقد بعض الولايات القضائية مع مستشار لديه إلمام أكثر بإجراءات واشتراطات الولايات القضائية الأجنبية)

***قضاة الاتصال وملحقو إنفاذ أحكام القانون الإقليميون:*** لدى كثير من الولايات القضائية أشخاص مرجعيون ملحقون بسفاراتها أو قنصلياتها بالخارج لتيسير التعاون الدولي مع الولايات القضائية الأجنبية. وهؤلاء الأفراد لديهم إلمام بقوانين وإجراءات كل من ولايتهم القضائية والولاية القضائية المضيفة، وهذا الإلمام قد يساعد الممارسين في تجنب المزالق والأخطار الخفية في التعامل مع نظم قانونية مختلفة. قد تتباين أدوارهم، لكنها بصفة عامة تيسر الاتصال مع النظراء، وتقديم المساعدات غير الرسمية، وتعاون في تحضير طلبات المساعدات القانونية المتبادلة (مراجعة المسودات)، وتساعد في متابعة طلبات المساعدات القانونية المتبادلة. وقد يرى الممارسون الاتصال بسفارة الولاية القضائية الأجنبية أو قنصليتها في البلد أو وزارة الخارجية لمعرفة ما إذا كان هذا الشخص المختص موجودا.

وتشمل نماذج الولايات القضائية التي لديها أشخاص مختصون الأرجنتين، وتشيلي، وكولومبيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (المكتب الاتحادي للتحقيقات والهجرة وإنفاذ أحكام الجمارك).

***السلطات المركزية :***

- *السلطات المحلية:* يجوز للسلطة المركزية المحلية إحالة الممارسين إلى أشخاص يمكن الاتصال بهم في الخارج، وتقديم معلومات عن الولايات القضائية التي توجد فيها اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية.
- *في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب:* يجب أن يكون مكتب السلطة المركزية في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب قادرا على تقديم إرشادات حول أفضل الطرق للمضي قدما على ضوء احتياجات الولاية القضائية الطالبة وقوانين الولاية القضائية المقدم إليها الطلب. وتقدم مكاتب كثيرة مساعدات في صياغة الطلبات.

*(تابع في الصفحة التالية)*

**الإطار ٧- ٢ (تابـــع)**

***شبكات الممارسين***

- *قائمة المراكز المحورية لاسترداد الأصول المنهوبة/ الشرطة الدولية (الإنتربول)*: وهي قائمة اتصالات بالمراكز المحورية ٢٤/ ٧ تضم المسؤولين الوطنيين الذين يمكنهم الرد على طلبات المساعدات الدولية، وهي متاحة على الموقع التالي:
  http://www.interpol.int/public/corruptionstar/default.asp
- *مجموعة إيغمونت*: شبكة دولية لوحدات التحريات المالية.
- *الشرطة الدولية، والشرطة الأوروبية، والشرطة الآسيوية، والشرطة الأمريكية*: منظمات الشرطة الدولية (والإقليمية) التي تيسر تعاون الشرطة عبر الحدود.
- *منظمة الجمارك العالمية* ومكاتب اتصال التحريات الإقليمية التابعة لها.
- *شبكة كامدين بين الوكالات لاسترداد الأصول (CARIN)*: شبكة غير رسمية لهيئات الشرطة والقضاء العاملة في مجال مصادرة عائدات الجريمة.
- شبكة جنوب أفريقيا لاسترداد الأصول المشتركة بين الوكالات: شبكة غير رسمية بأسلوب كارين لهيئات الشرطة والهيئات القضائية، تعمل على مصادرة عائدات الجريمة.
- *الشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد*.
- *الاتحاد الأيبيري الأمريكي للوزارات العامة*.
- *شبكة نصف الكرة الغربي لتبادل المعلومات التابعة للمنظمة الأيبيرية الأمريكية للتعاون القضائي الدولي*.
- *شبكة منظمة الدول الأمريكية*: تتحقق من وتربط الممارسين وتربط بينهم من خلال نظام برمجيات آمن.
- *الشبكة القضائية الأوروبية*: تضم ممثلين لهيئات القضاء والنيابة الوطنية المعنية كنقاط اتصال للمساعدات القانونية المتبادلة.
- *هيئة العدالة الأوروبية*: تضم قضاة ووكلاء نيابة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يساعدون السلطات الوطنية في التحقيق في القضايا الجنائية الخطيرة العابرة للحدود.

ويتخذوا التدابير اللازمة للتغلب عليها[١٧٨]. ومن بين الحواجز التي ينبغي على الممارسين النظر فيها واتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب عليها، الاختلافات في التقاليد القانونية ونظم المصادرة، ومسائل الولاية القضائية، وتباين الإجراءات، والمعوقات القانونية، والتأخير (للاطلاع على مناقشة لبعض من هذه المعوقات انظر القسم ٢-٦ من الفصل الثاني). وعلى الممارسين أن يعوا أن المعلومات المقدمة لولايات قضائية أجنبية- سواء بصورة غير رسمية، أو من خلال طلب للمساعدات القانونية المتبادلة- قد تسفر عن قيام الولاية القضائية الأجنبية ببدء تحقيقاتها الخاصة، ثم ترفض بعد ذلك تقديم مساعدات عندما تكون هناك «إجراءات جارية» محليا. يضاف إلى ذلك أن الالتزامات بالإفصاح قد تؤخر عملية المساعدات بشكل كبير. كذلك، فإنه برغم وجود الالتزام بالسرية بموجب معاهدة المساعدات القانونية المتبادلة، غالبا ما يحدث تسريب للمعلومات.

---

١٧٨ تضطلع مبادرة استرداد الأصول المنهوبة حاليا بدراسة للحواجز التي تعترض استرداد الأصول، وتاريخ نشرها المتوقع هو أوائل ٢٠١١. وسوف تتاح الدراسة على http://www.worldbank.org/star .

### الإطار ٧- ٣ الالتزامات بالإفصاح- حاجز أمام طلبات المساعدات القانونية المتبادلة

لدى بضع ولايات قضائية- هي: ليختنشتين، ولوكسمبورغ، وسويسرا- التزامات بالإفصاح تلزم السلطات بإخطار الأهداف المحددين في طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، ومنحهم الحق في الاستئناف على قرار تقديم المساعدات. وهذا الأمر تكتنفه المشكلات بوجه خاص في طلبات تقديم معلومات عن الحسابات المصرفية أو التدابير المؤقتة. وهذه الالتزامات لا تخاطر بتبديد الأموال بعد الإخطار فحسب، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى تأخير مطول. وسوف يستغل الهدف كل السبل المتاحة لسد الطريق أمام المساعدات، وسوف يستنفد جميع عمليات الاستئناف- وهي عملية قد تستغرق شهورا أو سنين. وفيما يلي بعض الأفكار لتفادي هذا الحاجز:

- مناقشة القضايا والإستراتيجية مع النظراء الأجانب.
- النظر في إجراء تحقيق مشترك أو تقديم معلومات إلى السلطات الأجنبية حتى يمكنها إجراء تحقيقاتها الخاصة واتخاذ التدابير المؤقتة. وأي من الخيارين قد يلغي هذا السبيل المحتمل للتأخير، لأن الإفصاح للهدف يمكن تأجيله من أجل إجراء التحقيقات المحلية واتخاذ التدابير المؤقتة.
- التأكد من أن الطلب ليس فضفاضا بشكل مفرط منعا للحجج المحتملة بأن الطلب يخل بالخصوصية.
- التأكد من أن وقائع الطلب وأسبابه مبينة بشكل مجمل وواضح بحيث تتصدى للحجج المحتملة بعدم استيفاء فحص التجريم المزدوج- أي أن الهدف قد يحاج بأن الطلب هو تحقيق ضريبي يصطبغ بلون تحقيق في الفساد، وبقصد الالتفاف حول مبدأ التجريم المزدوج.

وحتى يتسنى للممارسين سبر أغوار المخاطر، ينبغي لهم استخدام اتصالاتهم الشخصية للعلم بالنظم الأخرى، وأن يؤكدوا الإستراتيجية، ويناقشوا التداعيات المترتبة على تقديم معلومات قبل مناقشة الموضوع. والتيسير من المضي قدما دون الإخلال بقوانين المحافظة على الأسرار والسرية، يتحدث الممارسون غالبا من منطلق افتراضي أثناء المراحل المبكرة من القضية وتخطيط الإستراتيجية. فعلى سبيل المثال، نفترض أن «الشخص سين ارتكب الفعل صاد. كيف أصل إلى النتيجة دال في ولاية قضائية أجنبية؟» ونطرح في الإطار ٧-٣ بعض الأفكار للتغلب على الحواجز التي تعترض الالتزامات بالإفصاح.

## ٧-٢ نظرة عامة مقارنة للمساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدات القانونية المتبادلة

المساعدات القانونية المتبادلة عملية تلتمس بموجبها الولايات القضائية المساعدات وتقدمها في تجميع المعلومات والتحريات، والأدلة اللازمة للتحقيقات، وتنفيذ التدابير المؤقتة، وإنفاذ الأوامر والأحكام الأجنبية. ويفرق هذا الدليل بين المساعدات التي تقتضي طلبا للمساعدات القانونية المتبادلة والمساعدات التي يمكن تقديمها بصورة غير رسمية. وعادة ما يقدم طلب المساعدات القانونية المتبادلة كتابة، ويجب التقيد فيه بإجراءات، وبروتوكولات، وشروط محددة مبينة في الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية، أو في التشريعات المحلية، وبصفة عامة تتضمن هذه الطلبات في مراحل التحقيق، طلبات لتقديم أدلة، واتخاذ تدابير مؤقتة، أو استخدام أساليب استقصائية معينة (مثل، صلاحية الإلزام بإبراز مستندات الحسابات المصرفية، والحصول على أوامر تفتيش وحجز، وأخذ إفادات الشهود، وإعلان المستندات). وبصفة عامة، فإن طلب المساعدات القانونية المتبادلة مطلوب لإنفاذ أوامر المصادرة.

وفي المعهود تتألف المساعدات غير الرسمية من أية مساعدات رسمية تقدم خارج سياق طلب المساعدة القانونية المتبادلة. ويعتبر بعض الولايات القضائية المساعدات غير الرسمية «رسمية» لأن المفهوم مخول به في تشريعات المساعدات القانونية المتبادلة، ويتضمن السلطات، والوكالات، والدوائر الرسمية. وقد أكدت الاتفاقيات الدولية أهمية هذا التعاون[١٧٩]. وخلافا لطلب المساعدات القانونية المتبادلة، قد لا تكون المعلومات التي يتم تجميعها من خلال المساعدات غير الرسمية مقبولة لدى المحكمة، بل هي أقرب إلى التحريات أو المعلومات الأساسية التي يمكن استخدامها لتطوير التحقيق، وقد تؤدي إلى طلب المساعدات القانونية المتبادلة[١٨٠]. وقد تجري هذه العملية «غير الرسمية» عبر الهاتف بين النظراء (أي بين وكالات إنفاذ أحكام القانون، أو قضاة التحقيق، أو وكلاء النيابة)، أو من خلال التعاون الإداري (مثل، وحدات التحريات المالية)، أو من خلال الاجتماعات وجها لوجه بين النظراء[١٨١]. وقد تتضمن تدابير استقصائية غير قسرية، مثل تجميع المعلومات المتاحة علنا، وإجراء المراقبة البصرية، والحصول على معلومات من وحدات التحريات المالية. وقد تمتد لتشمل الإفصاح الطوعي للمعلومات، وإجراء تحقيق مشترك، أو مطالبة السلطات في ولاية قضائية أخرى باستهلال قضية. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن التوصل إلى تدابير مؤقتة طارئة من خلال المساعدات غير الرسمية، وإن كان يتعين اتباعها بطلب للمساعدات القانونية المتبادلة. ونورد في الجدول ٧-١ مزيدا من الإيضاح بشأن الاختلافات بين المساعدات غير الرسمية وطلب المساعدات القانونية المتبادلة.

### ٧-٢-١ عملية التعاون الدولي

كما أوضحنا أعلاه، تستخدم عملية استرداد الأصول توليفة من الطلبات غير الرسمية للمعلومات والطلبات الرسمية للمساعدات القانونية المتبادلة على حد سواء، للحصول على المعلومات، والتحريات، والأدلة، والتدابير المؤقتة، والمصادرة، وإعادة الأصول في النهاية. ومن سوء الحظ أن هذه ليست عملية بسيطة يستطيع المرء أن يطلب بموجبها كل شيء فورا بتقديم طلب مساعدات قانونية متبادلة للحصول على معلومات عن الحسابات المصرفية المحتفظ بها لدى المصرف، ونسخ من أي مستندات مصرفية، وتقييد أي أموال قد يتبين أنها مرتبطة بالهدف أو المجرم المدان أو الحجز عليها ومصادرتها. وعلى الرغم من أنه قد يبدو من الأسهل وضع كل شيء في طلب واحد، فإن مثل هذا الطلب غالبا ما يفتقر إلى الأساس الاستدلالي المطلوب - خاصة خلال المراحل المتأخرة من الحصول على التدابير المؤقتة والمصادرة. وعلاوة على ذلك، قد يصبح الطلب الذي يحتوي على كل شيء مرة واحدة معقدا لدرجة يتعذر معها تجهيزه في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب، الأمر الذي يتطلب حشد وكالات متعددة، ويسفر في النهاية عن تأخير مطول في الرد.

وبدلا من ذلك، فإن الطريقة الأفضل هي عملية تتم خطوة بخطوة يجري من خلالها استخدام المعلومات أو الأدلة التي يتم الحصول عليها بناء على طلب واحد في دعم الطلب التالي (المتابعة). مثال ذلك أنه قد يمكن من خلال المساعدات

---

١٧٩ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٨ و ٥٠، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ٢٦ و ٢٧، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٩، التوصية ٤٠ من توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩.

١٨٠ بصفة عامة، لا تسمح الولايات القانونية التي تطبق القانون العام باستخدام نتائج للمساعدة غير الرسمية باعتبارها دليلا في المحكمة. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات التي تطبق القانون المدني، قد تسمح للقاضي بالنظر في المعلومات التي يتم جمعها من خلال المساعدة غير الرسمية. فشيلي وسويسرا مثلا، يسمحان بقبول مثل هذه الأدلة.

١٨١ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدولي في الدول الأطراف بتقديم مساعدات غير قسرية بدون المطالبة بالتجريم المزدوج، حيثما يتسق ذلك مع المفاهيم الأساسية للنظام القانوني. كما تطالب التوصية ٣٧ من توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩، بأنه يتعين على البلدان، في حدود الممكن، تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، رغم عدم وجود التجريم المزدوج- خاصة بالنسبة للتدابير الأقل تطفلا وقسرا.

| الجدول ٧-١ | الاختلافات بين المساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة | |
|---|---|---|
| العامل | المساعدة غير الرسمية | طلبات المساعدة القانونية المتبادلة |
| الغرض | • الحصول على *استخبارات ومعلومات* لمساعدة التحقيق<br>• تدابير مؤقتة طارئة في بعض الولايات القضائية | • الحصول على *أدلة* لاستخدامها في المحاكم الجنائية والمصادرة (في بعض القضايا، المصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة)<br>• إنفاذ أمر تقييد أو حكم بالمصادرة |
| نوع المساعدة | • تدابير استقصائية غير قسرية، إفصاح استباقي عن المعلومات، تحقيق مشترك، رفع دعوى أجنبية | تدابير استقصائية قسرية (مثل أوامر التفتيش) وأشكال أخرى من المساعدة القضائية (مثل إنفاذ تدابير مؤقتة أو حكم بالمصادرة) |
| عملية الاتصال | • مباشرة: اتصال هيئة إنفاذ القانون، المدعي العام، أو قاضي التحقيق مباشرة بنظرائهم، وفيما بين وحدات التحريات المالية، وبين الهيئات المنظمة للمصارف وللأوراق المالية | غير مباشرة عادة: اتصال السلطات المركزية في كل ولاية قضائية بنقطة الاتصال السليمة (هيئة إنفاذ القانون، قضاة التحقيق، المدعون العامون أو القضاة)[أ] تفويض التماسي، من خلال وزارة الخارجية |
| اشتراطات | • عادة اتصال بين وكالة وأخرى، أو اتصال قاضي تحقيق مباشرة بنظيره، وفيما بين وحدات التحريات المالية، وبين هيئات تنظيم المصارف وللأوراق المالية<br>• يجب أن يتم جمعها بصورة قانونية في كل من الولايتين القضائيتين | قد تتضمن التجريم المزدوج، المعاملة بالمثل، العقود الرسمية، التحقيق الجنائي الجاري، أو الربط بين الأصول والجرائم |
| المزايا | • يتم جمع المعلومات سريعا، لا يشترط أن يكون طلب المساعدة القانونية المتبادلة رسميا (مثلا، التجريم المزدوج)<br>• مفيدة في التحقق من الوقائع والحصول على معلومات أساسية لتحسين طلب المساعدة القانونية المتبادلة | • الأدلة تكون مقبولة في المحاكم، وتمكن من إنفاذ الأوامر |
| الحدود | • لا يمكن استخدام المعلومات دائما باعتبارها أدلة؛ صعوبة تحديد الاتصالات، قلة الموارد المخصصة لإقامة الشبكات، احتمال التسرب | • تستهلك وقتا طويلا، تتطلب موارد كثيفة، واشتراطات عديدة يصعب الوفاء بها، واحتمال التسرب |

*المصدر: من تصنيف المؤلفين.*

أ- قد تكون هناك اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تسمح بالاتصال المباشر بين الممارسين.

غير الرسمية الحصول على تفاصيل حسابات مصرفية قد تساعد في توفير الأساس الضروري والمعلومات اللازمة لطلب مساعدات قانونية متبادلة للحجز على مستندات مصرفية. وسوف يساعد ما تكشفه هذه المستندات من أنشطة، الممارسين في تقفي أثر الأصول، وتحديد الحسابات الإضافية التي يجب تقييدها أو الحجز عليها. كما يساعد في تجميع الأدلة المطلوبة للتدابير المؤقتة، سواء أكانت تدابير مؤقتة طارئة (من خلال المساعدات غير الرسمية حيثما كانت متاحة)، أو طلب للمساعدات القانونية المتبادلة. وفي نهاية المطاف، سيتيح توافر المعلومات والأدلة المتراكمة الأساس للمصادرة والإنفاذ محليا.

ومن شأن اتباع عملية الخطوة بخطوة أن يمكن النظراء من اتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة في كل مرحلة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي هذا إلى مزيد من التواصل بين النظراء، الأمر الذي يفضي إلى بناء أو تنمية علاقة من الثقة بين الولايات القضائية. ويقدم الشكل ٧-٢ خريطة تدفق بسيطة لتوضيح عملية الخطوة بخطوة:

### ٧-٢-٢ ما الذي يمكن طلبه؟

تتباين المعلومات، أو الأدلة، أو التدابير القضائية التي يمكن طلبها من ولاية قضائية إلى ولاية قضائية، وتتوقف في النهاية على اتفاقات المعاهدات، والقوانين المحلية. يضاف إلى ذلك أن الولايات القضائية تختلف حول ما إذا كان يجوز توجيه الطلبات من خلال المساعدات غير الرسمية، أو ما إذا كان تقديم طلب رسمي للمساعدات القانونية المتبادلة مطلوبا. ومثال ذلك، أن بعض الولايات القضائية يسمح باتخاذ تدابير مؤقتة طارئة، باستخدام قنوات المساعدات غير الرسمية– من خلال وحدات التحريات الولايات القضائية، أو وزارة العدل، أو النيابة، أو قاضي التحقيق. وللحصول على مزيد من المعلومات، انظر القسم ٧-٣-٤.

**الشكل ٧-٢ خريطة تدفق التعاون الدولي**

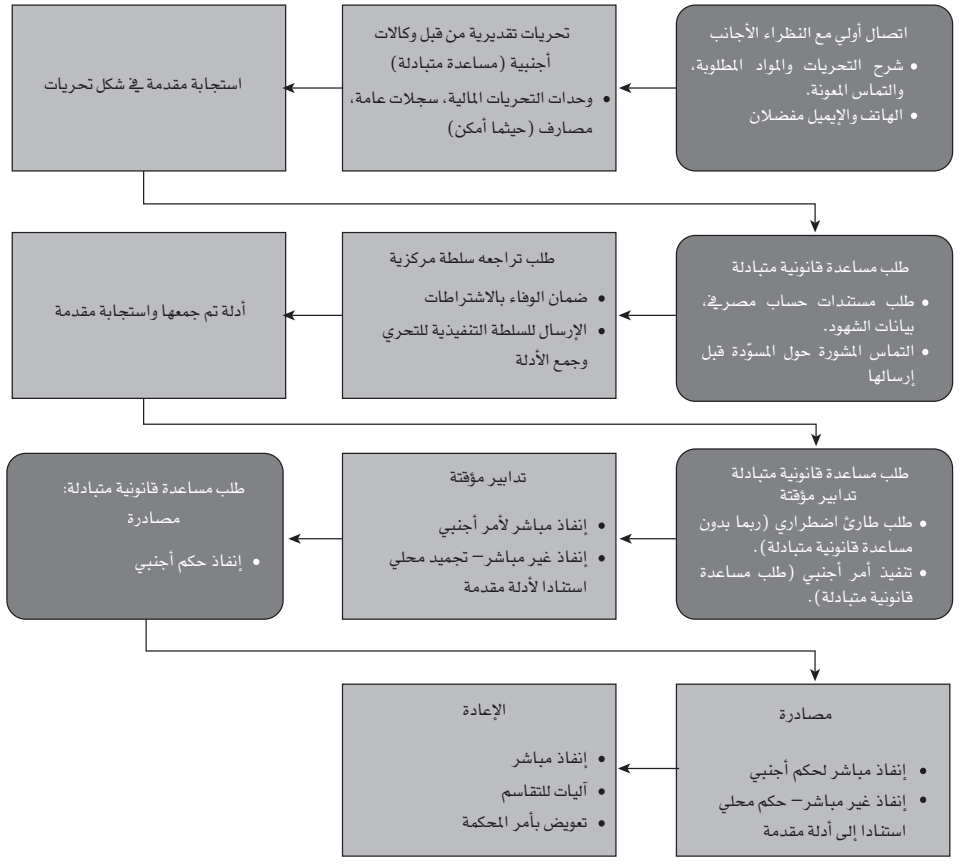


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

ملاحظة: في بعض الولايات القضائية، يجوز طلب الأدلة والتدابير المؤقتة في ذات الوقت.

**الشكل ٧-٣ المساعدات غير الرسمية، والطلبات الرسمية للمساعدات القانونية المتبادلة– ما الذي يمكن طلبه؟**

*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

(أ) إما مساعدات غير رسمية أو طلب رسمي للمساعدات القانونية المتبادلة (او كلاهما)، تبعا للدولة.

(ب) قد لا تستدعي طلبا رسميا للمساعدات القانونية المتبادلة، فيما يتعلق بالطلب المبدئي، لكنها تستدعي طلبا للإبقاء على الأمر.

في الوقت نفسه، توجد مجالات عامة للاتفاق على ما يمكن طلبه، والعملية التي يمكن بها تحقيق ذلك (انظر الشكل ٧-٣). فعلى سبيل المثال، يمكن عادة الحصول على أساليب تحقيق غير قسرية من خلال المساعدات غير الرسمية، وتتطلب أساليب التحقيق القسرية والتدابير القضائية عادة طلبا للمساعدات القانونية المتبادلة. ونورد في الأقسام التالية بيانا أكثر تفصيلا للمساعدات غير الرسمية وطلبات المساعدات القانونية المتبادلة.

### ٧-٣ المساعدات غير الرسمية

نورد أدناه استعراضا أكثر تفصيلا لقنوات هذا التعاون، وبعضا من أشكال المساعدات غير الرسمية المحددة التي قد تكون مفيدة في قضايا استرداد الأصول– وتحديدا تقفي أثر الأصول، والتدابير المؤقتة الطارئة، وعمليات الإفصاح الطوعي، ومطالبة ولاية قضائية أخرى بفتح قضية. وقد أوردنا في القسم ٢-٢-٣ من الفصل الثاني مناقشة للتحقيق المشترك، وهو أحد أشكال التعاون التي يمكن استهلالها من خلال المساعدات غير الرسمية، أو طلب المساعدات القانونية المتبادلة. ونورد في الملحق طاء قائمة مراجعة لنقاط المحادثات والقضايا التي يمكن للممارسين استخدامها في بدء المناقشات مع نظرائهم

.

### ٧-٣-١ قنوات التعاون

أكثر قنوات المساعدات غير الرسمية شيوعا هي ما يلي:

- **الممارسون النظراء**. سواء أكانوا مسؤولين لإنفاذ أحكام القانون، أو وكلاء نيابة، أو قضاة تحقيق. ومن المفيد أيضا في هذا الصدد التواصل مع ملحقي إنفاذ أحكام القانون، وقضاة الاتصال. وييسر هؤلاء الأفراد الملحقون بالسفارات والقنصليات في الخارج، الاتصال مع نظرائهم لتقديم المساعدات غير الرسمية، والمساعدة في تحضير طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، والمعاونة في متابعة هذه الطلبات (لمعرفة بعض الدول التي لديها هؤلاء الأشخاص المرجعيون، انظر الإطار ٧-٢).
- **وحدات التحريات المالية**. يتباين مقدار ونوع المساعدات التي تقدمها، تبعا لنمط الوحدة (إداري أو لإنفاذ أحكام القانون)، لكنها تستطيع بصفة عامة تقاسم التحريات المالية مع وحدات أخرى للتحريات المالية ويتمتع بعض وحدات التحريات بسلطة تقييد الأصول، أو العمل ضمن نظام رضائي (انظر القسم ٧-٣-٤).
- **الهيئات التنظيمية**. مثل، الهيئات المنظمة للمصارف، والأوراق المالية، والشركات. وهذا التعاون يكون محددا بصورة أكبر لأنه يتطلب عادة إصدار مذكرة تفاهم، وقد يتضمن قيودا على التقاسم لأغراض إنفاذ أحكام القانون.

كيف يمكن للمرء استهلال التعاون مع وكالات أجنبية؟ غالبا ما يتحقق هذا من خلال الاتصالات الشخصية من واقع قضايا سابقة، إما مباشرة أو من خلال شبكات تكون الوكالات أعضاء فيها (على سبيل المثال، منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية لإنفاذ أحكام القانون، ومجموعة إيغمونت لوحدات التحريات المالية، وشبكة كامدين بين الوكالات لاسترداد الأصول أو شبكة منظمة الدول الأمريكية لوكلاء النيابة وقضاة التحقيق (للاطلاع على قائمة أوسع للشبكات، انظر الإطار ٧-٢)). ومن المشكلات التي تواجه الممارسين الذين يسعون إلى الاتصال بنظرائهم أن كثيرا من الولايات القضائية لديها وكالات متعددة لإنفاذ أحكام القانون، وقد يكون من الصعب تحديد ما هي الوكالة (الوكالات) التي ينبغي الاتصال بها (للاطلاع على نماذج من أربعة بلدان، انظر الإطار ٧-٤). وقد تشمل هذه الوكالات إدارات للشرطة اتحادية، أو تابعة للولايات، أو المقاطعات، أو البلديات، ومكاتب لمكافحة الفساد، أو وكالات جمركية، أو مكاتب لمكافحة المخدرات، أو وكالات ضريبية. وهذا يعني أنه يتعين على الممارسين الاتصال بوكالات متعددة، وعليهم أن يلتمسوا التوجيه والإرشاد من نظرائهم حول ما إذا كانت هناك وكالات أخرى معنية.

### ٧-٣-٢ اعتبارات عامة

رغم أنه قد توجد قيود على المساعدات غير الرسمية أقل مما توجد على طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، إلا أن هناك بعض البنود التي يتعين على الممارسين النظر فيها. إذ يتعين أن يتم تجميع المعلومات موضع الطلب أو التقاسم بطريقة قانونية في كل من الولايتين القضائيتين المتلقية للطلب، والطالبة، وأن تكون الاتصالات بين النظراء مرخصا بها. ونظرا لأن التعاون يجري عادة بين النظراء، فإن الممارسين المناسبين سوف يحتاجون إلى المرور عبر الوكالة المحلية المعنية المقابلة لوكالة نظرائهم الأجانب (للاطلاع على نموذج كيفية تحرك بعض الدول نحو إلغاء هذا الشرط انظر الإطار ٧-٥). مثال ذلك، أنه بدلا من اتصال إحدى وكالات إنفاذ أحكام القانون بإحدى الوحدات الأجنبية للتحريات المالية، فإن الوحدة المحلية للتحريات المالية يمكنها استخدام قنوات مجموعة إيغمونت للحصول على معلومات من

**الإطار ٧-٤ الولاية القضائية على التحقيقات في فرنسا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة**

لدى ولايات قضائية كثيرة وكالات متعددة لإنفاذ أحكام القانون مخولة بسلطة التحقيق في الفساد وغسل الأموال والمحاكمة عليها. ونورد أدناه بعض النماذج:

**فرنسا**

- الجمارك
- قوة الدرك (الجندرمة) الوطنية
- محاكم متخصصة «بين إقليمية» معنية بالجريمة المنظمة والجرائم المالية
- قضاة التحقيق
- الشرطة القضائية، وخاصة المكتب المركزي لقمع الانحرافات المالية الكبرى
- مكاتب النيابة

**سويسرا**

- مكتب الشرطة الاتحادية
- قضاة التحقيق الاتحاديون[أ]
- الوزارة العامة للاتحاد (النيابة الاتحادية)

ولكل كانتون (ولاية) من الكانتونات (الولايات) وكلاء نيابة، ووكالات لإنفاذ أحكام القانون، وسلطات قضاة تحقيق خاصة بها.

**المملكة المتحدة (إنجلترا وويلز)**

- جهاز نيابة التاج، ومكتب نيابة الضرائب والجمارك
- إدارة صاحبة الجلالة للضرائب والجمارك لإنجلترا وويلز
- مكتب الاحتيال الخطير
- وكالة الجريمة المنظمة الخطرة

وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٤٣ قوة شرطة إقليمية في إنجلترا وويلز– بعضها يضم وحدات مكرسة لمكافحة الفساد وغسل الأموال. وتشمل شرطة العاصمة (متروبوليتان)، وشرطة مدينة لندن

**الولايات المتحدة**

- الجمارك وحماية الحدود
- وزارة الأمن الداخلي
- وزارة العدل (السلطة المركزية)
- وزارة الخزانة
- وكالة إنفاذ أحكام المخدرات

*(تابع في الصفحة التالية)*

**الإطار ٧-٤ (تابـــع)**

- مكتب التحقيقات الاتحادي
- مصلحة الهجرة وإنفاذ أحكام الجمارك
- التحقيقات الجنائية لجهاز الإيرادات الداخلية
- جهاز بريد الولايات المتحدة

بالإضافة لذلك، هناك قوات شرطة في الولايات والمحليات.

ملاحظة: أ- اعتبارا من ٢٠١١ سوف يلغي نظام عمل قضاة التحقيق (الاتحادي وعلى نطاق المقاطعات) ويبقي وكلاء النيابة.

**الإطار ٧-٥ تيسير المساعدات غير الرسمية**

تقدم المساعدات غير الرسمية بصفة عامة على أساس الاتصالات بين النظراء، وهي عملية يدخل فيها وسيط في بعض المبادلات؛ لأن إنفاذ أحكام القانون يجب أن يمر من خلال وحدتها المحلية للتحريات المالية للحصول على معلومات من وحدة التحريات المالية في ولاية قضائية أجنبية. وقد مضى بعض الولايات القضائية إلى تيسير المبادلات غير الرسمية بالسماح بالتعاون المباشر، بصرف النظر عما إذا كانت الوكالة الأجنبية مناظرة أم لا. مثال ذلك، أن شبكة إنفاذ أحكام الجرائم المالية الأمريكية تتعاون بصورة مباشرة مع وكالات إنفاذ أحكام القانون الأجنبية من الاتحاد الأوروبي في ظروف معينة، ويجري تعاون مماثل على أساس التعامل بالمثل.

الوحدة الأجنبية للتحريات الأجنبية ثم تقدم تلك المعلومات إلى مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، وفي بعض الحالات، يتعين على الوكالات المناظرة، بالإضافة إلى انضمامها إلى عضوية مجموعة إيغمونت، أن توقع مذكرة تفاهم أو تعهد بالحفاظ على السرية.

وعلى الممارسين دائما أن يوازنوا بين المخاطر والمنافع الناتجة عن المضي قدما في المساعدات غير الرسمية. مثال ذلك، أن استجواب الشهود المتطوعين أو حتى الإخلال بالسرية من جانب النظراء الأجانب قد ينبه الأهداف إلى التحقيق، ويمنحهم الفرصة لإتلاف الأدلة، أو نقل الأصول، أو الفرار من الولاية القضائية.

### ٧-٣-٣ تقفي أثر الأصول، والتحقيقات الأخرى

حيث إن تقفي أثر الأصول عملية حساسة من ناحية الوقت وحاسمة لاسترداد الأصول، قامت بعض الولايات القضائية باستنباط أدوات تسمح لها بالحصول بسرعة على معلومات محدودة قبل تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة. وقد يتضمن ذلك معلومات مستمدة من تقارير المعاملات المشبوهة، وبيانات من السجلات العمومية (مثل سجلات الأراضي، والمركبات، وسجلات الأحوال الشخصية القانونية)، ومعلومات محدودة عن الحسابات المصرفية. وسوف يتعين على الممارسين التشاور مع نظرائهم لكي يقرروا ما قد يكون متاحا دون طلب للمساعدات القانونية، وما هي المعلومات التي تحتاج إلى متابعة بمثل هذا الطلب.

وغالبا ما يعرقل عدم وجود معلومات كافية تقفي أثر الأصول لقصر التفتيش على مصرف، أو فرع، أو مكان بعينه. ومثل هذه المعلومات مطلوبة بصفة عامة في ولايات قضائية يوجد بها عدد كبير من المؤسسات المالية والفروع (لا يتقاسم أي منها المعلومات)، وفي غير هذا يكون الطلب ثقيل الوطء بشكل مفرط من حيث اتساع نطاقه. ومن الأدوات التي ساعدت في التغلب على هذه العوائق وجود سجل مركزي للحسابات المصرفية[١٨٢]. وتعمل هذه السجلات في البرازيل، وشيلي، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا[١٨٣]، وتتضمن معلومات محدودة (مثل، رقم الحساب، والاسم، ومكان الفرع)، وتحظى بضمانات تكفل حماية الخصوصية، وقصر الاطلاع عليها لوكالات وفي ظروف معينة. ففي فرنسا، مثلا، لا يجوز لوحدة التحريات المالية إجراء عمليات تفتيش على قواعد البيانات إلا عندما يكون هناك شك معقول في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ويتعين على الممارسين الأجانب تقديم معلومات كافية لاستيفاء الشروط، وقد يلزم تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة.

### ٧-٣-٤ التدابير المؤقتة الطارئة

برغم أنه تنشأ مواقف قد تحفظ فيها الأموال من خلال أمر تقييد محلي مقدم لإنفاذه من خلال طلب للمساعدات القانونية المتبادلة، توجد أيضا ظروف تتطلب قدرا أكبر من الاستعجال، فقد يتسرب للهدف خبر التحقيق من خلال عملية اعتقال أو تسريب للمعلومات. ونظرا للسرعة التي يمكن بها للأهداف وشركائهم نقل العائدات من ولاية قضائية إلى أخرى، يتعين على الممارسين أن يكونوا مستعدين للتصرف بسرعة. ومن حسن الحظ أن لدى عدد من الولايات القضائية تدابير تمكن من الحجز سريعا على الأموال أو تقييدها في المواقف الطارئة. وغالبا ما يتخذ هذا الإجراء السريع شكل تدبير مؤقت ينفذ على أمل أن يلي ذلك تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة خلال فترة زمنية محددة[١٨٤]. وإذا لم يقدم الطلب في موعده، جاز الإفراج عن النقود. وفيما يلي بعض نماذج التدابير المؤقتة الطارئة:

- **الأوامر الإدارية**. يجوز لأي مسؤول إداري (عادة ما يكون مرتبطا بوحدة التحريات المالية) إصدار أمر حفظ يكلف المؤسسة المالية بتقييد الأموال لفترة زمنية قصيرة. وتقتصر هذه الأوامر الإدارية أحيانا على القضايا التي تتضمن جرائم محددة تكمن وراءها[١٨٥]. ويعمل بعض الولايات القضائية «بنظام قبول» يلزم المؤسسة المالية، عند تقديم تقرير بمعاملات مشبوهة، بإمساك الأموال حتى تصدر وحدة التحريات المالية موافقتها على الإفراج عنها أو إمساكها لفترة زمنية محددة (وبذلك تسمح لوحدة التحريات المالية أو وكالة إنفاذ أحكام القانون بتنفيذ التدابير المؤقتة).
- **الأوامر المؤقتة الصادرة من قضاة التحقيق**. يجوز لقاضي التحقيق في الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، والتي لديها قضاة تحقيق، إصدار أوامر تخول بتدابير مؤقتة، إذا كان هناك سبب للاعتقاد

---

١٨٢ سلم فريق العمل المالي أخيرا بإنشاء سجلات مركزية لأفضل الممارسات في «أفضل الممارسات: المصادرة (التوصيتان ٣ و ٣٨)» وهو ما اعتمد في جلسة موسعة في فبراير ٢٠١٠. وهذه الوثيقة متاحة في http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/39/57/44655136.pdf .

١٨٣ التشريع الذي يسمح بإنشاء سجلات مركزية مطروح حاليا على البرلمان الإسباني .

١٨٤ قد يمنح للطلب تحديد للزمن في بعض الولايات القضائية.

١٨٥ يخول قانون مكافحة غسل الأموال لعام ١٩٩٩ (تايلند) القسم ٤٨، لجنة المعاملات في الاحتجاز أو التقييد لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما إذا كان هناك سبب محتمل للاعتقاد بأنه قد يكون هناك تحويل، وتوزيع، وطرح جديد، ترقيد أو إخفاء لأي أصل يتعلق بجريمة ممولة». وفي حالة الطوارئ، يمكن للأمين العام أن يصدر الأمر. وقد تطبق اللوائح ذات الصلة المتعلقة بإجراء فرض الوصاية والحفظ والصيانة وإجراء مزايدة وما إلى ذلك.

بأن أمر مصادرة سوف يصدر في نهاية المطاف، وأن من المحتمل تبديد الأصول، أو كليهما[١٨٦].

- **الأوامر المؤقتة عند الحث على توجيه الاتهامات أو الاعتقال**. يسمح بعض الولايات القضائية بالتقييد أو الحجز المؤقت على الأصول محل المصادرة عقب الاعتقال في ولاية قضائية أخرى[١٨٧]. ويتعين على الولاية القضائية الطالبة تقديم أدلة الاعتقال وموجز بوقائع القضية. وسوف يتم تقييد الأموال انتظارا لتقديم مزيد من الأدلة، ويجوز تمديد فترة التقييد هذه عند الطلب. وعموما، لا يشترط إرجاع الأصول إلى جريمة ما، ولا يلزم وجود معاهدة أو ترتيب ما، وتجري الإجراءات دون إعلان حائز الأصول *(من جانب واحد)*.

- **الإحالة المباشرة إلى وكلاء النيابة**. في بعض الولايات القضائية، تحال الطلبات الواردة للتقييد والمصادرة إلى وكلاء النيابة لتوفير المستوى نفسه من التعاون الدولي في الحصول على تدابير مؤقتة ومصادرة عائدات الجريمة وأدواتها على نحو ما هو متاح في القضايا المحلية[١٨٨]. وقد يلزم تقديم أدلة على ارتكاب جريمة وتحقيق منفعة، أو أدلة على أن الأصول هي عائدات لجريمة أو أداة استخدمت في ارتكابها.

وتشترط بعض الولايات القضائية تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة للحصول على أي تدبير مؤقت، لكن يجوز عقد جلسة استماع بعد فترة وجيزة *ومن جانب واحد*[١٨٩]. وهناك ولايات قضائية أخرى قد تكون لديها شروط أكثر صرامة، مثل اشتراط الاعتقال أو توجيه الاتهامات. فإذا كان هذا هو الحال، جاز للممارس أن ينظر في خيارات أخرى– ربما استهلال تحقيق مشترك، أو موافاة الولايات القضائية الأجنبية بمعلومات كافية من خلال قنوات المعلومات غير الرسمية لتفعيل التدابير المؤقتة وفقا للقانون المحلي. ولا تتأتى هذه الخيارات إلا إذا كانت للسلطة الأجنبية ولاية قضائية على بعض عناصر الجريمة الأساسية، مثل غسل الأموال.

### ٧-٣-٥ الإفصاح الطوعي

الإفصاح الطوعي شكل آخر للمساعدات غير الرسمية التي ساعدت في استرداد عائدات الفساد[١٩٠]. وينبه الإفصاح الطوعي، الذي يعتبر شكلا استباقيا من المساعدات تستخدمه السلطات المعنية ووحدات التحريات المالية، الولاية القضائية الأجنبية إلى أن هناك تحقيقا جاريا في غسل الأموال في الولاية القضائية القائمة بالإفصاح عن المعلومات، ويشير إلى أن الأدلة القائمة قد تكون محل اهتمام، مثل الحساب المصرفي لشخص فاسد أو مكشوف سياسيا. ويبين الإطار ٧-٦ المعلومات التي قد ترسلها سويسرا[١٩١]. ويجوز للولاية القضائية المتلقية حينئذ استخدام المعلومات في إجراء مزيد من تحقيقاتها الخاصة ثم تقدم في النهاية طلبا للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة، وهذا

---

١٨٦ يطبق هذا في سويسرا، ويمكن تحقيقه بإرسال فاكس لمكتب العدل الاتحادي.

١٨٧ يوجد في الولايات المتحدة أمر تقييد مؤقت (٣٠ يوما) يمكن إصداره عند الإخطار بالاتهامات ويتم تقديمه عند الاعتقال: العنوان ١٨، قانون الولايات المتحدة، القسم ٩٨٤ (ب) (٤).

١٨٨ مرسوم عائدات الجريمة، ٢٠٠٢ (طلبات وأوامر أجنبية) الأمر ٢٠٠٥، القسم ٦.

١٨٩ توفر هونغ كونغ، الصين جلسة استماع بعد إخطار قصير.

١٩٠ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المادة ٤٦ (٤) و ٥٦، الدول الأطراف لمحاولة تقديم مثل هذا الإفصاح عن المعلومات.

١٩١ التشريع الذي يمكن من الإفصاح الطوعي في سويسرا هو المادة ٦٧أ من القانون الاتحادي المعني بالمساعدة الدولية المتبادلة في الأمور الجنائية. وهو يمنح السلطة المسؤولة حق إبلاغ سلطة أجنبية طوعا بأي معلومات عن جرائم يتم التحقيق فيها أو أدلة جرى جمعها من خلال تحرياتها، عندما ترى أن الإبلاغ سوف (١) يسمح ببدء إجراءات جنائية، أو (٢) تسهيل تحقيق جنائي وشيك. والإبلاغ لن يؤثر على الإجراءات المحلية الجنائية في سويسرا.

**الإطار ٧-٦ الإفصاح الطوعي من سويسرا**

قد يشمل الإفصاح الطوعي من سويسرا ما يلي:

- معلومات عن التحقيق، منها اسم المتهم وموجز بالوقائع والجريمة (الجرائم)؛
- بيان بالأدلة التي قد تكون موضع اهتمام، منها اسم المصرف وصاحب الحساب، ورقم الحساب، وقيمة الأموال المجمدة، وما يتصل بها من معاملات؛
- سبب الإفصاح (مثل، التحقيق الوشيك أو المحتمل في الولاية القضائية المتلقية)؛
- دعوة لتقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة؛
- طلب عدم استخدام المعلومات لأي غرض آخر.

الإفصاح مفيد في قضايا الفساد لأن التغطية الإعلامية الدولية التي تجتذبها مثل هذه القضايا قد تحمل مصرفا أجنبيا على تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة (الذي يفضي فيما بعد إلى تحقيق أجنبي) أو تحمل أحد المارسين الأجانب على استهلال تحقيق بصورة مستقلة[١٩٢].

وعلى من يتلقى الإفصاح الطوعي أن يتصل بكاتب تقرير الإفصاح لاستيضاحه، والاستعلام عن القضية الأجنبية، وضمان استمرار تجميد الأصول، ومناقشة الخطوات التالية المقرر اتخاذها.

### ٧-٣-٦ *طلب إقامة دعوى أجنبية*

في بعض الظروف، قد لا تتمكن السلطات من متابعة دعوى محلية للمصادرة الجنائية أو للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو إجراءات مدنية. ولعل هذا يرجع إلى نقص القدرات، أو الإرادة السياسية أو عدم وجود إطار تشريعي فعال. وفي ظل هذه الظروف، قد تقدم السلطات مواد الدعوى إلى نظرائها الأجانب وتطلب من السلطات البدء في اتخاذ إجراءات محلية. وفي نهاية المطاف ستقرر السلطات الأجنبية ما إذا كانت ستتابع الإجراءات أم لا وكيف ستقام (للاطلاع على تفاصيل هذا الخيار انظر الفصل التاسع).

## ٧-٤ طلبات المساعدات القانونية المتبادلة

كما سبق أن ناقشنا، يتعين على المارسين بوجه عام *ألا* يبدأوا جهودهم في مجال التعاون الدولي بتقديم طلب المساعدات القانونية المتبادلة. بل يجب عليهم أولا استشكاف قنوات المساعدات غير الرسمية، إذا كانت متاحة، حتى يتصل المارسون بنظرائهم لمناقشة ما هو مطلوب لتنفيذ الطلب، ولمواجهة العقبات المحتملة. وما إن يقرر المارس أن طلبا للمساعدات القانونية المتبادلة مطلوب لبعض الإجراءات اللازمة المعينة– مثل إبراز السجلات المالية، أو الحصول على شهادة إلزامية، أو أمر تفتيش وحجز، أو إنفاذ أمر تقييد مؤقت– يتعين عليه استيفاء عدة اشتراطات وإجراءات. نورد بعضها أدناه.

---

١٩٢ كان الإفصاح الطوعي عاملا حفازا للتعاون الدولي بين بيرو وسويسرا في قضية مونتسينوس.

وتتباين الاشتراطات من ولاية قضائية إلى أخرى، لذلك يجب على الممارسين أن يتأكدوا من مدى انطباقها مقدما من السلطة المركزية الأجنبية. وقد يكون التشاور مع النظراء الأجانب أو غيرهم ممن لهم اتصال بهم مفيدا في هذا الصدد، وإن كان بعض الولايات القضائية يشترط مضي الممارس بطريقة رسمية عبر سلطته المركزية عند إعداد طلب رسمي، أو إرساله. وإضافة إلى ذلك، تنشر ولايات قضائية كثيرة معلومات على الموقع الخاص بسلطتها المركزية على الشبكة العنكبوتية العالمية، قد تذكر الاشتراطات، بل يقوم بعضها بعرض عينات من النماذج لإعداد طلب مقبول للمساعدات القانونية المتبادلة (للاطلاع على قائمة بالمواقع المفيدة على الشبكة العنكبوتية العالمية في مجموعة مختارة من الولايات القضائية، انظر الملحق ياء، وللاطلاع على عينة من طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، انظر الملحق طاء)[١٩٣]. ويدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دليلا للسلطات المركزية، كما وضع أداة[١٩٤] لكتابة طلبات المساعدات القانونية المتبادلة لمساعدة الممارسين[١٩٥]. وأخيرا قد تقدم مطبوعات المنظمات غير الحكومية ومتعددة الأطراف أيضا مساعدات في هذا الصدد[١٩٦].

### ٧-٤-١ الأساس القانوني للتعاون الدولي

حتى يتسنى البدء في طلب للمساعدات القانونية المتبادلة، لا بد من وجود أساس قانوني للتعاون، ويجب أن يحدد هذا في الطلب. وقد يأتي هذا الأساس القانوني من خلال: (١) اتفاقيات، أو معاهدات، أو اتفاقات متعددة الأطراف تحتوي على أحكام عن المساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، أو (٢) المعاهدات والاتفاقيات الثنائية بشأن المساعدات القانونية المتبادلة، أو (٣) التشريعات المحلية التي تسمح بالتعاون الدولي في القضايا الجنائية، أو (٤) التعهد بالمعاملة بالمثل من خلال القنوات الدبلوماسية (التي يشار إليها باسم «التفويضات الالتماسية» أو «المجاملة القضائية» في بعض الولايات القضائية). وجدير بالذكر أن «السبل القانونية المذكورة أعلاه لا تستبعد بعضها بعضا، وأن أي طلب للمساعدات القانونية المتبادلة يجوز أن يستخدم واحدا أو أكثر من هذه السبل، حسب موضوع القضية والنتائج المتوقعة. (انظر الإطار ٧-٧). ونتناول أدناه كل سبيل من هذه السبل.

#### الاتفاقيات أو المعاهدات أو الاتفاقات متعددة الأطراف

تتضمن الاتفاقيات، أو المعاهدات، أو الاتفاقات متعددة الأطراف أحكاما ملزمة تلزم الموقعين عليها بتقديم مساعدات

---

١٩٣ على سبيل المثال، فإن منظمتي هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والمملكة المتحدة لديهما كتيبات متاحة لمساعدة الممارسين.

١٩٤ أدوات كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (التي يمكن تحميلها من .http://www.unodc org/mla/en/index.html هي برمجيات تولد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بعد حث المستخدم على طلب المعلومات. وينبغي تفصيل الطلب حسب كل ولاية قضائية، لكن هذه الأداة تساعد في تنظيم الطلب. ويتم حاليا توسيع الأداة لتشمل سمات استرداد الأصول.

١٩٥ تقدم منظمات متعددة الأطراف أخرى قوائم بالسلطات المركزية، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، والرابطة الأيبيرية الأمريكية للوزارات العامة.

١٩٦ سيتضمن دراسة مبادرة استرداد الأصول المنهوبة الوشيك عن الحواجز التي تعترض استرداد الأصول، التي توشك على إصدارها معلومات عن المساعدة القانونية المتبادلة في ١٥ ولاية قضائية كمراكز مالية. للاطلاع على تفاصيل المنشور انظر الهامش ٢٨. وتشمل منشورات أخرى ذات صلة، مبادرة مكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادئ التابعة لبنك التنمية الآسيوي «للمساعدة القانونية المتبادلة، تسليم المجرمين واسترداد عائدات الفساد في آسيا والمحيط الهادئ: أطر وممارسات في ٢٧ ولاية قضائية في آسيا والمحيط الهادئ» (مانيلا، ٢٠٠٧)؛ ومبادرة بنك التنمية الآسيوي/ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، «استرداد الأصول، والمساعدة القانونية المتبادلة في آسيا والمحيط الهادئ» (مانيلا، ٢٠٠٨).

**الإطار ٧-٧ اختيار أساس قانوني يتعين إدراجه ضمن طلب المساعدات القانونية المتبادلة**

عند اختيار الأساس القانوني الذي يتعين إدراجه ضمن طلب المساعدات القانونية، وجد كثير من الممارسين أنه من المفيد للغاية إدراج قائمة بجميع المعاهدات، أو الاتفاقيات، أو التشريعات ذات الصلة. وهذه الممارسة تزيد من فرصة قابليتها للتطبيق: وحيث إن أنواع المساعدات والأسباب المحتملة للرفض تتباين من معاهدة إلى أخرى، فقد يكون الطلب مقبولا بموجب أساس قانوني معين وغير مقبول بموجب أساس قانوني آخر، ويجب أن توضع القائمة حسب ترتيب الأفضليات. والمعاهدة الثنائية هي عامة الخيار الأفضل، تليها المعاهدة متعددة الأطراف (ويجب أن تكون كلتا الولايتين القضائيتين طرفين فيها)؛ لأن المعاهدات الثنائية تصمم خصيصا وفقا للتقاليد والخيارات القانونية للولايتين القضائيتين المتعاقدتين (على النقيض من النهج المتمثل في أن «مقاسا واحدا يناسب الجميع» المتبع في المعاهدات متعددة الأطراف) وأي تشريعات محلية (إن وجدت) والتعهد بالمعاملة بالمثل، يجب أن تتبع المعاهدات ذات الصلة؛ لأن المعاهدات والتشريعات المحلية تسمح عادة بالتعاون بسرعة أكبر مما يسمح به بالتعهد بالمعاملة بالمثل والتفويضات الالتماسية من المحاكم المحلية إلى محاكم أجنبية.

قانونية متبادلة وفقا للقانون الدولي. وتحدد الأحكام مجالات التعاون، وتحتوي على إجراءات حاكمة، وبذلك تجمع بين الوضوح والقابلية للتنبؤ بالنسبة للعملية. وغالبا ما تسمح هذه الاتفاقات بأشكال من التعاون أوسع من التعهد الرسمي بالمعاملة بالمثل أو التفويضات الالتماسية، مثل الاتصالات بين السلطات المركزية (وليس من خلال القنوات الدبلوماسية الرسمية).

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعاهدة متعددة الأطراف الأكثر تطبيقا من أجل استرداد عائدات الفساد وطلب المساعدات القانونية المتبادلة اللازمة للنجاح. وقد صادق على الاتفاقية أكثر من ٢٤٠ ولاية قضائية، وهي تلزم الدول الأطراف بأن تقدم لبعضها بعضا أكبر قدر من المساعدات في التحقيقات، والمحاكمات، والإجراءات القضائية بشأن مسائل الفساد. وبالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وغيرها من معاهدات الأمم المتحدة، يمكن توفير أساس قانوني من خلال بعض المعاهدات أو الاتفاقيات الإقليمية للمساعدات القانونية المتبادلة– مثل معاهدة جنوب شرق آسيا للمساعدات القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، واتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد.

وهناك قضية يتعين على الممارسين النظر فيها إلى جانب الاتفاقات، والمعاهدات، والاتفاقات الدولية هي الكيفية التي تم بها إدماج التزاماتهم ذات الصلة- إن تم ذلك فعلا– ضمن التشريعات المحلية، وهي عملية يشار إليها محليا باسم «التدجين».

ومن الناحية النظرية، يجوز تطبيق طلبات المساعدات القانونية المتبادلة المقدمة وفقا لمعاهدة متعددة الأطراف (مثل، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية) بصورة مباشرة مادامت كلتا الدولتين قد صادقتا على المعاهدة[١٩٧]. ورغم ذلك، فقد تمت صياغة الأحكام الإلزامية لهاتين المعاهدتين

١٩٧ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان ٤٦ و ٥٥؛ ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٨؛ ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٧.

بصورة نمطية بطريقة عامة، مما يفسح المجال للتفسير وانعدام اليقين. مثال ذلك، أن المعاهدة قد لا تحدد قنوات الاتصال أو الإجراءات والمستندات اللازمة للإنفاذ، أو الأنواع المحددة للأدلة أو الإجراءات التي تتطلب تفويضا قضائيا. وقد قامت بعض الولايات القضائية بسن تشريعات محلية مفصلة لتوفير المواصفات المحددة، وهناك ولايات قضائية أخرى لديها تشريعات محدودة أو ليس لديها أي تشريعات توطن الاتفاقية محليا وتعتمد على التطبيق المباشر من خلال القوانين والإجراءات الجنائية القائمة، مع إدخال تعديلات تستند إلى المعاهدة. وحيث إن بعض السلطات يفضل أن تكون الولاية القضائية المقدم إليها الطلب قد وطنت محليا المعاهدة، فسيكون مهما بالنسبة للممارسين أن ينظروا في هذه القضية وأن يبحثوا في القوانين المحلية عن تفاصيل لتنفيذ المعاهدات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك ترتيبات طوعية مع ولايات قضائية أو تجمعات إقليمية أخرى (مثل، مخطط أمانة الكومنولث بشأن المساعدات المتبادلة في المسائل الجنائية [مخطط هراري]، وهو التزام من جانب وزراء القانون في الكومنولث). ورغم أن المخطط لا يمثل صكا أو معاهدة قانونية ملزمة، فإنه من المتوقع أن ينفذ الأحكام في تشريعاتهم المحلية، وتقديم المساعدة من خلال الأحكام.

### المعاهدات والاتفاقات الثنائية للمساعدات القانونية المتبادلة

مثلها مثل معاهدات متعددة الأطراف، تحتوي المعاهدات الثنائية للمساعدات القانونية المتبادلة أحكاما ملزمة تلزم الموقعين عليها بتقديم المساعدات وتوضح الإجراءات التي يتبعها الممارسون. وإضافة إلى ذلك، فإنها قد تقدم أشكالا من التعاون التي لا تتيحها غيرها من الترتيبات، مثل، الاتصال المباشر بين الممارسين، والسلطات المختصة، وأعضاء الهيئات القضائية (مع تدخل محدود من السلطة المركزية).

### التشريعات المحلية

أصدر عدد من الولايات القضائية تشريعات توفر المساعدة القانونية المتبادلة للولايات القضائية دون إبرام معاهدة ثنائية، وغالبا ما يكون ذلك بشرط المعاملة بالمثل (أي أن تقوم الولاية القضائية الطالبة بتقديم مساعدات قانونية متبادلة في ظروف مماثلة). وخلافا لترتيب المعاهدة، لا يوجد التزام دولي بتقديم المساعدات المطلوبة، أي أن هذه المرونة تجعل قبول الطلب أمرا غير مؤكد[١٩٨].

### التعهد بالمعاملة بالمثل من خلال القنوات الدبلوماسية (التفويضات الالتماسية)

قد يكون هذا الشكل التقليدي من المساعدات مفيدا إذا لم تكن هناك معاهدة قائمة بين الولايات القضائية ولا تشريعات محلية في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب (وإن كانت بعض الولايات القضائية تشترط التعهد بالمعاملة بالمثل حتى عند استخدام معاهدة متعددة الأطراف أو ثنائية كأساس للطلب). وهو ما يسمح بالاتصال الرسمي بين أعضاء الهيئة القضائية، أو وكلاء النيابة، أو مسؤولي إنفاذ أحكام القانون في إحدى الولايات القضائية، ونظرائهم في ولاية قضائية أخرى. وهي عملية تستغرق وقتا أطول، لأنها تتطلب إدخال طرف إضافي، ووزارة الخارجية، وإجراءات دبلوماسية رسمية.

---

١٩٨ يشمل بعض الأمثلة مرسوم المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (سنغافورة)؛ قانون المساعدة القانونية الدولية المتبادلة في المسائل الجنائية ليختنشتين)؛ قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، القسم ٥٢٥ (مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة) والقانون الاتحادي المعني بالمساعدة المتبادلة الدولية في المسائل الجنائية (سويسرا).

### ٧-٤-٢ الاشتراطات العامة

لكل ولاية قضائية عدد من الاشتراطات القانونية التي يجب على الولاية القضائية الطالبة أن تستوفيها عند تقديم طلب للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة. ونورد أدناه بعضا من تلك الاشتراطات والاعتبارات التي يمكن للممارسين مراعاتها عند استيفائها.

#### طبيعة المسألة

ينبغي عموما أن ينسب الطلب إلى مسألة جنائية ما، وإن كانت بعض الولايات القضائية تقدم المساعدات بشأن طلبات المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة (لأنها تثور عادة فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية)، وفي القضايا المدنية والإدارية[١٩٩]. وتختلف الولايات القضائية من حيث المرحلة في التحقيقات أو الإجراءات الجنائية التي يمكن عندها تقديم المساعدات. ورغم أن معظم الولايات القضائية تسمح بتقديم الطلبات أثناء مراحل التحقيق، إلا أن هناك ولايات قضائية أخرى تضع اشتراطات أثقل وطئا على الحجز أو التقييد المؤقت للأصول (مثل اشتراط توجيه الاتهامات أو الأمر بالمصادرة النهائية). ولا يقدم كثير من الولايات القضائية مساعدات إذا كانت الإجراءات الجنائية قد تمت. وفيما يتعلق بالاشتراطات الأشد وطأة، يتعين على الممارسين أن يراعوا التوقيت المناسب والتنسيق بين طلب التدابير المؤقتة والاعتقال تفاديا لتبديد الأموال.

#### التجريم المزدوج

تشترط ولايات قضائية كثيرة توضيحا ما للتجريم المزدوج (أو المصادرة المزدوجة في حالة التماس المساعدات في المصادرة)، بما يعني إظهار أن السلوك الكامن وراء طلب المساعدة مجرم في كلتا الولايتين القضائيتين. وبعض الولايات القضائية تسقط الشرط في ظروف معينة[٢٠٠]. وبعض الولايات القضائية الأخرى قد تطبق ذلك بطريقة أكثر تشددا (أي تشترط التطابق في الأسماء، أو عناصر أساسية من الجريمة). إلا أن الولايات القضائية تطبق في أحيان أكثر، نهجا مبنيا على السلوك (أي أنها تنظر فيما وراء المصطلح الخاص بالسلوك، وتشترط أن يكون السلوك جرما جنائيا بموجب قوانين كلتا الولايتين القضائيتين)[٢٠١]. وعلى أية حال، فهناك أهمية بالغة لاستخدام المساعدة غير الرسمية في مناقشة أي معوقات محتملة قد يفرضها اشتراط التجريم المزدوج والتعرف عليها والتغلب عليها (إن أمكن).

وقد يساعد النهج المستند للسلوك في قضايا الفساد؛ لأن بعضا من الجرائم المعنية الأكثر تحديدا ليست مجرمة في جميع الولايات القضائية (مثل، الإثراء غير المشروع، أو رشوة المسؤولين العموميين الأجانب، أو التهرب الضريبي، أو المصادرة الموسعة).

ومن المهم توصيف الجرائم وليس مجرد إدراج قائمة بها، لأن الولاية القضائية متلقية الطلب قد لا تتوافر لديها الخبرة الفنية ذات الصلة بالنظام القانوني للدولة الطالبة، وربما تضطر إلى تقييم ما إذا كان السلوك معاقبا عليه تحت

---

١٩٩ للاطلاع على مناقشة للتعاون الدولي في المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة والقضايا المدنية، انظر القسمين ٧-٥ و ٧ – ٦ وتطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٣ (١) و ٥٤ (١) الدول الأعضاء بالنظر في مساعدة بعضها بعضا في المسائل المدنية والإدارية والسماح بالمصادرة دون الاستناد إلى إدانة.

٢٠٠ جيرزي ولاية قضائية لا تشترط التجريم المزدوج.

٢٠١ تطالب الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية الدول الأعضاء بتطبيق هذا النهج المستند للسلوك. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٣ (٢)، التوصية ٣٧ من توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩.

**الإطار ٧-٨ التغلب على التجريم المزدوج– الإثـراء غير المشروع، وفساد المسؤولين العموميين الأجانب**

لم يتم تجريم جرائم الإثراء غير المشروع (الزيادة الكبيرة في أصول مسؤول عمومي، والتي لا يستطيع المسؤول تفسير أنها متأتية من مكاسب شرعية على نحو معقول)، ورشوة المسؤولين العموميين الأجانب في عدد من الولايات القضائية. ولو فسرت بناء على المصطلحات، على نحو صارم، فلن يكون هناك تجريم مزدوج– وبالتالي لن تكون هناك مساعدات متاحة– من تلك الولايات القضائية.

ويمكن التغلب على هذا العائق عندما يتم تقدير التجريم المزدوج بناء على السلوك، لأن الوقائع محل التحقيق في الولاية القضائية الطالبة قد تشكل جريمة أخرى في الولاية القضائية متلقية الطلب. وفيما يتعلق بالإثراء غير المشروع، فإن السلوك الذي يسفر عن إثراء غير مشروع قد يشكل جريمة أخرى وفقا للقانون المحلي (مثل قبول الرشوة). وفي حالة إرشاء المسؤولين العموميين الأجانب، قد تعتبر الولاية القضائية متلقية الطلب الجريمة رشوة لمسؤول *وطني*، وليس لمسؤول أجنبي[أ]. وما إن تقرر الجرائم الموازية– بناء على ذات *السلوك*– يستوفي شرط التجريم المزدوج.

وعلى الممارسين الذين ينتهجون هذا النهج تحري الحيطة والحذر عند تبيان الوقائع والجرائم في طلباتهم للمساعدات القانونية المتبادلة، فمثلا، لا يكفي تقديم طلب يذكر ما يلي:

> إن السيد سين هو مسؤول عمومي يكسب ٣٠٠٠ دولار شهريا لدى وزارة النقل. وعندما تولى منصبه منذ خمس سنوات مضت، لم تكن لديه أي مدخرات، والآن يمتلك ٥ ملايين دولار، ولم يستطع أن يفسر ذلك وهو مذنب.

وبدلا من ذلك، من المهم هنا تضمين وقائع إضافية قد تؤيد الجريمة في الولاية القضائية الأجنبية، مثل ما يلي:

> السيد سين مسؤول عن مشتريات عقود التشييد، وقد قام خلال السنوات الثلاثة الماضية بترسية ثلاثة عقود كبرى على شركات جديدة. ويظهر كشف حسابه المصرفي أنه تلقى وديعتين بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار قبل الترسية مباشرة. وقد تم أخيرا تحويل مليون دولار إلى حساب مصرفي في الدولة صاد.
>
> إن مطالبة النظراء في الولاية القضائية متلقية الطلب بمراجعة مسودة طلب المساعدات القانونية المتبادل قبل تقديمه، من شأنه أن ييسر هذا الإجراء، وقد يتمكن النظراء من تقديم مقترحات في الصياغة قد تجعل إنفاذ الطلب أكثر سهولة.

أ – تم تأكيد هذا النهج في حكم صدر في ٢٠٠٣ من المحكمة العليا الاتحادية السويسرية (ATF 129 L L 462)، قضت فيه المحكمة بأنه تم استيفاء التجريم المزدوج في الاتهامات بالفساد، رغم عدم وجود جريمة لفساد مسؤول عمومي أجنبي في القانون السويسري. وفي سبيل التوصل إلى هذا الحكم، بحثت المحكمة الوقائع والسلوك، ورأت أن الولاية القضائية الطالبة تمكنت من استيفاء الشرط بناء على جريمة أخرى وهي: *أن الفساد* السلبي للمسؤولين العموميين *الوطنيين يمثل* جريمة *وفقا للقانون* السويسري.

مسمى مختلف وفقا لقوانينها المحلية (انظر الإطار ٧-٨). وسيكون من المهم أيضا وضع الجريمة في سياقها، مع بيان علاقتها بالسلوك الإجرامي عند شرح موضوع الطلب. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الممارسين تفادي استخدام كلمات وعبارات بعينها قد تحدث بلبلة في المصطلحات. مثال ذلك، أن عبارة «تدفقات غير مشروعة» قد تمثل إشكالية في بعض

الولايات القضائية؛ لأن هذه العبارة غالبا ما تشير إلى التهرب الضريبي وهروب الأموال. ومن الأفضل استخدام عبارة «تدفقات إجرامية».

وتشترط الاتفاقيات والمعايير الدولية أيضا أن تقدم المساعدات في التدابير غير القسرية في غياب التجريم المزدوج[٢٠٢].

### الضمانات والتعهدات (المعاملة بالمثل، والسرية، والقيود على الاستخدام (الخصوصية)، والالتزام بدفع التكاليف أو التعويضات)

تشترط كثير من الولايات القضائية تقديم ضمان بالمعاملة بالمثل، وهو إقرار خطي بأن الولاية القضائية الطالبة سوف تقدم للدول المقدم إليها الطلب نفس النوع من التعاون في قضايا مماثلة مستقبلا. كما تشترط ولايات قضائية كثيرة على الولاية القضائية الطالبة أن تحدد ما إذا كانت ترغب في معاملة الطلب باعتباره سريا. وإضافة إلى ذلك، قد تشترط الولايات تقديم ضمان بأن الولايات القضائية الطالبة لن تستخدم المعلومات المقدمة إلا في القضية المبينة في طلب المساعدات– وليس كأدلة في قضية أخرى، ولا تفشيها إلى الغير. وأخيرا، قد تشترط بعض الولايات القضائية تقديم تعهد بدفع ما يتحمله الطرف المقدم إليه الطلب من تكاليف وتعويضات أثناء تنفيذ الطلب[٢٠٣].

ويجوز إسقاط هذه الضمانات على أساس كل قضية على حدة، لكن هذا الإسقاط ينبغي مناقشته مع الولايات القضائية الأخرى، وقد يتردد بعض الممارسين أو يرفض تقديم هذه الضمانات، لأنها لا تستخدم في ولايتهم القضائية (بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني لا تستخدمها)، ولا يكون الممارس متأكدا مما إذا كان لديه السلطة اللازمة لتقديمها. إلا أن هذه الضمانات ليست اختيارية في الغالب، وقد يتم رفض المساعدات لو لم تقدم أو توجه قبل تقديم الطلب.

### ٧-٤-٣ اشتراطات الاستدلال

يتعين على الممارسين عامة تقديم أدلة مقبولة كافية إلى المسؤولين في الولاية القضائية المقدم إليها الطلب لتمكينهم من استيفاء الحد الأدنى من الأدلة التي تشترطها محاكمهم عند تنفيذ أي طلب. وهذا أمر قد تكتنفه التحديات؛ لأن الاشتراطات المتعلقة بقبول الأدلة تتباين فيما بين الولايات القضائية. فقد تشترط الولايات القضائية متلقية الطلب توفير معايير لبعض التدابير التي قد تكون أكثر تطلبا من تلك الموجودة في الولاية القضائية الطالبة. وما قد يعتبر طلبا ملائما في ولاية قضائية ما يعتبر طلبا فضفاضا بطريقة مفرطة– أو مهمة صعبة غير معلومة النتائج– في ولاية قضائية أخرى.

وتزداد صعوبة ذلك عندما يكون التبادل بين الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وتلك التي تطبق القانون العام أو بين نظم مصادرة مختلفة (نظام مبني على القيمة مقابل نظام مبني على الملكية، أو المصادرة الجنائية

---

٢٠٢ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٩)؛ والتوصية ٣٧ لفريق العمل المالي، التوصيات ٤٠ + ٩. وتطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أيضا، المادة ٤٦ (٩) (أ) الدول الأطراف بمراعاة أهداف الاتفاقية عند تطبيق التجريم المزدوج.

٢٠٣ أحد المبررات هو أن الولاية القضائية المقدم لها الطلب قد تتخذ إجراء وتعرض نفسها للمسؤولية، وقد تتقاعس الولاية القضائية الطالبة عن المواصلة بتقديم البرهان الموعود. وعندئذ ستواجه الولاية القضائية المقدم لها الطلب، حكما بدفع التكاليف، دون أن ترتكب جريرة.

مقابل المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة)؛ لأن معيار الإثبات، واختبارات الأدلة، واشتراطات القبول قد تتباين تباينا شاسعا. مثال ذلك، أنه إذا أردنا قبول وقائع القضية باعتبارها أدلة، تشترط الولايات القضائية التي تطبق القانون العام بصفة عامة الحصول على إقرارات مدونة في شكل إفادات خطية تحت القسم أو شهادات، إلا أن الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني عامة لا تفرض هذا الشرط (للاطلاع على معلومات عن صياغة الإفادات الخطية تحت القسم، انظر الإطار ٤-١ في الفصل الرابع).

وقد يسفر العجز عن إدراج أدلة مقبولة كافية لاستيفاء الحد الأدنى الساري، أو استخدام أقل الوسائل تطفلا كخطوة أولى في تجميع الأدلة، عن رد الطلب أو رفضه. ولهذا، يتعين على الممارسين أن يتدارسوا اشتراطات الاستدلال، والمعايير، ونماذج الأدلة الجائزة مع نظرائهم الأجانب قبل إرسال طلب المساعدات القانونية المتبادلة. وما إن يتقرر أن المطلوب هو تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة، يتعين النظر في العملية التالية المكونة من ثلاث خطوات قبل تقديم الطلب:

- **الخطوة الأولى.** تحديد ما هو مطلوب (مثلا، إبراز السجلات المالية والتجارية أو الحجز عليها، أو تفتيش المكان، أو الحجز على الأصول أو تقييدها، أو المصادرة). ومن الأفضل عادة استخدام نهج الخطوة بخطوة في طلب المساعدات القانونية المتبادلة، وليس طلب كل شيء دفعة واحدة.
- **الخطوة الثانية**. تحديد أقل الوسائل تطفلا من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وكذلك معيار الإثبات، والأدلة المطلوبة من الولاية القضائية متلقية الطلب (مثل، الوقائع المحددة، ومكان الأصول، والصلة بين الأصل والجريمة، وأمر المحكمة النهائي).
- **الخطوة الثالثة.** تحديد شكل الأدلة المقبولة في الولاية القضائية متلقية الطلب، وأي مستندات أخرى مطلوبة (للاطلاع على تفاصيل إضافية عن الشكل والمضمون انظر القسم ٧-٤-٤ أدناه).

وبوجه عام، كلما كان التدبير أكثر اقتحاما وتطفلا زاد معيار إثبات الأدلة المطلوبة للتدليل على ما يلي، من بين أمور أخرى: ١) أن الجريمة قد تم ارتكابها، ٢) أن الأصول محل البحث ترتبط بالجريمة أو الجاني، أو أنها في غير ذلك محل المصادرة في ولاية المارس القضائية، ٣) المكان المحدد الذي توجد فيه الأصول الملتمس تقييدها أو استردادها. وتسمح الدول التي تطبق القانون العام عادة بالتدابير الاستقصائية والمؤقتة بناء على معيار «الأسباب المعقولة للاعتقاد» أو «السبب المحتمل»، وهناك معيار أعلى مطلوب للمصادرة، ألا وهو معيار «موازنة الاحتمالات» أو «رجحان الأدلة». وتقدم معظم الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، مع بعض الاستثناءات، تدابير استقصائية ومؤقتة بناء على معيار الأسباب المعقولة للاعتقاد، لكنها تشترط معيارا أعلى للإثبات (الاعتقاد الجازم) للمصادرة. ويوضح الشكل ٢-١ في الفصل الثاني مختلف معايير الإثبات التي قد تكون مطلوبة. ويبين القسم ٧-٤-٦ أدناه بصورة أكثر تحديدا اشتراطات الاستدلال لتقفي أثر الأصول، والتدابير المؤقتة، والمصادرة، ومعايير الإثبات التي يجب التوصل إليها، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

### ٧-٤-٤ اشتراطات الشكل والمضمون

يجب تقديم طلبات المساعدات القانونية المتبادلة كتابة، وأن تستوفي اشتراطات اللغة، والمضمون، والشكل التي تحددها الولاية القضائية متلقية الطلب، والمعاهدة السارية، والسلطة المركزية التابع لها الممارس. وكما أوضحنا سلفا، يتعين على الممارسين تحديد هذه الاشتراطات والحصول على عينة من الطلبات قبل كتابة الطلب وإرساله. وحيثما يكن ذلك مسموحا به ومتاحا، يتعين على الممارسين أن يعظموا من فرص إرسال مسودات طلبات المساعدات القانونية المتبادلة إلى السلطة المركزية للولاية القضائية متلقية الطلب، أو إلى السلطة التي سيناط بها تنفيذ الطلب. وتساعد عملية الصياغة هذه، وما يسفر عنها من مساعدات في ضمان استيفاء الشروط، ووضوح وقائع القضية، وصحة المصطلحات. كما تساعد أيضا الممارس الطالب على تفادي أي تأخير لا داعي له أو رفض المساعدة، وتتيح للولاية القضائية متلقية الطلب الفرصة لإعداد إجراءات الاستجابة.

وفيما يتعلق باللغة، يجب أن تقدم الطلبات بلغة مقبولة لدى الولاية القضائية متلقية الطلب. وتقع على الولاية القضائية الطالبة مسؤولية ترتيب الترجمة، حتى وإن كانت بعض الولايات القضائية تقدم خدمات الترجمة إذا وافقت الولاية القضائية الطالبة على دفع الأتعاب. وفي بعض القضايا السابقة، وافقت ولايات قضائية متقدمة على تغطية هذه التكاليف نيابة عن ولايات قضائية نامية. وعند تقديم خدمات الترجمة، من المهم استخدام إدارات محترفة على إلمام بالمصطلحات القانونية؛ لأن الأخطاء في الترجمة قد تؤدي إلى جوانب لبس وغموض قد تتطلب إيضاحات من الولاية القضائية الطالبة، وتؤدي إلى تأخير العملية. كما يتعين على السلطة المسؤولة عن صياغة الطلب باللغة الأصلية أن تضع نصب أعينها أن الترجمة ستكون ضرورية، وعليها أن تكتب بإيجاز وإحكام، وموضوعية، وبلغة بسيطة لتيسير عمل المترجمين وتفادي مشكلات سوء التفسير. والجمل القصيرة الكاشفة الموضوعة بترتيب زمني يمكن ترجمتها بصورة جيدة.

ويجب أن تدرج في الطلب المعلومات اللازمة للاتصال بالمحقق أو وكيل النيابة الرئيسي.

ويتعين على الممارسين أيضا أن يقرروا أي خيارات مفضلة لشكل الطلب، وما يلزم من مستندات إضافية. وتقدم بعض الولايات القضائية ترويسات نمطية للمساعدة في هذه العملية. (للاطلاع على عينة من طلب المساعدات القانونية المتبادلة انظر الملحق ياء). وقد يكون ضروريا إدراج مستندات إضافية مثل الإفادات الخطية تحت القسم ونسخ معتمدة أو أصول أوامر المحاكم لإبراز المستندات أو الحجز عليها، أو الإخلال بسرية المصارف، أو الأوامر المؤقتة، أو المصادرة. وقد يتطلب الأمر التصديق على هذه المستندات من محكمة أو توقيعها من منشئها، أو الشاهد عليها، أو متلقي اليمين[٢٠٤].

وأخيرا، إذا كانت هناك اشتراطات قانونية من الولاية القضائية الطالبة إلى الولاية القضائية متلقية الطلب في سبيل تنفيذ الطلب (مثل، إنذار بعينه إلى الشخص المستجوب)، ينبغي التنويه عن ذلك في الطلب. ويتعين على الممارسين أيضا تحديد ما إذا كانت الظروف تستوجب قدرا أكبر من الاستعجال، وعليهم تقديم تفاصيل عن وقت وسبب طلب المعلومات (مثل، تواريخ المحاكمة القادمة).

---

٢٠٤ تتطلب الإفادة تحت القسم إدلاء من يدلي بها ببيان تحت القسم، يشهد عليه متلقي القسم (مثل، محرر عقود، أو مفوض للقَسَم). ويمكن أن يقدم قاضي، أو محقق، أو مسؤول في المحاكمة هذه الشهادات.

**الإطار ٧-٩ سرية المصارف وجرائم المالية العامة– هل هي سبب لرفض تقديم المساعدات القانونية المتبادلة؟**

تحظر اتفاقيات الأمم المتحدة عموما استخدام سرية المصارف، وجرائم المالية العامة كأسباب لرفض تقديم المساعدات القانونية المتبادلة. ويتعين على الممارسين– حيثما كان ذلك ساريا– الرجوع إلى أحكام المعاهدات:

- **جرائم المالية العامة.** تحظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٢٢)، ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٨ (٢٢)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٣ (١٠) رفض تقديم المساعدات القانونية لسبب وحيد هو أن الجريمة تتضمن مسائل تتعلق بالمالية العامة.
- **سرية المصارف**
  - تحظر اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الرشوة في مادتها ٩ (٣)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٨)، ومعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٨ (٨) صراحة رفض تقديم المساعدات القانونية المتبادلة بسبب سرية المصارف.
  - تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٢ (٦) الدول الأطراف بتخويل المحاكم أو غيرها من السلطات المختصة بالأمر بالحجز على السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية في القضايا المحلية وفي التعاون الدولي.
  - تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٠ الدول الأطراف بضمان وجود آليات مناسبة للتغلب على ما ينشأ من عقبات من جراء سرية المصارف في التحقيقات الجنائية المحلية. ورغم أن هذا الحكم يسري على التحقيقات المحلية، إلا أنه يدل على الجهود الرامية إلى التخفيف من سرية المصارف، ومن شأنه أن يكون عونا في الحالات التي يطلب فيها من الولاية القضائية متلقية الطلب أن تتابع قضية محلية لغسل الأموال أو تؤثر ذلك من تلقاء ذاتها على أساس الجريمة الأجنبية المسندة.

### *٧-٤-٥ أسباب الرفض*

إضافة إلى الاشتراطات العامة والاستدلالية، يسمح معظم ترتيبات المساعدات القانونية المتبادلة للولاية القضائية متلقية الطلب بالسلطة التقديرية لرفض تقديم المساعدة في ظروف معينة، وتسري الأسباب الإضافية للرفض على قضايا تسليم المجرمين[٢٠٥]. وعلى أساس كل حالة على حدة، يسهب بعض المعاهدات (ومنها اتفاقيات الأمم المتحدة) في شرح الأسانيد المحظورة للرفض، مثل شمول القضية جرائم ذات صلة بالمالية العامة أو سرية المصارف (انظر نماذج ذلك في الإطار ٧-٩). ويتعين على الممارسين التصدي لهذه العقبات المحتملة على نحو استباقي، وقبل إرسال الطلب (إن أمكن)، لأن الحيلولة دون الرفض ستكون أصعب إلى حد كبير عندما يكون قد صدر بالفعل. ومن المهم التشاور مع النظراء الأجانب في هذا الصدد. وفيما يلي نورد شرحا مسهبا لبعض أسباب أو أسانيد الرفض التي قد تستخدمها الولايات القضائية، وبعض الاقتراحات لمعالجتها.

---

٢٠٥ على سبيل المثال، تسمح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالرفض إذا انطوى الطلب على أمور لها طابع تافه أو كانت هناك طرق أخرى للحصول على المساعدة؛ والطلب لا يتفق مع الاشتراطات الإجرائية أو الموضوعية (مثلا التجريم المزدوج، وإن تنفيذ الطلب سيضر بالسيادة والأمن والنظام العام أو أي مصالح جوهرية أخرى للدولة المقدم لها الطلب، أو إن الإجراء المطلوب محظور بموجب القانون المحلي. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٩) (ب) و (٢١)؛ انظر أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٢٣) التي تطالب الدول الأعضاء بتقديم مبررات رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

**المصالح الأساسية.** يجوز رفض المساعدة إذا كان تنفيذ الطلب من شأنه الإخلال «بالمصالح الأساسية» للولاية القضائية به متلقية الطلب. والمصالح الأساسية ليست معرّفه بصورة محددة في أية اتفاقية، ولكنها قد تشمل السيادة، والنظام العام، والأمن، والعبء المفرط على الموارد. ومن سوء الحظ أن التفسير الواسع للمصالح الأساسية من شأنه أن يضر بالتعاون الدولي. فمثلا قد ترفض الولاية القضائية متلقية الطلب، التعاون في قضية رشوة قد تؤدي إلى إفشاء معلومات عن الموارد الطبيعية.

**الأصول تافهة القيمة.** كما أوضحنا من قبل، فإن عملية كسب التعاون الدولي عملية مطولة وكثيفة الاستخدام للموارد بالنسبة لكل من الولاية القضائية متلقية الطلب والطالبة. وقد تكون لدى ولاية قضائية متلقية الطلب حدود دنيا نقدية أو معايير أخرى يتعين استيفاؤها (مثل مدى خطورة الجريمة)[٢٠٦]. ويتعين على الممارسين أن يحددوا أولويات لطلبات المساعدات القانونية المتبادلة وغربلتها حيثما تكن الأصول تافهة القيمة، أو حيثما لا يوجد احتمال معقول للإدانة. وتتباين القيمة التي تعتبر تافهة فيما بين الدول، ومعظم الولايات القضائية تنظر في الطلبات التي تقل عن هذا الحد الأدنى، لو كانت هناك مصلحة عامة قوية في الاستجابة لطلب يتضمن فساد شخصية سياسية كبيرة.

**الخطر المزدوج والإجراءات أو التحقيقات الجارية في الولاية القضائية متلقية الطلب.** عندما يكون الهدف قد تمت إدانته أو تبرئته فعلا من الجريمة نفسها، أو تكون هناك إجراءات أو تحقيقات جارية في السلوك ذاته في الولاية القضائية متلقية الطلب، يجوز لتلك الولاية القضائية أن ترفض تقديم المساعدة. ويثير هذا الأمر إشكالية على وجه الخصوص في طلبات المساعدات القانونية المتبادلة، لأن الطلب في حد ذاته قد يعطي الولاية القضائية متلقية الطلب معلومات تكفي لرفع قضية محلية وتصدر الرد التالي: «نشكركم على طلبكم، ولا يمكننا تقديم مساعدة، لأننا بدأنا تحقيقا بناء على ما قدمتموه من معلومات». ومن المهم تقييم هذه المسألة قبل إرسال الطلب (من خلال استخدام إما الاتصالات الشخصية أو الشبكات)، وتحديد الكيفية التي سيؤثر بها ذلك على إستراتيجية القضية.

**طبيعة العقوبة وشدتها.** قد ترفض بعض الولايات القضائية التعاون لو كانت الجريمة تستوجب عقوبة تعتبر مفرطة الشدة، مثل عقوبة الإعدام. وبشكل أكثر تحديدا في مصادرة الأصول، فقد تضر طبيعة العقوبة بالتعاون في حالة عدم وجود العقوبة المسألة ذاتها في الولاية القضائية متلقية الطلب (مثل المصادرة الممتدة). ويمكن تسوية هذه بتوكيد أو تعهد بأنه لن تفرض أو تنفذ عقوبة بعينها.

**الحصانات.** ترفض الولايات القضائية بصفة عامة تقديم المساعدة إذا كان الهدف يتمتع بحصانة ضد المحاكمة. ويمكن تسوية هذه المسألة بقيام الولاية القضائية الطالبة بإسقاط الحصانة. ففي قضية فيرديناند ماركوس مثلا قامت حكومة الفلبين التالية بإسقاط الحصانة عنه لتمكين إحدى الولايات القضائية الأجنبية المعنية من اتخاذ إجراء ضده. وللحصول على مزيد من المعلومات، انظر مناقشة الحصانات بالقسم ٢-٦-٢ من الفصل الثاني.

---

٢٠٦ يُسمح بالرفض على هذا الأساس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان ٤٦ (٩) (ب) و٥٥ (٧). إضافة لأسباب الرفض المبينة فى هذه المعاهدة فإن المواد ٤٦، و٥٥ (٧)، و(٥٥) (٨) تنص على أنه يمكن رفض التعاون أو يمكن رفع التدابير المؤقتة إذ لم يتم تلقي أدلة كافية فى الوقت المناسب أو إذا كانت الملكية تافهة القيمة.

**غياب الإجراءات القانونية المقررة**. يتعين على الممارسين غالبا أن يقدموا عرضا للولاية القضائية متلقية الطلب مفاده أن الإجراءات القانونية المقررة سوف تتاح أو سبق إتاحتها للجاني. وفي طلبات التدابير المؤقتة أو المصادرة، ينبغي إتاحة الإجراءات القانونية المقررة للأغيار ممن لهم مصلحة في الأصول. وتشمل الإجراءات القانونية المقررة بصفة عامة جلسات محاكمة عادلة، وإتاحة وقت كاف لتحضير القضية، وتوفير الحماية للغير، وحماية الحق ضد التجريم الذاتي، ومنع التمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو النوع، أو الديانة[٢٠٧]. ومن المهم أن يراعي الممارسون النظر في ضرورة مسألة الإجراءات القانونية المقررة، شأنها شأن غيرها من أسباب الرفض، ينبغي أن ينظر إليها على أساس كل حالة على حدة– وليس كتحليل للنظام القانوني بأسره. ونتيجة لذلك، من المهم أن يتضمن الطلب شرحا مسهبا واضحا للإجراءات القانونية المحلية، والحقوق المتاحة للأطراف (مثل الإعلان، ومنح الفرصة للاستماع إليهم)، وأي قرارات إجرائية تم اتخاذها.

ستطبق أسباب إضافية للرفض في قضايا تسليم المجرمين[٢٠٨].

### ٧-٤-٦ اعتبارات خاصة: التتبع والتدابير المؤمنة والمصادرة

#### التحقيقات وتقفي أثر الأصول

كما بينا إجمالا في الفصل الثالث، هناك أدوات تحقيق متعددة لتقفي أثر الأصول، والحصول على معلومات وأدلة ذات[٢٠٨] صلة بالتحقيق. ويتطلب كثير من هذه الأدوات تقديم طلبات للحصول على المساعدات القانونية المتبادلة بما فيها: (١) أوامر إبراز أو حجز لإجبار المؤسسات المالية على إبراز المستندات ذات الصلة أو تسليمها، (٢) أوامر لمراقبة الحسابات لإجبار المؤسسات المالية على تقديم حركة الحسابات وبيانات المعاملات على مدى فترة زمنية ما، (٣) أوامر تفتيش وضبط للأدلة المادية والمستندات الموجودة بحوزة الأطراف من الأفراد، والشركات، (٤) مقابلات مع الشهود. وفيما يلي نماذج للشروط اللازمة بوجه عام لوضع مثل هذه الطلبات موضع التنفيذ:

- استيفاء الاشتراطات العامة لطلبات المساعدات القانونية المتبادلة، وعدم وجود مبررات للرفض.
- وجود مبررات معقولة للاشتباه (أو الاعتقاد) بوجود صلة وثيقة بين المعلومات المطلوبة والتحقيق، وأنها يمكن أن توجد في الحساب المصرفي أو المكان المقرر تفتيشه.
- وجود أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مكان الأصول المطلوب مراقبتها، وسجلات الحسابات المصرفية المطلوب إبرازها، والفترات الزمنية المطلوب فحصها لتفادي الاتهام بأن الطلب فضفاض بشكل مفرط (للاطلاع على إرشادات لتفادي مثل هذا الرفض انظر الإطار ٧-١٠).

في بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، هناك أوامر معينة يجوز إصدارها من جانب وكيل النيابة أو قاضي التحقيق، أما في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، فتصدر مثل هذه الأوامر من المحكمة. وقد تؤثر الجهة المصدرة للأوامر في شكل الطلب واشتراطاته، وكذلك طول المدة الزمنية التي يستغرقها تجهيز الطلب (أي أن قدرا أكبر من الرسميات سوف يكون مطلوبا في الطلبات التي تتطلب تفويضا من المحكمة).

---

٢٠٧ انظر مثلا، ميثاق الأمم المتحدة الدولي المعني بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢٠٨ Extradition may be refused if the offense was committed (even partly) in the requested jurisdiction or if the offense is of a political nature. In this regard, it is important to note that UNCAC art. 44(4) states that offenses under the convention are not considered political offenses.

### الإطار ٧-١٠ تفادي رفض طلبات المساعدات القانونية المتبادلة التي تكون فضفاضة بشكل مفرط

من الأسباب الشائعة التي يستشهد بها لرفض طلب ما للمساعدات القانونية المتبادلة، أو طلب لمعلومات إضافية – هو أن الطلب بمثابة «طلب تحقيق على أساس ظنون وليس وقائع موضوعية» فهو طلب فضفاض بشكل مفرط ويتجاوز نطاق الجريمة محل التحقيق. مثال ذلك، الطلب التالي يمكن أن يكشف عن حسابات تخرج عن نطاق التحقيق، وبذلك يكون فضفاضا بشكل مفرط: هناك شبهة في فساد السيد «سين». ويرجى موافاتنا بقائمة جميع ما لديه من حسابات داخل ولايتكم القضائية وتقييدها فورا». والأهم من ذلك أنه في الولايات القضائية التي توجد بها آلاف من المؤسسات المالية وعشرات الآلاف من الوسطاء، تصبح عملية جمع هذه المعلومات مهمة شديدة الوطأة بصورة مفرطة. وحتى لو لم تكن هناك سوى بضع مؤسسات مالية كبيرة، كل منها لديها مئات الفروع، فإن الطلب سيمثل عبئا أثقل مما ينبغي، لا سيما وأن البنوك عموما لا تحتفظ بمعلوماتها في قاعدة بيانات مركزية.

وتفاديا لرفض الطلب على أساس أنه طلب تحقيق لظنون وليس لوقائع، ينبغي أن يكون الطلب دقيقا ومحددا قدر الإمكان في وصفه للأصول ومكانها (أو أماكنها)، ويتطلب غالبا تحديد الصلة بين تلك الأصول والجريمة محل التحقيق. ويجب أن يشمل الطلب المصرف أو مؤسسة الوساطة التي يمكن فيها تحديد أماكن الأصول وأسماء الوكلاء المحتملين (الزوجات/ الأزواج، أو الأطفال، أو الشركات الستار، أو صناديق الاستئمان، أو الشركاء المقربين، أو المحامين، وهلم جرا). وقد يكون من الصعب تجميع هذه المعلومات، لكن ذلك ضروري للطلب. ونورد أدناه بضع مقترحات للمساعدة في تجميع هذه المعلومات:

- استخدم التحقيقات المحلية، وقنوات المساعدات غير الرسمية، بما في ذلك طلب مجموعة إيغمونت من خلال وحدة التحريات المالية المحلية في بلدك، لتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات.
- عندما تتعذر معرفة رقم الحساب المصرفي أو مكان الفرع، انظر في المعلومات الأخرى التي يمكن أن تساعد الولايات القضائية متلقية الطلب في تحديد مكان الحسابات– مثل رقم هاتف أو فاكس المصرف، واسم مدير الحساب أو بطاقة التعريف التجارية، ووجهات السفر، وفواتير الفنادق، وسجلات بطاقات الائتمان، وصور الشيكات، أو معلومات الحوالات المصرفية وما شابهها.

وقد لا تستطيع سوى ولايات قضائية قليلة تقديم العون عندما لا يقدم سوى أقل قدر من الأدلة– أي الولايات القضائية الأصغر، أو تلك التي لديها سجلات وطنية للحسابات المصرفية (البرازيل، وتشيلي، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا). ومع ذلك سوف يتعين استيفاء شروط معينة، مثل الصلة بين الأصول والجريمة، في هذه الولايات القضائية شأنها شأن غيرها.

ويتعين على الممارسين في القضايا الكبرى، أو المعقدة على نحو خاص التي تتضمن كمية ضخمة من المستندات المصرفية، النظر في المشاركة في تنفيذ الطلب.

وفي الحالات المسموح بها، فإن مشاركة الممارسين القائمين بالتحقيق في تنفيذ أوامر التفتيش والحجز، وضبط المستندات ويتعين على الممارسين في القضايا الأكبر، أو المعقدة على نحو خاص التي تتضمن كمية ضخمة من المستندات المصرفية، النظر في المشاركة في تنفيذ الطلب.

وفرزها، واستجواب الشهود والخبراء من شأن أن تيسر كثيرا تنفيذ الطلب[٢٠٩]. والولاية القضائية الطالبة تكون أكثر إلماما بالقضية والاشتراطات المتعلقة بصلاحية الأدلة للقبول، وبذلك فهي في مركز أفضل لتحديد المستندات وثيقة الصلة بالقضية، وضمان اتباع الضمانات الإجرائية (مثل تلاوة الإنذار على الشاهد). كما أن المشاركة المباشرة تجنب الحاجة إلى طلبات المتابعة لأنه يمكن تتبع خيوط الاستدلال ذات الصلة بالقضية. وقد يشمل المشاركون القاضي المكلف بالتحقيق، وممثلي السلطات القائمة بالإجراءات القضائية (الوزارة العامة، ومدعي الولاية)، ومسؤولي إنفاذ أحكام القانون (بمن فيهم المحللون والفنيون)، والشخص المتهم ومحاميه (أو محاميها) والأطراف المدنية ومحاميها. وهناك ضمانات معينة سارية لضمان احترام عملية المساعدات القانونية المتبادلة: فرغم أنه يجوز للممارسين الأجانب الاطلاع على المستندات، إلا أنه يجب ألا ترسل صور المستندات قبل تسلم طلب المساعدات القانونية المتبادلة واعتماده. وغالبا ما يطلب تعهد لضمان عدم استخدام المعلومات قبل تسلم الرد الرسمي.

وكذلك فإنه في القضايا الكبيرة، يتعين على الممارسين النظر في تضييق نطاق طلبهم. فكثير من التحقيقات في الفساد يمتد عددا من السنين– وربما لعقود– ويتضمن عديدا من الحسابات، وأصحاب الحسابات، والمنتجات، والشركات، وأدوات اعتبارية. ولو طلبت ولاية قضائية طالبة مستندات مصرفية وغيرها طوال هذه الفترة، لاقتضى الأمر شهورا أو سنين لتجميع كل المعلومات. وعندما يتم تسلم المعلومات، سيتعين على الممارسين غربلة أكوام وأكوام من المستندات، كثير منها غير ذي صلة بالقضية. ومن المهم ترتيب الطلبات حسب أولوياتها، وتفادي صياغة طلبات فضفاضة إلى درجة تتطلب كميات هائلة من المستندات (مثل، بيانات الحسابات لمدة ١٠ سنوات لعدد من الأفراد والشركات). وقد يكون من الأنسب ألا تطلب أولا سوى كشوف الحسابات والمعاملات المهمة، ثم تطلب بعد ذلك مستندات إضافية بناء على مراجعة الدفعة الأولى من المواد. وتضييق النطاق بهذا الشكل لا يمكن من تجهيز الطلب بسرعة أكبر فحسب، بل أيضا يتفادى أي طلبات لا داعي لها وأي جهود تبذل بشأن مستندات غير ذات الصلة بالموضوع. وفي الولايات القضائية التي تشترط الإفصاح لحائز الأصول، فإن الطلب المركز يجعل طعن حائز الأصول، على أساس أن الطلب فضفاض بصورة مفرطة، أمرا أكثر صعوبة.

وللاسترشاد بشأن التماس المستندات ذات الصلة التي قد تطلب للمساعدة في تقفي أثر الأصول، انظر القسم ٣-٤ من الفصل الثالث.

### التدابير المؤقتة

ما إن يتم التعرف على الأصول، ينبغي على السلطات اتخاذ خطوات للحجز على الأصول وتقييدها منعا لتبديدها قبل المصادرة في نهاية المطاف. ويتعين على الممارسين النظر في بدائل للتدابير المؤقتة الإدارية أو الطارئة من جانب السلطات الأجنبية (إما من خلال وحدة التحريات المالية، أو مسؤولي إنفاذ أحكام القانون، أو أية سلطة أخرى بموجب القوانين المحلية لتلك الولاية القضائية)، إن وجدت قبل تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة[٢١٠]. وفي النهاية، يتعين تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة لاتخاذ تدابير مؤقتة (تقييد أو حجز) للاستمرار في التدابير.

---

٢٠٩ هذا مسموح به في سويسرا، والمملكة المتحدة وولايات قضائية أخرى. وفي سويسرا يحظر المحققين الأجانب الحصول على «معلومات تندرج في نطاق السرية (القانون الاتحادي المعني بالمساعدات المتبادلة الدولية في المسائل الجنائية [سويسرا] القسم ٦٥ [٢]. و «السرية» هي حماية القانون للمعلومات خاصة المعلومات المصرفية والأسرار التجارية، و «الحصول عليها» هو تداول نسخ من المستندات، وأخذ ملاحظات مكتوبة عنها، وأخذ نسخ صوتية، أو جمع أي عنصر مادي مماثل لدليل لكي يستخدم في المحكمة. ومن ثم، فإنه لحماية هذه الحدود، يمكن أن تشارك السلطة الأجنبية بشرط ألا تستخدم المعلومات قبل إتمام إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة المعتادة.

٢١٠ تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (٢) بإيجاز التدابير المؤقتة للتقييد والحجز على أساس أمر وطلب أجنبي أو حيث كان ذلك ضروريا للحفاظ على الملكية على أساس اعتقال أو اتهام جنائي أجنبي يتعلق بالأصول.

ورهنا بالولاية القضائية، يتضمن الوفاء بطلب للمساعدات القانونية المتبادلة لاتخاذ إجراءات مؤقتة إما الإنفاذ «المباشر» من قبل الولاية القضائية متلقية الطلب لأمر الولاية القضائية الطالبة، أو الإنفاذ «غير المباشر» الذي تستخدم بموجبه الأدلة المقدمة من الولاية القضائية الطالبة في دعم طلب أمر محلي لتقييد الأصول أو الحجز عليها[٢١١].

وفي حالة إنفاذ الولاية القضائية متلقية الطلب لأمر بصورة غير مباشرة (أي توطين المصادرة محليا برفع قضية من جانبها أمام المحاكم)، يتعين على الولاية القضائية الطالبة تقديم الأدلة اللازمة للممارسين في الولاية القضائية متلقية الطلب لإثبات قضيتها. وسيكون عبء الإثبات ونوع الأدلة وفقا لما هو مطلوب حسب قوانين الولاية القضائية متلقية الطلب، حتى ولو تم الحصول على أمر مصادرة بصورة منفصلة في الولاية القضائية الطالبة. وإذا كان يقع على الولاية القضائية متلقية الطلب عبء أقل للإثبات في حالة المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، فقد تكون هذه عملية مفيدة.

ويسمح الإنفاذ المباشر لأوامر الحجز أو التقييد للولاية القضائية متلقية الطلب بأن تسجل الأمر الأجنبي في محكمتها ثم تنفذ الأمر في وقت لاحق بنفس الطريقة مثل أمر محكمة محلي. وسوف يكون لزاما على الولاية القضائية الطالبة تقديم أمر الحجز أو التقييد، إضافة إلى معلومات عن الإجراءات القضائية ومبررات الاعتقاد بجواز إصدار أمر مصادرة (في شكل إفادة خطية تحت القسم أو صيغة شهادة في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام). ويسمح بعض الولايات القضائية بتسجيل نسخة من الأمر مرسلة بالفاكس، بيد أنه ينبغي تقديم نسخة رسمية من الأمر لاستبقاء الحجز أو التقييد، ويمكن للولاية القضائية الطالبة عندئذ تسجيل الأمر الأجنبي في المحاكم[٢١٢]. وهذه العملية أبسط وأسرع من الإنفاذ غير المباشر؛ لأنها تتفادى ازدواج الجهود وإعادة المقاضاة بشأن الأمر، ومع ذلك فقد لا تكون ممكنة في كل قضية. فقد يكون هناك أساس قانوني للإنفاذ غير المباشر في أي معاهدة أو تشريع، أو قد تكون لدى الولاية القضائية الطالبة مخاوف إزاء العملية التي تم الحصول على الأمر من خلالها.

وفيما يلي أمثلة للاشتراطات الواجب استيفاؤها عموما لوضع هذه الطلبات موضع التنفيذ:

- استيفاء الاشتراطات العامة لطلبات الحصول على المساعدات القانونية المتبادلة وعدم وجود مبررات للرفض.
- وجود مبررات معقولة للاعتقاد بارتباط الأصول المطلوبة بالأنشطة الإجرامية، أو اقتراف الهدف لجريمة تأتت منها منفعة.
- وجود مبررات معقولة للاعتقاد بأن الأصول سوف تصادر.
- التعريف بمكان الأصول المطلوب تقييدها.

---

٢١١ تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادتان ٥٤ (١) (أ) و (ب) و ٥٥ (١) (أ) و (ب) هذه الالتزامات العامة للولاية القضائية المقدم لها الطلب. انظر أيضا، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٣، والمادة ٨ من اتفاقية تمويل الإرهاب.

٢١٢ تنص القوانين التي تسمح بتسجيل حكم مصادرة أجنبي وإنفاذه عادة على أن المحاكم في الولاية القضائية الطالبة لا يجوز لها أن تقبل الطعون على المصادرة التي قد ترفع في محاكم الولاية القضائية المقدم لها الطلب. وحتى وإن لم يكن منصوصا على ذلك في القانون، فإنه يتعين على الممارسين المطالبة بألا تستمع المحاكم في الولاية القضائية المقدم لها الطلب إلى نفس النوع من الطعون الذي أثير أو يمكن إثارته في محاكم الولاية القضائية الطالبة مادام جميع المدعين المحتملين، قد تم إخطارهم على نحو كاف بالإجراءات، وأتيحت لهم الفرصة لتقديم الطعون.

- إمكانية الحصول على الغوث المطلوب إذا كانت الإجراءات القضائية قد رفعت في الولاية القضائية متلقية الطلب (أو كانت الأصول المعرضة للمصادرة، معرضة أيضا للمصادرة في الولاية القضائية متلقية الطلب)[٢١٣].
- كون نسخ أوامر المحكمة ذات الصلة (وإن أمكن النسخ المعتمدة)، مدرجة وقابلة للإنفاذ في الدولة متلقية الطلب.

والتدابير المؤقتة، مثلها مثل أوامر التحقيق يمكن أن يتخذها المدعى العام أو قاضي التحقيق في الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، أما الولايات القضائية التي تطبق القانون العام فتطالب عموما بتفويض من المحكمة. وكما سلف بيانه، فإن هذا قد يؤثر على شكل الطلب واشتراطاته وكذلك على الوقت اللازم لتجهيزه.

وتشمل النقاط الإضافية التي يجب على الممارسين النظر فيها ما يلي:

- **إعلان حائز الأصول.** تصدر معظم الولايات القضائية أوامر مؤقتة من *جانب واحد*، لكن القوانين تشترط عادة إعلان حائز الأصول والآخرين ممن لهم مصلحة قانونية في الأصول خلال فترة زمنية معينة. ويجب ترجمة الإعلانات في الولايات القضائية الأجنبية (إذا لزم الأمر) ونشرها، وهو اعتبار متعلق بالتكلفة يتعين على الممارسين النظر فيه. وتسمح بعض الولايات القضائية باستخدام الإنترنت في نشر الإعلان، وهي عملية تكلفتها أكثر فعالية. ولا تسمح بعض الولايات القضائية للسلطات الأجنبية بنشر أو إرسال إعلانات قانونية (حتى ولو بالبريد أو وسائل الشحن البحري)، داخل حدودها، وتوجب أن يتم توجيه أي طلب للمساعدات القانونية المتبادلة لإرسال إعلان من خلال السلطة المركزية. ويشترط بعض الولايات القضائية أن يتم الإفصاح لحائز الأصول عن طلب المساعدات القانونية المتبادلة، وتقديم الطلب، وصدور الأمر (انظر الإطار ٧-٣).
- **مخاطر التبديد الإضافية.** تسمح بعض الولايات الإضافية بدفع الأتعاب القانونية، ومصاريف المعيشة (الرسوم الدراسية، والإيجارات، والرهون العقارية) من الأصول المحجوز عليها أو المقيدة، وذلك من شأنه أن يقلل بصورة واضحة على مر الزمن من الأصول المتاحة للمصادرة. ويجوز للمحاكم في الولايات القضائية متلقية الطلبات أن تأمر بدفع هذه الرسوم حتى لو لم يكن ذلك مسموحا به في الولاية القضائية الطالبة[٢١٤].
- **الملامح المختلفة لنماذج المصادرة.** في الحالات التي تكون فيها للولايات القضائية المتعاونة نماذج مختلفة من مصادرة الأصول، يجب أن يكون الممارسون على علم بالاختلافات في شروط الاستدلال ومعايير الإثبات، فمثلا، يجوز لولاية قضائية ما أن تطبق المصادرة المبنية على القيمة، الأمر الذي يتطلب أدلة بأن المدعى عليه قد استفاد ماليا من جريمته، وأنه يمتلك الأصول، ويجوز لولاية قضائية أخرى استخدام المصادرة المبنية على الملكية، الأمر الذي يتطلب توافر أدلة على وجود صلة بين الأصل والجريمة. وإضافة إلى ذلك، تسمح بعض الولايات القضائية بالتدابير المؤقتة التي تطبق بصورة أوسع (انظر الإطار ٧-١١ للاطلاع) على الأوامر عالمية النطاق المتاحة في المملكة المتحدة).

---

٢١٣ قد يصعب الوفاء بهذا الشرط، لا سيما أن الولايات القضائية تختلف في أنواع المساعدة المسموح بها. ويتضمن هذا بصفة عامة، أي شيء له قيمة يتم الحصول عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جريمة والأدوات المستخدمة فيما يتصل بجريمة ما. بيد أن المساعدة يمكن أن تمتد لتشمل الغرامات، والأصول البديلة، والمصادر الممتدة، والأصول المقصود استخدامها في ارتكاب الجريمة.

٢١٤ في بعض الولايات القضائية، يمكن المحاجة بأنه إذا كانت الولايات القضائية الطالبة «تنفذ» أمر الدولة المقدم لها الطلب، يجب أن تتبع أحكام القانون الموضوعي والإجرائي للدولة الطالبة.

**الإطار ٧-١١ الأوامر عالمية النطاق في المملكة المتحدة**

في القضايا التي تتضمن أصولا في المملكة المتحدة، يراعى طلب أمر تجميد أو إفصاح عالمي (انظر القسم ٨-٢-٢ من الفصل الثامن). ويقتضي الأمر بأن يقوم الهدف بإعادة الأصول إلى وطنه أو الإفصاح عن المستندات (مثل كشوف الحساب المصرفية) المحتفظ بها في ولايات قضائية أجنبية، بحيث تشكل مجموعة واحدة من الأصول في نفس الولاية القضائية.

وفي بعض الأحيان يتم تعيين حارس قضائي لمتابعة إعادة الأصول إلى موطنها أثناء مرحلة التقييد أو الحجز المؤقت، من خلال توكيل رسمي.

وقد يكون أثر هذه الأوامر محدودا لأنها تتوقف على مدى امتثال الهدف وغيره من المسمين في الأمر. وفي الوقت نفسه، ثبت أن احتمال توجيه اتهامات إضافية بازدراء المحكمة أو الامتناع عن الامتثال كاف لكسب الامتثال في بعض القضايا.

### المصادرة

وفي النهاية، يجب على الممارسين تقديم طلب الحصول على المساعدات القانونية المتبادلة من أجل مصادرة الأصول. ومثله مثل أوامر التدابير المؤقتة، يجوز إنفاذ أمر المصادرة مباشرة من خلال تسجيل الأمر وإنفاذه في الولاية القضائية متلقية الطلب، أو بطريقة غير مباشرة من خلال طلب باستصدار أمر محلي في الولاية القضائية متلقية الطلب، يتم بموجبه استخدام الأدلة المقدمة من الولاية القضائية الطالبة في دعم طلب لاستصدار أمر مصادرة محلي (للاطلاع على الإنفاذ المباشر وغير المباشر انظر قسم التدابير المؤقتة أعلاه). وللحصول على معلومات بشأن ما هو مطلوب للحصول على المصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، انظر الإطار ٧-١٢.

تشمل نماذج الشروط الواجب استيفاؤها عادة للحصول على حكم بالمصادرة ما يلي:

- الشروط الموضحة إجمالا أعلاه فيما يتعلق بطلبات التدابير المؤقتة،
- تقييد مؤقت أثناء إجراءات التقاضي لضمان عدم تحريك الأصول أو تبديدها،
- أمر أو حكم نهائي بالمصادرة، لا يخضع لأي استئناف ممكن،
- إثبات إعلان جميع المدعين المحتملين، وإعطاؤهم الفرصة لتقديم أي طعون مقررة قانونا.

ويطالب بعض الولايات القضائية بمعلومات إضافية، مثل المبلغ الباقي غير المسدد من أمر مصادرة صادر عن ولاية قضائية أجنبية أو إقرار بأن الشخص قد أدين في جريمة. وهذا الشرط الأخير قد يشكل عائقا إذا لم تكن الإدانة ممكنة لأن المتهم قد مات، أو هرب من الولاية القضائية، أو لديه حصانة من الملاحقة القضائية. ولا يستطيع كثير من الولايات القضائية أن يصدر إدانة غيابيا أو من خلال أحكام التواري عن العدالة، لكنها تستطيع إصدار أمر نهائي بالمصادرة باستخدام أحكام القانون الجنائي أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم بالإدانة.

**الإطار ٧-١٢ اشتراطات الإنفاذ المباشر لطلبات المساعدات القانونية المتبادلة من أجل المصادرة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة**

يجب أن يستوفي أي طلب للمساعدات القانونية المتبادلة من أجل تسجيل أو إنفاذ حكم محكمة أجنبي بالمصادرة في الولايات المتحدة شروطا قانونية معينة[أ]. وأن يعتمده المدعي العام للولايات المتحدة. وتقوم سلطات الولايات المتحدة بتقديم طلب لإنفاذ الأمر كما لو كان صادرا من محكمة بالولايات المتحدة. وتأمر محكمة المقاطعة بإنفاذ الحكم نيابة عن الولاية القضائية الأجنبية، ما لم يتبين لها أن الحكم قد صدر في ظل نظام لا يتوافق مع اشتراطات الإجراءات القانونية الصحيحة، أو أنه تم الحصول عليه عن طريق التدليس، أو أن المحكمة كانت تفتقد الولاية القضائية الموضوعية أو الولاية القضائية الشخصية.

وفي المملكة المتحدة، يقوم وزير الخارجية بإحالة تجهيز أوامر المصادرة الناتجة عن إدانة جنائية في ولاية قضائية أجنبية إلى مدير الوكالة، مدير النيابة العامة، أو مدير نيابات الضرائب والجمارك. وتقرر محكمة التاج ما إذا كانت ستلتمس تسجيل أمر خارجي، وبذلك تضعه موضع الإنفاذ. ولن تسجل سوى أمر صدر بناء على إدانة نهائية للشخص المسمى فيه، ولا يقبل الاستئناف فيه، ويتوافق مع قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨. ويجوز الاستئناف عليه أمام محكمة الاستئناف ومجلس اللوردات.

أ- تتطلب طلبات المساعدات القانونية المتبادلة من أجل إنفاذ أمر أجنبي في الولايات المتحدة وجود اتفاق معاهدة، ويجب أن تتضمن موجزا للقضية، وبيانا بالإجراءات القضائية التي أسفرت عن أمر المصادرة، ونسخة معتمدة من أمر المصادرة، وإفادة خطية تحت القسم بأن الإعلان قد تم، وأن القرار الصادر لازال ساريا ولا يقبل الاستئناف عليه.

### ٧-٤-٧ تقديم طلب المساعدات القانونية المتبادلة، ومتابعته، ومعالجة حالات الرفض

عند وضع طلب المساعدات القانونية المتبادلة في صورته النهائية، يتعين توقيعه من قبل السلطات المعنية في الولاية القضائية الطالبة، ثم إرساله من خلال السلطات المبينة في المعاهدة، أو التشريع، أو الاتفاق الساري- غالبا ما تكون السلطات المركزية، وإن كانت بعض المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل، اتفاقيات المجلس الأوروبي) تسمح بوصول الطلب مباشرة إلى ممارسي إنفاذ أحكام القانون، مع إرسال نسخة إلى السلطة المركزية. وقد تشترط ولايات قضائية أخرى تجهيز الطلب بطريقة تقليدية بدرجة أكبر من خلال القنوات الدبلوماسية (أي من خلال وزارة الخارجية). ويوضح الشكل ٧-٤ تدفق الطلب.

وبعد التقديم، سيتعين على الممارس متابعة سير الطلب. ويجب على الممارسين- إن أمكن- التحدث مباشرة مع الشخص المكلف بتنفيذ الطلب؛ لأن ذلك من شأنه أن يتيح الفرصة لتوضيح أية مسائل تتعلق بالمصطلحات أو الترجمة، والتأكد من استيفاء الاشتراطات، وعرض معلومات إضافية.

وقد يطلب من الولاية القضائية الطالبة مزيد من المعلومات لدعم الطلب. ولا يعتبر هذا الطلب رفضا، ويجب عدم تصور أنه رفض: ويعني عدد الاشتراطات وفرص سوء الفهم أن الطلبات غالبا ما تحتاج إلى مزيد من المعلومات، حتى بين ولايات قضائية لديها خبرة كبيرة في إرسال الطلبات. وضّح المعلومات المطلوبة بالاتصالات الشخصية، وقدم المعلومات بأسرع ما يمكن، تجنبا لمزيد من التأخير.

وفي حالة عدم الرد أو إذا تم رفض طلب المساعدات القانونية المتبادلة، يجب على الممارسين الاتصال بنظرائهم في

**الشكل ٧-٤ تدفق طلبات المساعدات القانونية المتبادلة في ظل وجود معاهدة أو تشريع محلي**

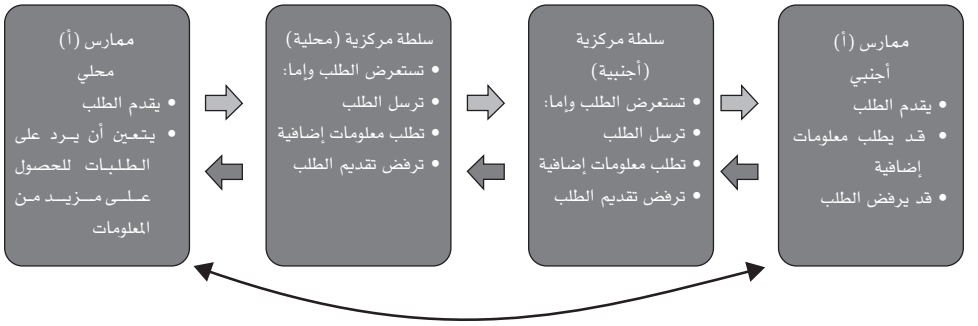


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

ملاحظة: في حالة اشتراط تقديم تفويض التماس، يجب إضافة وزارتي الشؤون الخارجية المحلية والأجنبية إلى العملية

أ – قد يشمل الممارسون وكلاء النيابة، أو قضاة التحقيق، أو مسؤولي إنفاذ أحكام القانون.

الولاية القضائية متلقية الطلب لتحديد سبب عدم الرد أو الرفض. وتلزم اتفاقيات الأمم المتحدة الدول الأطراف بإبداء سبب (أو أسباب) أي رفض[٢١٥]. وقد لا يكون للرفض ما يبرره، وربما ينبني على مبرر محظور (مثل، جرائم المالية العامة أو سرية المصارف)، أو على سوء تفسير أو سوء تطبيق للوقائع، أو على رأي عمومي في النظام القانوني والإجراءات القانونية السليمة، وليس بناء على وقائع القضية. وفي حالة وجود خطأ ما، يجب على الممارسين الطالبين أن يلفتوا نظر الولاية القضائية متلقية الطلب بكل احترام إلى ذلك، وأن يلتمسوا توجيهها بشأن أفضل الطرق للمضي في الطلب. ويجوز إعادة إحياء الطلب وإصلاحه، أو استئنافه إداريا، أو استبداله بطلب جديد.

وفي حالة استمرار عدم الرد أو في حالة رفض معالجة الأخطاء المحتملة في أسباب الرفض، ابحث عن سبل أخرى. وفي بعض القضايا، كان استخدام الضغط من قبل طرف ثالث من خلال ولايات قضائية أو منظمات دولية أخرى مفيدا، خاصة في القضايا التي تخضع لولايات قضائية متعددة. فقد تحقق إحدى الولايات القضائية متلقية الطلبات نجاحا أكبر من الولاية القضائية الطالبة في التعامل مع ولاية قضائية أخرى تتلقى طلبا وترفض تقديم المساعدة، خاصة لو كانت هناك علاقات قائمة بين الولايتين القضائيتين اللتين تلقتا الطلبات. ومثال ذلك، نفرض أن الولاية القضائية *سين* تقدمت بطلب للحصول على المساعدة إلى مركزين ماليين كبيرين، هما الولاية القضائية *صاد* والولاية القضائية *ضاد* (وكلاهما موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). وردت والولاية القضائية *صاد* بعرض للمساعدة، ورفضت الدولة *ضاد* ذلك وقامت الولاية القضائية *صاد*، التي سبق لها العمل مع الولاية القضائية *ضاد* في قضايا أخرى، بمخاطبة الولاية القضائية *ضاد* مشيرة إلى أنها كانت تساعد الولاية القضائية *سين*، وحثت المسؤولين بها على إعادة النظر في المساعدات؛ لأن أسباب رفضها كانت تخالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

---

٢١٥ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٦ (٣)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٨ (٢٣)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٧٠ (١٦). لاحظ أنه يفيد لأقصى حد تلقي الولايات القضائية الطالبة أسباب الرفض قبل الرد الرسمي حتى تتوافر لها فرصة إجراء المراجعات المطلوبة.

ومن البدائل الأخرى للمساعدة في صياغة الطلب، وتقديمه ومتابعته، التعاقد مع محام من الولاية القضائية متلقية الطلب. وميزة هذا الترتيب هي أن هذا الشخص موجود في الموقع الأرض، وله اتصالات، ويعرف اللغة، لكن تعيبه التكلفة.

### ٧-٥ التعاون في قضايا المصادرة دون إدانة

رغم أن هناك عددا متزايدا من الولايات القضائية تتبنى الآن تشريعات تسمح بالمصادرة دون إدانة، وهو أمر تشجع عليه المعاهدات متعددة الأطراف، وواضعو المعايير الدولية[٢١٦]، إلا أن التعاون الدولي في قضايا المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ما زالت تكتنفه التحديات لعدد من الأسباب: أولا، أنه رغم أنه مجال متنام من مجالات القانون، فإنه لم يصبح بعد عالميا، لذلك، لا تتبنى كل الولايات القضائية تشريعات تسمح بالمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو إنفاذ الأوامر الأجنبية بالمصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة، أو كليهما. ثانيا، أنه حتى في حالة وجود المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، تتباين نظمها تباينا ملاحظا. فبعض الولايات القضائية تقوم بالمصادرة، دون الاستناد إلى حكم إدانة كإجراء قضائي منفصل في المحاكم المدنية (المصادرة المعروفة باسم «المصادرة المدنية»)، ويطبق فيها معيار إثبات أدنى مما يطبق في القضايا الجنائية (وهو تحديدا «توازن الاحتمالات» أو «رجحان الأدلة»)، وتستخدم ولايات قضائية أخرى المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في المحاكم الجنائية، وتشترط معيار الإثبات الجنائي الأعلى. ولا تباشر بعض الولايات القضائية المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة إلا بعد التخلي عن الإجراءات الجنائية أو فشلها، بينما تباشر ولايات أخرى المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة في إجراءات موازية للإجراءات الجنائية ذات الصلة[٢١٧].

وقد تحققت بعض النجاحات في التغلب على هذه العقبات، إذ تمكنت بعض الولايات القضائية من إدماج التعاون في مجال المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ضمن المعاهدات أو الاتفاقات الثنائية. وهناك ولايات قضائية أخرى تزود الولايات القضائية الأجنبية بمعلومات عن قضايا، وتمكن الولايات القضائية الأجنبية من متابعة القضايا وفقا للتشريعات المحلية. وأخيرا، يتمكن بعض الولايات القضائية من إنفاذ أوامر أجنبية للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، رغم الاختلافات في النظم ذات الصلة[٢١٨]، بل حتى في غياب نظام محلي للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة[٢١٩].

---

٢١٦ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٤ (١) (جـ) الدول الأعضاء بالنظر في مثل هذا التعاون في حالات: الوفاة، والهرب، أو الغياب، أو في الحالات الأخرى الملائمة. وتطالب التوجيه ٣ من التوصيات ٤٠ + ٩ لفريق العمل المالي بأن تنظر البلدان في السماح بالمصادرة دون إدانة. كما استحدث فريق العمل المالي أفضل الممارسات بشأن المصادرة دون الاستناد إلى إدانة، بما في ذلك الاعتراف بالأوامر الأجنبية للمصادرة دون إدانة. انظر «أفضل الممارسات: المصادرة (التوصيتان ٣ و٣٨) اللتين اعتمدهما الاجتماع الموسع في فبراير ٢٠١٠.

٢١٧ لا تتبع المملكة المتحدة المصادرة دون الاستناد إلى إدانة إلا بعد التخلي عن الإجراءات أو فشلها. وتتبع الولايات المتحدة المصادرة دون الاستناد إلى إدانة في موازاة الإجراءات الجنائية ذات الصلة.

٢١٨ في قضية تضمنت طلبا من الولايات المتحدة (في قضية مصادرة دون الاستناد إلى إدانة مقدم لسويسرا (التي تم فيها الحجز على عائدات الجريمة في محكمة جنايات)، قضت المحكمة العليا في سويسرا بأنه يمكن أن تكون هناك ظروف يمكن فيها ربط المصادرة بقضية لها «طابع جنائي – حتى في ظل غياب إجراءات جنائية في الدولة الأجنبية (*شركة – ضد مكتب العدل الاتحادي* [الولايات المتحدة الأمريكية 1A.32612005, ATF 132 II 178] حتى عندما تكون الولاية القضائية طرفا في قضية خاصة. ولا بد أن يكون لهذه الولاية القضائية حق العقاب حتى لو لم تعتزم السلطات ممارسته. ورغم أنه يمكن الوفاء بهذا الشرط في الولايات المتحدة (وهي ولاية قضائية تجري المصادرة عادة دون الاستناد إلى إدانة بموازاة إتمام الإجراءات الجنائية أو قبلها، فإنه لن يتم الوفاء به في الولايات القضائية التي لا تتبع المصادرة دون استناد إلى إدانة إلا بعد إسقاط القضية الجنائية أو فشلها.

٢١٩ لدى مقاطعة هونغ كونغ الولاية الصينية الإدارية الخاصة وجيرزي تشريع يسمح بإنفاذ الأوامر الأجنبية للمصادرة دون الاستناد لإدانة، لكنهما لا يسمحان بإنفاذ المصادرة دون الاستناد إلى إدانة محليا: القانون المدني لاسترداد الأصول (التعاون الدولي) لعام ٢٠٠٧ (جيرزي). ويقبل بعض بلدان

وحتى لو لم يكن لدى الولاية القضائية الطالبة نظام للمصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، يمكن استخدام هذا النوع من نظم المصادرة في ولاية قضائية متلقية للطلب ليس لديها هذا النظام. ويتطلب ذلك تقديم طلب إلى ولاية قضائية متلقية للطلب لرفع قضية أجنبية في الولاية القضائية متلقية الطلب. وقد يكون ذلك هو السبيل الوحيد لاسترداد الأصول في بعض القضايا، خاصة في حالة وفاة الجاني، أو هروبه من الدولة، أو تمتعه بالحصانة من الملاحقة (للاطلاع على معلومات عن هذا الخيار انظر الفصل التاسع) [٢٢٠].

### ٧-٦ التعاون في قضايا الاسترداد المدني (القانون الخاص)

قد يكون التعاون صعبا في قضايا الاسترداد المدني (القانون الخاص) حتى عندما تكون الولاية القضائية طرفا في قضية خاصة. ورغم أن المعلومات التي يتم تجميعها من خلال قنوات المساعدات غير الرسمية قد تكون عونا في تطوير التحقيق، فإن كثيرا من اتفاقات المساعدات القانونية المتبادلة تضع حدودا على استخدام المعلومات، ولا تسمح باستخدامها في دعاوى المتقاضين الأفراد من أجل الحصول على أحكام مدنية. ويمكن إنفاذ الأحكام المدنية بين الولايات القضائية من خلال عمليات من قبيل إنفاذ الأحكام والقوانين ذات الصلة على أساس المعاملة بالمثل.

وفي الوقت نفسه، أقر المجتمع الدولي بأن الاسترداد المدني غالبا ما يكون هو الملجأ الوحيد في قضايا الفساد، وأوصى بالتعاون في المسائل المدنية والإدارية[٢٢١]. ونتيجة لذلك، صار من الشائع بصورة متزايدة أن توافق الولايات القضائية على هذا الاستخدام، إما بصورة عامة في معاهدة أو على أساس كل حالة على حدة.

### ٧-٧ إعادة الأصول

هناك، بوجه عام، طريقتان لإعادة الأصول في حالة استخدام طلب للمساعدات القانونية المتبادلة من أجل المصادرة أو التعويض. الطريقة الأولى، هي الاسترداد المباشر من خلال الإجراءات القضائية. وقد يتم هذا الاسترداد لو سمحت الولاية القضائية متلقية الطلب للمحكمة بالأمر بالتعويض أو جبر الأضرار مباشرة للولاية القضائية الأجنبية، أو سمحت للمحكمة أو السلطة المختصة بالاعتراف بالولاية القضائية الأجنبية مالكا شرعيا في دعوى مصادرة. وقد يتم الاسترداد المباشر «طوعا» من خلال اتفاقات بشأن الدفع بالذنب الذي يوافق بموجبه المدعى عليه طوعا على إعادة الأصول الكائنة في ولاية قضائية أجنبية إلى المحكمة التي أدانته[٢٢٢]. وفي هذه الحالة، يجب على أحد الممارسين أن

---

أمريكا اللاتينية أمر المصادرة دون الاستناد إلى إدانة ويقدم لمحكمة مدنية لإنفاذه. وفي فرنسا، اعترفت المحكمة بأوامر مصادرة دون الاستناد إلى إدانة من إيطاليا ونفذتها، وفقا لاتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٠ المعنية بغسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها وحجزها ومصادرتها، رغم حقيقة أن فرنسا ليس لديها نظام للمصادرة دون الاستناد إلى إدانة: محكمة النقض، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٣، رقم ٣٠٣ – ٨٠٣٧١، قضية كريسفولي. وقد اعترفت المحكمة بالحكم بسبب اعتبارين: الأول هو أن الأدلة التي تثبت أن الملكية كانت نتاجا لجريمة جنائية كانت مماثلة على نحو كاف لما هو مطلوب لصدور حكم جنائي، وبذا فإنه يشبه جريمة جنائية. والثاني هو أن العواقب على ملكية الشخص كانت مماثلة للعقوبة الجنائية.

٢٢٠ استخدم هذا الأسلوب في عدد من القضايا: تمت إعادة ٢٠ مليون دولار لبيرو من الولايات المتحدة في قضية فيكتور فيسينبرو غاريدو، شريك مونتسيوس، وأعيد ٢,٧ مليون دولار إلى نيكاراغوا من الولايات المتحدة في قصر بريون جيريز، مدير الضرائب السابق في نيكاراغوا، وأعيدت أموال من أوكرانيا لانتيغوا وباربودا والولايات المتحدة في قضية ضد بافلو لازارنكو، رئيس وزراء أوكرانيا السابق.

٢٢١ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٣ (١) انظر أيضا التوصية ٣٧ لأمانة الكومنولث في أغسطس ٢٠٠٥ «تقرير فريق العمل المعني بإعادة الأصول التابع للكومنولث» الذي ينص على أنه «ينبغي أن تسمح نظم المساعدة القانونية المتبادلة في بلدان الكومنولث بجمع الأدلة من أجل اتخاذ الإجراءات الجنائية لكي تستخدم لاحقا في إجراءات مدنية وينبغي الموافقة على هذه الطلبات في قضايا الفساد».

٢٢٢ في قضية مونتسينوس، تمت استعادة الأموال من سويسرا من خلال نظام للتنازل الاختياري (أي أن يقدم من يعترفون بأنهم مذنبون معلومات ويوقعوا على تنازلات تعطي لبيرو حق الحصول على الأموال).

**الإطار ٧-١٣ استرداد الأصول وفقا لطلب المساعدات القانونية المتبادلة في فرنسا**

في فرنسا، ترسل وزارة العدل طلب المساعدات القانونية المتبادلة المبني على حكم محكمة أجنبية إلى مكتب النيابة المختص، الذي يطلب إلى المحكمة مصادرة الأصول. وإذا قررت المحكمة ذلك، صارت الأصول المصادرة ملكا للحكومة الفرنسية. عندئذ يقرر المسؤولون المختصون (خاصة مسؤولو وزارة الخزانة) ما إذا كانت فرنسا ملزمة برد الأصول وفقا لاتفاق دولي أم لا، وحتى لو لم يكن هناك مثل هذا الالتزام، يجوز إعادة الأصول حسب تقدير الحكومة، أو بناء على اتفاق خاص مع الولاية القضائية الطالبة.

يطلب من الولاية القضائية الأجنبية أن تلغي أي أمر مؤقت للتقييد سبق لها أن طلبت فرضه على الأصول. كما يجوز إنفاذ أوامر المصادرة العالمية مباشرة من جانب أية محكمة دون الحاجة إلى معاهدة (للاطلاع على نموذج لذلك انظر الإطار ٧-١٣).

أما الطريقة الثانية والأكثر شيوعا لإعادة الأصول فتتم وفقا للمعاهدات، أو الاتفاقات، أو السلطة القانونية لتوزيع الأصول بعد صدور أمر نهائي للمصادرة. وإذا تم تقديم طلب للمساعدات القانونية المتبادلة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تلتزم الدول الأطراف بإعادة الأموال المصادرة في قضايا الفساد العام عندما يثبت الطرف الطالب على نحو يقبله العقل سابق ملكيته أو ما وقع من أضرار على الدولة[٢٢٣]. وفي القضايا الأخرى، يجوز استخدام المعاهدات متعددة الأطراف والثنائية، واتفاقات تقاسم الأصول (إما على أساس كل حالة على حدة، أو على أساس اتفاق دائم)، والسلطات القانونية في تقاسم أو إعادة الأموال المستردة (للاطلاع على معلومات إضافية عن هذه السبل انظر الفصل التاسع).

٢٢٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٧ (٣) (أ) و ٥٧ (٣) (ب). وفي الحالتين، لا يطبق الالتزام إلا على جرائم الاتفاقية ويتطلب الالتزام بأحكامها المعنية بالتعاون الدولي والحكم النهائي في الولاية القضائية الطالبة (يمكن التنازل عن شرط الحكم).

# ٨- الإجراءات المدنية

في معظم الولايات القضائية، يكون لدى السلطات التي تسعى إلى استرداد عائدات الفساد الخيار في الشروع في الإجراءات المدنية[٢٢٤] أمام المحاكم المدنية المحلية أو الأجنبية، بنفس الطريقة مثل مواطن فرد[٢٢٥]. وفي بعض القضايا، يجوز للسلطات أن تقرر السعي للحصول على إدانة جنائية، واستخدام الإجراءات المدنية في استرداد عائدات الفساد[٢٢٦].

ويمكن النظر في الإجراءات المدنية لعدد من الأسباب، منها العجز عن الحصول على مصادرة جنائية، أو مصادرة غير مستندة إلى حكم إدانة، أو النجاح في الحصول على مساعدات قانونية متبادلة، لإنفاذ أوامر مصادرة (لمعرفة هذه العقبات وغيرها، التي تؤدي إلى تفضيل نهج مصادرة ما على غيره انظر الفصل الأول). يضاف إلى ذلك أن هناك مزايا إجرائية في ذلك. وقد تتخذ الإجراءات المدنية في غياب المدعى عليهم، الذين تم إعلانهم على الوجه السليم، ويتم النظر في القضية، على الأقل في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، بناء على معيار أقل للإثبات (عادة ما يكون موازنة الاحتمالات). وفيما يتعلق بالغير، والوسطاء، والمهنيين، الذين قاموا بالتيسير، أو المشاركة، أو المساعدة في تسلم الأصول المشبوهة، أو نقلها، أو إدارتها، يمكن الشروع في الدعاوى المدنية ضدهم على نحو أسهل منه في الإجراءات المدنية في بعض الولايات القضائية[٢٢٧]. وفي القضايا العابرة للحدود، تتيح الدعوى المدنية للولاية القضائية التي تسعى لاسترداد الأصول رقابة أكبر على العملية، مقارنة بالإجراءات الجنائية في ولايات قضائية أجنبية، وقد توفر مسارا أكثر نفعا من انتظار دعوى الإنفاذ من جانب الولاية القضائية الأجنبية.

أما عيوب الإجراءات المدنية فهي تكلفة تقفي أثر الأصول والأتعاب القانونية التي يتطلبها الحصول على أمر المحكمة المعنية. يضاف إلى ذلك أن القضايا المدنية قد تمتد أعواما كثيرة وعادة لا يتوافر لدى المحققين الخصوصيين مجموعة أدوات التحقيق اللازمة أو فرص الحصول على التحريات المتاحة لوكالات إنفاذ أحكام القانون.

عند اتخاذ قرار برفع قضية مدنية أمام محكمة محلية أو أجنبية، يتعين على الممارسين استكشاف المطالبات والتعويضات القانونية المحتملة (ومنها ملكية الأصول المختلسة، ورد الأرباح غير المشروعة، والتعويضات عن الأضرار، وبطلان العقود) أو الخيارات الأخرى (مثل، إجراءات الإعسار). وبعدئذ يتعين على الممارسين أن يحددوا كيفية الشروع في القضية، وتجميع الأدلة، وتأمين الأصول، وإنفاذ الأحكام الأجنبية. ونبين في هذا الفصل مختلف الخيارات والأساليب سالفة الذكر.

---

٢٢٤ الإجراءات المدنية «منفصلة ومتميزة عن المصادرة المدنية»، «التجريد المدني» أو الأشكال الأخرى للمصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة.

٢٢٥ تطالب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣ الدول الأطراف باتخاذ تدابير تسمح للدول الأطراف الأخرى برفع دعاوى مدنية في المحاكم المحلية واسترداد التعويض أو جبر الضرر.

٢٢٦ في بعض الولايات القضائية، تمضي الإجراءات في موازاة ذلك. وفي ولايات قضائية أخرى، تعلق الإجراءات المدنية حتى اختتام القضية الجنائية. وإضافة لذلك، قد يؤثر تعويض الضرر المدني على أمر المصادرة. والمصادرة في بعض الولايات القضائية تقديرية وليست إلزامية عند الأمر بجبر الضرر.

٢٢٧ في هذا الوضع، قد يكون من الصعب إثبات القصد الجنائي للمشاركة في مؤامرة، ويكون إثبات المسؤولية المدنية أسهل.

## ٨-١ المطالبات (الدعاوى) والتعويضات

يوجد في سياق الإجراءات المدنية عدد من المطالبات والتعويضات، بما فيها المطالبات بالأصول ودعاوى الإخلال المدني، والدعاوى المبنية على بطلان العقد أو الإخلال به، والإثراء غير المشروع أو غير العادل.

### ٨-١-١ *المطالبات بالملكية*

#### سبب الدعوى

في معظم الولايات القضائية، يجوز للولاية القضائية التي تسعى إلى رد الحق إلى نصابه، المطالبة بالأصول المختلسة والرشاوى المدفوعة لمسؤولي الحكومة باعتبارها المالك الشرعي والحقيقي. ونعرض في الإطار ٨-١ ثلاثة نماذج من الدعاوى المدنية للمطالبة بملكية أصول في قضايا فساد.

**الإطار ٨-١ نماذج لقضايا المطالبة بالملكية**

**القضية الأولى: *جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد شركة سانتولينا للاستثمار، وسولومون وبيترز، ديبيربي ألاميسيغا* (٢٠٠٧)**[أ]

في ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٧، حكمت محكمة العدل العليا بلندن بأن نيجيريا هي مالك ثلاثة عقارات سكنية في لندن، والأرصدة الدائنة لبعض الحسابات المصرفية. وكانت العقارات والأموال في حوزة شركتين مؤسستين في جزر سيشيل والجزر العذراء (فيرجين أيلاندز). وكانت هاتان الشركتان تحت سيطرة ديبيربي ألاميسيغا حاكم ولاية بايلسا بنيجيريا منذ مايو/ آيار ١٩٩٩ حتى مساءلته جنائيا وفصله في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥.

وفي إجراءات منفصلة في نيجيريا، اعترفت الشركتان اللتان مثلهما ألاميسيغا بالجرم في اتهامات بغسل الأموال تتعلق برشاوى تم الحصول عليها مقابل ترسية عقود حكومية.

وبناء على هذه الإجراءات النيجيرية، وأدلة ظرفية أخرى، استدلت محكمة العدل العليا في لندن على أن الأرصدة المصرفية والاستثمارات العقارية المملوكة للشركتين اللتين تخضعان لسيطرة ألاميسيغا كانتا عبارة عن رشاوى وأرباح سرية تجب إعادتها لحكومة نيجيريا باعتبارها المالك الشرعي لتلك الأصول.

**القضية الثانية: *كارتيكا راتنا طاهر ضد مؤسسة بيرتامينا* (١٩٩٢ - ١٩٩٤)**[ب]

سعت مؤسسة بيرتامينا– وهي شركة إندونيسية مملوكة للدولة يتمثل نشاطها الرئيسي في استشكاف النفط والغاز الطبيعي، وتجهيزه وتسويقه – إلى استرداد رشاوى دفعت للحاج أحمد طاهر المسؤول التنفيذي بمؤسسة بيرتامينا من مقاولين على أمل الحصول على شروط تعاقد أفضل ومعاملة تفضيلية. وأودع ذلك المسؤول التنفيذي الرشاوى في مصرف في سنغافورة. وعلمت مؤسسة بيرتامينا بأمر الحسابات المصرفية (المملوكة بالمشاركة بين طاهر وزوجته كارتيكا راتنا طاهر) في سنغافورة بعد وفاة المسؤول التنفيذي ورفعت دعوى في سنغافورة مدعية ملكيتها الأموال.

*(تابع في الصفحة التالية)*

**الإطار ٨-١ (تابـــع)**

وقضت محكمة الدرجة الأولى بأن الرشاوى وكل الفوائد المستحقة كانت مملوكة للمسؤول التنفيذي باعتباره أمينا قيما عليها. وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم، وأكدت أن المستأمن الذي يقبل رشوة بالمخالفة للواجب الملقي عليه إنما يحوز تلك الرشوة «على سبيل الأمانة لحساب الشخص الذي يؤول إليه الواجب». ونتيجة لذلك، صار من حق مؤسسة بيرتامينا المطالبة بملكية الأموال الموجودة في سنغافورة.

**القضية الثالثة: *المدعي العام لهونج كونج ضد ريد* ١٩٩٤ (ج)**

في هذه القضية سعت المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في إقليم مقاطعة هونج كونج الصينية الإدارية الخاصة إلى استرداد عقارات اشتراها في نيوزيلندا المدعي السابق وارويك ريد. وقد تم الشراء برشاوى تم تلقيها مقابل عدم محاكمة جناة معينين. وقد خصص عقاران لريد وزوجته، وخصص الثالث لمحاميه. وحكم القاضي بأن تلك العقارات– في حدود ما كانت تمثل رشاوى قبلها ريد– مملوكة على سبيل الأمانة لحساب التاج. وفسرت المحكمة الحكم على النحو التالي:

> عندما يقبل مستأمن رشوة بالمخالفة للواجب الملقى عليه، فإنما يحوز تلك الرشوة على سبيل الأمانة لحساب من يؤول إليه الواجب. وفي حالة انخفاض قيمة العقار الذي يمثل الرشوة، وجب على المستأمن أن يدفع الفرق بين تلك القيمة والمبلغ المبدئي للرشوة، لأنه لم يكن ليتعين عليه أن يقبل الرشوة، أو يتحمل المخاطرة بالخسارة. أما إذا زادت قيمة العقار، فلا يحق للمستأمن الحصول على أي فائض يزيد على القيمة المبدئية للرشوة، لأنه غير مسموح له بأي حال من الأحوال أن يتربح من الإخلال بواجبه.

ومازالت هذه القضية تعتبر واحدة من المراجع الرائدة للقانون العام بشأن استخدام الأمانات المحكمة في استرداد عوائد الرشوة من مستأمنين غير آمنين.

أ. Federal Republic of Nigeria v. Santolina Investment Corp., Solomon & Peters and Diepreye Alamieyeseigha [2007] EWHC 437 (Ch.) (U.K.). ب. Kartika Ratna Thahir v. PT Pertambangan Minyak dan Gas Bumi Negara (Pertamina) [1994] 3 SLR 257; [1994] SGCA 105 (Singapore). ج. Attorney General of Hong Kong v. Reid [1994] 1 AC 324 PC (U.K.).

### التعويضات

قد تنظر المحكمة في إعادة الأصول أو ردها إلى مالكها الشرعي من خلال تشكيلة من التعويضات المتاحة عن الملكية. ولهذه التعويضات مزايا بارزة على التعويضات تتمثل في أن حقوق المدعي لا تزاحم حقوق الدائنين الآخرين، وغالبا ما تسمح الإجراءات المدنية للمحاكم بإصدار أمر حجز أو تقييد حتى لو لم يدلل المدعي على وجود مخاطر التبديد. وإذا جرى استثمار عائدات الفساد، يحق للمدعي أيضا استرداد الفائدة أو الأرباح التي اكتسبها المدعى عليه، كما يتضح من قضيتي *بيرتامينا والمدعي العام لمقاطعة هونغ هونغ الصينية الإدارية الخاصة* الواردة في الإطار ٨-١.

بيد أنه تجدر ملاحظة، أن هذه المطالبات بالملكية والتعويضات قد لا تكون متاحة إذا لم يتسن إرجاع العائدات إلى جريمة فساد، وذلك لأنه جرى غسلها في جميع أنحاء العالم. يضاف إلى ذلك أن بعض الولايات القضائية لا تعترف بملكية الدولة أو الحكومة لما يتلقاه مسؤولو الحكومة من رشاوى، أو ما يتأتي من أرباح من عقود تم الحصول عليها بطرق الاحتيال.

### ٨-١-٢ دعاوى الإخلال المدني

**سبب الدعوى**

وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يجب على الدول الأطراف السماح للولايات القضائية الطالبة بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي وقعت بسبب فعل فساد[٢٢٨]. وتدفع التعويضات عن الإخلال المدني لتعويض مدع ما عما تكبده من خسارة، أو إصابة، أو ضرر مباشر بسبب الإخلال بالواجب، بما في ذلك الفعل الضار الإجرامي، والسلوك غير الأخلاقي، والخطأ السابق للتعاقد. وعندما يقع فعل فساد، يجب على المدعي بصفة عامة أن يثبت أنه قد تكبد ضررا يستحق التعويض، وأن المدعى عليه أخل بواجبه، وأن هناك علاقة سببية بين الفساد والضرر.

ويعتبر الأشخاص الاعتباريون والأشخاص الطبيعيون الذين يشاركون مباشرة وعن علم في فعل الفساد مسؤولين بصفة أساسية عن التعويض. يضاف إلى ذلك أن المحاكم قد تحمل المسؤولية لمن سهّل فعل الفساد، أو تقاعس عن اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الفساد. وقد يكون ذلك هو الحال بالنسبة للمحامين أو الوسطاء الذين ساعدوا في أفعال فساد، أو بالنسبة للشركات الأم وأرباب العمل الذين تقاعسوا عن مباشرة الرقابة المناسبة على مرءوسيهم أو موظفيهم.

وفي بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، يجوز لكل من تكبد ضررا مباشرا بسبب جريمة أن يطالب بالتعويض عن الضرر أمام المحكمة المدنية أو الجنائية بعد إدانة المدعى عليه[٢٢٩]. وبغية الاسترداد من المدعى عليه في ولايات قضائية أخرى تُلزِم النظم الأساسية للمسؤولية العامة المدعي إثبات أن فعلا أو سهوا ما من جانب المدعى عليه قد تسبب في أضرار للمدعي.

وفي قضايا الرشوة، يجوز للمحاكم في بعض الولايات القضائية اعتبار أن الراشي والمرتشي قد ارتكبا ضررا أو إخلالا مدنيا مشتركا يحق للضحية أن يسترد تعويضا عن كامل الخسارة من أي من الطرفين[٢٣٠]. وبمجرد أن يتم إثبات الرشوة، تنشأ قرينة غير قابلة للتفنيد بأنها منحت بغرض إغواء المفوض على التصرف على نحو موات بالنسبة لدافع الرشوة، وبناء عليه التصرف على نحو غير موات بالنسبة لصاحب الحق الأصيل. وتكفي هذه القرينة لإثبات أن الفعل قد خضع لتأثير وسطوة من دفع الرشوة[٢٣١]. وفي ولايات قضائية أخرى، يكون لصاحب الحق الأصيل أو رب العمل أيضا الحق في الإدعاء ضد الموظف الذي يتقاضى رشوة على أساس الولاء الواجب المفروض عليه إعمالا لعقد العمل. ورغم ذلك، فقد يكون من الصعب في التطبيق إثبات أن أحد أفعال الرشوة سبب مباشر لخسارة عينية[٢٣٢]. ويورد الإطار ٨-٢ نماذج من دعاوى الإخلال المدني في الولايات المتحدة.

---

٢٢٨ انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣، واتفاقية مجلس أوروبا للقانون المدني المعنية بالفساد، المادة ٨ (ستراسبورغ، ٤-١١-١٩٩٩).

٢٢٩ في بنما مثلا، ينشئ ارتكاب جريمة أو أي عمل غير قانوني ادعاء للمطالبة بالتعويض عن الضرر يمكن التماسه من خلال إجراءات في المحاكم الجنائية أو بتقديم ادعاء مدني لتعويض الضرر في محكمة مدنية. وتسمح فرنسا للمدعي بالمطالبة بالتعويض في محاكم جنائية (انظر المادة ٢، قانون الإجراءات الجنائية [فرنسا]).

٢٣٠ في المملكة المتحدة، يجوز عليه عندئذ التماس مساهم دعوى الخطأ المشترك بموجب المسؤولية المدنية (مساهمات) قانون ١٩٧٨.

٢٣١ *Industries & General Mortgage Co. Ltd. v. Lewis* [1949] 2 All ER 573 (U.K.).

٢٣٢ مثلا، في قضية قاضت فيها مدينة كان، فرنسا، العمدة بعد أن أدين بتهمة الفساد، قضت المحكمة بأن الأضرار ناجمة عن قرار وزاري برفض منح ترخيص (وليس عن عمل من أعمال الرشوة). وتم منح تعويض عن خسارة البلدة لسمعتها تحددت قيمته بمبلغ ١٠٠ ألف يورو (نحو ١٢٨٣٠٠ دولار).

**الإطار ٨-٢ القانون الأساسي للمنظمات التي يهيمن عليها كسب المال بالخروج على القانون والفساد**

في الولايات المتحدة يجوز للحكومات الأجنبية أو المواطنين الأجانب الذين يتصرفون بصفتهم مدعين مدنيين التماس التعويض عن ضرر ناشئ عن ممارسات فاسدة. ويجوز لهم أيضا استخدام قانون دعاوى الأجانب بالإخلال المدني (الذي سن في ١٧٨٩) لرفع دعوى بالإخلال المدني بناء على انتهاك الاتفاقيات الدولية بما في ذلك النشاط الفاسد أو الاحتيالي. وقد قضت المحاكم بعدم وجود حق خاص في رفع الدعوى وفقا لقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية، الذي يطبق أساسا في دعاوى جنائية أو مدنية مقامة من وكالات حكومية. ورغم ذلك، يجوز للمدعين تلقي تعويض مدني وفقا للقانون الأساسي للمنظمات التي يهيمن عليها كسب المال بالخروج على القانون والفساد، وذلك عن الأضرار التي سببها الفساد.

وبناء على القانون الأساسي المشار إليه أعلاه لا يجوز قانونا المشاركة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في مشروع على نمط نشاط لكسب المال بالخروج على القانون، أو تحصيل دين غير مشروع. وتشمل أنشطة كسب المال بالخروج على القانون التي يجوز اعتبارها «أفعالا مسندة» لانتهاكات المنظمات التي تكسب المال بالخروج على القانون والفساد، الرشوة، والسرقة، والاختلاس، والابتزاز المصطبغ بالحقوق الرسمية، والاحتيال، وتعطيل العدالة، وغسل الأموال. وتشكل الأفعال المسندة نمطا، إذا كانت لها نفس الأغراض والنتائج، أو المشاركين، أو الضحايا أو طرق الاقتراف أو ما يماثلها». ويسري القانون الأساسي على المدعى عليهم الذين يرتكبون فعلين مسندين خلال فترة عشر سنوات. وفي التطبيق، قضت المحاكم بأن انتهاكات قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية قد تشكل أفعالا مسندة عن المسؤولية المدنية في الدعاوى وفقا لهذا القانون. وتتاح تعويضات مزيدة ثلاث مرات، وإن كانت بعض الولايات القضائية الأجنبية تراها عقابية ولا تنفذها.

### التعويضات

في معظم الولايات القضائية، تتمثل القاعدة الأساسية في تقرير التعويضات في وجوب وضع الضحية أقرب ما يمكن في الظروف التي كان سيوجد فيها لو لم يتم الفعل الفاسد الذي تسبب في الضرر. ويجوز تخويل المحاكم بالتعويض عن خسارة الأرباح المتوقعة على نحو معقول لكن لم تكتسب نتيجة للفعل الفاسد، والتعويضات غير النقدية التي لا يمكن احتسابها فورا. ويجوز تخفيض حق المدعي في التعويض أو حرمانه منها في حالات الإهمال. وفيما يتعلق بقضايا الفساد (كما يوضح المثال الوارد في الإطار ٨-٣) أمرت بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون العام بالتعويض بما يعادل قيمة الأضرار النقدية.

وقد تثور صعوبات خاصة في احتساب التعويضات في قضايا الرشوة. وفي بعض الولايات القضائية، تعادل الخسارة المتكبدة قيمة الرشاوى. ومع ذلك، قد لا يكون المبلغ كافيا إذا دخلت مزايا غير مستحقة ضمن قرار أو عقد حكومي. وربما تكون الرشوة قد أسفرت عن تقاضي سعر لسلع وخدمات أعلى من قيمتها السوقية، أو تكون قد سمحت باستخدام أو بيع موارد حكومية بأقل من قيمتها السوقية. يضاف إلى ذلك احتمال تكبد ضرر اجتماعي أو بيئي نتيجة لترسية العقد.

وحتى يتسنى للسلطات أو الكيانات الحكومية الحصول على تعويض كامل في هذه المواقف، ربما يتعين أن تثبت أن هناك

**الإطار ٨-٣ التعويض عن الأضرار في حالة اختلاس الأصول**

في قضية *المدعي العام لزامبيا ضد ميركير، وديساي وآخرين* (٢٠٠٧)[أ] وجدت محكمة لندن العليا أدلة كافية على اختلاس أو إساءة استعمال مبلغ ٢٥ مليون دولار، وعدم وجود أساس مشروع لقيام زامبيا بدفع نحو ٢١ مليون دولار وفقا لصفقة أسلحة مزعومة مع بلغاريا. وقد اعتبر المدعى عليهم مسؤولين عن الإخلال المدني عن هذه الأفعال. وثبت أيضا أنهم خانوا الواجبات الاستئمانية التي كانوا يدينون بها لجمهورية زامبيا أو ساعدوا *على* نحو مخل بالشرف في هذه المخالفات. ونتيجة لذلك اعتبروا مسؤولين عن قيمة الأصول المختلسة[ب].

أ- قضية *المدعي العام لزامبيا ضد ميركير، وديساي وآخرين* (٢٠٠٧). ب- حملت محكمة لندن العليا المحامين المتورطين في المعاملات أيضا المسؤولية. ورغم ذلك، رفضت الإدعاءات ضدهم بعد قيامهم بالاستئناف.

فرقا بين الفوائد التي كانت ستحصل عليها لو لم تقع الرشوة وتلك التي حصلت عليها بعد إبرام العقد الاحتيالي[٢٣٣]. وقد لا يكفي إثبات أن أسعار السلع والخدمات حددت بأعلى من أسعار السوق. ويجوز للمحاكم أن تطلب مقياسا أكثر دقة للأسعار التي كان للمفاوض الحصيف الافتراضي أن يقبلها، بالنظر إلى سوق السلع والخدمات لذات النوعية. وتحديد هذا المعيار سيكون مثيرا للتحدي على وجه الخصوص في ظل ظروف معينة، وفي غياب مراجع سوقية واضحة[٢٣٤]. وفي ظل هذه المواقف، سيتطلب إثبات الضرر المالي غالبا تقديم أدلة على وجود اتفاق سري بين الراشي والمسؤول الفاسد و/ أو مساعدة فنية أو محاسبية[٢٣٥].

وفي بعض الولايات القضائية عندما يتم الكشف عن فعل الفساد بعد مرور سنوات من وقوعه، يجوز للمحاكم الافتراض بأن الرشوة قد أدخلت ضمن الأسعار التعاقدية، وعلى المدعي إثبات الخسائر الأخرى وتقديرها كميا[٢٣٦].

وفي ولايات قضائية أخرى، قد يحمل الراشي بالمسؤولية عما تكبده الضحية من خسارة من جراء الدخول في عقد بشروط غير مواتية[٢٣٧]. وقد افترضت بعض المحاكم أن السعر الحقيقي لأية سلع اشتراها المالك الأصيل تطبيقا لعقد احتيالي قد زيدت على الأقل بمقدار الرشوة[٢٣٨]، وأية خسارة فيما وراء هذا المبلغ ينبغي إثباتها[٢٣٩].

وفي سياق العلاقات بين الموظف ورب العمل، قضت ولايات قضائية أخرى بأن كلا من الموظف المرتشي والراشي مسؤولان

---

٢٣٣ Kevin E. Davis, "Civil Remedies for Corruption in Government Contracting: Zero Tolerance Versus Proportional Liability," International Law and Justice Working Paper 2009/4 (New York: New York University School of Law, 2009).

٢٣٤ بصفة خاصة، من أجل الإنشاءات والمعدات والخدمات «الذهنية» بما في ذلك الدراسات الاستشارية.

٢٣٥ على سبيل المثال، قد تكون هذه الوثائق مستندات تبين أن الراشي والوكيل الفاسد اتفقا سرا على زيادة الأسعار المعتادة بمبلغ أو نسبة محددين، مقارنة بعطاءات من منافسين في نفس عملية العطاءات، أو نسخة من محادثات أو تقارير عن اجتماعات جرت فيها مناقشة الاتفاقات الفاسدة.

٢٣٦ O. Meyer, ed., *Civil Law Consequences of Corruption* (Baden Baden: Nomos Verlag, 2009).

٢٣٧ *Salford Corporation v. Lever* (No. 2) (1891) 1 QB 168 (U.K.).

٢٣٨ المرجع المذكور.

٢٣٩ *Solland International Ltd. v. Daraydan Holdings Ltd.* [2002] EWHC 220 (TCC) (U.K.).

أمام رب العمل عن قيمة الرشوة على الأقل[٢٤٠]، وأن الشركات مسؤولة عما يرتكبه موظفوها من فعل ملتو[٢٤١]. وفي غيبة مقياس أكثر دقة قد تكون الرشوة ذاتها مقياسا معقولا للتعويض[٢٤٢]، واحتساب الأرباح[٢٤٣]، أو الضرر الناشئ عن الأفعال المسندة بشكل غير شرعي[٢٤٤]. وتسلط قضية *فايفس ضد تيمبلمان وآخرين* (الإطار ٨-٤) الضوء على الكيفية التي قد تحدد بها المحاكم هذه التعويضات وتقدرها.

### ٨-١-٣ الدعاوى المبنية على بطلان العقد أو الإخلال به

#### سبب الدعوى

قد ترى المحاكم أو محاكم التحكيم أن العقود التي يتم ترسيتها بموجب فساد مسؤول حكومي غير قانونية، وبذلك تعد باطلة أو غير قابلة للتنفيذ[٢٤٥]. وقد يتأسس البطلان على حقيقة أن العقد قد انتزع بالتدليس وأن الموافقة أبطلت بسبب الفساد.

وفي بعض الولايات القضائية يمكن إقامة دعوى للإخلال بالعقد، خاصة إذا تضمن العقد مواد يتعهد فيها المقاول بعدم تقديم إغراءات للمسؤولين العموميين فيما يتعلق بترسية العقد أو تنفيذه. وانتهاك هذا الحظر نفسه يعطي الحكومة الحق في فسخ العقد، وإلغاء التزاماتها، والمطالبة بتعويضات[٢٤٦].

#### التعويضات

تشمل التعويضات المدفوعة بسبب بطلان العقد أو الإخلال به تعويضات نقدية، مثل التعويضات المعادلة للأضرار، والتعويضات التبعية، وغيرها (مثل التعويضات المقطوعة أو التعويضات العقابية). وفي بعض القضايا قصرت المحاكم التعويضات على الأتعاب التعاقدية المدفوعة بالفعل، واستبعدت الأتعاب غير المسددة[٢٤٧].

ويجوز أيضا فسخ العقد في بعض الولايات القضائية، خاصة في قضايا الرشوة والتواطؤ في أعمال المناقصات[٢٤٨].

---

٢٤٠ *Williams Electronic Games, Inc. v. Garrity,* 479 F.3d 904 (7th Cir., 2007) (U.S. Court of Appeals).

٢٤١ على سبيل المثال، تطبق ألمانيا هذه المبادئ.

٢٤٢ *Continental Management, Inc. v. United States,* 527 F.2d 613, 620, 208 (Ct. Cl. 501 1975) (U.S. Court of Claims).

٢٤٣ قضت المحاكم بأن حساب الأرباح قد يمثل مقياسا معقولا للأضرار؛ لأنه يكفل تعويض المدعي، ويمنع إثراء المدعى عليه غير العادل، ويردع انتهاكات القانون المتعمدة.

٢٤٤ في *County of Oakland, et al. v. Vista Disposal, Inc., et al.,* 900 F. Supp. 879 (E.D. Mich. 1995) (U.S. District Court) قضت محكمة مقاطعة المركز بأن مقياس الضرر المدني في قضايا مرسوم المنظمات المتأثرة بكسب الأموال بمخالفة القانون والفساد هو الضرر الناجم عن عمل مسند الذي يشكل نمطا غير قانوني. وفي حالة عقد لمعالجة نفايات بلد ما، كان الضرر هو الفرق بين السعر المحمل والسعر الذي كان سيفرض لو لم يوجد فساد.

٢٤٥ تسمح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٣٤ للدول الأطراف برفع هذه الدعاوى.

٢٤٦ الإشارة إلى المملكة المتحدة.

٢٤٧ في *S.T. Grand, Inc. v. City of New York,* 32 NY2d 300, 344 NYS2d 938 (1973) (U.S.)، قضت المحكمة بأن المقاول الذي دفع رشوة للحصول على عقد لتنظيف خزان مدينة نيويورك لم يستطيع استرداد الأتعاب غير المدفوعة لكن المدينة استطاعت استرداد كل المبالغ التي دفعتها للبائع فعلا. وقضت محاكم أخرى بأن البلدية لا تستحق سوى تعويض عن الضرر الناجم عن منح العقد بطريقة غير قانونية.

٢٤٨ *Ross River Ltd. v. Cambridge City Football Club Ltd.* [2007] EWHC 2115 (Ch) (U.K.). وبالإضافة لذلك، قضت المحاكم الفرنسية بأن الكيانات الحكومية التي أبرمت عقدا بعد تواطؤ مقدمي العطاءات لإلغاء المنافسة في عملية تقديم العطاءات يحق لها إبطال العقود أو الحصول على تعويض.

**الإطار ٨-٤** *قضية شركة فايفس ضد تيمبلمان وآخرين (٢٠٠٠)*[أ]

ادعت شركة فايفس، وهي شركة تعمل في تجارة الموز، أن الموظف الذي تفاوض على اتفاق خدمات مع متعهد الشحن بالسفن أخذ رشاوى تزيد على ١,٤ مليون دولار في الفترة من ١٩٩٢ و١٩٩٦. وقد تم الكشف عن الرشاوى عندما تم إبلاغ جهاز الإيرادات الداخلية بالولايات المتحدة بمعلومات سرية عن دفعات لم يعلن عنها تلقاها الموظف في الولايات المتحدة من شركة مشهرة في قبرص.

وقد سعت شركة فايفس إلى استرداد تعويضات من الموظف، وشركة الشحن بالسفن ووكلائها. وقضت المحكمة بأن جميع المدعى عليهم مسؤولون بالتضامن عن قيمة الرشاوى، وحكمت بأنه «ما من شك في أن المقاول قد وضعها في حسبانه عند الموافقة على قيمة أجور الشحن كل عام، التي كانت ستصبح أقل وفقا لذلك بالنسبة لشركة فايفس لو كانت قد دفعت فقط صافي القيمة التي كان المقاول مستعدا لقبولها».

وقد ألزمت شركة الشحن البحري ووكلاؤها بدفع تعويض إضافي عما تكبدته شركة فايفس من خسارة من جراء الدخول في العقد بموجب شروط غير مواتية. وحددت المحكمة، عن كل سنة، ما كان يتعين على شركة فايفس أن تدفعه عادة لو كان قد مثلها متفاوض حصيف وأمين. ولم تكن هناك أدلة على أن المدفوعات الفعلية كانت ستختلف في ١٩٩٢، و ١٩٩٤، و ١٩٩٥. لكن المحكمة قضت بأن المدفوعات زادت بمقدار ٨٣٠٠٢٢ دولارا في ١٩٩٣ وبمقدار ١,١ مليون دولار في ١٩٩٦.

وقد تم رفض ما أعده المقاول من حساب لجميع الأرباح لأنه «كان هناك احتمال كبير في أن تدخل شركة فايفس في اتفاق خدمات مع المقاول لو لم يكن الموظف خائنا للأمانة»، ونتيجة لذلك، فإن الربح «العادي» من العقد لم يتأت بسبب الرشوة، لكن بسبب «تقديم الخدمات التي كان لا بد أن يعقد لها عقد في أية حال».

أ- World Duty Free Company Limited v. The Republic of Kenya, ICSID Case No. ARB/00/7, Award of September 25, 2006, http://ita.law.uvic.ca/documents/WDFv.KenyaAward.pdf.

وتقتضي المطالبة بفسخ فسخ العقد إثبات أن الجهة الحكومية كانت سترفض العقد في غياب الأفعال الاحتيالية. أما إذا لم يكن الحال هكذا، فليس للحكومة سوى الحق في الحصول على تعويضات عن الدخول في العقد بموجب شروط أقل مواتاة عما كانت ستوافق عليها في غياب الفعل المسبب للإخلال.

وفي المنازعات الناشئة عن عقود الاستثمار الدولية، يجوز الأخذ في الحسبان مبدأ «مسؤولية الدولة» الذي يلزم الحكومات بتحمل كامل المسؤولية عن أفعال عمالها[٢٤٩]. والنتيجة هي أن العقود قد تظل سارية رغم عدم قانونية أو عوار الموافقة الناجمة عن الفساد، وأن التعويضات يجب أن تقتصر على الأضرار، وتطويع العقد وتخفيض الأسعار[٢٥٠]. ومن جهة أخرى، جرى استخدام «السياسة العامة الدولية» (التي يشار إليها أيضا «بالنظام العام الدولي») لدعم

٢٤٩ Hilmar Raeschke-Kessler and Dorothee Gottwald, "Corruption," in *The Oxford Handbook of International Investment Law*, ed. Peter Muchlinski, Federico Ortino, and Christoph Schreuer (Oxford, U.K.: Oxford University Press, 2008), 584–616

٢٥٠ Davis, "Civil Remedies for Corruption in Government Contracting."

**الإطار ٨-٥ قضية شركة السوق الحرة المحدودة العالمية ضد جمهورية كينيا (٢٠٠٦)[أ]**

في عام ١٩٨٨، أبرمت كينيا بداية اتفاقا مع شركة السوق الحرة العالمية المحدودة لإنشاء وصيانة وتشغيل مجمعات للسوق الحرة في مطاري نيروبي وممباسا الدوليين. وفي سبيل الحصول على العقد، دفعت الشركة المذكورة رشاوى للرئيس الكيني السابق دانيل آراب موي. وبعد ذلك في ١٩٩٨، وضعت المحكمة العليا الكينية شركة السوق الحرة العالمية المحدودة تحت الحراسة القضائية، وصدر حكم ومرسوم رسمي في ٢٠٠١، بنقل ملكية الانتفاع إلى الحارس القضائي.

وعند المنازعة في الأمر أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ادعت الشركة أن كينيا قد أبطلت عمدا مفعول حقوقها التعاقدية من خلال أمر الحراسة القضائية. ودفعت الحكومة الكينية بأن حصول شركة الأسواق الحرة العالمية المحدودة على الاتفاق من خلال الرشاوى مثّل خرقا للقوانين الإنجليزية والكينية السارية على العقد، وأيضا خرقا للسياسة العامة الدولية، وإنه يحق للحكومة قانونا إبطال التزامات العقد.

وحكمت المحكمة بأحقية كينيا قانونا في إبطال التزاماتها، وأنها قامت بذلك فعلا. وقد يكون أثر هذه الأوامر محدودا لأنها تتوقف على مدى امتثال الهدف وغيره من المسمين في الأمر. وفي الوقت نفسه، ثبت أن احتمال توجيه اتهامات إضافية بازدراء المحكمة أو الامتناع عن الامتثال كاف لكسب الامتثال في بعض القضايا.

أ. World Duty Free Company Limited v. The Republic of Kenya, ICSID Case No. ARB/00/7, Award of September 25, 2006, http://ita.law.uvic.ca/documents/WDFv.KenyaAward.pdf.

إبطال العقود في قضية طرحت أمام لجنة تحكيم بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (انظر الإطار ٨-٥)[٢٥١]. دأبت منظمات غير حكومية، منها منظمة الشفافية الدولية، على تشجيع ما يسمى بمواثيق النزاهة، التي تتفق بموجبها الهيئات الحكومية والمتقدمون للمناقصات العامة على عقوبات معلنة مسبقا على مخالفة الالتزامات بعدم رشوة المسؤولين العموميين. ورهنا بالاتفاق، قد تشمل العقوبات التي تطبقها المحاكم أو محاكم التحكيم، الحرمان من العقد أو فقده، والمسؤولية عن تقديم التعويضات للموكل، ومقدمي العطاءات المتنافسين، وحرمان المخالف مدة زمنية مناسبة.

وتجنبا للمجادلات المعقدة بصورة مفرطة بشأن مستوى التعويضات، يجوز للشروط أن تحدد مسبقا قيمة «التعويضات القطعية» التي قد تعتمد على نسبة مئوية من إيرادات العقد أو أرباحه (أو مبلغ مضاعف للرشوة، مثل ٢٠٠ في المائة أو ٣٠٠ في المائة من الرشوة). وقد استخدمت مواثيق النزاهة في الأرجنتين، والصين، وكولومبيا، وأكوادور، وألمانيا، والهند، والمكسيك، وباكستان، وولايات قضائية أخرى. وقد تساعد هذه المواثيق، عندما تطبق، الحكومات في استرداد مدفوعات أو مزايا غير مستحقة منحت تطبيقا لمدفوعات فاسدة قدمت لمسؤولين عموميين[٢٥٢].

٢٥١ ليس من الواضح ما إذا كان التحكيم التجاري الدولي سيقر هذه النتيجة في غياب قانون وطني سار يحتوي على قاعدة القابلية للإبطال.

٢٥٢ Transparency International, "The Integrity Pact, a Powerful Tool for Clean Bidding," http://www.transparency.org.

**الإطار ٨-٦ رد الأرباح– الممارسات في الولايات المتحدة**

في الولايات المتحدة، سعت لجنة الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية ووزارة العدل في أحيان كثيرة إلى فرض رد الأرباح في الدعاوى المدنية والجنائية لإنفاذ قانون ممارسات الفساد الأجنبي. وغالبا ما تتضمن التسويات استرداد منافع الأفعال المجرمة أو الإثراء غير المشروع. وفي الحالات التي تم فيها ترسية عقد حكومي نتيجة للرشوة، يتم احتساب الإثراء غير المشروع عادة بخصم المصروفات المباشرة والمشروعة المرتبطة بالعقد من إجمالي الإيرادات. ولا تعتبر قيمة الرشوة والضرائب بصفة عامة من المصروفات الجائز خصمها. وفي الدعاوى المدنية الأخرى التي يرفعها الأطراف باعتبارهم مدعين أفرادا، قضت محاكم الولايات المتحدة بأحقية رب العمل أو المشتري في استرداد مبلغ الرشوة التي تلقاها أحد موظفيهما حتى إذا كانت السلع أو الخدمات هي تماما ما كان يلتمسه رب العمل لو كان السعر معقولا[أ].

أ- Sears, Roebuck & Co. v. American Plumbing & Supply Co., 19 F.R.D. 334, 339 (E.D.Wis., 1956) (U.S.).

### ٨-١-٤ الدعاوى المبنية على الإثراء غير المشروع أو غير العادل

تستند المطالبات برد أو إعادة الأرباح التي تم الحصول عليها من خلال أفعال غير قانونية أو غير أخلاقية، على المبدأ القانوني والأخلاقي القاضي بأنه يجب ألا يستفيد أي شخص من جرمه أو من الإثراء غير المشروع أو غير العادل (انظر المثال الوارد في الإطار ٨-٦). ويجوز للمحاكم أن تأمر المدعى عليهم برد الأرباح غير الشرعية، حتى ولو لم يتكبد الضحية خسارة أو أي أضرار أخرى[٢٥٣].

وفي ولايات قضائية معينة، قضت المحاكم بأن تلقي الرشاوى ينشئ المسؤولية بناء على خيانة الأمانة أو مطالبات برد الأرباح إلى أصحابها، بمعزل عن أي ضرر[٢٥٤]. ونتيجة لذلك، يكون الراشي مسؤولا عن قيمة الرشوة، وأية خسارة تزيد على الرشوة ينبغي استردادها باعتبارها تعويضات.

## ٨-٢ رفع دعوى مدنية لاسترداد الأصول

### ٨-٢-١ استهلال دعوى مدنية

يجب رفع أية دعوى مدنية لاسترداد الأصول أمام المحاكم أو التحكيم، وقد ينعقد الاختصاص لمحاكم في ولايات قضائية أجنبية إذا كان المدعى عليه يعيش (كفرد) أو أقام شركة أو مارس نشاط الأعمال (كهيئة اعتبارية) في تلك الولاية القضائية؛ وإذا كانت الأصول داخل هذه الولاية القضائية أو عَبَرتها، أو إذا ارتكب فعل الفساد أو غسل الأموال فيها. وعموما يمكن استخدام الأدلة التي يتم جمعها أثناء سير الإجراءات الجنائية في نظم تقاضي مدنية.

---

٢٥٣ من ناحية المبدأ، يقر القانون المدني الألماني الرأي القائل بأن الوكيل أو مرتكب الخطأ يجب ألا يسمح له بالاحتفاظ بعائدات الرشوة.

٢٥٤ *Dubai Aluminum Company Ltd. v. Salaam and Others* [2002] All ER (D) 60 (Dec) (U.K.).

ويجوز استخدام التحكيم عندما ينص عقد دولي على شرط التحكيم، وكبديل لذلك، قد تكون معاهدة دولية للاستثمار أساسا للتحكيم في مسائل الاستثمار. ويقضي معظم معاهدات الاستثمار الدولية بآليات إلزامية لتسوية المنازعات، أو يسمح باللجوء إلى التحكيم الدولي تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتمتد ولاية المركز القضائية إلى أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة أو أي شعبة فرعية موكلة أو وكالة لدولة متعاقدة تسميها تلك الدولة (للمركز) ورعية من دولة أخرى متعاقدة، توافق أطراف النزاع كتابة على تقديمها إلى المركز.

### ٨-٢-٢ تجميع الأدلة وتأمين الأصول

كما هو الحال في الإجراءات الجنائية، يتعين أن يقدم المدعي في أي دعوى مدنية، أدلة مباشرة أو ظرفية لإثبات سبب الدعوى. ويبين الإطار ٨-٧ استخدام الأدلة الظرفية في الإجراءات المدنية الخاصة.

#### استخدام الأدلة التي يتم تجميعها في الإجراءات الجنائية

رغم أنه يمكن بصفة عامة استخدام الأدلة التي يتم تجميعها أثناء سير الإجراءات الجنائية في دعوى مدنية، فإنه قد لا يسمح بذلك في بعض الولايات القضائية بسبب سرية قوانين التحقيقات وخصوصيتها[٢٥٥]. وبالمثل، يجوز استخدام الأدلة التي يتم تجميعها في أول الأمر لدعم تحقيقات ومحاكمات جنائية أجنبية، في إجراءات مدنية يتم استهلاكها في بعض الدول التي تطبق القانون العام[٢٥٦].

#### أوامر الإفصاح وعدم البوح (أو التكميم)

رهنا بالإجراء المدني الساري، تخضع المستندات التي يحوزها الأطراف والأغيار للإفصاح. ومن المفيد بوجه خاص في قضايا استرداد الأصول طلب الإفصاح عن المستندات التي يحوزها الغير– أي المستندات المصرفية والمالية، بما في ذلك نماذج فتح الحسابات، وهوية أصحاب الحسابات المنتفعين أو هويات الشركات أو اتحادات الشركات، والكشوف المصرفية، ومعلومات نظام اعرف عميلك. ويجوز إصدار أمر إلى الغير بالإفصاح عن هوية المذنب[٢٥٧].

في بعض الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني يصدر الأمر بالإفصاح من قاض، ويمكن تقديم الطلب دون أية شكليات[٢٥٨]. وفي ولايات قضائية أخرى تطبق القانون المدني، يجوز لأي طرف معني تقديم طلب من *جانب واحد* أمام محكمة مدنية لاستصدار أوامر للحصول على الأدلة قبل رفع الدعوى المدنية. وفي الولايات القضائية التي تطبق القانون العام، يتعين على الأطراف عادة موافاة خصومهم بكل المستندات ذات الصلة الموجودة تحت أيديهم، ويمكن تقديم الطلبات إلى المحكمة للإفصاح عن مستندات الغير.

---

٢٥٥ في فرنسا مثلا، فإن هذه جريمة إفشاء عناصر من إجراءات جنائية للغير. بيد أنه عند اكتمال الإجراءات الجنائية، يسمح للأطراف المدنيين في إجراء جنائي باستخدام المستندات ذات الصلة وإفشائها في إجراءات مدنية.

٢٥٦ في *Federal Republic of Nigeria v. Santolina, Solomon & Peters and Diepreye Alamieyeseigha* جمعت إجراءات وحدة الفساد في شرطة العاصمة معلومات عن أصول فاسدة وأنشطة فاسدة ألاميسيغا لدعم تحقيقاتها الجنائية واستجابة لطلبات بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة قدمتها حكومة نيجيريا الاتحادية. وقد هرب ألاميسيغا إلى المملكة المتحدة قبل أن تتم محاكمته، وحظي بالحصانة من الملاحقة في نيجيريا عندما كان يشغل منصبه. وأقامت نيجيريا إجراءات مبدئية في انجلترا لاسترداد الأصول وأمرت المحكمة العليا في إنجلترا شرطة العاصمة بالإفصاح لنيجيريا عن المعلومات التي تم جمعها خلال التحقيقات الجنائية بموافقة من وكالة الشرطة التي قد يضر هذا الإفصاح بتحقيقاتها.

٢٥٧ *Norwich Pharmacal Co. v. Customs and Excise Commissioners* [1974] AC 133 (U.K.).

٢٥٨ قانون الإجراءات المدنية (فرنسا)، المادة ١٣٩.

**الإطار ٨-٧**

### الأدلة الظرفية التي نظرت في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد شركة سانتولينا للاستثمار، وسولومون وبيترز، ودييبريي ألاميسيغا (٢٠٠٧)[i]

نظرت القضية في غياب المدعى عليهم الذين سبق إعلامهم بالإجراءات. وقد اعتمدت المحكمة على الاستدلالات في التوصل إلى أن الأموال المودعة في حسابات مصرفية وعقارات في لندن مملوكة لشركتين يسيطر عليهما دييبريي ألاميسيغا، كانت تمثل رشاوى وأرباحا سرية يتعين ردها للحكومة النيجيرية. ولتفسير هذا الاستنتاج، ذكرت المحكمة عدة عناصر مثلت أدلة ظرفية:

- وجود فارق هائل بين الأصول والدخل اللذين أقر بهما ألاميسيغا رسميا، والأموال المودعة في حسابات مصرفية أجنبية.
- حيازة المدعى عليه حسابات مصرفية أجنبية بالمخالفة للحظر الدستوري.
- عجز المدعى عليه عن تقديم أي تفسير مقبول ومشروع لقدرته على الحصول على مثل هذا القدر من الأصول خارج نيجيريا.
- تحويل مبالغ من جانب مقاولين حكوميين ضمن معاملات منفصلة، تحوزها شركات ستار موجودة في الخارج.
- شراء عقارات سكنية بأموال محولة أو قروض من تلك الشركات.

أ- *Federal Republic of Nigeria v. Santolina Investment Corp., Solomon & Peters and Diepreye Alamieyeseigha [2007] EWHC 437 (Ch.) (U.K.).*

وفي بعض الولايات القضائية، يسمح للمحاكم بالأمر بالإفصاح على النطاق العالمي عن الأصول (انظر الإطار ٧-١١ في الفصل السابع). وحتى توضع هذه الأوامر عالمية النطاق موضع التنفيذ حقا في الولايات القضائية الأجنبية يجب أن تنفذها محاكم أجنبية، وتصدر هذه الأوامر عادة من *جانب واحد*.

ولمنع الأغيار، بمن فيهم المصارف، من إبلاغ أحد المدعى عليهم بوجود أمر إفشاء، يجوز للمحكمة أن تفرض أمرا «بالتكميم» أو «عدم البوح». ويجوز اعتبار أي إخلال بالسرية ازدراء للمحكمة. ويجوز للمحاكم أيضا الأمر بالإفصاح عن الحسابات المصرفية وتقييدها قبل إعلام المدعى عليهم بالإجراءات[٢٥٩].

## أوامر التقييد

تستخدم أوامر المنع القضائية المؤقتة أو أوامر التقييد في أحيان كثيرة في تقييد الأصول المشتبه في كونها عائدات لجريمة[٢٦٠]. ويجوز أيضا استصدار أمر تقييد أثناء سير الإجراءات (لضمان توافر أصول كافية لدى المدعى عليه لأداء الحكم الصادر ضده) أو بعد صدور الحكم (لإنفاذ قرار المحكمة).

---

٢٥٩ يشار إلى هذه الأوامر باعتبارها أوامر «ثقة المصرفيين» في بعض الولايات القضائية.

٢٦٠ يشار إلى هذه عادة بأنها «أوامر ماريفا» باسم قضية "Mareva injunctions," after *Mareva Compania Naviera S.A. v. International Bulk Carriers S.A.* [1980] 1 All ER 213; [1975] 2 Lloyd's Rep. 509 (CA) (U.K.).

**الإطار ٨-٨ اشتراطات أوامر التقييد في فرنسا، وبنما، والمملكة المتحدة**

في فرنسا، يجوز للمحاكم[أ] أن تأمر بتقييد الأصول أو الحجز عليها (سواء أكانت منقولة أو غير منقولة، عينية أو معنوية) إلى حين ظهور نتيجة المحاكمة عندما يثبت مقدم الطلب وجود خطر التبديد. وفيما يتعلق بالأموال الموجودة في حسابات مصرفية، يتعين على مقدم الطلب أن يدلل على أن الأمر سيكون «له ما يبرره من حيث المبدأ» وأن هناك «خطرا فيما يتعلق باسترداد الالتزام».

وفي بنما، يتعين على المدعي أن يستوفي شروط المرافعة الأساسية، وأن يودع ضمانا كافيا تحدده المحكمة. وعلاوة على ذلك، يتعين على المدعي أن يتبع أمر التقييد بدعوى قضائية ضد المدعى عليه. ويظل أمر التقييد ساريا، إلا إذا لم تستوفَ هذه الاشتراطات. وعندما يصدر حكم لصالح المدعي يحق للمدعي المدني الذي صدر لصالحه الحكم الاسترداد من الأصول المجمدة، إذا لم يدفع المدعى عليه القيمة المحكوم بها. بيد أنه، لو جاء الحكم في صالح المدعى عليه، بناء على إثبات سوء القصد، جاز للطرف الذي جمدت أصوله الاسترداد من الضمان المودع من المدعي.

وفي المملكة المتحدة، يتعين على مقدم الطلب أن يعرض قضية جيدة، يمكن الدفاع عنها، وأدلة كافية تحدد الأصول وأماكن وجودها، ووجود خطر حقيقي لتبديد الأصول. وعلى مقدم الطلب أن يقدم تعهدا بأنه سوف يعوض المدعى عليه عما تكبده من خسائر فيما لو وجدت المحكمة أنها ما كان لها أن تمنح أمر التقييد.

أ- في فرنسا يشار إلى المحكمة *بقاضي التنفيذ*.

وعلى مقدم الطلب استيفاء اشتراطات معينة لاستصدار الأمر، وتتباين هذه الاشتراطات بين الولايات القضائية. وينبغي على مقدم الطلب، عموما، إثبات وجود مبرر للأمر (قضية يمكن الدفاع عنها)، ووجود خطر تبديد الأصول. ويجوز إلزام مقدم الطلب بتقديم تعهد أو إيداع ضمان بأنه يعوض المدعي عما تكبده من خسائر، في حالة ما إذا تبين للمحكمة أنها ما كان لها أن تصدر الأمر (للاطلاع على نموذج لبعض الاشتراطات، انظر الإطار ٨-٨).

ويجوز السماح بالطلبات من *جانب واحد* في كل من الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني والتي تطبق القانون العام، تجنبا لإفشاء الأمر لحائز الأصول، والمخاطرة بتبديدها. وفي بعض الولايات القضائية، يتطلب ذلك أن يقدم الطالب إفصاحا كاملا وصريحا عن كل ما في حوزته من عناصر الوقائع والأدلة[٢٦١]. وهناك ولايات قضائية أخرى تشترط تقديم أدلة على خطر التبديد في حالة الإعلان.

وتسمح بعض الولايات القضائية للمحاكم بالأمر بتقييد على المستوى العالمي بما يشمل الأصول الموجودة في الولايات القضائية المعنية والأجنبية، وقد يصل إلى المدعى عليهم من غير المقيمين داخل الدولة (انظر الإطار ٧-١١ في الفصل

٢٦١ هذه هي الاشتراطات في المملكة المتحدة. انظر U.K. Ministry of Justice, Rules of Civil Procedure, Practice Direction, Freezing Injunctions.

السابع)[٢٦٢]. وشأنها شأن أوامر الإفصاح عالمية النطاق المبينة إجمالا عاليه، يجب إنفاذ أوامر التقييد عالمية النطاق من جانب المحاكم الأجنبية حتى يسري مفعولها بحق في الولاية القضائية الأجنبية. ويجوز اتهام المدعى عليهم أو الأغيار (بمن فيهم المصارف والمحامون)، الذين تم إعلانهم، بازدراء المحكمة بسبب امتناعهم عن الامتثال لهذه الأوامر، وتشمل العقوبات الممكن فرضها عليهم السجن أو الغرامة، أو الحجز على الأصول.

ويجوز لضحية ما للفساد استخدام أسلوب أمر التجميد المؤقت بموجب خطاب أو «أمر ماريفا» وهو أسلوب لإعلان الحارس أو حائز الأصول من الغير بأنه يحوز عائدات يحتمل أن تكون عائدات فساد[٢٦٣]. وهذا الإعلان يشكل بطريقة فاعلة تقييدا فوريا وفعليا للأصول، ويتحاشى عملية تقديم طلب إلى المحكمة لتقييد الأصول، وهي عملية مكلفة ومطولة. وهذا الإعلان يطلق عنان الحيطة والحذر الواجبين وشروط الإبلاغ المطبقة في المؤسسات المالية وبعض الشركات غير المالية للكشف عن غسل عائدات الجريمة ومنعه. ويكفي تسلم إخطار بأن أحد أصحاب الحسابات أو المالك المنتفع (الذي ليس هو الحارس الحالي على الأصول ولا حائزها) يمسك بعائدات الجريمة، عادة لكي تبلغ المؤسسة المالية أو الشركة عن نشاط مشبوه، وتحتجز الأصول، وإلا عرضت نفسها للمسؤولية المحتملة كشريك في الجريمة. ويمكن إنشاء خطاب تجميد مؤقت (ماريفا) بإرسال خطاب إلى الحارس أو حائز الأصول الحالي لإخطاره بأن المالك الحقيقي أو المنتفع يمسك بعائدات الجريمة، وموافاته بتحذير استشاري بأنه قد يكون شريكا في المسؤولية المدنية أو الجنائية (أو كليهما) لو تم التصرف في الأصول أو تحويلها. ويجب أن يشفع الخطاب بدليل كاف عن صلة المالك الحقيقي أو المنتفع بنشاط إجرامي لكي يعطي الحائز من الغير مبررا كافيا للتقييد.

وفي بعض الحالات، قد يستفيد المدعي من تقييد الأصول الذي حدث بناء على أحكام القانون الجنائي (انظر الإطار ٨-٩).

### أوامر التفتيش والضبط

يجوز أن تسمح الإجراءات المدنية لمحامي المدعي بالدخول إلى العين (ومنافعه ومحيطه) للمحافظة على الأدلة التي قد تتعرض للإتلاف (ويشار إلى ذلك أيضا بـ «أمر أنطون بيلار». وفي بعض الولايات القضائية، يجوز للمحاكم إصدار مثل هذه الأوامر إذا كانت هناك أدلة ظاهرية قوية على وجود مستندات مجرمة في حوزة المدعى عليه وإمكانية تعرض هذه المواد للتدمير. يضاف إلى ذلك أن أنشطة المدعى عليه لا بد أن تحدث ضررا محتملا أو فعليا خطيرا لمصلحة المدعي[٢٦٤].

---

٢٦٢ في قضية *International Bulk Carriers S.A.,* 1 All ER at 213 and 2 Lloyd's Rep. at 509 كشفت المحكمة أصولا في كل من انجلترا وولايات قضائية أجنبية.

٢٦٣ انظر أيضا Martin S. Kenney, "'Mareva by Letter- الإبقاء على الأصول خارج الولاية القضائية- تحطيم دفاع البنك عن حسن النية يكشف علمه الفعلي بالغش-(November 27, 2006), http:// www.martindale.com/international-law/article_Martin-Kenney Co._258798.htm (2010).

٢٦٤ ينبغي دعم طلبات الحصول على أوامر تفتيش (وكذلك أوامر التجميد)؛ للقضاة المختصين بأدلة إفادة. ويمكن تقديم الطلبات العاجلة دون إخطار حتى قبل إصدار مذكرة مطالبة. وحيثما لا يمكن ترتيب جلسة استماع، يمكن أيضا تقديم الطلبات بالتليفون أو الفاكس المرسل إلى قاضي الوردية. وللمزيد من التفاصيل انظر من http://www.justice.gov.uk/civil/procrules_fin/contents/practice_directions/pd_part25a.htm.

**الإطار ٨-٩ قضية Ao Man Long**

في ٢٠٠٨ تمت إدانة Ao Man Long، وهو وزير للنقل والأشغال العامة في منطقة مكاو الصينية الإدارية الخاصة، في جرائم فساد تتضمن ٨٠٠ مليون دولار هونغ كونغ (تقريبا ١٠٣ ملايين دولار أمريكي). وحكم عليه في منطقة مكاو الصينية الإدارية الخاصة بالسجن ٢٧ سنة، وجرى تنفيذ أمر بمصادرة نحو ٢٥٠ مليون دولار هونغ كونغ (نحو ٣٢ مليون دولار أمريكي).

وقد كان أودع قدر كبير من حصيلة هذه الرشوة في حسابات في مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، وكانت كناك اتفاقية للمساعدة القانونية المتبادلة بين الولايتين القضائيتين، لكن السلطات في مقاطعة مكاو الصينية الإدارية الخاصة استخدمت أدوات غير رسمية (مفوضية هونغ كونغ المستقلة لمكافحة الفساد) للحجز على العائدات والحصول على أوامر تفتيش. ونظرا لأن قنوات المساعدة القانونية المتبادلة لم تكن متاحة لاستعادة العائدات، فقد رفعت مقاطعة مكاو الصينية الإدارية الخاصة دعوى مدنية في مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، من أجل ما يزيد عن ٢٣٠ مليون دولار هونغ كونغ (تقريبا ٣٠ مليون دولار أمريكي). وظل أمر الحجز الأصلي الذي تم الحصول عليه بموجب تشريع مكافحة الرشوة في مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ساريا رغم أن الملاحقة الجنائية لم تجر في تلك الولاية القضائية.

أ- Simon N. M. Young, "Why Civil Actions against Corruption?" *Journal of Financial Crime* 16, no. 2 (2009): 144–59.

### ٨-٣ التصرفات النهائية

في كثير من القضايا قد تؤثر أطراف النزاع تسوية المسألة قبل بداية الإجراءات القضائية أو بعدها وعادة ما يكون لدى الطرفين حافز قوي على التسوية وتفادي التكلفة (مثل، أتعاب المحامين والشهود والخبراء)، والوقت، والتوتر المتصل بالمحاكمة، والاحتفاظ ببعض السيطرة على مبلغ الأمر النهائي. ويتعين على السلطات التحقق من أن التسويات لا تتضمن تنازلا اختياريا عن مطالبات في المستقبل تتعلق بالأصول التي لم يتم الإفصاح عنها بالكامل عند الاتفاق.

وكبديل لذلك، سوف يتعين على الأطراف انتظار حكم المحكمة، وقد يحدث ذلك في نهاية إجراءات المحاكمة. وقد تلتمس الأحكام المستعجلة عندما تظهر الولاية القضائية التي تلتمس رد الاعتبار أدلة قوية، وفي الحالات التي لا يقدم فيها المدعى عليهم دفعا معقولا. وبالمثل، يجوز استصدار أحكام غيابية عندما يمتنع المدعى عليهم عن الامتثال لأوامر المحكمة، ويطلبون تفسيرات إضافية للوقائع والمستندات. وتسمح كل من الأحكام المستعجلة والغيابية للمحاكم باختصار أجل العملية وإصدار قرارات دون محاكمة كاملة.

وفي الدعاوى المدنية يقل كثيرا احتمال اعتبار غياب المدعى عليه عقبة أمام نظر القضية عما هو قائم تتم المطالبة بها في قضية جنائية. إلا أن ذلك قد يعقد الإنفاذ في ولاية قضائية أجنبية (انظر الإطار ٨-١٠).

### ٨-٤ عمليات الإعسار الرسمي

تعتبر عمليات الإعسار تعويضات تتم المطالبة بها نيابة عن الغير ذوي الوضع المماثل. لذلك فإنها لن توفر استرداد

**الإطار ٨-١٠ إنفاذ الأحكام في حالة غياب المدعى عليه عن الإجراءات**

في قضية *المدعي العام لزامبيا ضد ميركير، وديساي وآخرين* ٢٠٠٧[أ]، رفعت دعوى في المملكة المتحدة ضد رئيس زامبيا السابق فردريك شيلوبا، وشركائه (للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه القضية، انظر القسم ١-٣-٢ من الفصل الأول). ونظرا لأن شروط الكفالة ألزمت المدعى عليهم بالبقاء في زامبيا، قامت المحكمة بترتيبات خاصة لمعالجة الموقف. وشملت هذه الترتيبات عقد جلسات داخل زامبيا يحضرها محقق خاص لسماع الأدلة، وبالنسبة للإجراءات الجارية في لندن، تمت إقامة وصلة حية بالفيديو بين لندن وزامبيا، وتسجيل مستخلصات يومية.

وحكمت محكمة لندن لصالح المدعي العام لزامبيا، الذي قام عندئذ بتسجيل الحكم لدى محكمة لوساكا العليا في زامبيا. وتقدم الرئيس السابق بطلب لنقض الحكم على أساس أنه لم يتمكن من المشاركة في الجلسات التي عقدت في لندن، ولم يتح له المجلس الوطني فرصة الإدلاء بأقواله (وهو المجلس الذي كان قد جرده من حصانته ضد المحاكمة الجنائية في زامبيا). وفي ٢٠١٠، رفضت محكمة زامبيا العليا استئناف شيلوبا على أساس عدم اتخاذ إجراءات كافية.

أ- *Attorney General of Zambia v. Meer Care & Desai & Others [2007] EWHC 952 (Ch.) (U.K.).*

الحقوق لدائن (أو ضحية) واحدة. ومع ذلك، فإن الحقيقة القائلة بأن أنظمة الإعسار الرسمي المشار إليها توفر أدوات قوية للتحقيق في الأصول، والمحافظة عليها، واستردادها، تفوق الطابع النيابي لهذه العمليات.

وفي ظل كثرة عمليات الإعسار الرسمي، يكون هناك تدابير تأجيل ووقف قانونية تلقائية تمنع تبديد الأصول عندما يعين شاغل منصب. ونتيجة لذلك، إذا كان مقترف الجرم يمتلك أصولا داخل الولاية القضائية التي أشهر فيها إفلاسه، ستحول نظم الإعسار دون حدوث مزيد من التبديد. وغالبا ما يكون مفعول مهلة التأجيل هذه والوقف معقدا عادة على النطاق الدولي، إلا أن وجود أنظمة دولية من قبيل لوائح مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن إجراءات الإعسار[٢٦٥]، وعادة ما يمنح القانون النموذجي للإعسار عبر الحدود الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة بشأن قانون التجارة الدولية هذا الوقف لتأثير الإجراءات خارج الدولة.

وتشمل صلاحيات التحقيق القدرة على استجواب الطرف المفلس ومديري الشركة المعسرة (بمن فيهم المحاسبون والمحامون). وتتباين هذه الصلاحيات بصورة واسعة، ويجوز إنفاذها بأمر من المحكمة، وكثير منها تسانده القدرة على اعتقال وسجن مدين ممتنع[٢٦٦]. وتتضمن صلاحيات التحقيق عادة القدرة على الإكراه على إبراز الدفاتر والسجلات،

٢٦٥ لائحة المجلس الاتحادي الأوروبي رقم ١٣٤٦/ ٢٠٠٠ في ٢٩ مايو/ آيار ٢٠٠٠، عن إجراءات الإعسار.

٢٦٦ لا توجد في المملكة المتحدة مثلا أي ميزة ضد تجريم الذات، وقد يؤدي الفشل في الرد على الأسئلة إلى السجن لازدراء المحكمة.

بما فيها تلك التي تخص المحامين والمصارف. ولا يتم عادة الاعتداد بأية ميزة قانونية للشخص المفلس أو الشركة المعسرة، وبذلك يحرم كل من اقترف جريمة من القدرة على الاختباء وراء مستشاريه القانونيين.

وبوجه عام، يفسر تعريف العقار المملوك للشخص المفلس أو الشركة المعسرة تفسيرا واسعا، بحيث لا يشمل الممتلكات العينية فقط بل يشمل أيضا الممتلكات غير العينية، وأي أصول تعتبر من النواتج التي يمكن تعقبها لهذه الممتلكات. ويجوز لأصحاب المناصب المسؤولين عن الإعسار (الأوصياء، والمديرين، والمصفين، وممثلي الإعسار، أو غيرهم من الموظفين الذين يديرون كثيرا من نظم الإعسار في قضايا الإعسار)، أن يقدموا بدورهم مطالبات باسترداد الأصول- بعضها لا يكون متاحا لأي طرف آخر. ومن أمثلة هذه المطالبات، المطالبات بشأن أعمال الإخلال بالقانون، والمعاملات التفضيلية، والمعاملات المقدرة بأدنى من قيمها، والاتجار المجرم والاحتيالي. وتشمل التعويضات عن هذه المطالبات غالبا القدرة على إلغاء المعاملات، وإلغاء عمليات نقل الملكية للغير، وإلغاء الحقوق في الأمن.

# ٩- إجراءات المصادرة المتخذة في ولايات قضائية أجنبية

قد يجد الممارسون أنفسهم في ظروف لا يمكن فيها الحصول محليا على أمر مصادرة جنائية أو مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة وإنفاذه في الخارج بموجب طلب لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة والإجراءات المدنية. فقد لا يكون الإطار القانوني كافيا، وتكون هناك عراقيل قانونية (مثلا، الحصانة، أو المدة القانونية اللازمة لرفع الدعوى، أو رفض تسليم المجرمين) والافتقار للموارد والإرادة السياسية (للاطلاع على بيان لهذه العراقيل، انظر الفصل الثاني). وفي هذه الظروف وحيثما تعبر الجرائم إلى ولايات قضائية أخرى (مثلما هو الحال في الرشوة وغسل عائدات الفساد)، قد يقرر الممارسون دعم جهود سلطة أجنبية ما لفرض المصادرة أو اتخاذ إجراءات مدنية ضد هؤلاء الأشخاص وتلك الأصول التي لها ولاية قضائية عليها. والبديل هو أن سلطة أجنبية ما قد تقرر بصورة مستقلة استهلال عملية مصادرة جنائية أو مصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة أو إجراءات جنائية.

وعندما تفرض ولاية قضائية أجنبية المصادرة أو تتخذ إجراءات مدنية ضد هدف ما، فإن السلطة في الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد تفقد عمليا السيطرة على القضية. فنظرا لأن القضية تعتبر إجراء محليا في الولاية القضائية الأجنبية، فإن الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد ليس لها أي سلطة في اختيار اتجاه الإجراءات أو تقرير كيفية إدارة القضية— إن مركزها محدود (إن وجد لها مركز أصلا) وقد لا يتوافر لها سوى خيارات قليلة لاسترداد الأصول. ونتيجة لذلك، لا يختار الممارسون عادة هذا الأسلوب إلا بعد بحث أو محاولة استخدام كل الآليات الأخرى، بما في ذلك المصادرة المحلية، أو الجنائية وغير المستندة إلى حكم إدانة (والإنفاذ وفقا لطلب مساعدة قانونية متبادلة)، أو اتخاذ إجراءات مدنية. ويتوقف الاختيار الاستباقي لهذا النهج على عدد من العوامل يتعين التحقق منها عند البداية، بما في ذلك قدرة الولاية القضائية الأجنبية واستعدادها للاضطلاع بإجراءات التحقيق والمصادرة، والتزام الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة المطلوبة في الإجراءات الأجنبية، ووجود اتفاقية لإعادة الأصول.

### ٩-١ الولاية القضائية

ينبغي أن تكون للسلطة الأجنبية الولاية القضائية في التحقيق في الجريمة والمحاكمة عليها. وتطالب الاتفاقيات الدولية الدول الأطراف أو تشجعها على اعتماد تدابير تحدّد ولاية قضائية واسعة على جرائم الفساد[٢٦٧] فعلى سبيل المثال، لا بد أن تحظى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بولاية قضائية على جرائم الفساد المرتكبة داخل

---

٢٦٧ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٢؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٥، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ١٠٤ انظر أيضا اتفاقية الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المادة ٤. وتنص التوصية الأولى من التوصيات ٤٠ + ٩ لفريق العمل المالي على «أن الجرائم المسندة لغسيل الأموال يجب توسيع نطاقها لتشمل السلوك الذي يحدث في بلد آخر، ويشكل جريمة في ذلك البلد، ويمثل جريمة مسندة لو حدث محليا».

أراضيها، أو بواسطة أحد رعاياها أو ضده، أو بواسطة شخص لا جنسية له يقع مقر سكنه المعتاد في أراضيها أو ضده[٢٦٨]. وفي حالة «التسليم أو المحاكمة» (الموصوفة أدناه)، تتحدد الولاية القضائية استنادا إلى تفويض الإجراءات القانونية.

وفي القضايا التي لا تشمل مواطنين، أو التي لا يرتكب فيها سوى بعض عناصر الجريمة الجنائية في الولاية القضائية الأجنبية أو بما يضر بها، قد يظل تحديد الولاية القضائية ممكنا. وسيدعي بعض السلطات الولاية القضائية حتى لو أن أعمالا هامشية فقط بالجريمة «مسّت» أراضيها (انظر الإطار ٩–١).

ومعظم القوانين يمدّ الولاية القضائية لما يتجاوز الرعايا ليشمل الشركات المشهرة (أو العاملة فحسب) في الولاية القضائية على إعمال الرشوة المرتكبة في ولاية قضائية أخرى (انظر الإطار ٩–٢ )[٢٦٩]، كذلك قد يستخدم التشريع جرائم غسل الأموال المحددة بصورة عريضة لتحديد الولاية القضائية– مثل الولاية القضائية التي تسمح بمقاضاة غسل الأموال الذي ارتكب في ولاية قضائية أخرى (انظر الإطار ٩–٣). وفي بعض الولايات القضائية، ستحاكم السلطات على الجرائم التبعية المرتكبة محليا والتي استهدفت الإعداد لأعمال فساد ارتكبت في ولاية قضائية أخرى أو تشجيعها– مثلا التآمر، تلقي أصول مستمدة من أعمال إجرامية، والتواطؤ[٢٧٠]. وأخيرا، فإن بعض الولايات القضائية يسمح باتخاذ إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة ضد حسابات المراسلة للمصارف الأجنبية التي تحتفظ بعائدات غير مشروعة في حساب عميل في الخارج[٢٧١].

### ٩-٢ إجراءات استهلال دعوى

من المهم أن يعترف الممارسون بأن إجراءات المصادرة المحلية في ولايات قضائية أجنبية لا تعتمد فحسب على طلب مقدم من الولاية القضائية التي تضررت من جرائم الفساد. إذ يجوز للسلطات الأجنبية أن ترفع دعوى على نحو مستقل استنادا إلى معلومات يتم الحصول عليها بسبل مختلفة (انظر الإطار ٩–٤). وكما سلف بيانه، فإن السلطات الأجنبية تقرر في نهاية المطاف ما إذا كانت ستتابع القضية أم لا وكيف تديرها.

### ٩-٣ دور الولاية القضائية المتضررة من جرائم فساد في التحقيق والمقاضاة في الخارج

بمجرد أن يبدأ تحقيق أجنبي، يتطلب الأمر أن يجمع الممارسون في الولاية القضائية الأجنبية الأدلة في الولاية القضائية

---

٢٦٨ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٤٢. وتشمل الجرائم بمقتضى هذه الاتفاقية رشوة مسؤولين عموميين محليين أو أجانب (المادتين ١٥، ١٦)؛ والاختلاس، وإساءة الائتمان وغير ذلك من صور تحويل الملكية من قبل مسؤول عام (المادة ١٧)، واكتساب عائدات الجريمة وحيازتها واستخدامها عن علم وغسل الأموال (المادة ٢٣). وتشجع هذه الاتفاقية الدول الأعضاء على وضع تشريع للجرائم المحتملة التالية: استغلال النفوذ، وإساءة استخدام الوظيفة، والإثراء غير المشروع، ورشوة القطاع الخاص، والاختلاس.

٢٦٩ لدى سبعة وثلاثين من أطراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الثمانية والثلاثين، ولاية قضائية على الرعايا والشركات.

٢٧٠ مثلا، قد توجه السلطات الفرنسية اتهامات لأجنبي لاشتراكه في مؤامرة استهدفت الإعداد لعملية غسل أموال في فرنسا، حتى وإن لم يرتكب العمل الجنائي الفعلي في فرنسا. محكمة النقض، ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٩٠.

٢٧١ بموجب العنوان ١٨، قانون الولايات المتحدة، القسم ٩٨١ (ك)، يكون للمحاكم في الولايات المتحدة السلطة القضائية في أن تأمر بمصادرة مبلغ من الأموال موضوع في حساب مراسل لبنك أجنبي في الولايات المتحدة يعادل مبلغ الإيرادات غير المشروعة التي أودعها العميل في البنك الأجنبي. ولا يستخدم هذا الحكم بصفة عامة إلا إذا عجزت الولاية القضائية الأجنبية أو عزفت عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة اللازمة لتقييد تلك الأصول ومصادرتها.

## الإطار ٩- ١ تحديد الولاية التي وقعت أفعال محدودة في أراضيها

قد يبدو من الصعب تحديد الولاية القضائية في القضايا التي لا تشمل رعايا. وحيث لا ترتكب في ولاية قضائية معينة سوى بعض عناصر الجريمة، أو ترتكب ضد ولاية قضائية معينة. بيد أن ولايات قضائية كثيرة قد توصلت لطرق مبتكرة لتحقيق هذا. وفيما يلي بعض العناصر التي ركزت عليها:

- **المعاملات المالية في الإقليم.** أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أحكاما بالإدانة على متهمين استخدموا الاتصالات البرقية فيما بين الولايات لتنفيذ مخطط لسلب إيرادات الضرائب من حكومة أجنبية[أ]
- **منشأ النشاط.** في البرازيل تكفي مكالمة هاتفية، أو فاكس، أو إيميل صادر من البرازيل لتحديد الولاية القضائية على عمل رشوة أجنبي.
- **صلات بجرائم أخرى ارتكبت في الإقليم.** في فرنسا، يمكن تحديد الولاية القضائية على جرائم أخرى ارتكبت في ولاية قضائية أجنبية إذا أمكن ربط هذه الجرائم بجرائم ارتكبت في فرنسا[ب].
- **تحويلات العملة الوطنية (حتى لو كانت خارج الإقليم).** في ٢٠٠٩، اتخذت وزارة العدل الأمريكية إجراء لمصادرة عائدات رشوة دفعتها (في سنغافورة، بعملة أمريكية) شركة أجنبية لابن رئيس وزراء بنغلاديش السابق[جـ]. ودفعت وزارة العدل بنجاح بأن تحويل عملة أمريكية بين مؤسسات مالية خارج الولايات المتحدة يمر بالضرورة عبر بنوك مراسلة أمريكية. كما أيد تحديد الولاية القضائية حقيقة أن الشركة الأجنبية المقدمة للرشوة كانت مسجلة في بورصة نيويورك وتخضع للقواعد والقوانين الأمريكية.
- **جرائم ضد مصالح وطنية.** الرعايا الأجانب مسؤولون جنائيا عن الجرائم المرتكبة خارج أوكرانيا إذا اقترفوا جرائم خطيرة ضد حقوق وحريات ورعايا أوكرانيا أو ضد مصالح أوكرانيا.

أ- Pasquantino v. United States, 544 U.S. 349 (2005) (U.S.). ب- Cour de cassation, April 23, 1981, January 15, 1990 (France). جـ- Title 18, United States Code, sec. 981(a)(1)(C): any property.

المتضررة من الفساد لإثبات الفساد أو إسناد جرائم غسل الأموال. وحتى لو أعدت الولاية القضائية المتضررة بالفساد ملف القضية منذ البداية، فالمرجح أن تحتاج الولاية القضائية الأجنبية لمزيد من المعلومات والمساعدة القانونية (بما في ذلك إفادات الشهود، والسجلات المالية، والوثائق المصرفية ووثائق الشركات). ويمكن التماس هذه المعلومات من خلال طلب المساعدة غير الرسمية وطلب المساعدة القانونية المتبادلة. ومع المطالبة بالمعلومات، من المحتم إرسال رد. وبدون الاهتمام المستمر بالقضية والردود على الطلبات الأجنبية، سيكون النجاح في القضية الأجنبية محدودا أو مستحيلا (انظر الإطار ٩-٥).

وفي معظم البلدان تستطيع الولاية القضائية التي أضيرت من جراء جرائم الفساد، أن تشارك باعتبارها مقدم شكوى أو ضحية (يشار إليها في بعض الولايات القضائية باعتبارها «المدعي») لحد ما في إجراءات التحقيق والمحاكم وإصدار الحكم أو المصادرة. ويجوز لمقدمي الشكاوى والضحايا حضور إجراءات المحاكمة والتشاور مع الممارسين بشأن مسيرة

**الإطار ٩– ٢ تحديد الولاية القضائية على الرعايا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة**

في المملكة المتحدة، يفرض قانون الرشوة لعام ٢٠١٠[أ] عقوبات جنائية على المنظمات أو الشركات التي يدفع موظفوها، وشركاتها التابعة، ووكلاؤها، أو مستشاروها رشاوي في سياق أنشطة المنظمة في أي مكان في العالم. وأي بنك أجنبي يدير فرعا صغيرا في لندن مسؤول جنائيا، إذا دفع موظف فيه أو وكيل له أو شركة تتبعه رشوة في أي بلد، حتى إذا لم تعتمد الرشوة أو تم دفعها من خلال فرع المملكة المتحدة. إن مجرد وجود مقر الفرع يعطي الولاية القضائية للمدعين العامين والمحاكم في المملكة المتحدة.

وفي الولايات المتحدة، يقرر قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية الولاية القضائية على أي فرد، أو شركة، أو مسؤول، أو مدير، أو موظف، أو وكيل لشركة تصدر أوراقا مالية مسجلة في الولايات المتحدة، وأي شخص اعتباري محدد بموجب القانون الأمريكي أو مقر في الولايات المتحدة، أو أي مواطن أمريكي، بالنسبة للأفعال التي تتعلق بمدفوعات فاسدة، حتى حين تجري هذه الأفعال خارج الولايات المتحدة. كذلك يلقي القانون بالمسؤولية على الرعايا الأجانب والشركات الأجنبية التي تتخذ إجراءات لتقديم مدفوعات فاسدة وهم في الولايات المتحدة أو التي تجري اتصالا برقيا دوليا أو فيما بين الولايات في الولايات المتحدة أو غيرها. ويعفى المسؤولون الأجانب الذين يتلقون مدفوعات فاسدة من الملاحقة بموجب القانون المذكور، لكن يمكن ملاحقتهم عن غسل الأموال المتعلقة بهذه المدفوعات إذا كان للولايات المتحدة في غير هذا ولاية قضائية على غسل الأموال. وإضافة لذلك، يمكن ملاحقة مسؤول أجنبي يتلقى مدفوعات فاسدة بموجب قانون السفر (العنوان ١٨، قانون الولايات المتحدة، القسم ١٩٥٢) أو على الاحتيال البرقي والبريدي (العنوان ١٨، قانون الولايات المتحدة، القسمين ١٣٤١ و ١٣٤٣) واللوائح ذات الصلة، حتى وإن لم يمكن ملاحقته بموجب قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية.

أ- يتوقع أن يسري قانون الرشوة لعام ٢٠١٠ (المملكة المتحدة) في أبريل/ نيسان ٢٠١١.

التحقيق والمحاكمة. وتشجع ولايات قضائية كثيرة الممارسين على إشراك الضحايا في كل المراحل– خاصة في إجراءات إصدار الحكم أو المصادرة لتيسير الاسترداد المباشر من المحكمة. ويجوز التشاور مع الضحايا حول الأوامر التي يتعين مطالبة المحكمة بها ويجوز منحهم الفرصة للشهادة. بيد أن القرارات الخاصة بكيفية سير الدعوى، وتحديد الأشخاص الذين يتم استجوابهم، والسجلات التي يتعين الحصول عليها، والتعويضات التي يتعين طلبها ترجع في النهاية إلى الممارسين.

وفي الولايات القضائية التي تتبع القانون المدني أو النظم المختلطة، يجوز للضحايا (بما فيهم دولة أو حكومة ما، الانضمام للتحقيقات أو الإجراءات الجنائية في الولاية القضائية الأجنبية باعتبارهم طرفا مدنيا. ويجوز السماح للأطراف المدنية بتقديم أدلة أو مطالبات للمدعي العام أو قاضي التحقيق، والاشتراك في استجواب الشهود والأهداف، والاطلاع على ملف القضية. وفي النهاية يحدد المدعي العام أو قاضي التحقيق ما إذا كانت القضية بها أدلة كافية للسير في إجراءات المحاكمة. وإذا بدأت إجراءات المحاكمة، يجوز للأطراف المدنيين مطالبة المحكمة بإصدار حكم بتعويض

**الإطار ٩-٣ الولاية القضائية لمقاضاة جرائم غسل الأموال في فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة**

في فرنسا، أدانت المحاكم مدعى عليهم اتهموا بتلقي عائدات جرائم ارتكبت في الخارج[أ] عندما أثبتت الأدلة الظرفية أنهم كانوا يعرفون أو أنهم كان لا بد أن يعرفوا أن الأصول لها منشأ غير قانوني[ب]. وبالمثل، تجرِّم فرنسا غسل عائدات الجرائم المسندة المرتكبة في الخارج. فعلى سبيل المثال، أدانت المحاكم الفرنسية وزيرا نيجيريا سابقا استخدم رشاوى جمعها في نيجيريا في شراء مقار سكنية في فرنسا. وقد ارتكبت كل عناصر جريمة الرشوة في نيجيريا، لكن المحاكم الفرنسية تولت الولاية القضائية على أنشطة غسل الأموال[جـ].

وفي المملكة المتحدة، يجوز للسلطات المقاضاة على إخفاء وتمويه، وتخبئة، أو نقل أصول جنائية مستمدة من جرائم ارتكبت في الخارج إذا شكلت الجريمة المسندة أيضا جريمة بموجب القانون في المملكة المتحدة[د]. ويستطيع المدعون العامون الاستناد إلى الأدلة الظرفية لإثبات أن الأصول مستمدة بصفة عامة من «سلوك إجرامي»، وهم ليسوا مطالبين بإثبات أن الأصول مكتسبة عن طريق عمل جنائي محدد[هـ].

وفي الولايات المتحدة، تشمل جرائم غسل الأموال المستندة إلى رشوة المسؤولين الأجانب، واختلاس الأموال العامة، والغش بواسطة أو في مواجهة بنك أجنبي، وأية جريمة تلتزم فيها الولايات المتحدة بتسليم المجرمين بموجب معاهدة دولية[و]. وفي محاكمة رئيس وزراء أوكرانيا السابق، بافلولا زارنكو على غسل الأموال، قرر المدعون العامون أن لهم الولاية القضائية بإثبات أن الأموال التي تم تلقيها من خلال بنوك في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، كانت عائدات أعمال ابتزاز ورشوة ارتكبت في أوكرانيا[ز].

أ- تجرم المادة ٣٢١- ١ من القانون الجنائي، الفرنسي تلقي البنود المتحصل عليها بسبل معوجة، أو الاحتفاظ بها، أو إخفاءها، أو نقلها، أو العمل كوسيط في ذلك، مع العلم بأن هذه البنود تم الحصول عليها عن طريق ارتكاب جناية أو جنحة.

ب- Court of Appeals of Paris, جـ- ".Tribunal of Paris, 11th chamber, 3d section, October 29, 2009, "Angolagate Title 18, United States Code, sec. 1956(c)(7)(B) and sec. 981. criminal chamber, section A, March 8, 2009 (France). NCB

حـ- وفي مثل هذه القضايا يمكن للولايات المتحدة التماس مصادرة عائدات الفساد المحتفظ بها داخل الولايات المتحدة وخارجها إذا كانت الجريمة الأساسية قد حدثت في الولايات المتحدة (القسم ١٣٥٥ [ب][٢]. هـ - United States of America v. Lazarenko, 564 F.3d 1026 (9th Cir., 2009) (U.S.). و- Proceeds of Crime Act, 2002 (United Kingdom), sec. 327 and 340(2). ز- Crown Prosecution Service, Proceeds of Crime Act, 2002, Money Laundering Offenses (United Kingdom).

د- ويمكن استخدام إجراءات المصادرة دون الاستناد إلى حكم مصادرة لمصادرة عائدات تلك الجرائم الجنائية الأجنبية نفسها، وكذلك الأصول المتضمنة في معاملات غسيل الأموال (القسم ٩٨١ [أ][١]

الأضرار بنفس الطريقة التي يفعلون بها ذلك أمام محكمة مدنية (للحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع انظر الفصل الثامن). وتسير الدعوى المقامة لتعويض الأضرار مع القضية الجنائية، على نفس الأسس والأدلة.

ويسمح بعض الولايات القضائية لمقدمي الشكاوى والأطراف المدنية بالاطلاع على معلومات القضايا، بما في ذلك الحصول على نسخة من ملف القضية. فعلى سبيل المثال، فإنه إذا تم تعيين مدع عام أو قاضي تحقيق، تُقدم نسخه من ملف القضية، بطلب، إلى الوكلاء الذين يمثلون الضحايا الذين انضموا للقضية باعتبارهم أطرافا مدنية[٢٧٢].

٢٧٢ قانون الإجراءات الجنائية (فرنسا)، المادة ١١٤، ١١٤ مكرر، ١١٥ مكرر.

**الإطار ٩-٤ عائدات المصادرة التي تبدؤها سلطات أجنبية**

- **ولاية قضائية متضررة من جرائم فساد تقدم شكوى أو تتقاسم الأدلة أو ترفع قضية مع السلطات في ولاية قضائية أجنبية.** هذا المصدر هو الأكثر استخداما عندما تسعى ولاية قضائية تضررت من الفساد إلى إقامة دعوى في ولاية قضائية أجنبية. وفي الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني، قد يسمح لتلك الولايات القضائية التي تسعى لإعادة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد بطلب بدء تحقيق جنائي (باعتبارها طرفا مدنيا) أو اتخاذ إجراءات تتعلق بهذه الأصول. على سبيل المثال، إجراء تحقيقات في غسل تلك الأصول أو اتخاذ إجراءات ضدها.
- **تقديم طلب بالمساعدة القانونية المتبادلة بواسطة الولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد.** يتضمن طلب الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة بصورة نموذجية معلومات تفصيلية عن أهداف، جرائم مدعاة، وتدفقات نقدية، وقد تؤدي هذه المعلومات إلى أن تجري الولايات القضائية المقدم لها الطلب تحقيقها الخاص في غسل الأموال، والرشوة الأجنبية، وغيرها من الجرائم التي يمكن أن تكون قد اقترفت داخل أراضيها أو ضمت رعاياها. ويتم هذا بصورة منتظمة تقريبا في سويسرا، وبصورة متواترة نسبيا في ولايات قضائية أخرى. وفي معظم الأحوال، يتم اتباع إجراءين مختلفين في الولايات القضائية المقدم لها الطلب، الأول يرد على طلب تقديم المساعدة القانونية المتبادلة والثاني يتابع الاتهامات المحلية بغسل الأموال.
- **تقرير إعلامي عن الفساد أو غسل الأموال.** تجتذب قضايا الفساد– عمليا تلك التي تشمل أشخاصا مكشوفين سياسيا– على نحو نموذجي تغطية إعلامية كبيرة. وقد تكشف هذه التغطية عن صلات بولايات قضائية أجنبية، وقد يلتقط الممارسون الأجانب هذه الصلات ويقررون رفع دعوى أو يلتقطها المسؤولون عن الامتثال المصرفي ويقدمون تقريرا عن معاملات مشبوهة تؤدي في نهاية المطاف إلى بدء تحقيق.
- **تقديم تقرير عن معاملات مشبوهة.** يتعين على المؤسسات المالية التي تشتبه في أن نشاطا أو معاملات مشبوهة يتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أن تبلغ شكوكها إلى وحدات التحريات المالية عن طريق تقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة. ووحدات التحريات المالية مطالبة بتحليل تقارير المعاملات المشبوهة ونشر التقارير على وكالات إنفاذ القانون أو من خلال مجموعة إغمونت إلى وحدات التحريات المالية الأخرى. وبعد ذلك قد تقرر وحدات التحريات المالية فتح تحقيق استنادا إلى المعلومات التي تقدمها وحدة التحريات المالية.
- **تطبيق مبدأ «التسليم أو المحاكمة».** الولايات القضائية التي ترفض تسليم الرعايا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ملتزمة بأن ترفع قضية أمام سلطات المحاكمة المحلية فيها، إذا طلبت منها ذلك الولاية القضائية مقدمة الطلب[أ]. ففي فرنسا تتم المحاكمة في القضايا التي تبلغ عقوبتها السجن خمس سنوات على الأقل عندما يتم رفض تسليم مجرم بناء على طلب ولاية قضائية أجنبية على أساس المحاكمة المشروعة أو إذا لم تتفق العقوبة في البلد الطالب مع النظام العام الفرنسي[ب].
- نقل العائدات. بمقتضى المادة ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تنظر الدول الأطراف قضايا نقل الأموال المحددة وفقا للاتفاقية حيث يكون مثل هذا النقل في صالح إدارة العدالة السليمة. وعندما يتضمن الأمر ولايات قضائية كثيرة، يفيد هذا في تركيز المحاكمة على هذه القضايا.

أ- UNCAC, art. 44(11); United Nations Convention against Transnational Organized Crime, art. 16(12); United Nations Convention against Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, art. 6(9)2.

ب- Criminal Code (France), art. 113–8–1.

**الإطار ٩-٥ دور مهم للولاية القضائية المتضررة من جراء الفساد– نموذج حالة من هايتي**

من مايو/ آيار ٢٠٠١ إلى إبريل/ نيسان ٢٠٠٣، قبل روبرت أنطوان المدير السابق للشركة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة رشاوى من ثلاث شركات أمريكية للاتصالات السلكية واللاسلكية وغسل الرشاوى من خلال وسطاء.

وقد عجزت هايتي عن مقاضاة أنطوان أو أي من الوسطاء المتورطين لأنه لم تكن لديها أحكام قانونية كافية سارية، بما في ذلك التشريع الضروري لمكافحة جرائم الفساد وأدوات التحقيق المطلوبة لتحديد الجريمة. واستعرضت السلطات في هايتي القضية مع خبراء أمريكيين وقررت في النهاية أن أفضل مسار هو دعم قضية ترفعها الولايات المتحدة.

ورفعت الولايات المتحدة دعوى ضد أنطوان على مؤامرة لغسل الأموال في ارتباط بمخطط رشوة أجنبي وقضايا الراشين والوسطاء على التآمر لارتكاب انتهاكات لقانون الممارسات الفاسدة الأجنبية وغسل الأموال. وتعاونت السلطات في هايتي بأن سعت بنشاط وقدمت الأدلة والخبرة المطلوبة من قبل المدعين العامين الأمريكيين. كانت المساعدة مطلوبة ومقدمة من طائفة من السلطات، بما في ذلك وحدة التحريات المالية، والشرطة الوطنية، ووزيرة العدل والأمن العام. وبدون هذا التعاون المحدد، كان من المستحيل السير في الملاحقة في الولايات المتحدة.

واعترف أنطوان بالذنب في الجرائم وحكم بسجنه ٤٨ شهرا في يونيو/ حزيران ٢٠١٠، وصدر أمر بأن يدفع ١٨٥٢٢٠٩ دولارات، وتمت مصادرة أكثر من ١٥٠٠٠٠٠ دولار [أ]. ولا تزال مناقشة العائدات جارية.

أ- Department of Justice, Office of Public Affairs, "Former Haitian Government Official Sentenced for His Role in Money Laundering Conspiracy Related to Foreign Bribery Scheme," news release, June 2, 2010, http://www.justice.gov/opa/pr/2010/June/10-crm-639.html.

## ٩-٤ ضمان استرداد الأصول من ولاية قضائية أجنبية

في بعض الولايات القضائية، تأمر المحاكم أو السلطات المختصة بتعويض الضحايا عن أي أصول محتجزة أو مقيدة كجزء من الإجراءات الجنائية. ومثل هذا الأمر يتخذ شكل أمر تعويض، وجبر الضرر، أو مطالبة بملكية مشروعة؛ ويمكن منحه لولاية قضائية متضررة من جرائم فساد[٢٧٣]. وأي أصل لا تقضى بإعادته من خلال مثل هذا الأمر يرجح أن يصبح ملكية للولاية القضائية الأجنبية. ونتيجة لذلك، يتعين على الولاية القضائية الساعية لاسترداد الأصول أن تبحث منذ البداية فيما إذا كان استرداد هذه العائدات المصادرة أو تقاسمها أمرا ممكنا. وقد يتوافر الاسترداد حسب الولاية القضائية والإجراءات المتبعة، من خلال الاتفاقيات الدولية، ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة، واتفاقيات تقاسم الأصول، أو التشريع. وحتي لو رفعت ولاية قضائية أجنبية قضية بصورة مستقلة، فإن الولاية القضائية المتضررة بجرائم الفساد قد تستطيع الاستفادة من الإجراءات لاسترداد الأصول.

٢٧٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣.

### ٩-٤-١ المطالبة بملكية الأصول المنهوبة خلال التحقيقات الجنائية

في بعض الولايات القضائية، يمكن المطالبة بملكية الأصول المنهوبة في مرحلة مبكرة من التحقيق[٢٧٤] فبعد التوصل للأصول وبقاء الجاني مجهولا، سيحاول المدعي العام أو قاضي التحقيق تحديد أو تقرير ما إذا كانت هذه الأصول هي عائدات لأدوات الجريمة المدعاة. وإذا ثبت وجود صلة يمكن إصدار أمر برد الأصول المقيدة. وهذا الأمر يمكن الاستئناف فيه.

### ٩- ٤- ٢ الاسترداد المباشر للأصول عبر المحاكم الأجنبية

تأمر محاكم كثيرة بالاسترداد المباشر إلى ولاية قضائية أجنبية تستطيع أن تثبت وضعها كضحية أو مالك مشروع للأصل. وتلك الممارسة مدرجة في الاتفاقات الدولية ويسمح للمحاكم بأن تأمر بالتعويض أو جبر الضرر للولاية القضائية المتضررة من جرائم فساد وتسمح للمحاكم أو السلطات المختصة بالاعتراف بمطالب الولاية القضائية باعتبارها مالكا مشروعا لأصل ما في إجراءات مصادرة[٢٧٥].

ويتم تيسير الاسترداد المباشر عادة من خلال مشاركة الولاية القضائية المتضررة من جرائم فساد، سواء باعتبارها مدعيا في دعوي مدنية، أو متقدما بشكوى أو ضحية (مدعيا) في إجراءات محلية، أو طرفا مدنيا في دعوى جنائية. وفي الولايات القضائية التي تسمح للطرف المتضرر بالانضمام باعتباره طرفا مدنيا، تتوافر للولاية القضائية المتضررة من جرائم الفساد فرصة لطلب جبر الضرر أو التعويض من المحكمة. وفي غير هذا، ستحتاج الولاية القضائية لمناقشة جبر الضرر أو التعويض المحتمل مع المدعي العام، الذي يمكنه بعدئذ التقدم للمحكمة لطلب إصدار أمر. ويقدم الإطار ٩- ٦ نماذج للاسترداد المباشر في التطبيق.

وتتباين معاملة المطالبة بجبر الضرر في حالة البراءة بين الولايات القضائية. ففي بعض الأماكن، لا يمكن النظر في هذه المطالبة ويتعين على الطرف المتضرر أن يقيم دعوى مدنية لجبر الضرر. وفى ولايات قضائية أخرى، قد تتوصل المحكمة لقرار بشأن جبر الضرر رغم البراءة إذا تم تحديد الحقائق على نحو كاف.

### ٩- ٤- ٣ استرداد الأصول بمقتضى المعاهدات والاتفاقات أو السلطات التشريعية

تفرض عدة اتفاقيات دولية التزامات على إعادة الأصول[٢٧٦]. ولإنفاذ هذه الاتفاقيات الدولية- أو عندما لا تنطبق الاتفاقيات الدولية- تستخدم المعاهدات والاتفاقيات والسلطات التشريعية متعددة الأطراف والثنائية للسماح بإعادة الأصول.

---

٢٧٤ تسمح فرنسا وسويسرا بهذا الإجراء.

٢٧٥ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٥٣.

٢٧٦اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٧؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٤؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥. لاحظ أن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحدد اشتراطات إلزامية على إعادة الأصول، كمقابل للاشتراطات التقديرية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

**الإطار ٩– ٦** الاسترداد المباشر في التطبيق

- **الطرف المدني في إجراءات جنائية.** في فرنسا، تنص المادة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الضحية يمكنه الحصول على تعويض مدني من جريمة جنائية إذا استطاع المدعي إثبات الضرر الشخصي والمباشر الناجم عن العمل الفاسد. وفي قضية فساد تضمنت عمدة مدينة كان السابق، استطاعت مدينة كان– التي انضمت باعتبارها طرفا مدنيا للدعوى الجنائية– أن تحصل من المحكمة على أمر بجبر الضرر، لكن لم يمنح لها تعويض مادي. وتم منح جبر الضرر على أساس خسارة السمعة، وجرى رفض أمر التعويض على أساس أن الضرر الذي عانت منه المدينة كان نتيجة لقرار وزاري لشطب ورفض منح ترخيص وليس نتيجة لفساد.
- **التعويض وفقا لاتفاقية الاعتراف بالذنب.** في المملكة المتحدة، اعترفت شركة لبناء الكباري، ماي آند جونسون ليمتد، بالذنب في التآمر على دفع رشاوى لمسؤولين عموميين في غانا وجامايكا وفي «جعل الأموال متاحة» في إعادة أموال غير مشروعة خلسة نظام صدام حسين في العراق من خلال عقود منحت بموجب برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. واعترفت الشركة بالرشوة، وبأن العقد كان يستحق أموالا أقل وأن الشعب العراقي خسر أموالا حولت لدفع إعادة الأموال خلسة[أ].

  وشملت التسوية مبلغ ٤,٦ ملايين جنيه إسترليني (نحو ٧,٢ مليون دولار) في إصلاحات وتكاليف يتعين دفعها لحكومات غانا والعراق وجامايكا. وفيما يتعلق بالحالة العراقية. تمت المصادرة بقيمة العقد وهو ٤,٢٢ مليون يورو زائدا الفوائد (نحو ٥,٤١ مليون دولار) ومنح تعويض قدره ٦١٨ ٤٨٤ جنيها إسترلينيا (نحو ٩٦٩١٠٠ دولار) للشعب العراقي (صندوق تنمية العراق).
- **التعويض من خلال دعوى مدنية.** في قضية تتضمن أموالا وعقارا في لندن باسم مسؤول نيجيري فاسد، أسفرت التحقيقات التي أجرتها شرطة العاصمة لندن عن إدانة مدير العقار جنائيا على غسل الأموال. وعقب هذه الإدانة، قدمت دعوى مدنية في المحكمة العليا في لندن من قبل شركة محاماة في المملكة المتحدة أسفرت عن استرداد الأصول المسروقة لصالح نيجيريا.

أ- هناك رسالة إخبارية وبيانات المحاكم الافتتاحية متاحة على http://www.sfo.gov.uk/press-room/latest-press-releases/press-releases-2009/mabey—johnson-ltd-sentencing-.aspx.

وما لم يكن هناك التزام سار بإعادة الأصول المصادرة، فقد تحدد اتفاقيات تقاسم الأصول متعددة الأطراف والثنائية المبرمة بين الولايات القضائية إجراءات خاصة لآليات التقاسم هذه[٢٧٧]. ويمكن التفاوض على مثل هذه الاتفاقيات على أساس كل حالة على حدة، أو على نحو أنسب، من خلال اتفاقية تقاسم سارية مصممة لتشمل كل حالات التقاسم التي تظهر[٢٧٨]. ويفضل بعض الولايات القضائية التفاوض على اتفاقية للتقاسم إما قبل تقديم طلب التقييد أو بعده، لكن بعد سريان أمر المصادرة النهائي.

٢٧٧ اتفاقيات التقاسم مدرجة أيضا في الاتفاقيات الدولية التالية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٧٧، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ١٤، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، المادة ٥.

٢٧٨ في الولايات المتحدة، لم يتم التصديق على اتفاقية التقاسم الرسمية حتى انتهاء القضية، وهو يعتمد على قدر التعاون المقدم من كل ولاية قضائية: ٥٠–٨٠ في المائة من الأصول المصادرة إذا قدمت الولاية القضائية الأجنبية مساعدة أساسية، ٤٠–٥٠ في المائة في حالة «المساعدة الكبيرة، وحتى ٤٠ في المائة إذا قدمت الولاية القضائية الأجنبية مساعدة «مُيسّرة».

**الإطار ٩–٧** خيارات إعادة الأصول المتاحة في سويسرا

يتم إعادة الأصول في سويسرا لمالكها الشرعي إذا كان القاضي «مقتنعا على نحو أكيد» بأن الأصول مرتبطة بالجريمة وأن الملكية محددة بوضوح. وإذا كانت الملكية غير مؤكدة أو لا يمكن إثباتها – مثلما هو الحال بالنسبة للأموال المحوّلة، أو المسحوبات، أو الأموال بمبالغ أخرى من المال)، يأمر القاضي بمصادرة إيرادات الجريمة أو الأصول، وتصبح الأصول المصادرة ملكية لحكومة سويسرا. وقد تستطيع الولاية القضائية الساعية لاستعادة الأصول المنهوبة، التفاوض مع السلطات السياسية السويسرية للحصول على عائد الأصول المصادرة على أساس اتفاقيات محددة أو قرارات تقديرية. والبديل هو أن تأمر المحكمة الجنائية بما يكافئ الضرر التعاقدي أو الناتج عن خطأ للولاية القضائية الساعية لإصلاح الغبن.

ويمكن أيضا إعادة الأصول المصادرة بموجب اتفاق مبرم لغرض خاص مع الولاية القضائية الطالبة. وفي ظل عدم وجود معاهدة أو اتفاقية، يتوافر لبعض الولايات القضائية أحكام تشريعية تمنح الدولة، أو الحكومة، أو السلطة المختصة، حرية التقدير لإعادة الأصول. ويصف الإطار ٩–٧ بعض الخيارات لإعادة الأصول المتاحة في سويسرا.

# الملحق ألفِ - جرائم يتعين نظرها في محاكم جنائية

**الشكل أ- ١ التهم الجنائية التي يتعين النظر فيها**

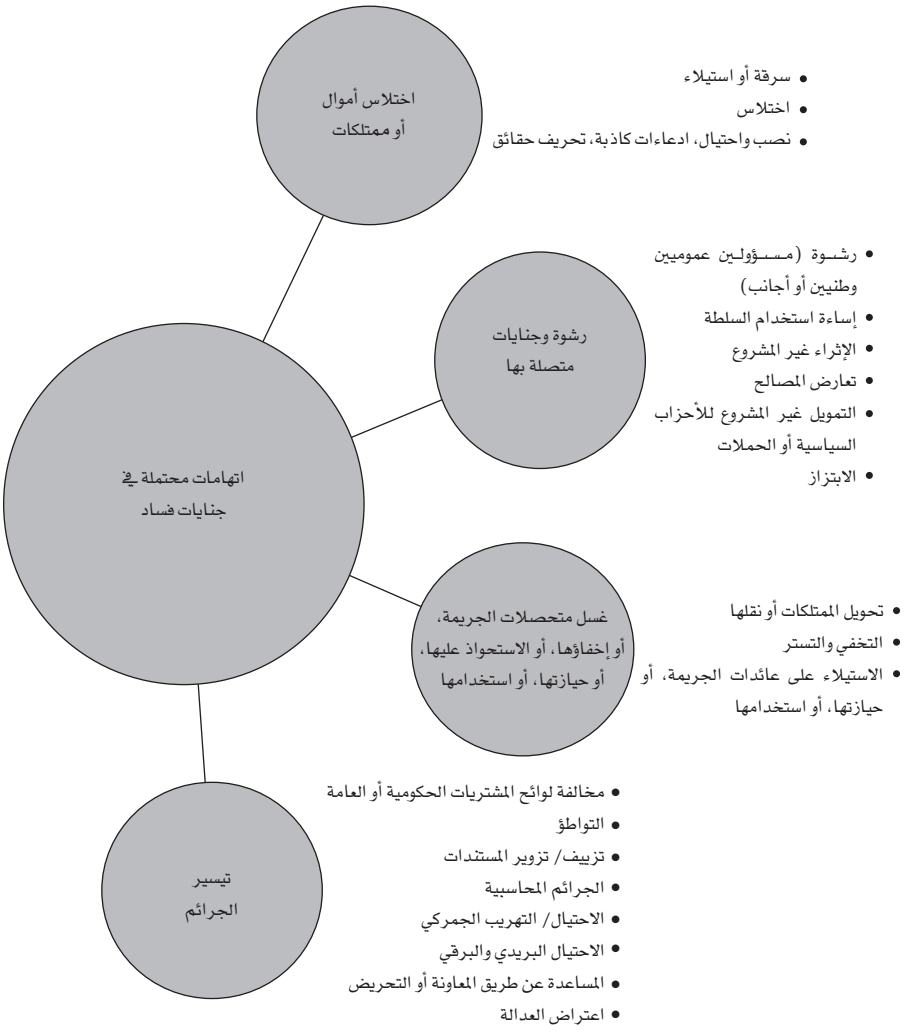


*المصدر: رسم توضيحي وضعه المؤلفون.*

**اختلاس الأموال والممتلكات وحرفها عن وجهتها (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٧)**

- **النهب والسلب.** تعرف هذه الجريمة بصفة عامة بأنها استيلاء غير مشروع على أصول شخصية ومادية بقصد حرمان المالك الشرعي من ممتلكاته. وفي هذه الحالة، تؤخذ الأصول ببساطة بدون موافقة المالك الشرعي (أو بالحصول بشكل احتيالي على الموافقة في بعض الولايات القضائية). فالحصاد غير المصرح به في مناطق محمية أو غابات عامة، وسلب النقدية، والشيكات، وغيرها من الصكوك المالية من مصرف مركزي، أمثلة معروفة للسرقة التي يرتكبها مسؤولون عموميون. وفي كثير من الولايات القضائية، لا تدرج الملكية العقارية، والخدمات والأصول الرمزية في تعريف السلب.
- **الاختلاس.** تعرف هذه الجريمة بصفة عامة باعتبارها نقلا احتياليا للملكية من قبل فرد أو كيان قانوني في حيازة قانونية، لأصول مملوكة لشخص أو كيان قانوني آخر. وتسري هذه الجريمة الجنائية على المسؤولين العموميين أو المديرين الذين يختلسون أو يسيئون استخدام الأموال أو الممتلكات التي يفترض أن يديروها نيابة عن كيان حكومي (حكومة مركزية، أو حكومية محلية، أو حكومة مدنية، وكالة حكومية، أو شركة مملوكة للدولة). وتنطوي على انتهاك شروط اتفاق الثقة الذي يرخص للجاني بأن يسيطر على الأصول ويديرها لصالح المالك المشروع. وفي ولايات قضائية كثيرة، لا يسري الاختلاس على الاستيلاء على العقارات والخدمات. وتشمل أمثلة الاختلاس توظيف ودفع أجور موظفين لا يقومون بواجباتهم (وظائف لا يظهر شاغلوها)، وشراء سلع وخدمات بأعلى من أسعار السوق (الفواتير المغالى في قيمتها)، ودفع أثمان سلع غير موجودة أو خدمات لا تضاهي نظيرها الحقيقي (إعداد فواتير مختلفة).
- **الاحتيال، والادعاءات الزائفة، والعرض المضلل.** تعرف هذه الجرائم بصفة عامة بأنها اكتساب حق ملكية أو حيازة ممتلكات تخص شخصا آخر بالخداع المتعمد، أو البيانات الزائفة عن حقائق سابقة أو قائمة. وفي بعض الولايات القضائية، يمكن اعتبار الجريمة القابلة للتطبيق سلبا أو سرقة بالخديعة إذا تم الحصول على حيازة الملكية فحسب. وفي ولايات قضائية أخرى، تمتد الجريمة لتشمل الحصول على حيازة ملكية حتى في غياب حق الملكية وسندها. ورغم أن تعريف هذه الجريمة يستند دائما إلى الخداع المتعمد، فإن التعريف القانوني المحدد لأعمال الخداع قد يتباين. وفيما يلي مثال نموذجي: مسؤول عام يصدر تعليمات لمرؤوسية بأن يدفعوا أموالا أو يمنحوا قروضا لشركات وهمية ليس لها نشاط أعمال حقيقي ويديرها أشخاص مأجورون أو أقارب المسؤول.

**الرشوة، واستغلال النفوذ، وإساءة استخدام الوظيفة، والجرائم المرتبطة بذلك**

**رشوة مسؤولين عموميين (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٥).** وتتضمن عمدا

(أ) تقديم وعود، أو عطايا، بصورة مباشرة وغير مباشرة، أو منح موظف عمومي ميزة لا يستحقها للموظف نفسه أو لشخص آخر أو كيان آخر مقابل تصرف المسؤول أو امتناعه عن التصرف على نحو معين في ممارسة واجباته الرسمية؛

(ب) التماس أو قبول شخص ما باعتباره مسؤولا عاما بصورة مباشرة أو غير مباشرة ميزة لا يستحقها لنفسه أو لشخص آخر أو كيان آخر مقابل عمل ما أو الامتناع عنه في ممارسته واجباته الرسمية.

- **رشوة المسؤولين العموميين الأجانب ومسؤولي المنظمات العامة الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٦)**. تتكون عمدا من:

(أ) إعطاء وعد لمسؤول عام أجنبي أو مسؤول بمنظمة عامة دولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بميزة غير مستحقة أو تقديمها له لنفسه أو لشخص أو لكيان آخر مقابل أن يتخذ المسؤول إجراءا أو يمتنع عن اتخاذ إجراء في ممارسة واجباته الرسمية بطريقة تمكن الجاني من الحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو غير ذلك من المزايا غير المستحقة فيما يتعلق بإجراء المعاملات الدولية.

(ب) التماس مسؤول عام أجنبي أو مسؤول بمنظمة عامة دولية أو قبوله ميزة غير مستحقة لنفسه أو لشخص أو كيان آخر مقابل اتخاذ إجراء أو الامتناع عنه في ممارسته لواجباته.

- **استغلال النفوذ (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٨)**. وتتضمن عمدا

(أ) تقديم وعد، أو عرض، أو منح مسؤول عام أو أي شخص آخر ميزة غير مستحقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقابل إساءة مسؤول العام أو شخص آخر لنفوذه (لنفوذها) الحقيقي أو المفترض بغية الحصول من إدارة ما أو من سلطة عامة ما تابعة للدولة الطرف على ميزة غير مستحقة للباعث الأصلي على العمل أو أي شخص آخر؛

(ب) استمناح مسؤول عام أو أي شخص آخر أو قبوله بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ميزة غير مستحقة أو لأي شخص آخر مقابل إساءة استخدام نفوذه الحقيقي أو المفترض بغية الحصول على ميزة غير مستحقة من إدارة ما أو سلطة للدولة الطرف.

- **إساءة استخدام الوظيفة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ١٩)**. تتضمن قيام مسؤول عام بعمل ما أو التقاعس عن القيام به، في انتهاك للقانون، في أدائه وظيفته، لغرض الحصول على ميزة غير مستحقة لنفسه أو لأي شخص أو كيان آخر.

- **الإثراء غير المشروع (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢٠)**. يعرف بصفة عامة باعتباره حدوث «زيادة كبيرة في الأصول المملوكة لمسؤول عام لا يستطيع تفسيرها على نحو معقول في ارتباط بدخله (بداخلها) القانوني». والسلطات التي تلاحق الإثراء غير المشروع ليست مطالبة بإثبات المنشأ غير القانوني. للممتلكات للحصول على إدانة أو أوامر مصادرة. إذ يكفي إثبات أن الدخل المشروع للمسؤول العام لا يمكن أن يفسّر زيادة في الأصول أو النفقات. وعندئذ يتعين على المسؤول العام تفسير كيف اكتسب الممتلكات المعينة من مصادر قانونية (للاطلاع على مثال من فرنسا، انظر الإطار أ-١).

- **تضارب المصالح**. في بعض الولايات القضائية، يعتبر أخذ مسؤول عام أو قبوله منفعة مباشرة أو غير مباشرة في أي منحة، أو عقد أو قرار خاضع لرأيه (لرأيها)، أو إشرافه، أو سيطرته، أو إدارته، جريمة. وفي ولايات قضائية كثيرة، فإن حصول الموظفين العموميين الذين تتضمن واجباتهم الإشراف على أنشطة أو شركات خاصة، على منفعة مالية في تلك الأنشطة أو الشركات، يعد جريمة. والمثال النموذجي لتضارب المصالح هو المسؤول العام الذي يرسي عقدا حكوميا على شركة له فيها ملكية أو سيطرة مباشرة أو غير مباشرة.

- **التمويل غير القانوني للأحزاب أو الحملات السياسية**. تشمل هذه المخططات التي تغطيها القوانين النظامية التي تحظر التمويل غير المشروع للأنشطة السياسية وتلك المتعلقة بالفساد، على نحو نموذجي المقاولين الذين يضخمون أسعار العقود الحكومية. ومن عائدات هذه الفواتير المغالى فيها، يحول المقاولون

**الإطار ألف - ١ أحكام الإثراء غير المشروع في فرنسا**

- في فرنسا، يكتسب الحكمان التاليان من أحكام القانون الجنائي أهمية في سياق الإثراء غير المشروع:
- **إجراءات الإدانة.** تنص المادة ٣٢١- ٦ على أنه يمكن إدانة شخص ما بسبب «عجزه عن أن يبرر أن دخله يتفق مع أسلوب معيشته أو يبرر أصل ممتلكاته، في حين يبقي على علاقة منتظمة لشخص أو أكثر متورطين في جرائم أو جنح عقوبتها السجن خمس سنوات على الأقل واستمدوا منها منفعة مباشرة أو غير مباشرة، أو ممن هم ضحايا هذه الجرائم». وعقوبة هذه الجريمة سجن يمتد من ثلاث إلى سبع سنوات والسماح بمصادرة أصول الشخص المدان بأكملها.
- **إجراءات المصادرة.** تنص المادة ١٣١- ٢١ على أنه يمكن إجراء المصادرة لكافة ممتلكات الجاني، ما لم يستطع تبرير أن لهذه الممتلكات أصلا مشروعا. ويجب أن يتم العقاب على هذه الجريمة بالسجن خمس سنوات على الأقل ويفترض أنها حققت أرباحا مباشرة وغير مباشرة.

الأموال إلى شركات تعمل مثل «تاكسي» (تسمى كذلك لأنها تتلقى مكافئا من الضرائب غير المشروعة) تقدم فواتير مزورة. وفي المقابل، تمول هذه الشركات التاكسي الأنشطة السياسية. كما تقع هذه المخططات تحت طائلة قوانين كسب المال بالخروج على القانون والابتزاز عندما يتضح أن المقاولين العازفين عن ذلك سيفقدون الأعمال الحكومية إذا رفضوا المشاركة في هذه المخططات.

- **الابتزاز.** تعرف هذه الجريمة في بعض الولايات القضائية باعتبارها تحصيل أتعاب غير قانونية من قبل مسؤول عام باستغلال منصبه بوسائل التهديد، والتخويف، والقسر، والترويع الشفهي والمكتوب.

**غسل عائدات الجريمة، أو إخفاؤها، أو إحرازها، أو استخدامها**

- هذه الجرائم محددة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في المادتين ٢٣ و ٢٤ باعتبارها:

(أ) تحويل ممتلكات أو نقلها مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات جريمة، لغرض إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع للممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة المسندة للتهرب من العواقب القانونية لفعله؛

(ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات، أو مصدرها، أو مكانها، أو سند ملكيتها، أو حركتها، أو ملكيتها أو الحقوق فيها، مع العلم بأن مثل هذه الممتلكات هي عائدات جريمة؛

(ج) حيازة ممتلكات أو تملكها أو استخدامها، مع العلم بأن تلك الممتلكات هي عائدات جريمة في وقت تلقيها؛

(د) المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المحددة وفقا لهذه المادة، والانخراط في ذلك والتآمر عليه، ومحاولة ارتكابها، والمساعدة فيه، والتحريض عليه وتيسيره والتشاور في ذلك؛

(هـ) إخفاء الممتلكات أو الاستمرار في احتجازها عندما يعرف الشخص المتورط في ذلك أن مثل هذه الممتلكات نتيجة جرائم فساد.

- وعادة ما تسري جرائم غسل الأموال على كل المؤسسات المالية وغير المالية، ومشروعات الأعمال، والأفراد، والوسطاء الذين ينخرطون عن علم في معاملات ترمي إلى تمويه المصدر غير المشروع للممتلكات. ويتعين النظر

في جرائم الأموال عند تخطيط إستراتيجية استرداد الأموال؛ لأن المسؤولين الفاسدين يحتاجون لاستثمار الممتلكات المتأتية بصورة قانونية أو إنفاقها في مراكز مالية. وفي كثير من قضايا الفساد، ييسر غسل الأموال ارتكاب جرائم الفساد. وبصفة خاصة، تستطيع شركة ما أن تدفع فواتير مزورة، وترسل الأموال لحسابات في الخارج يحوزها مقاولون أو مستشارون. وعندئذ يستخدم هؤلاء الوسطاء الأموال؛ لرشوة الموظفين العموميين الفاسدين نيابة عن الشركة. وفي كثير من الولايات القضائية، يندرج تنظيم مسيرة مثل هذه الأموال سيئة الأغراض تحت قوانين غسل الأموال.

### تيسير الجريمة

- **انتهاك لوائح التوريدات العامة.** عندما يتقاعس المسؤولون العامون عن الامتثال للوائح التوريدات، فإنهم يرمون عادة إلى منح ميزة غير مستحقة لمقاولين حكوميين بعينهم. وكمثال لذلك، فإن مسؤولا عاما منوطا به عمليات التوريدات قد يزود مقدم عطاء بمعلومات حساسة، بما في ذلك تقديرات التكليفات الحكومية، لضمان أن يحظى هذا المقاول المحتمل بميزة كافية. وبالمثل، فإن عقود التوريدات الكبيرة يمكن تقسيمها بصورة مصطنعة إلى «شرائح» صغيرة لتفادي عمليات التنافس في العطاءات التي ستكون إجبارية في ضوء التكلفة الإجمالية للمشروع. أو أن مسؤولين إداريين قد يوافقون خلال تنفيذ عقد على دفع ثمن سلع لم تسلم، وخدمات لم تقدم، أو كمية أو نوعية من السلع لا تتفق مع أحكام العقد. وفي المقابل، فإن أموالا معادة من المبلغ المنهوب أو مزايا أخرى متلقاة من هذا المقاول قد تكافئ المسؤول العام.
- **التواطؤ.** تجرم هذه الجريمة الاتفاقيات (السرية عادة) التي تبرم بين شخصين أو أكثر لخداع وتضليل أو غش آخرين بشأن حقوقهم القانونية، وللحصول على غرض محظور قانونا، أو اكتساب ميزة غير عادلة. وبصفة خاصة، فإن الاتفاقات السرية بين الشركات أو بين شركة أو مسؤول عام للحد من المنافسة أو تنظيمها أو تحديد الأسعار في التوريدات العمومية تتواتر كثيرا في قضايا الفساد. إن المسؤول العام الذي يعد كشوف العمل أو الاختصاصات من أجل عملية تنافسية لتقديم العطاءات استنادا إلى معلومات قدم عرضها مقدم عطاء محتمل، يرتكب عملية تواطؤ.
- **تزييف/ تزوير المستندات.** تنطوي هذه الجريمة على تزييف أو تعديل مواد، أو التواريخ، أو توقيع الأطراف أو الشهود عليها، بما يؤثر على الالتزام، أو إخلاء الطرف، أو تغيير سند التصرف.
- **جرائم المحاسبة.** تتضمن جرائم المحاسبة وهي أداة شائعة جدا لتسهيل الفساد أو اختلاس الأموال، تزوير الحسابات، والدفاتر، والسجلات، والقوائم المالية. وبصفة خاصة، تصدر الشركات أو تسجل فواتير مزيفة أو مزورة لتبرير وإخفاء المدفوعات الخاطئة للوسطاء، ولإدارة الأموال المكرسة لأغراض سيئة، أو لدفع الرشاوى. ويتضمن أسلوب شائع قيام الشركات الخاصة بدفع فواتير مزيفة مقدمة من وسطاء يعملون كمستشارين يستخدمون هذه الأموال لرشوة المسؤولين. وفي هذه الحالة، فإن حسابات كل من الشركة و «المستشار» ستسجل معاملات وهمية.
- **انتهاك قوانين الضرائب.** ستسفر المخططات التي تنطوي على سوء عرض للمعاملات في الحسابات أو السجلات المالية لشركة ما عن تقدير مغالى فيه أو مبخوس للأصول، أو الإيرادات، أو المصروفات، وستعدّل بصورة غير قانونية الإيرادات الخاضعة للضرائب أو المصروفات القابلة للخصم. وذلك هو نموذجيا الحال بالنسبة للفواتير المزيفة أو المزورة التي تزيد حسابات الشراء، وتقلل الأرباح الخاضعة للضرائب لشركة ما.

- **الغش في الجمارك/ التهريب.** كثيرا ما يتضمن الفساد، واختلاس الأصول وغسل الأموال نقلا غير مشروع للأموال أو تحويلا للسلع خارج بلدان الضحايا ولداخلها. وقد ينطوي الغش في الجمارك على واردات معفاة من الجمارك من السلع التي يفترض أنها ستعبر البلاد، لكنها تباع بصورة غير قانونية داخلها.
- **الغش بالبريد والبرق.** ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يعد وضع مخطط للغش أو الحصول على أموال وممتلكات باستخدام ادعاءات زائفة أو احتيالية، واستخدام البنية التحتية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (التليفون، رسائل الفاكسيملي، والبريد الإلكتروني) في تنفيذ الخطة، جريمة. وهذه الجريمة الجنائية تسري أيضا على المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون على أموال بطرق قد لا تعتبر على نحو شائع غير مشروعة.
- **التآمر.** تنطوي هذه الجريمة على إبرام اتفاقيات بين شخص أو أكثر لانتهاك القانون في وقت ما في المستقبل. وعادة ما تشمل الأعمال المتفق عليها في التآمر الغش، والفساد، واختلاس الممتلكات. وفي بعض الولايات القضائية، لا يمكن توجيه الاتهامات بالفساد إلا إذا ارتكب الجاني عملا صريحا واحدا على الأقل لتنفيذ اتفاق التآمر.
- **المساعدة بالمعاونة والتحريض.** يتعلق ذلك بشريك لا يقوم بدور في ارتكاب جريمة جنائية، لكنه يشارك بمساعدة الجاني الأساسي. ويواجه الشريك الذي يخضع للمحاكمة عن نفس الجريمة، نفس العقوبات الجنائية.
- **عرقلة العدالة. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢٥)** تتضمن ما يلي:

(أ) استخدام القوة المادية، أو التهديدات، أو الترويع، أو الوعد بميزة غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على شهادة زائفة أو التدخل في تقديم شهادة أو إبراز أدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب جرائم محددة بمقتضى هذه الاتفاقية؛

(ب) استخدام القوة المادية، أو التهديدات، أو الترويع للتدخل في ممارسة مسؤول بالعدالة أو إنفاذ القانون لواجباته الرسمية فيما يتعلق بارتكاب جرائم محددة وفقا لهذه الاتفاقية.

# الملحق باء - تفسير أدوات اعتبارية مختارة وشروط الأعمال

«الإدارة الاعتبارية» مفهوم عريض يشير إلى الكيانات القانونية والترتيبات القانونية التي تتم من خلالها تشكيلة متنوعة من الأنشطة التجارية ويتم عن طريقها الاحتفاظ بالأصول. وفيما يلي تعريفات ومواصفات ونماذج لطائفة من هذه الأدوات وشروط الأعمال.

**الوكالة:** بموجب علاقة الوكالة، يكلف صاحب الحق الأصيل (عادة عميل) وكيلا لأداء واجبات معينة بموجب اتفاق ما. وتتمثل نماذج علاقة صاحب الحق الأصيل في علاقة العميل بالوكيل المنوب/ المحاسب أو علاقة رب العمل بالمستخدمين لديه. ويمكن للوكيل أن ينشئ أداة اعتبارية أو يفتح حسابا مصرفيا أو يؤدي خدمات للإدارة نيابة عن صاحب الحق الأصيل، لكنه قد لا يفعل ذلك باسمه الخاص. وعلى خلاف الاستئمان، لا يتم نقل حق الملكية لأصول الحساب عندما تنشأ علاقة الوكالة؛ إذ يظل حق الملكية القانوني في الممتلكات لصاحب الحق الأصيل.

**الشركة:** ذلك تنظيم يقوم على العضوية، حيث يشكل أعضاؤه (الأشخاص القانونيون أو الطبيعيون أو ممثلوهم المنتجون) أعلى هيئة حاكمة في المنظمة. ويمكن إقامة الشركة لتحقيق منفعة عامة أو مصالح متبادلة للأطراف. وتعتمد مسألة ما إذا كانت الشركة كيانا قانونيا، عادة على التسجيل؛ فالشركات المسجلة يمكن أن تحظى بنفس المنافع مثل الكيانات القانونية الأخرى.

**سهم الحامل:** يمنح هذا الصك القابل للتداول ملكية شركة ما للشخص الذي يمتلك شهادة سهم الحامل. فالشخص الذي تتوافر له الملكية المادية لشهادة سهم الحامل يعتبر حائز السهم القانوني للشركة التي تصدر مثل سهم الحامل هذا، وتعود إليه كل حقوق حائز السهم. وقد استحدثت ولايات قضائية كثيرة ضمانات لكفالة عدم إساءة استخدام هذه الصكوك– مثلا، تعطيل حركتها أو إلغاء ماديتها. ويتطلب تعطيل حركتها إيداع سهم الحامل لدى السلطات أو لمورد مرخص له يقدم الخدمات للشركات. ويتم إلغاء مادية سهم الحامل عندما يتعين على حائز سهم الحامل أن يعلن عن هويته للتصويت على الأسهم، وجمع أرباحها، أو حيازة مستوى معين من السيطرة.

**المالك المنتفع:** المالك المنتفع هو الشخص الطبيعي الذي يملك في نهاية المطاف أداة اعتبارية أو السيطرة عليها أو يستفيد من أصولها، أو الشخص الذي تجرى المعاملات نيابة عنه، أو كلاهما. كما يشمل المصطلح أولئك الأشخاص الذين يمارسون سيطرة نهائية فعالة على شخص أو ترتيب قانوني.

**سلسلة الأدوات الاعتبارية:** يشير هذا المصطلح بصفة عامة لمجموعات مكونة من أداتين اعتباريتين أو أكثر مرتبطتين من خلال ملكية قانونية.

**السيطرة:** يعني هذا المصطلح الحيازة المباشرة أو غير المباشرة لسلطة لتوجيه، أو العمل على توجيه، إدارة أداة اعتبارية وسياساتها.

**مدير الشركة:** تلك كيانات اعتبارية، وليست أشخاصا طبيعية تعمل باعتبارها مديرا من أجل كيان اعتباري آخر وتقوم بواجباته.

**الشركة:** تحتفظ الشركات بالشخصية القانونية منفصلة عن حائزي أسهمها، وملاكها. وتوكل السيطرة على الشركة في الوضع الطبيعي لمجلس الإدارة، ولحملة الأسهم سلطة محدودة في إدارة الشركة بصورة مباشرة. وتشمل السلطات الممنوحة لحملة الأسهم عادة حق اختيار المديرين، والاشتراك في الاجتماعات العامة لحملة الأسهم والتصويت فيها، والموافقة على المعاملات غير العادية التي تسفر عمليا عن بيع الشركة. وأجل الشركة نموذجيا غير محدود. وفي معظم الأحوال، يتم منح حملة الأسهم في شركة ما حماية محدودة من المسؤولية، مما يعني أن تقتصر مسؤوليتهم إزاء الشركة ودائنيها على استثماراتهم. ويتيح كثير من الولايات القضائية التسجيل للشركات الأجنبية الخارجية وشركات الأعمال الدولية/ والشركات المعفاة. والشركات الأجنبية/ الخارجية هي شركات مشهرة في ولاية قضائية مختلفة، لكنها مسجلة للقيام بالأعمال في الولاية القضائية المضيفة. وشركات الأعمال الدولية/ الشركات المعفاة هي شركات مشهرة في ولاية قضائية مضيفة، لكن لا يسمح لها بالقيام بالأعمال محليا. وتحصل هذه الشركات الأخيرة بصفة عامة على إعفاء من الضرائب المحلية.

**مشروعات أعمال ومهن غيرمالية لأغراض معينة:** يشمل هذا المصطلح الكازينوهات (بما في ذلك الكازينوهات المستندة إلى الإنترنت)، والوكلاء العقاريين، وتجار المعادن النفيسة، وتجار الأحجار النفيسة، والمحامين، وغيرهم من المهنيين القانونيين والمحاسبين المستقلين، ومقدمي الخدمات للاتحادات والشركات.

**القائم بالتنفيذ:** لغرض إقامة اتحاد أو مؤسسة، فإن القائم بالتنفيذ هو الشخص الذي يحوز حقوق إنفاذ الاتحاد والتقدم بطلبات إلى المحاكم، عند الاقتضاء. وبالنسبة للاتحادات الخيرية، فإن القائم بالتنفيذ عادة هو مسؤول قانوني كبير في الولاية القضائية– المدعي العام أو سلطة ما مكافئة. ولكن بالنسبة للاتحادات التي لا تستهدف أغراضا خيرية، يتم تعيين شخص مستقل، خاضع للمساءلة أمام محكمة.

**الشركة الأجنبية/ الخارجية:** هذه الشركات مشهرة في ولاية قضائية مختلفة، لكنها مسجلة للقيام بالأعمال في الولاية القضائية المضيفة.

**المؤسسة:** المؤسسة هي كيان قانوني يتكون من ملكية نقلت إليها لخدمة غرض معين وليس لها أي ملاك أو حملة أسهم. والمؤسسات تديرها عادة مجالس إدارة، وفق الشروط وثيقة المؤسسة أو دستورها. ويقصر بعض الولايات القضائية المؤسسات على الأغراض العامة (المؤسسات العامة)؛ وتسمح ولايات قضائية أخرى بإقامة المؤسسات لتحقيق أغراض خاصة (مؤسسات خاصة). وبصفة عامة تسمح الولايات القضائية التي تطبق القانون العام بتكوين شركات مقيدة بضمان (تكافئ في جوهرها مؤسسة القانون المدني)، لكي ينظمها قانون الشركات. كما يسمح بعض هذه الولايات

القضائية بالشركات المقيدة بضمان التي تصدر أسهما (شركات هجين). والشركات الهجين هي مؤسسات، لكنها تصدر أسهما مثل الشركات.

**شركة الأعمال الدولية:** هذه الأداة التي تسمى أحيانا شركة معفاة، هي شكل أولي للشركة يستخدمه غير المقيمين في مراكز خارجية، وله سمات الشركة، لكن غير مسموح له بإجراء الأعمال داخل الولاية القضائية المشهر فيها. وهو معفى بصفة عامة من ضرائب الدخل المحلية. وفي معظم الولايات القضائية، لا يسمح لهذا النوع من الشركات بالانخراط في تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية وغيرها من الخدمات المالية.

**المالك القانوني:** المالك القانوني لأداة اعتبارية يُعرف بأنه شخص طبيعي، كيان قانوني، أو توليفة منهما يعترف به القانون كمالك للأداة الاعتبارية.

**الشخص القانوني:** يشير المصطلح إلى الهيئات الاعتبارية، والمؤسسات، والترتيبات، وشركات التوصية البسيطة، والشركات، أو أى هيئات مماثلة قد تقيم علاقة زبون دائمة مع مؤسسات مالية أو ملكيتها الخاصة فيما خلا ذلك.

**خطاب الرغبات:** يحدد هذا الخطاب، الذي يصحب عادة تكون اتحادات اجتهادية، رغبات الواهب فيما يتعلق بكيف يرغب في أن ينفذ الوصي واجباته وممن يتعين على الوصي أن يتلقى التعليمات منه، ومن يتعين أن يكونوا هم المستفيدين (قد يشمل ذلك الواهب نفسه). ورغم أن خطاب الرغبات ليس ملزما قانونا للأوصياء، فإنهم عادة يتبعون الرغبات التي يعرب عنها.

**شركة المسؤولية المحدودة:** ذلك كيان للأعمال ينص على مسؤولية محدودة لملاكه (ويعرفون بأنهم الأعضاء). وعلى خلاف الشركة التي لها شخصية قانونية منفصلة عن ملاكها، فإن شركة التوصية البسيطة تعتبر أداة يجري التدفق من خلالها لأغراض الضرائب. لذلك، فإنها تسمح بتخصيص الأرباح والخسائر لمستوى العضوية وتحصيل الضرائب عنده. ويمكن أن يدير هذه الشركة إما أعضاؤها بأنفسهم أو مدير أو أكثر، منفصل تكلفه الشركة بموجب شروط مدرجة في مواد المنظمة.

**المدير النائب:** يظهر هذا الشخص باعتباره المدير المسجل في الشركة نيابة عن شخص آخر (عادة لا يتم الإفصاح عنه) يسمى المالك المنتفع. وفي بعض ترتيبات المديرين النواب، يصدر النائب وثيقة قانونية سرية (مثل اتفاق ملزم، أو اتفاق خدمة النائب، أو شيء ما مماثل) ويحتفظ بها المالك. وعندما يكون المدير النائب كيانا اعتباريا، يشار إلى النائب باعتباره مديرا اعتباريا. ولا يعترف بعض الولايات القضائية بالمديرين النواب. وبالتالي، فإن الشخص الذي يقبل مهمة الإدارة يخضع لكل الاشتراطات والالتزامات (بما في ذلك الالتزامات الائتمانية) بغض النظر عن حقيقة أنه يعمل باعتباره نائبا. وفي ولايات قضائية معينة، لا يمكن أن يعوض المالك المنتفع المدير النائب.

**حائز الأسهم النائب:** هو شركة أو شخص يظهر باعتباره حامل الأسهم المسجل في شركة ما، لكنه يحوز الأسهم نيابة عن شخص آخر (عادة لا يتم الإفصاح عنه) يسمى المالك المنتفع. وفي بعض الأحيان، يصدر النائب في ترتيب

لحامل الأسهم النائب، وثيقة قانونية سرية (مثل، إقرار ائتمان، أو سند للنقل، أو اتفاق خدمات النائب، أو شيء ما مماثل)، يحتفظ بها المالك المنتفع. وفيما يتعلق بالأسهم المتداولة علنا، يتم استخدام النواب الذين يسجلون أسهما بأسماء سماسرة البورصة مثلا، على نحو شائع وقانوني لتسهيل تخليص المبادلات وتسويتها.

**شركة التضامن:** شركة التضامن هي شركة بين شخصين أو كيانين أو أكثر تقام لغرض القيام بنشاط للأعمال. وعلى النقيض من الشركات فإن شركات التضامن التقليدية هي كيانات يكون لشريك واحد فيها على الأقل (في حالة شركات التضامن المحدود) أو لكل الشركاء (في حالة شركات التضامن العام) مسؤولية غير محدودة عن التزامات شركة التضامن. وفي شركات التضامن المحدودة، يتحمل الشركاء المحدودون مسؤولية محدودة، بشرط ألا يشاركوا بنشاط في اتخاذ قرارات الإدارة أو إلزام الشركة بتعهدات. وفي السنوات الأخيرة، طبقت ولايات قضائية معينة نظام شركات تضامن المسؤولية المحدودة، وبموجبه يكون لكل الشركاء، بغض النظر عن مدى انخراطهم في إدارة الشركة، مسؤولية محدودة. ولأغراض الضرائب، تعتبر شركات التضامن أداة للنقل من خلالها تسمح بتخصيص الأرباح والخسائر وتحصيل الأرباح على مستوى الشركاء.

**التوكيل الرسمي:** التوكيل الرسمي أو خطاب التوكيل في نظم القانون العام، أو التفويض في نظم القانون المدني، هو تصريح بالعمل نيابة عن شخص آخر في مسألة قانونية أو تجارية. والشخص الذي يصرح لآخر هو صاحب الحق الأصيل في السلطة، أو مانحها، أو واهبها، والشخص المصرح له بالعمل هو النائب، القائم مقامه بالفعل أو في (الولايات القضائية التي تطبق القانون العام) الوكيل فحسب.

**شركة الائتمان الخاصة.** هذه الأداة شركة تتأسس لغرض صريح ووحيد هو العمل كأمين على ائتمان خاص أو مجموعة من الائتمانات، حيث يكون كل منتفع بالائتمان شخصا متصلا على علاقة بواهب الائتمان ويكون واهب هذا الائتمان شخصا متصلا على علاقة بأي واهب آخر لأي ائتمان آخر تقدم له تلك الشركة خدمات أعمال للائتمان. ويشمل «الشخص المتصل» كل العلاقات الناشئة عن الدم والزواج والتبني. ويجب على شركة الائتمان الخاصة ألا تطلب أعمالا ائتمانية من عامة الناس ولا تقدم لهم خدمات أعمال ائتمانية. والوضع الطبيعي، هو أن يدير شركة الائتمان الخاص مجلس إدارتها، المكون من توليفة من أعضاء الأسرة أو النواب أو المهنيين ذوي الخبرة في قانون الائتمان والإدارة.

**الحامي:** حامي شركة ما، أو اتحاد شركات، أو مؤسسة هو شخص تعطى له سلطة الإشراف على الشركة، واتحاد الشركات، أو المؤسسة. وسلطة الإشراف الممنوحة للحامي يحددها مؤسس الشركة، أو الواهب، أو المنشئ. ورغم أن الحامي ليس وكيلا، أو مديرا، أو مجلس إدارة للمؤسسة، فإن له الحق في حضور الاجتماعات التنظيمية. كما قد يكون للحامي سلطة الاعتراض في مجالات رئيسية معينة، مثل، الأتعاب، وتوقيت التوزيعات ومن يتلقونها، وتحديد المنتفعين، وقد تكون له سلطة توظيف الأمناء والمديرين وفصلهم.

**ائتمان له غرض محدد:** في هذا الائتمان، يوجد صندوق ائتمان يحوزه الأمناء للوفاء بالأغراض المطلوبة وليس لفائدة المنتفعين. وقد تكون الائتمانات التي لها غرض محدد خيرية أو غير خيرية، حسب الولاية القضائية. وائتمانات حماية الأصول، نوع من الائتمان الذي له غرض محدد.

**الشركة على الرفّ:** يستخدم هذا المصطلح بصفة عامة لوصف ترتيب يتم بموجبه تأسيس شركة (بمذكرة معيارية أو قانون للشركة، وحملة أسهم وسكرتيرين غير مؤثرين، ومديرين،) وتترك ساكنه (نائمة) لغرض بيعها فيما بعد. وعندما يتم بيع الشركة على الرف، فإن حملة الأسهم غير المؤثرين ينقلون أسهمهم للمشتري، ويقدم المديرون والسكرتير استقالتهم. وعند النقل، يتلقى المشتري أيضا سجل التاريخ الائتماني والضريبي للشركة.

**الشركة الستار:** ليس لهذه الشركة عمليات مستقلة، أو أصول كبيرة، أو أنشطة أعمال جارية، أو مستخدمين. والشركات الستار ليست غير قانونية، ويمكن أن تكون لها أهداف تجارية مشروعة.

**الائتمان:** تنص هذه الأداة على فصل الملكية القانونية عن الملكية النافعة، وهي ترتيب بمقتضاه يدير شخص ما الملكية (بما في ذلك الملكية العقارية والملموسة (المادية) وغير الملموسة) لمنفعة آخرين. ويتم إنشاء الائتمان بواسطة ناسخ أو أكثر يعهدون بالملكية لأمين أو أمناء. ويحوز الأمناء سندات قانونية بملكية الائتمان، لكنهم ملزمون بحيازة الملكية لمنفعة المنتفعين (يحددهم عادة الواهبون الذين يحوزون ما يسمى سند الإنصاف). ويدين الأمناء بواجب ائتماني تجاه المنتفعين، وهم الملاك المنتفعون للملكية الائتمانية. والائتمان في حد ذاته ليس كيانا له شخصية قانونية. وأي معاملات يضطلع بها الائتمان تتم باسم الأمناء. ورغم أن الأمناء هم الملاك القانونيون، فإن الملكية الائتمانية تشكل أموالا منفصلة لا تمثل جزءا من الملكية الشخصية للأمناء. ومن ثم لا يرتبط أي من الأصول الشخصية للأمناء ولا مسؤولياتهم الشخصية بالائتمان، وبالتالي فإن الأصول الائتمانية معزولة عن أي من الدائنين الشخصيين للأمناء.

**مقدم الخدمات للائتمان والشركات:** يشير المصطلح لأي شخص أو مشروع تجاري يقدم أيا من الخدمات التالية للأغيار: العمل كوكيل تأسيس للهيئات القانونية، العمل باعتباره (أو ترتيب شخص آخر للعمل باعتباره) مديرا، سكرتيرا لشركة، أو شريكا في شركة تضامن، أو موقع مماثل بالنسبة لهيئات قانونية أخرى؛ توفير مكتب مسجل، أو عنوان تجاري أو قضاء المصالح، أو عنوان مراسلة، أو عنوان إداري أو لشركة، لشركة تضامن، أو أي هيئة قانونية أخرى أو ترتيب قانوني آخر، العمل باعتباره (أو ترتيب شخص آخر ليعمل باعتباره) أمينا لائتمان واضح، والعمل باعتباره (أو ترتيب شخص آخر ليعمل باعتباره) حامل أسهم نائبا عن شخص آخر.

# الملحق جيم - عينة لتقرير وحدة تحريات مالية

وحدة التحريات المالية
إلى: رئيس الشرطة، مكتب المدعي العام، أو أي سلطة مختصة أخرى
من: مدير وحدة التحريات المالية
التاريخ: ١ مارس ٢٠١٠
الموضوع: **صندوق جون سميث الخيري**

**سري للغاية**

**الوثيقة سرية وتعتبر معلومات مالية حساسة بالنسبة لإنفاذ القانون. ويتعين عدم استخدام البيانات الواردة في هذه الوثيقة إلا لأغراض التحريات، ويتعين عدم نشرها أو الإفصاح عنها، كلها أو جزء منها، لأي شخص، أو وكالة، أو منظمة، ولا يمكن استخدامها في أي إجراءات قضائية أو إدارية، بدون إذن خطي مسبق من وحدة التحريات المالية.**

وقد رفعت الدعوى وحدة التحريات المالية بعد أن تلقت تقريرا عن معاملات مشبوهة تشير إلى أن هناك مخالفة في الأصول في الحسابات المتعلقة **بصندوق جون سميث الخيري** وتشير هذه المخالفات إلى أن **صندوق جون سميث الخيري** قد يكون متورطا في انتهاكات محتملة لغسل الأموال أو انتهاكات لأحكام قانون غسل الأموال الأخرى.

ففي ٢٥ يناير ٢٠١٠، تلقت الوحدة تقريرا عن معاملات مشبوهة **لصندوق جون سميث الخيري.** واكتشفت الوحدة أن الحساب رقم **١٧٠٢٦٥٥٧** تورط في نحو ٤٨ معاملة مشبوهة قيمة كل منها ٩٠٠٠ دولار. ويخص رقم الحساب هذا منظمة غير حكومية مسماة **صندوق جون سميث الخيري.** وكانت هذه المنظمة قد سجلت برقم ٥١١٠٢٨٢ باعتبارها صندوق جون سميث الخيري في ٢٣ مارس ٢٠٠٧، بموجب لائحة ١٩٨٥، القسم ١٨ المعني بتسجيل المنظمات غير الحكومية وإدارتها. وتحمل شهادة التسجيل الرقم المسلسل **٩٩٩٥١.** وعنوان الاتصال لهذه المنظمة هو ١٠٠ Palm street, Smithville, Smith Islands هاتف رقم ٥٠– ٤٠١– ٢٥٥، وفاكس رقم ٢٠٢– ٤٠١– ٢٥١. والنشاط العام لهذه المنظمة غير الحكومية كما هو منصوص عليه في وثائق التسجيل هو: «جمع الهبات من مواطني جزر سميث، ومن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية، وتنظيم حفلات موسيقية، وعروض مسرحية، ومباريات رياضية». وهناك مؤسسون ثلاثة لهذه المنظمة غير الحكومية:

١- **روبرت فرانك**، ولد بتاريخ أول مايو ١٩٧٠. في جونزفيل، سميث آيلاندز، رقم بطاقة الهوية ١٠٠٠٧١٨١٤٥، وعنوانه ١٩٥ بالم ستريت، سميث فيل، هاتف محمول رقم ٢٣٣– ٥٠٥– ٢٥٥، وهو مدير حالي للمباريات الرياضية والمباريات العامة للحزب السياسي وعضو التحالف من أجل جزر سميث، وابن عم مباشر لرئيس الوزراء الحالي، توماس مارك.

٢- **بيتي فرانك**، تاريخ الميلاد ١٧ مايو ١٩٧٥، في جونزفيل، سميث إيلاندز، **رقم بطاقة الهوية ١٠٠٩٨٧٥٨٤٧**، العنوان ١٩٥ بالم ستريت، سميث فيل، تليفون محمول ٤٤٠– ٢١١– ٢٥٥، إيميل Betty.frank@gmail.com، وهي زوجة روبرت فرانك.

٣- **أنطوني سميث** تاريخ الميلاد ١٤ يونيو ١٩٦٥، في ماركسفيل، في سميث أيلاندز، رقم بطاقة الهوية ١٠٠٧١٩١٠٩، العنوان ٨٠٩٧ يانكي واي، ماركس فيل، هاتف محمول ٥٥٠– ٥٤٠– ٢٥٥، إيميل tony.Smith@gmail.com، وهو الشخص المرخص له بفتح وإدارة الحسابات المصرفية لصندوق جون سميث الخيري في مصرف بيبولزبانك، ومصرف ماونتن بانك، ومصرف ريفربانك، وهو رجل أعمال، وشريك في ملكية مصنع Smith Ville Brewery للجعة، وابن عم تال لروبرت فرانك، المستشار الحالي لرئيس الوزراء مارك، وأمين خزانة حزب التحالف من أجل سميث آيلاندز السياسي.

**الحساب رقم ١٧٠٢٦٥٥٧ المفتوح في مصرف بيبولزبانك.** يحوز مصرف بيبولزبانك الحساب المذكور عاليه رقم **١٧٠٢٦٥٥٧**. وفيما بين ٣١ مارس ٢٠٠٨، و ٣ يناير ٢٠٠٩، سجل تدفقا نقديا إجماليا بلغ ٧٣٣٩٨٧,٥٢ دولارا. ووقع **أنطوني سميث** على أوامر الإيداع بالنسبة للودائع المشبوهة المذكورة عاليه. وفي ثلاث مناسبات على الأقل ذهب **سميث** إلى مصرف بيبولزبانك وأودع عدة مئات من آلاف الدولارات بأوراق نقدية جديدة قيمة كل منها ١٠٠ دولار في «بواكي» كل منها ١٠٠ ورقة نقد. وأخبر مسؤولي البنك بأن تلك الأموال تمثل هبات مقدمة **لصندوق جون سميث الخيري** من أشخاص كثيرين، وإنه ذهب هناك ليودع النقود في حساب الصندوق. وفي كل مناسبة، أصدر عدة أوامر إيداع، أساسا بمبلغ ٩٠٠٠ دولار (رغم إن بعضا قليلا منها كان يقل عن المبلغ)، ووقع على أمر الإيداع باسمه الشخصي. وفي الوقت الحالي، لا تتوافر أي معلومات تتعلق بالمصدر الفعلي للأموال المودعة.

وفيما بين ١٩ أغسطس ٢٠٠٨، و ٢٤ يونيو ٢٠٠٩، تم إيداع ٤٩٢٠٠٠ في هذا الحساب. وتمثل معظم هذه الأموال في ٤٨ إيداعا كل منها ٩٠٠٠ دولار. وتم إيداع الأموال كالتالي:

| التاريخ | عدد الإيداعات | قيمة الإيداع (بالدولار) |
|---|---|---|
| ٢٠٠٨/٨/١٩ | ٥ | ٩,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٥/٩ | ٢٠ | ٩,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٥/٩ | ١ | ١٠,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٥/٩ | ٣ | ٥,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٦/٩ | ٢٠ | ٩,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٦/٩ | ٧ | ٥,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/٩/٢٠ | ٢ | ٩,٠٠٠ |
| ٢٠٠٨/١٠/٣ | ١ | ٩,٠٠٠ |

كانت هناك نحو ٥٩ معاملة في **حساب الصندوق**. وكان معظم الإيداعات النقدية التي تبلغ نحو **٤٨ إيداعا** بمبلغ ٩٠٠٠ دولار لكل منها، أودعها شخص واحد. وقد منحت المنظمة غير الحكومية، **صندوق جون سميث الخيري**، حسابات في كل المصارف التي تعمل في سميث آيلاندز. **وأنطوني سميث** هو الشخص المخول في كل الحسابات. ومنذ ١ يناير ٢٠٠٨، بلغ إجمالي التعامل في هذه الحسابات نحو ١٧٦٦٠٣٩,٤٧ دولارا.

# الملحق دال – التخطيط والتنفيذ لعملية تفتيش وأمر حجز

- حدد الأصول في الحسابات المصرفية واتخذ الخطوات اللازمة لتأمينها، إما قبل التفتيش أو في نفس الوقت (مثلا من خلال أوامر التجميد).
- حدد نوع المكان الذي يتعين تفتيشه– سكن، مكان عمل.
- حدد احتمال أن يكون مدنيون أو أشخاص غير مستهدفين حاضرين، وضع خطة وفق ذلك. تجنب ذروة أوقات العمل إذا أمكن.
- ادرس إغلاق المشروع إبّان تنفيذ الأمر، إن كان ذلك ملائما.
- حدد عدد الضباط المطلوبين لإجراء تفتيش سليم ودقيق.
- اتخذ الاحتياطيات الضرورية للحفاظ على نزاهة التنفيذ. لا تدع المستهدف (المستهدفين) يعلم بالتفتيش الوشيك.
- نفذ الأمر وفق التفويض الممنوح– أي خلال ساعات العمل العادية.
- ابحث تنفيذ أمر التفتيش بعد ساعات العمل العادية، إن كان القانون يسمح بذلك أو كان لمصلحة التحقيق.
- حدد ما إذا كان المكان مجهزا بنظام للإنذار أو به أفراد من مسلحين، أو كاميرات، وكلاب حراسة، وما إلى ذلك. ضع خطة للعملية وفق ذلك.
- قدم موجزا شاملا للعلم لكل الضباط المشتركين في تنفيذ الأمر.
- أدرج في الموجز أي تحريات ذات صلة بالمستهدف (المستهدفين)، والمكان (الأماكن) التي يتعين تفتيشها.
- قدم خرائط، ورسوم تخطيط، وغيرها من المعلومات ذات الصلة عن المسكن (المساكن) أو مكان العمل (أماكن العمل) إن توافرت.
- اعهد بدور لكل ضابط شارك في تنفيذ الأمر. وينبغي أن يوزع الملحق الرئيسي الأدوار. ويشمل بعض هذه الأدوار ما يلي:
  - يدخل فريق *الدخول* أولا ويؤمن المقر والمرافق حتى يستطيع الضباط الآخرون إجراء تفتيش آمن ودقيق. وينبغي أن يفصل هذا الفريق خطوط الهاتف عندما يدخل للمقر والمرافق.

- قد يكون وضع *فريق في المحيط* مفيدا عند إجراء التفتيش في مناخ معاد. ويوفر هؤلاء الضباط الأمن في المنطقة ويسمحون لفريق التفتيش بإجراء تفتيش آمن ودقيق.
- *يعمل ضباط التفتيش في* فرق من اثنين، إن أمكن، للمساعدة على تفادي أو دحض أي اتهامات بزرع الأدلة. وقد يحدد المحقق الرئيسي أماكن معينة يتعين على كل فريق تفتيشها.
- يسجل *مصور فيديو/ مصور فوتوغرافي* تنفيذ الأمر ويوثق مكان اكتشاف الأدلة. تذكر أن تبين عندما يكون ذلك ملائما المقياس عند التقاط صور: ضع مسطرة أو شيء آخر يبين الحجم إلى جانب الشيء (الأشياء) التي يتم تصويرها.
- يتلقى *حارس الأدلة*، كل الأدلة التي يكتشفها ضباط التفتيش ويضبطونها ويسجلها، وبذلك يحتفظ بتسلسل في سجل الحارس.
- ينبغي تحديد فريق للحوار يضم المحقق الرئيسي خلال مرحلة التخطيط. وإذا كان الهدف (الأهداف) حاضرا ووافق على استجوابه، ينبغي توجيه الأسئلة في منطقة تكفل الحوار السليم ولا تعرقل البحث الجاري.
- قد يكون وجود *إخصائي كومبيوتر* شرعي مفيدا في جمع الأدلة وتأمينها. وينبغي جمع البيانات الإلكترونية والحاسوبية بطريقة تتفادى ضياعها، أي تدميرها، أو إتلافها، وتتفادى ادعاءات محتملة من قبل المشتبه به بأن البيانات تلاعب بها بعد ذلك مسؤولو إنفاذ القانون (مثلا، بإعداد نسخة معكوسة من البيانات. فإن لم يتوافر خبراء كومبيوتر شرعيون داخل وحدة المحقق أو الوحدات الأخرى ذات الصلة، تعين على المحقق أن ينظر في تأمين مثل هذه الخدمات من القطاع الخاص أو طلب المساعدة من ولايات قضائية أخرى لديها مثل هذه القدرة.

# الملحق هاء - عينة
# أمر إبراز وثيقة للمؤسسات المالية

أمر إبراز وثيقة إلى المصرف إيه بي سي يعلن به مسؤول مخول بمصرف إيه بي سي بخصوص التحقيق في:

- الحساب رقم ١٢٣٤٥٦٧٨ لدى مصرف إيه بي سي باسم جون دو .
- شركة إكس واي زد المشهرة في ديلاوير، بالولايات المتحدة، ولها وكيل مسجل في مدينة دوغلاس بجزيرة الإنسان (آيل أوف مان)، ومكتب في لندن، بانجلترا.
- مالكين منتفعين غير معلومين لحسابات أو أموال تتعلق بالأشخاص أو الكيانات المذكورة أعلاه.

***الأمر بإبراز مستندات***

وفقا (*للقانون الساري*) نأمر ممثل مصرف إيه بي سي المخول بإبراز المستندات المبينة أدناه لمكتب المدعي العام (*القاضي، أو قاضي التحقيق، أو أية سلطة معنية أخرى*) في [*التاريخ*]. والامتناع العمدي عن الامتثال لهذا الأمر بإبراز الوثيقة يعتبر فعلا مجرما يعاقب عليه بالغرامة، أو بالسجن، أو بكليهما.

[*ووفقا لما يخول به القانون*] يؤمر مصرف إيه بي سي بعدم إفشاء واقع أمر الإبراز الحالي، أو هوية الخاضعين لأمر الإبراز، أو المستندات المأمور بإبرازها إلى أي شخص خارج مصرف إيه بي سي، كما يحظر على المصرف إفشاء ما يبرز إلى مكتب المدعي العام [*القاضي، أو قاضي التحقيق، أو أية سلطة معنية أخرى*] لحين صدور أمر آخر.

يغطي هذا الأمر الفترة الزمنية: من [*التاريخ*] إلى [*التاريخ*] أو ابتداء من تاريخ تسلم مصرف إيه بي سي هذا الأمر.

ويشمل الأمر جميع المستندات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين، والمالكين المنتفعين المذكورين أعلاه، سواء منفردين أو مجتمعين مع أي شخص أو شخص اعتباري آخر، والمستندات الخاصة بحسابات يكون هؤلاء الأشخاص أو كانوا أوصياء عليها، أو يملكون أو كانوا يملكون حق التوقيع، أو الوكالة، أو سلطة إجراء المعاملات. ويشمل على سبيل المثال لا الحصر:

*فتح الحسابات، أو التعريف بالعملاء، والتعليمات*

١ - مستندات فتح الحسابات لأية خدمة أو حد من الأعمال التي يقدمها مصرف إيه بي سي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أية مؤسسة تابعة أو مراسلة، أو مستندات غلق جميع الحسابات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين المذكورين أعلاه، في حالة انطباق ذلك. وفيما يتعلق بشركة إكس واي زد، يجب أن تشمل المستندات عقد التأسيس، وقرارات الشركة ومحاضرها، واتفاقيات المشاركة، والتوكيلات، وبطاقات التوقيع (من الوجه والظهر)، التي تتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مذكور أعلاه.

٢ - الكشوف المصرفية، والكشوف الدورية، ومستخلصات الحسابات لأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

٣ - هوية المالك المنتفع لأي حساب يتعلق بأي شخص مشار إليه أعلاه، والمستندات التي تظهر فيها هذه المعلومات. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر جميع المستندات المؤيدة المقدمة من الطرف المتعاقد أو المالك المنتفع، أو المعدة من قبل أية مؤسسة مالية، أو أي موظف، أو الغير نيابة عن الطرف المتعاقد أو المالك المنتفع.

٤ - ما حصل عليه مصرف إيه بي سي من معلومات فيما يتعلق بتحقيق هوية أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه والتحقق منها.

٥ - أرقام الهوية الوطنية، والأرقام الضريبية، وأرقام تعريف العملاء، وتاريخ ومحل الميلاد، وأي رقم مرجعي أو أي طريقة يستخدمها مصرف إيه بي سي لتعريف أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه (خلاف رقم الحساب).

٦ - فيما يتعلق بأي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه، أي عقد بصندوق أمانات، وهوية جميع الأشخاص الذين يحق لهم فتح الصندوق، والمستندات الدالة على تواريخ الحصول على صندوق الأمانات، وأي شريط فيديو أو أية واسطة إلكترونية أخرى تثبت أن الشخص (أو الأشخاص) المخول (أو المخولين) زار (أو زاروا) منطقة صناديق الأمانات.

٧ - تعليمات العميل بشأن متى وكيف تسلم كشوف الحسابات وتعليمات العميل بشأن قيام مصرف إيه بي سي بالاتصال بالبريد، أو وبطرق إلكترونية، أو بالصوت.

٨ - هوية أي من موظفي مصرف إيه بي سي مكلف أو كان مكلفا بمسؤولية التعامل مع حساب أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه عاليه، أو إدارته.

٩ - جميع سجلات رسوم المكالمات الهاتفية المحلية والدولية، بما في ذلك فواتير الهاتف، وجميع سجلات رسوم خدمات الاتصالات الأخرى، والتلكس، وخدمات توصيل المستندات، والبريد، التي تحملها أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه أو تحملها آخر نيابة عنه. وفي كل حالة من حالات الاتصال، يجب التعريف بموظف المصرف الذي تلقى الاتصال، ويجب إبراز ملاحظات؛ مستندات معلومات تم إعطاؤها أو تلقيها أثناء الاتصال، أو أثناء إرسال أو استقبال طرود، وخطابات، وفاكسات، ورسائل بالبريد الإلكتروني.

*مستندات الحيطة والحذر الواجبين*

١٠- مستندات الحيطة والحذر الواجبين وفقا لنظام «اعرف عميلك» التي يعدها مصرف إيه بي سي عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

١١- في حالة تعرف مصرف إيه بي سي على أي شخص له صلة بمعاملة، أو حساب، أو تحويل برقي، أو رسالة بنظام جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية بين البنوك (سويفت)، أو أي إجراء آخر محدد بهذا الأمر على أنه مالك منتفع أو شخص مكشوف سياسيا (كما هو معرف في سياسات وإجراءات مصرفكم) يتم إبراز ما يلي:

أ) جميع ملفات الحيطة والحذر الواجبين المعززين التي تم إنشاؤها؛

ب) المستندات المحددة للقواعد والإنذارات الموضوعة في نظامكم المتعلقة بالتجهيز والامتثال من أجل تحديد وعزل المعاملات المتعلقة بالعملاء، والحسابات، والأشخاص المكشوفين سياسيا المحددين، وغيرهم من الموظفين العموميين، ومن تركوا الخدمة أخيرا، والمالكين المنتفعين؛ والمستندات المتعلقة بأية معاملات أو مسألة استدعت إطلاق إنذار؛

جـ) هوية أي من موظفي مصرف إيه بي سي يتعامل مع ملفات الحيطة والحذر الواجبين ونظم الإنذار.

### التحويلات البرقية الواردة والصادرة وما يتصل بها من مستندات

١٢- المستندات المتعلقة بتحويلات الأموال المحلية والعابرة للحدود الواردة والصادرة (مثل تلك التي يجريها نظام تحويل الأموال الإلكتروني (فيدواير)، أو نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف (شيبس)، أو نظام مدفوعات المقاصة الآلية (شابس))، لأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه، أو نيابة عنه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استثمارات طلب التحويلات البرقية، كشوف الإخطار، كشوف التعزيز، وإشعارات الخصم، قيود اليومية، والسجلات الداخلية.

١٣- الوثائق المتعلقة برسائل سويفت الصادرة من مصرف إيه بي سي أو الواصلة إليه أو العابرة خلاله هو وأي مؤسسة وسيطة أو مراسلة ذات صلة، نيابة عن أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ) رسائل سويفت، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر رسائل SWIFT MTIOO و MT 103 و MT299, MT199, MT 202 COV, MT 202 وأية رسائل سويفت أخرى (بما فيها تلك المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية والتجارة)؛

ب) التعليمات بالفاكس، أو البريد، أو البريد الإلكتروني، أو الهاتف؛ أو نماذج طلب تحويلات برقية؛ أو كشوف الإخطار، أو كشوف التعزير؛ أو إشعارات الخصم؛ أو قيود دفاتر اليومية؛ أو الدفاتر الداخلية؛

جـ) وأي «بنود تصحيح» أو تحويلات الأموال، أو رسائل سويفت المرفوضة، وأي مستندات متعلقة بتصحيح أو إعادة إرسال تحويل الأموال أو رسالة سويفت المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين، والمالكين المنتفعين المشار إليهم أعلاه.

١٤- رموز سويفت لتعريف المصرف المخصصة لمصرف إيه بي سي، بما في ذلك ضروب أعمالها (مثل الأعمال المصرفية للأفراد) والشركات التابعة، والفروع التي تختلف رموزها عن الرمز الرئيسي لمصرف إيه بي سي.

١٥- جميع الأسماء التي يعرف بها مصرف إيه بي سي والشركات التابعة له.

*معاملات الحسابات*

١٦- المستندات المتعلقة بالأموال التي دخلت أو خرجت من أي حساب لدى مصرف إيه بي سي يتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه، بما في ذلك أوامر العملاء، وقسائم الإيداع، وبنود الإيداع (من الوجه والظهر)، وقسائم السحب والشيكات الملغاة (من الوجه والظهر)، وإشعارات الخصم والإضافة، والحوالات الدفترية، وقسائم التحويلات المتبادلة بين المصارف، والمتعلقة بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

١٧- المستندات المرسلة إلى أي وسيط أو مؤسسة مالية مراسلة أو المستلمة منها، وتتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

### معاملات أخرى

١٨- نسخ من شهادات الإيداع، بما فيها مدفوعات الفوائد، وسجلات الاسترداد، والتصرف في العائدات فيما يتعلق بأي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

١٩- سجلات شراء أو بيع السندات لحاملها أو غيرها من الأوراق المالية من قبل أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه.

٢٠- مستندات شراء شيكات المديرين، وأوامر الصرف من الشباك، والأوامر النقدية المصرفية، إلى جانب الشيكات التي سبق شراؤها من قبل أي شخص أو مالك منتفع مشار إليه أعلاه أو نيابة عنه.

*ما قدمه مصرف إيه بي سي إلى وحدة التحريات المالية (حيثما يكن مخولا بذلك).*

٢١- تقارير معاملات العملة المتعلقة بأية صورة بالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم أعلاه.
٢٢- تقارير معاملات صكوك العملات والنقد المتعلقة بأية صورة بالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم أعلاه.
٢٣- تقارير الأنشطة/ أو المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وبالأشخاص أو المالكين المنتفعين المشار إليهم أعلاه. والمتعلقة بهم بأية صورة.

يجب إدخال جميع المستندات الإضافية التي قد تكون لها صلة بما ارتكب من فعل مجرم.

### *تعريفات وتعليمات*

أ) عبارتا «مصرف إيه بي سي» و«شركة إكس واي زد» تعنيان منشأة الأعمال الموجه إليها هذا الأمر. وتشمل جميع الشركات المنتسبة إلى المنشأة، والمشروعات المشتركة والشركات التابعة لها، وأقسامها الفرعية، وخلفاءها في المصلحة، وجميع مديريها، ومسؤوليها، وشركائها، وموظفيها، ووكلائها الحاليين والسابقين، وغيرهم من الأشخاص الذين يفهم أنهم يتصرفون نيابة عن أي مما سبق.

ب) لفظ «المستند (أو المستندات)» يقصد به جميع المواد المكتوبة أو المطبوعة من أي نوع، رسمية كانت أم غير رسمية، بما في ذلك أصولها وجميع نسخها غير المطابقة لها (سواء أكانت تختلف عن الأصل بسبب أية ملاحظات دونت على هذه النسخ أو خلاف ذلك)، والتي تكون في حوزة الشركة أو في عهدتها أو تحت سيطرتها، أينما وجدت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأوراق، والمراسلات، والمذكرات، والملاحظات، واليوميات، والمواد الإحصائية، والخطابات والبرقيات، والمحاضر، والعقود، والتقارير، والدراسات، والشيكات، والكشوف، والإيصالات، والإقرارات، والملخصات، والكتيبات، والكتب، والاتصالات داخل المكاتب وفيما بينها، والعروض، وأية مدونات لأي نوع من المحادثات أو المكالمات الهاتفية أو الاجتماعات أو غيرها من الاتصالات، والنشرات، وموضوعات الائتمان، والمطبوعات المستخرجة من الحاسوب، والأقراص الصلبة، وسواقات التخزين السريع، والسواقات الصلبة التي يمكن فصلها عن جهاز الحاسوب، والأقراص المرنة، وقواعد بيانات أجهزة الحاسوب المركزية، والشخصية، ومطبوعات المبرقات الكاتبة، ومواد التلكس، والفواتير، والجداول الإلكترونية؛ وجميع المسودات، والتحويرات، والتعديلات، والتغييرات، أيا كانت طبيعتها أو نوعها، المتعلقة بما تقدم. ويشمل ذلك أيضا جميع السجلات أو العروض البيانية والسمعية أيا كان نوعها، وشرائط الفيديو، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة وأي تسجيلات إلكترونية، ميكانيكية أو كهربائية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشرائط، والكاسيتات، والأقراص والاسطوانات، والأفلام.

جـ) لفظ «المستند أو (المستندات)» يقصد به أيضا أية حاوية، أو مطوية ملفات، أو مغلف آخر يحمل أية علامة أو تعريف، يحفظ فيه «مستندات» أخرى، لكن اللفظ لا يشمل خزانات حفظ الملفات. وفي جميع الحالات التي لا يكون أي أصل أو نسخة غير مطابقة من الأصل في حوزة الشخص الاعتباري الذي وجه إليه أمر الإبراز الحالي، أو في عهدته أو تحت سيطرته، يشمل لفظ «المستند أو (المستندات)» أية نسخة من الأصل وأية نسخة غير مطابقة منه.

د) ينبغي تفسير حرف «الواو» على أنه يتضمن كلمة «أو» والعكس صحيح.

هـ) لفظ «الشخص» يقصد به أي شخص طبيعي، وأي شخص اعتباري، وشركة فردية، ومؤسسة،

وشركة توصية بسيطة، وشركة محاصة، واتحاد غير مشهر، ووكالة حكومية، أو أي قسم فرعي، أو شركة تابعة، أو مدير إدارة، أو موظف، أو وكيل، أو أي ممثل آخر لها.

و) يشمل لفظ «المالك المنتفع» الشخصي الاعتباري (أو الأشخاص الاعتباريين)، الذي يمتلك أو يوجه بشكل نهائي عميلا و/ أو الشخص الذي تجري المعاملة نيابة عنه. ويشمل أيضا الأشخاص الذين يمارسون رقابة فعالة نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، والأغيار المعنيين.

ز) لفظ «الهوية» يقصد به الاسم الكامل شاملا الاسم الأوسط؛ وتاريخ الميلاد؛ ومحل الميلاد؛ ورقم الهوية الوطني أو رقم جواز السفر؛ وجميع المناصب التي شغلها أثناء الخدمة؛ وتواريخ الخدمة؛ والمسؤوليات والواجبات المنوطة به في كل منصب؛ وتاريخ انتهاء الخدمة، إن وجد، وأسباب انتهائها.

ح) ولفظ «الموظف العمومي» يقصد به: (١) شخص يشغل منصبا تشريعيا، أو تنفيذيا، أو إداريا أو قضائيا، سواء أكان معينا أو منتخبا، وسواء أكان دائما أو مؤقتا، وسواء أكان يعمل بأجر أو دون أجر، بصرف النظر عن أقدمية هذا الشخص؛ (٢) أي شخص آخر يؤدي وظيفة عامة، بما في ذلك لوكالة قانونية أو مؤسسة حكومية، أو يؤدي خدمة عامة.

ط) تشير عبارتا «التمويل البرقي» و«تحويل الأموال» إلى أية معاملة يتم تنفيذها نيابة عن شخص ما من خلال مؤسسة مالية بالطرق الإلكترونية؛ لغرض إتاحة مبلغ من النقود لشخص مستفيد لدى مؤسسة مالية أخرى. وقد يكون المنشئ والمستفيد هو الشخص ذاته.

ي) «التحويل العابر للحدود» يقصد به أي تحويل برقي تقع المؤسستان المنشئة له والمستفيدة منه في بلدين مختلفتين. وتشير العبارة أيضا إلى أية سلسلة من التحويلات البرقية يشترك فيها عنصر واحد عابر للحدود على الأقل.

ك) «المنشئ» هو صاحب الحساب؛ وحيثما لا يوجد هناك حساب، يكن المنشئ هو الشخص الذي يودع الأمر لدى المؤسسة المالية.

ل) يشير «سويفت» إلى جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية العالمية فيما بين المصارف.

م) «تشيبس» تشير إلى نظام مدفوعات المقاصة بين المصارف.

ن) «فيد واير» تشير إلى النظام الإلكتروني لتحويل الأموال الذي تملكه وتديره منظومة الاحتياطي الاتحادي الأمريكي.

س) «تشابس» تشير إلى نظام مدفوعات المقاصة الآلية، الذي يقوم بتحويل الأموال بالجنيه الإسترليني واليورو في اليوم ذاته.

### ادعاء الميزة

في أي مستند يستبقيه مصرف إيه بي سي بموجب ادعاء الميزة، بما في ذلك ميزة العلاقة بين الوكيل والموكل، يتعين على مصرف إيه بي سي أن يقدم جدولا زمنيا يبين التاريخ، ووظيفة كاتب كل من هذه المستندات والشخص الموجهة إليه ومتسلمها، وموضوعها، وطبيعة الميزة المدعاة. وسند هذا الادعاء، والفقرة الواردة في هذا الأمر التي ترد عليها كل من هذه المستندات.

### تعريف المستندات

بغية تيسير تداول المستندات المقدمة وفقا لهذا الأمر، وللحفاظ على هويتها، ولضمان إعادتها بدقة وسرعة، يرجى التأشير على كل مستند برقم للتعريف، مع ضرورة ترقيم المستندات ترقيما متتاليا. ويجب ترقيم الصفحة الأولى

فقط من المستندات في المجلد المتعددة الصفحات، مع بيان العدد الإجمالي للصفحات في كل مستند. ويجب أيضا إبقاء المستندات داخل مطويات الملفات التي كانت موجودة فيها عند الإعلان بهذا الأمر. ويجب أيضا ترقيم مطويات الملفات المذكورة، كما لو كانت مستندا آخر. ويجب الإبقاء على المستندات داخل كل مطوية من الملفات بنفس الترتيب الذي كانت عليه عند الإعلان بهذا الأمر. ويجب أن تبقى المستندات متعددة الصفحات كاملة غير منقوصة.

### إبراز المستندات

يجب أن يكون الشخص الذي يمثل أمام المحكمة أو المدعي استجابة لهذا الأمر، شخصا لديه معرفة كاملة بشأن بحث مصرف إيه بي سي عن المستندات استجابة لهذا الأمر، كما يجب أن يكون هو الشخص الذي يستطيع التحقق من المستندات باعتبارها سجلات للأعمال وإذا لم يكن الشخص نفسه مختصا للوفاء بكلا الشرطين، وجب على مصرف إيه بي سي تسمية الأشخاص الإضافيين الذين قد يلزم مثولهم في ذات الوقت والتاريخ.

وفيما يتعلق بالمستندات الموجودة في شكل إلكتروني، يجب إبرازها في شكل إلكتروني إلى جانب نسخة ورقية يصدق عليها أمين السجلات بمصرف إيه بي سي باعتبارها نسخة دقيقة وطبق الأصل من الأصل الإلكتروني. ويجب إبراز جميع المستندات الإلكترونية بالشكل الذي يجعلها عقلا صالحة للاستعمال والتفتيش دون استخدام أية برمجيات متخصصة.

### الأصول المطلوبة

يقضي هذا الأمر بإبراز أصول جميع المستندات المطلوبة بموجب هذا الأمر، فيما عدا على النحو المنوه عنه أدناه بصفة خاصة. وتقديم نسخ ضوئية من الأصول لا يمثل لهذا الأمر.

# الملحق واو - أساليب المدفوعات المتسلسلة ومدفوعات التغطية في تحويلات الأموال الإلكترونية

نظام إرسال الرسائل لدى جمعية الاتصالات المالية السلكية واللاسلكية العالمية فيما بين المصارف (سويفت) جزء، لا يتجزأ من اتصالات المراسلة المصرفية بين المؤسسات المالية التي ليس لها علاقة حساب مباشرة مع بعضها البعض. وقد استحدثت سويفت صيغا ثابتة لإرسال الرسائل من أجل الأسلوبين لتجهيز المدفوعات يستخدمان فيما بين هذه المؤسسات: الأسلوب المتسلسل (أو المتتالي) وأسلوب التغطية.

وفي أسلوب الدفع المتسلسل، وكما يصف الشكل واو– ١، يتم إرسال تحويل من المؤسسة المالية للعميل المنشئ خلال أي مصرف مراسل ومنها يصل إلى المؤسسة المالية للعميل المستفيد. والخطوات المتخذة طوال هذه العملية متتالية حيث إن التخليص والتسوية يتمان بصورة مباشرة وفي كل مرحلة. وبالتالي، فإن المعلومات ذات الصلة عن المدفوعات والعملاء يمكن الحفاظ عليها على امتداد الطريق. وصيغة سويفت السارية لإرسال الرسائل المستخدمة في هذه التحويلات هي MT 103 أمر دفع مباشر للبنك المستفيد يحتوي على معلومات عن كل من المنشئ والمستفيد. و MT 103 هو أكثر صيغ الإرسال استخداما في شبكة سويفت، ويمثل ١٥ في المائة من إجمالي حجم رسائل سويفت.

وأسلوب الدفع للتغطية يستخدم أيضا مصارف مراسلة للتورط في إرسال التحويلات من بنك غير مرتبط إلى بنك آخر. بيد أنه كما يوضح الشكل واو– ١، فإن الافتقار إلى علاقة مصرفية مباشرة يتطلب وجود حسابات مراسلة بين البنوك لتسهيل إجراء التسويات. وفي هذه الحالة، قد يصدر البنك المنشئ تعليمات بصورة مباشرة إلى البنك المستفيد بأن يدفع إلى العميل ويخطره بأن تحويل الأموال «لتغطية» الالتزام بالدفع قد تم ترتيبه من خلال علاقة منفصلة فيما بين المصارف. وبعدئذ يمكن أن تتم تسوية الأموال من خلال مراسل آخر، إن لم تكن هناك علاقة قائمة بين البنك المراسل للبنك المنشئ وبين البنك المراسل للمؤسسة المستفيدة. وبهذه الطريقة، يمكن للعميل المستفيد أن يحصل على إضافة لحسابه بواسطة مصرفه قبل أن تكتمل التسوية فيما بين المصارف، خاصة حيثما توجد علامة تجارية راسخة. كذلك فإن مدفوعات التغطية كثيرا ما تستخدم للمساعدة في تقليل التكاليف الشاملة للمعاملات، وتوقيت المعاملات التجارية بالنسبة للمصارف القائمة بالتخليص.

وفي سياق نظام سويفت لإرسال الرسائل، فالأمر الصادر من مصرف لمصرف إلى مصرف مراسل لتغطية التزام البنك المنشئ للدفع للمصرفي المستفيد النهائي، يتم باستخدام MT 202. وتستخدم هذه الرسائل في المحل الأول لتغطية المدفوعات ولإجراء التسويات فيما بين المؤسسات المالية (مثلا مبادلات العملية الأجنبية، ومدفوعات الفائدة، وما إلى ذلك). ومن المهم ملاحظة أن المصرف المراسل الذي يتلقى MT 203 لتغطية تعليمات بالدفع لايتلقى MT 103، الأمر الذي يعني أن هذا المصرف يعجز عن رصد أو غربلة تفاصيل المدفوعات المتضمنة في MT 103 أو تحديد الغرض من التحويلات (أي مدفوعات للتغطية أو تسوية فيما بين المصارف). ولهذا السبب، فإنه من المهم أن يحصل المحقق على كل أوامر MT 103 الواردة والصادرة المتعلقة بمدفوعات التغطية.

**الشكل واو– ١ : أساليب المدفوعات المتسلسلة / المتتالية ومدفوعات التغطية**

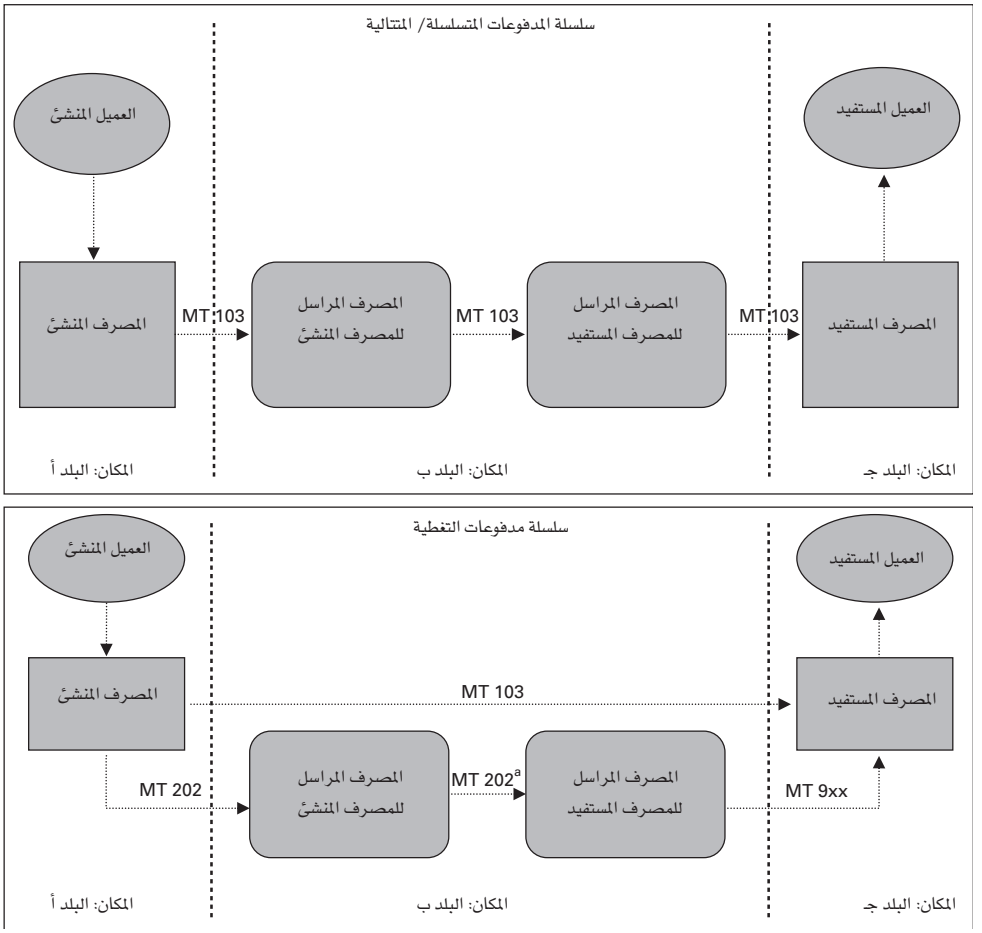


المصدر: مأخوذ بتصرف من *Basel Committee on Banking Supervision, "Due Diligence and Transparency Regarding Cover Payment Messages Related to Cross-Border Wire Transfers" (May 2009), p. 3.*

أ – والبديل أن ذلك يمكن أن يكون نظاما محليا للتسوية.

### *معايير جديد لمدفوعات التغطية (MT 202 COV)*

لم يعالج فريق العمل المالي سوى المدفوعات المتتالية المباشرة (أو SWIFT MT 103) وفيها تنتقل المعلومات المرسلة للمؤسسة المستفيدة بالبرق خلال وسطاء شتى (مثلما طالبت التوصية السابعة لفريق العمل المالي المعنية بالتحويلات البرقية). ولم يعالج الفريق سيناريوهات مدفوعات التغطية التي لا يتم فيها إرسال معلومات المدفوعات المتاحة للمؤسسة المالية المنشئة إلى المصارف المراسلة المنخرطة في إجراء المدفوعات. ونتيجة لذلك، فإن استخدام مؤسسات مالية متعددة والاعتماد على العلاقات فيما بين المصارف لتسهيل إرسال التحويلات نيابة عن عميل ما إلى مستفيد ما يسكن في مكان آخر (أو بلد آخر) قد أثار شواغل بشأن الحفاظ على المعلومات وشفافيتها والتداعيات المحتملة لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة في سياق تحويلات الأموال الدولية (للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه المسألة، انظر الإطار واو– ١)

### الإطار واو– ١ إخفاء المعلومات المتعلقة بالعميل المنشئ

لإخفاء المعلومات المتعلقة بالعميل المنشئ، قد لا تحتوي التحويلات على معلومات كاملة، وتتضمن دقات رموز أساسية لا معنى لها، أو أسماء زائفة للعملاء (مثل «ميكي ماوس»). وحسب لجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية «فإنه حيث تكون المساحات الخالية لا معنى لها أو غير كاملة على نحو ظاهر، يمكن إدراج إشارات استجابات، مثلا (١) الاتصال بالبنك المنشئ أو بنك وسيط في تغطية سابقة بغية توضيح أو استكمال المعلومات المتلقاة في المساحات المطلوبة؛ (٢) دراسة ما إذا كان ينبغي تقييد العلاقة مع مصرف مراسل أو مصرف وسيط في تغطية سابقة أو إنهاؤها أم لا؛ ويتعين على المصارف أن تبلغ جهة الإشراف عليها بمثل هذه الأحوال، (٣) الإبلاغ عن نشاط مشبوه للسلطات المحلية، عندما يفي الوضع بالتعريف المحلي لاشتراطات الإبلاغ[أ]. أو تنشئ هذه الإجراءات، سجلات مصرفية داخلية تساعد المحقق في اقتفاء أثر الأموال المغسولة وكشفها.

*ملحوظة أ:* لجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية: «اليقظة والشفافية الواجبين فيما يتعلق برسائل مدفوعات التغطية المرتبطة بالتحويلات البرقية عبر الحدود (مايو ٢٠٠٩)، الفقرة ٣٠.

### الإطار واو– ٢ رصد سجلات المؤسسات المالية

تستخدم المؤسسات المالية بصفة عامة نوعين من الرصد فيما يتعلق بالتحويلات البرقية:

١- **فرز العقوبات.** إن هذا النظام الذي يدار بطريقة آلية وفي الوقت الفعلي، يقرأ المعلومات المتعلقة بالمنشئ، والمستفيد، والمدفوعات ويراجع أي اسم ويطابقه على قوائم الأمم المتحدة الخاصة بالعقوبات وغيرها من القوائم. فإذا كان هناك تطابق، يتم عزل الرسالة للمراجعة، وإما أن تطلق المدفوعات لتجهيزها وإما يتم إبلاغ وحدة التحريات المالية أو أي مسؤولين مختصين آخرين. وتخلق هذه العملية برمتها سجلات إلكترونية وورقية يتعين على المحقق طلبها من المصرف ومراجعتها.

٢- **الرصد اللاحق.** وهو يتم بعد الإرسال ويستخدم نهجا يستند للمخاطر لدراسة أنماط النشاط التي تبدو غير معتادة أو يحتمل أن تكون مشبوهة. وتولد هذه العملية أيضا سجلات يتعين على المحقق طلبها من المصرف ومراجعتها.

وقد استحدثت سويفت باعتبارها القائد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية فيما بين البنوك وفي محاولة لتوحيد معايير ممارسات إرسال رسائل مدفوعات التغطية الدولية، معايير لكل مدفوعات التغطية. وترمي MT 202 COV الجديدة وهي ببساطة صورة أخرى من MT202 إلى توفير شفافية أكبر يجعل كل معلومات المدفوعات المتاحة للمؤسسة المنشئة متاحة أيضا للمؤسسات الأخرى المشتركة في عملية الدفع.

وتكرر MT 202 COV، والتي يتعين حاليا استخدامها في كل مدفوعات التغطية، مجالات معلومات معينة من MT 103 (ألا وهي مجالات معلومات المنشئ والمستفيد). وربما لا تزال MT 202 مستخدمة لمدفوعات التسوية فيما بين المصارف، لكن ليس لمدفوعات التغطية. ويتطلب إنشاء هذا المعيار الجديد حاليا أن تطبق المؤسسات المالية، خاصة

المصارف المراسلة، ممارسات الرصد المستند للمخاطر على معلومات العملاء والمدفوعات التي لم تكن سرية بالنسبة لها من قبل.

ورغم أن MT 202 COV لا تلزم بإدراج كل المعلومات التي تحدد العميل والمؤسسة المالية، فإنه من المهم ملاحظة أن سويفت لا تلعب دورا في المصادقة على المعيار وضبطه. فهذه المسؤولية تقع على كاهل المؤسسات الأعضاء نفسها. إن نظام سويفت يرفض التحويل الذي يكون فيه مكان الفراغ المخصص لاسم المنشئ والمستفيد خاليا، بيد أنه لا يستطيع تحديد ما إذا كانت المعلومات المدرجة في هذه الفراغات تحوي بيانات زائفة أو غير كاملة. ويصف الإطار واو– ٢ أسلوبين تسعى بهما المؤسسات المالية لإرسال معلومات التحويل برقيا.

# الملحق زاي– عينة لنموذج ملامح مالية

**ملامح مالية**

| اللقب | الرقم المرجعي |
|---|---|
| الاسم الأخير | |
| اسم الشهرة | تاريخ الميلاد |
| العنوان | |

☐ تجاري ☐ مخدرات

ضابط القضية الجنائية ..... فريق/ فرع .....
تليفون .....

المحقق المالي ..... فريق/ فرع .....
تليفون .....

محامي القضية الجنائية .....
تليفون ..... فاكس .....

مستشار القضية الجنائية .....
تليفون ..... فاكس .....

المحامي المالي .....
تليفون ..... فاكس .....

المستشار المالي .....
تليفون ..... فاكس .....

المحاسب الشرعي .....
تليفون ..... فاكس .....

## ملامح مالية– فهرس وقائمة مراجع

### الجزء الأول: ملامح مالية شخصية

| | | |
|---|---|---|
| الأصول | النقدية/ الأشياء الثمينة المحتجزة | |
| | حسابات مصرفية | |
| | حسابات مصرفية أخرى/ حسابات جمعية المباني | |
| | مدخرات وطنية | |
| | سندات ممتازة | |
| | أسهم | |
| | وحدات ائتمانية | |
| | وثائق تأمين على الحياة/ وهبات | |
| | مركبات آلية | |
| | قوارب/ عربات راحلة | |
| | غيرها | |
| | قيمة الهدايا المقدمة للغير | |
| الالتزامات | بطاقات ائتمان | |
| | بطاقات متاجر | |
| | اتفاقيات ائتمان | |
| | صيانة/ مدفوعات | |
| | أحكام قضائية/ غرامات/ أوامر مصادرة سابقة | |
| | التزامات/ ديون أخرى | |
| | السحب الجاري على المكشوف | |
| | الملاءة الشخصية | |
| الدخل المعلن | الوظيفة | |
| | الوظيفة السابقة | |
| | تفاصيل ضريبة الدخل | |
| | مصادر أخرى للدخل في الملكية | |
| الممتلكات | تفاصيل الممتلكات | |
| | الشاغلون | |
| | العقارات المؤجرة | |
| | العقارات المملوكة | |
| | القيمة | |
| | الرهن | |
| | رسوم عقارية أخرى للممتلكات | |
| | الإيجار السنوي (إجازة عمرية) | |
| | مصالح الغير | |
| | محتويات المنزل | |

| | | |
|---|---|---|
| المرافق العامة المسؤولية العقارية | رسوم مجتمعية | |
| | أسعار المياه | |
| | الكهرباء | |
| | الغاز | |
| | الهاتف | |
| | الهاتف المحمول | |
| | التأمين على الممتلكات | |

## الجزء ٢ : الملامح المالية التجارية

| | | |
|---|---|---|
| الأصول التجارية | حسابات مصرفية | |
| | مركبات آلية | |
| | مصنع/ آلات، إلخ | |
| | مكتب/ تركيبات وتجهيزات تجارية | |
| | ممتلكات قيمة أخرى | |
| | الرصيد المتداول | |
| | العمل قيد التنفيذ | |
| | المدينون المضمونون بالكامل | |
| | المدينون المضمونون جزئيا | |
| الالتزامات التجارية | المستخدمون | |
| | دائنون مضمونون بالكامل | |
| | دائنون مضمونون جزئيا | |
| | بطاقات ائتمان | |
| | بطاقات مدينة | |
| | اتفاقيات ائتمانية | |
| | دين مباشر/ أوامر قائمة | |
| | أحكام محاكم | |
| | أوامر إغلاق/ تصفية طوعية | |
| | التزامات تعاقدية أخرى | |
| | ضريبة شركات/ ضريبة دخل | |
| | ضريبة القيمة المضافة | |
| مصلحة تجارية | تقييم أولي | |
| | شركة تضامن تجارية/ شركة | |
| | مديرو الشركة/ الشركاء | |
| | توثيق مستندات الشركة | |
| | مصلحة في المشروع | |
| | ملكية يمكن تحويلها لمال يحوزها المشروع | |

| | | |
|---|---|---|
| المقار والمرافق التجارية | شاغلون آخرون | |
| | التزامات | |
| | رهن (تجاري) | |
| | تكليفات أخرى على الممتلكات | |
| | أسعار/ مصروفات تجارية | |
| | أسعار المياه (تجارية) | |
| | الكهرباء (تجارية) | |
| | الغاز (تجاري) | |
| | الهاتف (تجاري) | |
| | تأمين المقر والمرافق (التجارية) | |
| | تأمين المحتويات (تجارية) | |
| | مطالبات التأمين على الشركة | |

## الجزء الأول: الملامح المالية الشخصية لـ.....

***الدخل المعلن***

**الوظيفة**

| | الوظيفة الحالية | الوظيفة السابقة |
|---|---|---|
| اسم رب العمل أو صاحب مهنة حرة: | | |
| المهنة: | | |
| صافي الدخل: | | |
| الأسبوعي/ الشهري/ أو السنوي: | | |
| تاريخ البدء : | | |
| تاريخ المغادرة : | | |
| ملاحظات : | | |

**تفاصيل ضريبة الدخل**

| | |
|---|---|
| الفترة المشمولة : | |
| رقم الضريبة المرجعي: | |
| الضريبة المدفوعة | |
| مكتب الضريبة: | |
| ملاحظات: | |

### مصادر الدخل الأخرى

| | |
|---|---|
| مصدر الدخل | |
| ملاحظات | |

## *الممتلكات*

### تفاصيل الممتلكات

| | الممتلكات الحالية | العنوان السابق |
|---|---|---|
| العنوان الكامل والرمز البريدي: | | |
| تاريخ الشراء: | | |
| سعر الشراء : | | |
| القيمة الحالية : | | |
| قيمة آخر تاريخ: | | |
| اسم القائم بالتقييم وعنوانه: | | |
| الاسم الذي يتم به الاحتفاظ بالملكية: | | |
| الرهن/ التكليفات: | | |
| نسخة مكتب سجل الأراضي مرفق (سنويا/ شهريا) والتاريخ : | | |
| ملاحظات: | | |

### الرهن

| | |
|---|---|
| اسم الراهن: | |
| عنوان الراهن: | |
| اسم الحساب (أسماء الحسابات): | |
| رقم الحساب: | |
| المبلغ المقترض: | |
| تاريخ البدء: | |
| رصيد الحساب: | |
| أسبوع/ شهر السداد: | |
| أسلوب السداد: | |
| المتأخرات: | |
| ملاحظات: | |

### تكليفات أخرى على الملكية

| | |
|---|---|
| حائز التكليف: | |
| العنوان: | |
| مبلغ التكليف: | |
| تاريخ التكليف: | |
| سبب التكليف: | |
| ملاحظات: | |

### الإيجار السنوي (عقار للإيجار)

| | |
|---|---|
| اسم المؤجر: | |
| عنوان المؤجر: | |
| الأجر المستحق شهريا/ سنويا | |
| تاريخ الاستحقاق | |
| أسلوب السداد: | |
| ملاحظات: | |

### مصلحة الغير في الممتلكات

| | |
|---|---|
| الوضع: | |
| الاسم: | |
| المبلغ: | |
| رهن المساهمة: | |
| مصروفات المساهمة: | |
| ملاحظات: | |

### محتويات المنزل (القيمة الكبيرة فقط، والأنتيكات، واللوحات، والمجوهرات، ... إلخ، والفيديوهات/ الصور)

| الوصف | القيمة |
|---|---|
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| ملاحظات | |

**رسوم مجتمعية**

| | رسوم مجتمعية | أسعار المياه | الكهرباء | الغاز |
|---|---|---|---|---|
| السلطة المسدد لها : | | | | |
| المستحق سنويا: | | | | |
| موعد وطريقة السداد : | | | | |
| متأخرات حالية: | | | | |
| ملاحظات: | | | | |

**الهاتف**

| | الهاتف | الهاتف المحمول |
|---|---|---|
| رقم الهاتف: | | |
| السلطة المسدد إليها: | | |
| المستحق سنويا: | | |
| موعد وطريقة السداد: | | |
| المتأخرات الحالية: | | |
| الفواتير حسب البنود المرفقة(سنويا/ شهريا): | | |
| ملاحظات: | | |

**التأمين على الممتلكات**

| | |
|---|---|
| شركة التأمين: | |
| المبلغ المؤمن عليه: | |
| المخاطر المغطاة: | |
| المبلغ المسدد أسبوعيا/ سنويا: | |
| موعد السداد: | |
| طريقة السداد: | |
| أي مخاطر خاصة: | |
| ملاحظات: | |

***النقدية***

**النقدية / الأشياء الثمينة التي تحتجزها الشرطة / الجمارك**

| | |
|---|---|
| المبلغ/ القيمة: | |
| مكان الإيداع: | |
| تاريخ الإيداع: | |
| مرجع الإيداع: | |
| من أين تم الاحتجاز: | |
| التقييد (سنويا/ شهريا): | |
| ملاحظات: | |

**الحسابات المصرفية / حسابات جمعية البنك**

| | |
|---|---|
| اسم المصرف: | |
| عنوان المصرف: | |
| رمز الفرز: | |
| رقم الحساب: | |
| نوع الحساب: | |
| الاسم الكامل لصاحب الحساب: | |
| الرصيد الحالي: | |
| دوران الائتمان السنوي: | |
| دوران المديونية السنوية: | |
| ملاحظات: | |

**المدخرات الوطنية**

| | |
|---|---|
| أرقام الشهادات: | |
| القيمة: | |
| مكان الاحتفاظ بها: | |
| المبلغ المحتفظ به وتاريخ اكتسابه: | |
| ملاحظات: | |

**السندات الممتازة**

| | |
|---|---|
| أرقام الشهادات: | |
| القيمة: | |
| مكان الاحتفاظ بها: | |
| المبلغ المحتفظ به وتاريخ اكتسابه: | |
| ملاحظات: | |

**الأسهم**

| | الأسهم المشهرة | الأسهم غير المشهرة |
|---|---|---|
| اسم الشركة: | | |
| مبلغ الحيازة: | | |
| مكان الشهادات: | | |
| قيمة الحيازة: | | |
| مكتب تحويل الأسهم: | | |
| ملاحظات: | | |

**وحدات ائتمانية**

| | | |
|---|---|---|
| وصف الائتمان: | | |
| عدد الوحدات المحتفظ بها: | | |
| القيمة: | | |
| اسم وعنوان الحائز: | | |
| ملاحظات: | | |

**وثائق التأمين على الحياة / الهبات**

| | |
|---|---|
| شركة التأمين: | |
| عنوان الفرع: | |
| تفاصيل الوثيقة : | |
| قيمة الاسترداد: | |
| المستفيد: | |
| مبلغ قسط التأمين أسبوعيا/ شهريا/ سنويا: | |
| طريقة وتاريخ السداد: | |
| الرهن المرتبط (سنويا/ شهريا): | |
| ملاحظات: | |

**المركبات الآلية، القوارب/ العربات الراحلة: إلخ**

| | المركبات الآلية | القوارب/ العربات الراحلة... إلخ |
|---|---|---|
| الطراز والموديل: | | |
| الموقع: | | |
| علامة التسجيل (إن كانت سارية): | | |
| تفاصيل عن البائع (المركبات الآلية): | | |

| | المركبات الآلية | القوارب/ العربات الراحلة، إلخ |
|---|---|---|
| سعر الشراء: | | |
| القيمة الحالية: | | |
| القيّم (المسجل): | | |
| شراء الإيجار (سنوي/ شهري): | | |
| اسم الشركة: | | |
| عنوان الشركة: | | |
| تاريخ الاتفاق: | | |
| رصيد الاتفاق: | | |
| ملاحظات: | | |

### ممتلكات شخصية أخرى

| الوصف | الحائز | المكان | سعر الشراء | القيمة |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| ملاحظات: | | | | |

### هدايا للغير

| الوصف | الحائز | المكان | سعر الشراء | القيمة |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |

## *الالتزامات*

### بطاقات الائتمان

| | |
|---|---|
| اسم البطاقة، أي المنفذ: | |
| المبلغ المستحق أو الائتمان: | |
| متوسط المدفوعات المسددة: | |
| اسم الحائز: | |
| ملاحظات: | |

### بطاقات المتاجر

| | |
|---|---|
| اسم البطاقة: | |
| المبلغ المستحق أو الائتمان: | |
| متوسط المبالغ المسددة: | |
| اسم الحائز: | |
| ملاحظات: | |

### اتفاقات الائتمان

| | |
|---|---|
| اسم الشركة: | |
| الفرع: | |
| غرض القرض: | |
| المبلغ المقترض: | |
| المبلغ المستحق: | |
| مبلغ المدفوعات الشهرية: | |
| المتأخرات: | |
| ملاحظات: | |

### مدفوعات الصيانة

| | |
|---|---|
| محكمة/ مكتب: | |
| تاريخ الأمر: | |
| المستفيد: | |
| مبلغ المدفوعات المسددة: | |
| موعد السداد: | |
| طريقة السداد: | |
| ملاحظات: | |

### أحكام المحاكم/ الغرامات/ أوامر المصادرة السابقة

| | |
|---|---|
| المحكمة: | |
| تاريخ الأمر: | |
| المستفيد: | |
| مبلغ المدفوعات المسددة: | |
| تاريخ السداد: | |
| طريقة السداد: | |
| ملاحظات: | |

**خصوم/ ديون أخرى**

| | |
|---|---|
| الدائن: | |
| عنوان الدائن: | |
| مبلغ الدين/ الالتزام: | |
| خصائص الدين: | |
| ملاحظات: | |

**السحب الفعلي على المكشوف**

| | |
|---|---|
| المصرف: | |
| العنوان/ رقم الهاتف: | |
| رمز الفرز/ رقم الحساب: | |
| المبلغ: | |
| ملاحظات: | |

**الملاءة الشخصية**

| | |
|---|---|
| أمر الإفلاس (السنة/ الشهر): | |
| تاريخ الأمر: | |
| الأمين/ الحارس القضائي: | |
| العنوان: | |
| عنوان الاتصال ورقم الهاتف: | |
| ملاحظات: | |

**الجزء الثاني: ملامح مالية تجارية لـ....**

***مصلحة تجارية***

***تقييم أولي***

| | |
|---|---|
| تاجر وحيد والمقر والمرافق التجارية ممتلكات يمكن تحويلها لنقد (سنويا/ شهريا): | |
| مصلحة جوهرية في شركة تضامن/ شركة محدودة والمصلحة هي نفسها ملكية يمكن تحويلها لنقد (سنويا/ شهريا): | |
| شركة تضامن/ شركة تحوز ممتلكات يمكن تحويلها لنقد (سنويا/ شهريا): | |
| ملاحظات: | |

### شركة تضامن تجارية / شركة

| | |
|---|---|
| الاسم: | |
| تاريخ البدء: | |
| رقم سجل الشركة (إن كان ساريا): | |
| رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة : | |
| العنوان التجاري: | |
| العنوان المسجل: | |
| ملاحظات: | |

### مديرو الشركة / الشركاء

| | |
|---|---|
| الاسم: | |
| العنوان: | |
| المنصب: | |
| ملاحظات: | |

### توثيق مستندات الشركة

| | | | |
|---|---|---|---|
| بتاريخ تفاصيل الشركة (السنة/ الاسم) : | | بتاريخ : | |
| بتاريخ الحسابات المالية (السنة/ الاسم) : | | بتاريخ : | |
| بتاريخ العائد السنوي: | | بتاريخ : | |
| ملاحظات: | | | |

### مصلحة الرعايا في المشروع

| التفاصيل | القيمة |
|---|---|
| | |
| ملاحظات: | |

### الممتلكات التي يمكن تحويلها لنقد التي يحتفظ بها المشروع

| التفاصيل | القيمة |
|---|---|
| | |
| ملاحظات: | |

***مقار ومرافق المشروع***

**الأصول**

| | |
|---|---|
| الاسم التجاري: | |
| العنوان التجاري: | |
| حيازة حرة/ حيازة بالإيجار/<br>مؤجرة (إن كانت مؤجرة انظر أدناه): | |
| الأرض المسجلة (السنة/ الاسم): | |
| رقم سند الملكية: | |
| سعر الشراء: | |
| تاريخ الشراء: | |
| المبلغ القائم غير المسدد: | |
| القيمة الحالية: | |
| المتأخرات الحالية: | |
| تاريخ آخر تقييم: | |
| اسم القائم بالتقييم: | |
| عنوان القائم بالتقييم: | |
| ملاحظات: | |

**شاغلون آخرون**

| | |
|---|---|
| إيجار من الباطن لجزء من المقر والمرافق<br>(السنة/ الاسم) : | |
| تفاصيل إيجار المساحة الأولى المؤجرة من الباطن: | |
| اسم المستأجر: | |
| عنوان المستأجر: | |
| المبلغ المسدد: | |
| لمن سدد: | |
| تفاصيل إيجار المساحة الثانية من الباطن: | |
| اسم المستأجر: | |
| عنوان المستأجر: | |
| المبلغ المسدد: | |
| لمن سدد: | |
| تفاصيل أي حصيلة للغير: | |
| ملاحظات: | |

### المقار والمرافق المؤجرة

| | |
|---|---|
| اسم المؤجر: | |
| عنوان المؤجر: | |
| إيجار أسبوعي/ شهري: | |
| كيفية السداد/ ممن: | |
| ملاحظات: | |

### الرهن

| | |
|---|---|
| اسم الراهن: | |
| عنوان الراهن: | |
| رقم الحساب: | |
| اسم الحساب (الحسابات): | |
| مبلغ القرض: | |
| المدفوعات أسبوعيا/ شهريا: | |
| كيفية السداد: | |
| ملاحظات: | |

### تكليفات أخرى على الممتلكات

| | |
|---|---|
| اسم حائز التكليف: | |
| عنوان حائز التكليف: | |
| مبلغ التكليف: | |
| تاريخ التسجيل: | |
| ملاحظات: | |

### مصروفات الأعمال

| | الأسعار/ رسوم الأعمال | المياه | الكهرباء | الغاز | الهاتف |
|---|---|---|---|---|---|
| المبلغ المدفوع: | | | | | |
| المبلغ المدفوع أسبوعيا/ شهريا: | | | | | |
| أسلوب السداد: | | | | | |
| المتأخرات الحالية: | | | | | |
| ملاحظات: | | | | | |

### التأمين على الأعمال

| | المقر والمرافق | المحتويات |
|---|---|---|
| اسم المؤمّن: | | |
| عنوان المؤمّن: | | |
| المبلغ المؤمّن عليه: | | |
| المخاطر المغطاة: | | |
| المدفوعات أسبوعيا/ شهريا: | | |
| كيفية السداد/ ممن: | | |
| ملاحظات: | | |

### مطالبات الشركة بالتأمين

| | |
|---|---|
| شركة التأمين: | |
| تاريخ المطالبة: | |
| نوع المطالبة: | |
| المبلغ المطالب به: | |
| المبلغ المدفوع: | |
| تاريخ السداد: | |
| طريقة السداد: | |
| نسخة مرفقة من المطالبة (السنة/ الاسم): | |
| ملاحظات: | |

## *الأصول التجارية*

### الحسابات المصرفية التجارية

| | |
|---|---|
| اسم المصرف: | |
| عنوان الفرع: | |
| رمز الفرز: | |
| رقم الحساب: | |
| اسم الحساب (الحسابات): | |
| الرصيد الجاري: | |
| تاريخ الرصيد: | |
| إجمالي الائتمان الدائر: | |
| إجمالي الدين الدائر: | |
| القائمون بالتوقيع على الحساب: | |
| الاسم: | |
| ملاحظات: | |

### المركبات الآلية، المصنع/ الآلات، إلخ

| | المركبات الآلية | المصنع/ الآلات، إلخ |
|---|---|---|
| الطراز والموديل: | | |
| علامة التسجيل إن كانت سارية: | | |
| تفاصيل عن البائع (المركبات الآلية): | | |
| سعر الشراء: | | |
| القيمة الحالية: | | |
| الحارس (المسجل): | | |
| الشراء بالإيجار (سنة/ اسم): | | |
| اسم الشركة: | | |
| عنوان الشركة: | | |
| تاريخ الاتفاق: | | |
| رصيد الاتفاق: | | |
| ملاحظات: | | |

### المكتب/ التركيبات والتجهيزات التجارية

| | |
|---|---|
| الطراز والموديل: | |
| الرقم المسلسل: | |
| سعر الشراء: | |
| القيمة الحالية: | |
| الشراء بالإيجار (سنة/ اسم): | |
| اسم الشركة المؤجرة: | |
| عنوان الشركة: | |
| تاريخ الاتفاق: | |
| ملاحظات: | |

### ممتلكات قيمة أخرى

| | |
|---|---|
| تفاصيل: | |
| تفاصيل التسجيل إن كان ساريا: | |
| سعر الشراء: | |
| القيمة الحالية: | |
| الحارس/ المكان: | |
| بالإعارة/ (سنة/ اسم): | |
| اسم الشركة: | |
| عنوان الشركة: | |

| | |
|---|---|
| تاريخ الاتفاق: | |
| رصيد الاتفاق: | |
| ملاحظات: | |

**الرصيد المتداول**

| التفاصيل | القيمة | تاريخ القيمة |
|---|---|---|
| | | |
| ملاحظات: | | |

**العمل قيد التنفيذ**

| التفاصيل | القيمة | تاريخ القيمة |
|---|---|---|
| | | |
| ملاحظات: | | |

**مدينون مضمونون بالكامل (مشروعات أعمال)**

| الاسم | العنوان | المبلغ | الضمان |
|---|---|---|---|
| | | | |
| ملاحظات: | | | |

**المدينون المضمونون جزئيا (مشروعات أعمال)**

| الاسم | العنوان | المبلغ | الضمان |
|---|---|---|---|
| | | | |
| ملاحظات: | | | |

***التزامات تجارية***

**المستخدمون**

| | |
|---|---|
| العاملون كل الوقت: | |
| العاملون جزءا من الوقت: | |
| الأجور القائمة غير المسددة: | |
| ملاحظات: | |

### الدائنون المضمونون بالكامل

| الاسم | العنوان | المبلغ | الضمان |
|---|---|---|---|
| | | | |
| ملاحظات: | | | |

### الدائنون المضمونون جزئيا

| الاسم | العنوان | المبلغ | الضمان |
|---|---|---|---|
| | | | |
| ملاحظات: | | | |

### بطاقات الائتمان، بطاقات المديونية

| | بطاقات الائتمان، | بطاقات المديونية |
|---|---|---|
| اسم البطاقة: | | |
| مبلغ الائتمان المستحق: | | |
| متوسط المدفوعات المسددة: | | |
| اسم الحائز: | | |
| ملاحظات: | | |

### ترتيبات الائتمان (مشروعات أعمال)

| | |
|---|---|
| اسم الشركة: | |
| الفرع: | |
| غرض القرض: | |
| المبلغ المقترض: | |
| الملبغ المستحق: | |
| المدفوعات المسددة شهريا: | |
| المتأخرات: | |
| ملاحظات: | |

### الدين المباشر / الأوامر القائمة غير المسددة

| | |
|---|---|
| اسم المصرف: | |
| تفاصيل عن الفرع: | |
| رقم الحساب: | |

| | |
|---|---|
| اسم الحساب (الحسابات): | |
| المبلغ أسبوعيا/ شهريا: | |
| تاريخ الاستحقاق: | |
| مستحق إلى: | |
| ملاحظات: | |

### أحكام المحاكم

| | |
|---|---|
| المحكمة: | |
| تاريخ الأمر: | |
| مبلغ الأمر: | |
| أسلوب السداد: | |
| ملاحظات: | |

### أمر الإغلاق/ التصفية الطوعية

| | |
|---|---|
| الإغلاق (السنة/ الاسم): | |
| التصفية (السنة/ الاسم): | |
| تاريخ الأمر: | |
| القرار: | |
| ملاحظات: | |

### التزامات تعاقدية أخرى

| التفاصيل | المبلغ | تاريخ الاستحقاق |
|---|---|---|
| | | |
| ملاحظات: | | |

### ضرائب الشركات/ ضرائب الدخل

| | |
|---|---|
| اسم مفتش الضرائب: | |
| عنوان مفتش الضرائب: | |
| المنطقة: | |
| الرقم المرجعي: | |
| المبلغ المستحق: | |
| ملاحظات: | |

**ضريبة القيمة المضافة**

| | |
|---|---|
| مكتب ضريبة القيمة المضافة: | |
| العنوان: | |
| رقم تسجيل ضريبة القيمة المضافة: | |
| المبلغ المستحق: | |
| الملاحقة الوشيكة (سنة/ اسم) : | |
| ملاحظات: | |

**مواد بشأن المقار والمرافق التي يسيطر عليها المسند إليه لكنها لا تخصه (مثل السلع بالإيجار، أو بالقرض، أو من أجل الإصلاح، أو في غير ذلك يطالب بملكيتها شخص آخر) (ينبغي البحث عن أدلة تؤيد المطالبة).**

| البند | القيمة | مصلحة الغير |
|---|---|---|
| | | |
| ملاحظات: | | |

المصدر: مستنسخ من Theodore S. Greenberg, Linda M. Samuel, Wingate Grant, and Larissa Gray, *Stolen Asset Recovery—A Good Practices Guide to Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (Washington, DC: World Bank, 2009), 213.

# الملحق حاء - نقاط محتملة للمناقشة مع من يتم الارتباط بهم بصلات - مرحلة المساعدات غير الرسمية

**نقاط المناقشة**

- تحقق من المعلومات التي حصلت عليها.
- احصل على معلومات وتحريات من أجل تعقب أثر الأصول وإجراء التحقيقات، بما في ذلك التحريات المالية من خلال وحدات التحريات المالية.
- احصل على معلومات عن الخلفية لدعم طلبات تقديم المساعدات القانونية المتبادلة لتعقب الأصول واحتجازها أو تقييدها (مثلا، أسماء الشهود وتواريخ ميلادهم وعناوينهم، وأماكن الحسابات المصرفية، الصلة بين الأصول والجريمة أو الجاني).
- تأكد من أي اشتراطات أو إجراءات للحصول على تدابير غير قسرية.
- اعرف أي خيارات متاحة لاتخاذ تدبير مؤقت طارئ. (غير المساعدات القانونية المتبادلة) لتفادي خطر التبديد. فإذا كانت مثل هذه الخيارات متوافرة، فما هي الإجراءات والاشتراطات اللازمة لذلك؟
- حدد الاحتياجات الإضافية: العجلة، والسرية، والإجراءات التي يتعين اتباعها.
- راجع إستراتيجية القضية، بما في ذلك العراقيل المحتملة التي تعترض التعاون الدولي، وخير مكان (أماكن) لعقد المحاكمة، وإمكانية إجراء تحقيق مشترك أو استخدام مؤتمرات القضايا.
- وحيثما توجد وكالات تحقيق متعددة، حدد الوكالات ذات الصلة التي يمكن أن تقدم يد المساعدة.
- راجع مسألة الموارد.
- احصل على توجيهات بشأن الخطوات التالية بما في ذلك متطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والعمليات والاتصالات.

**قضايا يتعين وضعها في الاعتبار (وتوضيحها مع النظراء قبل مناقشة الموضوع)**

- قد يتطلب الأمر مذكرة تفاهم للتقاسم في بعض الولايات القضائية.
- الفروق في التقاليد القانونية ونظم المصادرة يمكن أن تسفر عن فروق فيما يمكن تقديمه، وما هو مطلوب، وما هي العملية.
- المعلومات التي تقدمها يمكن أن تستخدمها ولاية قضائية أجنبية لإقامة دعواها الخاصة.
- المعلومات التي تطلبها يتعين جمعها بصورة قانونية في كل من الولاية القضائية الطالبة والمقدم لها الطلب.
- في القضايا الكبرى ادرس التحقيق المشترك والاجتماع مع النظراء وجها لوجه.

# الملحق طاء- نموذج معياري لطلب المساعدة القانونية المتبادلة وأفكار مفيدة عن الصياغة

**خطاب طلب**

مقدم إلى: *[اسم وعنوان السلطة المركزية في الولاية القضائية المقدم لها الطلب]*

من: *[اسم وعنوان القاضي، أو المدعي العام، أو السلطة المركزية، أو أي سلطة مختصة أخرى بموجب القانون المحلي في الولاية القضائية الطالبة]*

*[أنا/ نحن]* أقدم هذا الطلب بموجب *[أدرج التشريع المحلي ذا الصلة الذي يصرح بالطلب]*. *[أنا/ نحن]* لي الشرف أن أطلب مساعدتكم بالنسبة إلى *[تحقيق أو محاكمة]* جنائية تجريها *[اسم الوكالة]*.

- *أدرج أسماء المحققين والمدعين العامين الذين يقودون الإجراءات ومعلومات عن وسيلة الاتصال بهم.*

***الأساس القانوني***

*هذا الطلب مقدم بموجب [اذكر الأساس القانوني (مثل معاهدة محلية أو متعددة الأطراف].*

***طبيعة المسألة الجنائية***

يتعلق هذا الطلب *[بمحاكمة في مواجهة أو تحقيق جار يتضمن أو يقيد أصولا مشتبها في أنها عائدات جريمة وتخضع لإجراءات المصادرة في مواجهة] الأشخاص التالية أسماؤهم [أدرج قائمة بالمستهدفين]*

- *حدد الأصول التي يتعين تقييدها. ومن الأفضل عادة إدراج قائمة بهذه الأصول في ملحق والإشارة إلى أن الملحق مرفق.*
- *أدرج المستهدف (المستهدفين) مع أكبر قدر ممكن من المعلومات - رقم جواز السفر، تاريخ ومحل الميلاد، الجنسية، العنوان، رب العمل.*

يتم *التماس المساعدات بالنسبة للجرائم التالية:* [أدرج قائمة بالجرائم المقرر لها أقصى عقوبة] .

- *لصياغة الجرائم، من الأفضل استخدام ما تم استخدامه، في التهمة أو في التهمة المقترحة، مع إشارة للسلطة القانونية السارية. أدرج مقتطفات من القانون المحلي ذي الصلة في ملحق مع إشارة لأن الملحق مرفق.*

### غرض الطلب

بالنسبة لهذه المسألة، يطلب ما يلي: *[اذكر بإيجاز المساعدة المطلوبة]*.

- *تذكر أن المساعدة القانونية المتبادلة هي عملية تسير خطوة فخطوة. تجنب طلب كل شيء (مستندات، تقييد، مصادرة) في طلب واحد.*

### بيان الحقائق

[صف هنا الحقائق ذات الصلة في القضية بطريقة واضحة وموجزة].

- *يجب أن تكون الحقائق كافية بالنسبة للسلطة الأجنبية لكي تقيّم ما إذا كان قد تم الوفاء باشتراطات المساعدة القانونية المتبادلة (مثلا، الوصف الجنائي المزدوج) وما إذا كانت تتم الاستجابة للطلب. ويتطلب هذا إجراء تحقيقا لجمع الحقائق في الولاية القضائية الطالبة.*
- *أدرج شرحا للصلة بين الأصول والجريمة (الجرائم) أو المستهدفة (المستهدفين) .*
- *إذا طالبت باستخدام القوة القسرية (مثلا، أمر تفتيش أو أمر إبراز)، أدرج حقائق كافية لبيان أن الاشتراطات في الولاية القضائية المقدم لها الطلب مستوفاة. (للاطلاع على هذه الاشتراطات، انظر الفصل الرابع).*
- *أدرج في ملحق أي مستندات قد تساعد في تنفيذ الطلب؛ وأشر إلى أن الملحق مرفق . مثلا، أو أمر محاكم مصدق عليها، إفادة تحت القسم أو شهادة تدعم الطلب.*

### المساعدات المطلوبة

*[اذكر المساعدة المطلوبة]*. نطلب إصدار أي أمر لمحكمة مفوضة أو أي أمر ضروري آخر للتمكين من تقديم هذه المساعدة.

- *ينبغي أن يركز وصف المساعدة على تحديد ما تطلبه– وليس اسم التدبير اللازم للحصول عليه– لأن التدابير المستخدمة تتباين بين الولايات القضائية. فعلى سبيل المثال، فإن ولاية قضائية ما تستخدم أمر التفتيش والحجز للحصول على سجلات مصرفية، في حين تستخدم ولاية قضائية أخرى أوامر إبراز.*
- *قدم تبريرا كافيا للطلب، خاصة بالنسبة للتدابير القسرية.*
- *قدم تفاصيل أي إجراءات يتعين اتباعها في جمع الأدلة لضمان قبولها في المحكمة. أدرج القسم أو التحذير المطلوب أو صيغة الأدلة مثلا، ينبغي تسجيل أقوال الشهود على شريط، والوثائق يتعين التصديق عليها.*
- *بالنسبة لجهود التعقب، قدّم أكبر قدر من المعلومات عن مكان الأصول. وسيكون التعيين والتحديد على نحو أكبر مطلوبا في طلبات التقييد والمصادرة– اسم حائز الحساب، رقم الحساب، الفرع، المبلغ الذي يتعين تقييده، مكان الممتلكات، وما إلى ذلك.*
- *بالنسبة لطلبات التقييد، قد يكون من الضروري شرح خطر التبديد، أكد أن الإدانة من المرجح أن تسفر عن*

*تقييد الأصول (وإدراجها في قائمة في ملحق)، حدد السلطة الشرعية مبينا أن البلد الطالب لديه ولاية قضائية خارج إقليمه على الأصول، واشرح أي إجراءات تقييد أخرى قد تمت.*

- *بالنسبة للمواجهات، انظر في إدراج ملحق بخط مقترح لتوجيه الأسئلة.*
- *لترك المجال مفتوحا لمعلومات إضافية يمكن إضافة بيان إضافي في (رغم أنه لن يكون كافيا بذاته). على سبيل المثال، «فإنه يكون مطلوبا أيضا أن توجه الأسئلة وأن يتم جمع الأسئلة كما يبدو ضروريا لدعم التحقيق».*

### السرية

*[إذا كانت السرية مطلوبة، قدم بيانا يطلبها وأسباب أهميتها].*

### فترة التنفيذ

*[قدم تفاصيل عن موعد الحاجة للمعلومات أدرج تواريخ المحاكمة، إن توافرت. أبق الطلبات «المستعجلة» للقضايا ذات العجلة الفعلية].*

### ضمانات وتعهدات

المعاملة بالمثل: إن حكومة *[اكتب اسم الولاية القضائية الطالبة]* تتعهد بأنها ستستجيب لطلب تقدمه مستقبلا حكومة *[اكتب اسم الولاية القضائية المقدم لها الطلب]* للحصول على مساعدة مماثلة، بتقديم المساعدة التي يكون لها نفس الأثر فيما يتعلق بجريمة مماثلة والمطلوبة من حكومة *[اكتب اسم الولاية القضائية المقدم لها الطلب]* في هذه القضية.

قيود على الاستخدام: *[قد يكون من الضروري تقديم وعد بأن المعلومات لن تستخدم إلا في التحقيق المحدد*[٢٧٩]*. ولا يطالب بعض الولايات القضائية بهذا الضمان، وربما يمكن صراحة ذكر أن المعلومات يمكن استخدامها في أغراض أخرى]*[٢٨٠].

### الاتصال السابق أو استخدام قنوات أخرى

كان هناك اتصال سابق بين *[اسم الوكالة أو السلطة ذات الصلة في الولاية القضائية الطالبة]* و *[اسم الوكالة أو السلطة ذات الصلة في الولاية القضائية المقدم لها الطلب]*.

---

٢٧٩ يمكن النص على ضمان يتعلق باستخدام الأدلة على النحو التالي: «أن حكومة *[اسم الولاية القضائية الطالبة]* تتعهد بأن المعلومات والوثائق أو الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها بموجب هذا الطلب لن تستخدم إلا لأغراض الطلب فيما يتعلق بالجرائم المبينة عاليه. ويجب عدم استخدامها لأي غرض آخر، إلا بالتشاور المسبق مع السلطات المختصة *[اسم الولاية القضائية المقدم لها الطلب]* وموافقتها.

٢٨٠ في المملكة المتحدة، يتضمن النموذج المعياري الجملة التالية: ما لم يُشر لغير ذلك، فإن أي أدلة يتم الحصول عليها بموجب هذا الطلب يجوز استخدامها في أي ملاحقة جنائية أو إجراءات قضائية أخرى ترتبط بهذا التحقيق، بما في ذلك أي إجراءات للتقييد أو المصادرة، سواء كانت تتعلق بالخاضعين للتحقيق المسمين أعلاه أو أي شخص آخر يمكن أن يصبح خاضعا للتحقيق» انظر http://www.sfo.gov.uk/media/57234/sample%20letter%20of%20request%20for%20evidence.pdf.

**معلومات عن طريقة الاتصال**

إن *[القاضي، المدعي العام، أو مسؤول السلطة المركزية]*، ويمكن الاتصال به على *[عنوان الشارع، رقم الهاتف، عنوان الإيميل]* .

والمسؤول عن القضية في *[اسم وكالة إنفاذ القانون أو سلطة الادعاء]* هو *[اسم المسؤول]* ويمكن الاتصال به على *[اسم الشارع، رقم الهاتف، عنوان الإيميل]* .

**الإطار طاء- ١ صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة وأفكار مفيدة عن التنفيذ**

- اتصل بنظيرك (بما في ذلك من خلال الاجتماع وجها لوجه إن أمكن) من أجل:
  - التأكد من الاشتراطات العامة والخاصة بالأدلة؛
  - ناقش كيفية الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات والحصول على أمثلة لأنواع الأدلة المطلوبة،
  - تأكد من صيغة الأدلة (مثلا الإفادة تحت القسم، الأقوال الموقعة، مستندات المحاكم المصدق عليها)؛
  - ناقش التعهدات والضمانات التي قد تكون مطلوبة ؛
  - ناقش الاحتياج للاستعجال والسرية أو الإجراءات اللازمة ؛
  - التمس مساعدة في الصياغة ونماذج معيارية ؛
  - حدد ما إذا كان يمكن المشاركة في تنفيذ الطلب، قيّم الحواجز التي يحتمل أن تعطل الوفاء بالطلب، مثل التزامات الإفصاح؛
  - ناقش المسائل المتعلقة بالموارد المحتملة.
- ضمان الوفاء بالاشتراطات العامة واشتراطات الأدلة.
- استبعد الطلبات عندما تكون الممتلكات *تافهة القيمة*
- قدم وصفا واضحا وموجزا لحقائق وحالة الإجراءات في الولاية القضائية الطالبة.
- استخدم خدمات المحترفين، إذا كانت الترجمة مطلوبة.
- أدرج أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مكان الأصول والصلة بين الأصول والجريمة أو الجاني إذا كان التعقب أو التجميد مطلوبين.
- لا تطلب كل شيء (التعقب، والتجميد، والمصادرة) في طلب واحد. ابدأ مبكرا، وامض خطوة فخطوة.
- امنح الوقت الكافي لمعالجة الطلب واتخاذ الإجراء اللازم.
- اكفل استمرار تحقيقاتك وإجراءاتك المحلية لأن الأمر النهائي بالمصادرة سيكون مطلوبا قبل أن يمكن إعادة الأموال. اكفل أيضا اتباع العملية اللازمة (بما في ذلك إخطار الأطراف وإتاحة فرصة للاستئناف).

# الملحق ياء– موارد مواقع الشبكة العنكبوتية

**مبادرة استرداد الأصول المنهوبة**

- StAR: http://www.worldbank.org/star

**مجموعة البنك الدولي**

- البنك الدولي http://www.worldbank.org
- فريق نزاهة السوق المالية http://www.worldbank.org/amlcft

**الأمم المتحدة**

- الأمم المتحدة: http://www.un.org
- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة http://www.unodc.org
- أداة الأمم المتحدة لكتابة طلب المساعدة القانونية المتبادلة (لممارسي نظام العدالة فقط) .http://www.unodc.org/mla/introduction.html

**الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية**

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/index.html
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، ١٩٩٨ http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/illicit-trafficking.html
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية /http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/index.html
- اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بمكافحة رشوة المسؤولين العموميين في المعاملات التجارية الدولية ,http://www.oecd.org/document/20/0,3343,en_2649_34859_2017813_1_1_1_1,00.html
- معاهدة جنوب شرق آسيا لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .http://www.aseansec.org/17363.pdf
- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد .http://www.oas.org/juridico/english/treaties/b-58.html
- اتفاقيات مجلس أوروبا http://conventions.coe.int
  - اتفاقية مجلس أوروبا عن غسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها واحتجازها ومصادرتها، ١٩٩٠؛ واتفاقية مجلس أوروبا المنقحة عن غسل عائدات الجريمة والتفتيش عنها وحجزها ومصادرتها وعن تمويل الإرهاب، ٢٠٠٥.
  - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

- الاتفاقية المعنية بالولاية القضائية وإنفاذ الأحكام في المسائل المدنية والتجارية (اتفاقية لوغانو) http:// curia.europa.eu/common/recdoc/convention/en/c-textes/lug.htm
- قرارات مجلس أوروبا ولوائحه http://eur-lex.europa.eu
- قرار إطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي JHA /577 /2003 المعني بتنفيذ أوامر الاتحاد الأوروبي بتجميد الممتلكات أو الأدلة وتصويب القرار الإطاري للمجلس JHA /577 /2003
- القرار الإطاري لمجلس أوروبا JHA /783 /2005 في ٢٤ فبراير ٢٠٠٥ بشأن مصادرة العائدات والأدوات والممتلكات المرتبطة بالجريمة
- القرار الإطاري لمجلس أوروبا JHA /783 /2006 عن تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل بأوامر المصادرة.
- قرار المجلس JHA /845 /2007 في ٦ ديسمبر ٢٠٠٧ المتعلق بالتعاون بين مكاتب استرداد الأصول في الدول الأعضاء في مجال تعقب وتحديد العائدات من الجريمة أو الممتلكات الأخرى المتعلقة بها
- لائحة المجلس (المجلس الأوروبي) رقم ٤٤/ ٢٠٠١ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن الولاية القضائية والاعتراف بالأحكام وتنفيذها في المسائل المدنية والتجارية
- لائحة المجلس (المجلس الأوروبي) رقم ١٢٠٦/ ٢٠٠١ في ٢٨ مايو ٢٠٠١ بشأن التعاون بين المحاكم في الدول الأعضاء في نظر الأدلة في المسائل المدنية أو التجارية

- بروتوكول جماعة التنمية في جنوبي أفريقيا لمكافحة الفساد ٢٠٠١: http://www.sadc.int/index/ browse/page/122
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومحاربة الفساد والجرائم ذات الصلة، ٢٠٠٣: http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties_%20Conventions_%2Protocols/Convention%20on%20Combating%20Corruption.pdf
- اتفاقية رابطة الأمم المستقلة بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في الأمور المدنية والجنائية الخاصة بالأحوال الشخصية http://www.hcch.net/upload/wop/jdgm_info01e.pdf

### فريق العمل المالي

فريق العمل المالي http://www.fatf-gafi .org

توصيات فريق العمل المالي ٤٠ + ٩ ,http://www.fatf-gafi.org/pages/0,3417 en_32250379_32236920_1_1_1_1_1,00.html

### مبادئ مجموعة الثمانية لأفضل الممارسات

- مبادئ مجموعة الثمانية لأفضل الممارسات بشأن تتبع الأصول وتجميدها ومصادرتها .http://www.justice gov/criminal/cybercrime/g82004/G8_Best_Practices_on_Tracing.pdf
- أفضل ممارسات مجموعة الثمانية لإدارة الأصول المحتجزة http://www.apgml.org/issues/ docs/15/G8%20Asset%20Management%20Best%20practices%20042705%20 FINAL.doc

### الاتحاد الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي

- المواقع الرئيسية: .http://europa.eu/index_en.htm and http://www.consilium.europa eu/showPage.aspx?lang=EN

- المسائل المدنية والتجارية:
  - المسائل المدنية والتجارية: إطار عام لنشاط الجماعة؛ الشبكة القضائية الأوروبية؛ التعاون القضائي بين الدول الأعضاء، خدمة التوثيق، الحصول على الأدلة، الولاية القضائية، الإقرار، إنفاذ الأحكام.
    - http://ec.europa.eu/civiljustice/index_en.htm
    - http://ec.europa.eu/justice_home/doc_centre/civil/doc_civil_intro_en.htm
    - http://europa.eu/legislation_summaries/justice_freedom_security/judicial_cooperation_in_civil_matters/index_en.htm
- المسائل الجنائية:
  - الإطار العام لنشاط الجماعة http://ec.europa.eu/justice_home/doc_centre/criminal/assistance/doc_criminal_assistance_en.htm
  - ورقة خضراء عن الحصول على الأدلة في المسائل الجنائية من إحدى الدول الأعضاء إلى دولة أخرى وتأمين قبولها في المحكمة، نوفمبر ٢٠٠٩ http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2009:0624:FIN:EN:PDF

### التشريعات القطرية

- الشبكة الدولية لمعلومات غسل الأموال http://www.imolin.org
- رابطة إدارة المعرفة والمكتبة القانونية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد http://www.unodc.org (to be launched in fall 2010).

### موارد تعقب الأصول

مواقع مجانية (معلومات عامة، سجلات عامة، سجلات تجارية):

- http://www.google.com (general information, news)
- http://www.icerocket.com (blog search)
- http://www.archive.org/web/web.php (Internet archives)
- http://www.searchsystems.net ("invisible Web" search of public records, company records—worldwide)
- http://www.publicrecordfinder.com (public records, company records—worldwide)
- http://www.sec.gov/edgar.shtml (U.S. company records)
- http://www.zoominfo.com (people and company finder)
- http://www.superpages.com (people finder)

مواقع باشتراك

- http://www.worldlii.org (legislation, court decisions)
- http://www.lexisnexis.com (public records, court decisions, media, business records, people search)
- http://www.companydocuments.com (business records—worldwide)
- http://www.clear.thomsonreuters.com (public records, company records—worldwide)
- http://www.corporateinformation.com (company records)
- http://www.companieshouse.gov.uk (U.K. company records)

- http://www.pacer.gov (US court records)
- http://www.freeerisa.com (US employee benefits data)

المنظمات المهنية والدولية

- الرابطة الدولية للمدعين العامين http://www.iap-association.org/
- شبكة كامدن فيما بين الوكالات لاسترداد الأصول http://www.europol.europa.eu/publications/Camden_Assets_Recovery_Inter-Agency_Network/CARIN_Europol.pdf
- مجموعة إغمونت http://www.egmontgroup.org
- رابطة أمريكا اللاتينية لوزراء العموم http://www.aiamp.net
- معلومات المساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة http://www.aiamp.net/fichasaiamp/index.html

**موارد للمساعدة القانونية المتبادلة خاصة ببلدان معنية**

أستراليا:

- معلومات عن المساعدة القانونية المتبادلة، اتفاقيات تعاهدية، وقائمة مراجعة http://www.ilsac.gov.au
- معلومات عن العمليات المالية، خدمة الوثائق، الحصول على الأدلة، ونموذج خطاب طلب http://www.ag.gov.au/www/agd/agd.nsf
- وزارة الشؤون الخارجية http://www.afp.gov.au
- المدعي العام لأستراليا. http://www.ag.gov.au
- المركز الأسترالي لتقارير المعاملات وتحليلها http://www.austrac.gov.au
- مدير الكومنولث للادعاء العام http://www.cdpp.gov.au

البرازيل:

- إدارة استرداد الأصول والتعاون القانوني الدولي (في إطار وزارة العدل) http://portal.mj.gov.br/drci/data/Pages/MJ7A4BFC59ITEMID401B422470464DA481D21D6F2BBD1217PTBRNN.htm
- وزارة الشؤون الخارجية http://www.itamaraty.gov.br
- وزارة العدل http://portal.mj.gov.br
- مجلس رقابة الأنشطة المالية http://www.coaf.fazenda.gov.br/

فرنسا:

- وزارة الشؤون الخارجية، مكتب الاتفاقيات والمساعدة القانونية المتبادلة http://www.Diplomatie.gouv.fr
- وزارة العدل http://www.justice.gouv.fr
- تراكفين (وحدة تحريات مالية) http://www.bercy.gouv.fr

ألمانيا:

- معلومات عن العمليات المدنية، التعاون القضائي، والحصول على الأدلة، وأسلوب الإثبات، خدمة الوثائق وإنفاذ الأحكام:
  - http://www.bmj.bund.de/enid/9de2c6dac41fc4c549b89d79e577a825,0/Legal_and_Justice_Policy/Judical_Cooperation_in_Civil_Matters_15b.html
  - http://ec.europa.eu/civiljustice/homepage/homepage_ger_en.htm
- مكتب الشؤون الاتحادية http://www.auswaertiges-amt.de/diplo/en/Startseite.html
- وزارة العدل الاتحادية http://www.bmj.bund.de/enid/9de2c6dac41fc4c549b89d79e577a825,0/aktuelles_13h.html
- وحدات التحريات المالية http://www.bka.de

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة:

- معلومات المساعدات القانونية المتبادلة[٢٨١] http://www.legislation.gov.hk/choice.htm#intro
- وزارة الخارجية http://www.fmcoprc.gov.hk/eng
- إدارة العدل (قسم القانون الدولي، وحدة المساعدة القانونية المتبادلة) http://www.doj.gov.hk/publications/doj2010/en/international.html
- المفوضية الخاصة لمكافحة الفساد http://www.icac.org.hk
- وحدة التحريات المالية المشتركة http://www.jfiu.gov.hk

الهند:

- معلومات المساعدات القانونية المتبادلة http://www.mha.nic.in/uniquepage.asp?ID_PK=241&Search=mutual%20legal%20assistance
- المساعدة في التحقيقات، تفويض التخلي، معاهدات المساعدات القانونية المتبادلة (المكتب المركزي الهندي للتحقيقات) http://cbi.nic.in/interpol/assist.php
- وزارة العدل http://lawmin.nic.in
- مكاتب مكافحة الفساد في الولايات http://www.acbmaharashtra.org
- وحدة التحريات المالية http://fiuindia.gov.in

لوكسمبورغ:

- معلومات عن العمليات المدنية، الحصول على الأدلة وأسلوب الإثبات، وخدمة الوثائق http://ec.europa.eu/civiljustice/homepage/homepage_lux_en.htm
- وزارة الخارجية http://www.mae.lu

---

٢٨١ يتوافر دليل لمساعدة البلدان من مكتب المساعدة الدولية المتبادلة في الشؤون الجنائية في مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة.

- وزارة العدل www.mj.public.lu
- وحدة التحريات المالية http://www.gouvernement.lu/dossiers/justice/crf/index.html

المكسيك:

- معلومات عن تفويض الالتماس http://www.sre.gob.mx/english
- إدارة التتبع من أجل تفويض الالتماس http://webapps.sre.gob.mx/rogatorias
- وزارة الخارجية http://www.sre.gob.mx/english
- مكتب المدعي العام (يطلب ويتلقى طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عن المسائل الجنائية) http://www.pgr.gob.mx
- مساعد المدعي العام للتحقيقات الخاصة والجريمة المنظمة http://www.pgr.gob.mx/prensa/2007/coms07/170407.shtm
- وحدة التحريات المالية http://www.apartados.hacienda.gob.mx/uif/index.html

سنغافورة:

- معلومات ونماذج المساعدة القانونية المتبادلة http://www.agc.gov.sg/criminal/mutual_legal_asst.htm
- وزارة الخارجية http://www.mfa.gov.sg
- مكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (وحدة التحريات المالية) http://www.cad.gov.sg/amlcft/STRO.htm

جنوب أفريقيا:

- معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة: http://www.justice.gov.za/docs/emlatreaties.htm
- الهيئة الوطنية للادعاء: http://www.npa.gov.za
- إدارة العلاقات الخارجية والتعاون: http://www.dfa.gov.za
- إدارة العدل والتنمية الدستورية: http://www.justice.gov.za
- مركز التحريات المالية: http://www.fic.gov.za/Default.aspx
- مفوضية الخدمة العامة: http://www.psc.gov.za
- وحدة التجريد من الأصول: http://www.npa.gov.za/ReadContent387.aspx

أسبانيا:

- معلومات عن العمليات المدنية، الحصول على الأدلة وأسلوب الإثبات، وخدمة الوثائق: http://ec.europa.eu/civiljustice/homepage/homepage_spa_es.htm
- وزارة الخارجية والتعاون الدولي: http://www.maec.es/en
- وزارة العدل: Ministry of Justice: http://www2.mjusticia.es
- وحدة التحريات المالية: http://www.sepblac.es/ingles/acerca_sepblac/acercade.htm

سويسرا:

- معلومات المساعدة القانونية المتبادلة عن المسائل المدنية والجنائية: http://www.bj.admin.ch/bj/en/

home/themen/sicherheit/internationale_rechthilfe.html

- قاعدة بيانات المناطق والمحاكم السويسرية: http://www.elorge.admin.ch/elorge/e
- وزارة الخارجية السويسرية: http://www.eda.admin.ch/eda/en/home.html
- مكتب المدعي العام: http://www.ba.admin.ch/ba/en/home.html
- مكتب العدل الاتحادي: http://www.bj.admin.ch/bj/en/home.html
- الإدارة الاتحادية للعدل والشرطة، قسم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية: http://www.rhf.admin.ch
- مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال (وحدة التحريات المالية): http://www.fedpol.admin.ch/fedpol/en/home/themen/kriminalitaet/geldwaescherei.html

الإمارات العربية المتحدة:

- وزارة العدل: http://www.elaws.gov.ae/DefaultEn.aspx
- مكتب أبو ظبي للادعاء العام: http://www.adjd.gov.ae/en/portal/public.prosecution.aspx
- البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة، وحدة مكافحة غسل الأموال والقضايا المشبوهة (وحدة التحريات المالية): http://www.centralbank.ae/AMLSU.php

المملكة المتحدة:

- معلومات المساعدة القانونية المتبادلة
- مكتب الشؤون الداخلية: www.homeoffice.gov.uk/police/mutual-legal-assistance/:Assistance-from-UK
- مكتب الغش الخطير: http://www.sfo.gov.uk/about-us/what-we-do-and-who-we-work-with/international-collaboration.aspx
- إدارة التاج للادعاء: http://www.cps.gov.uk/legal/l_to_o/obtaining_evidence_and_information_from_abroad/mutual_legal_assistance_(mla)_-_letters_of_request
- وكالة الجريمة المنظمة الخطيرة (وحدة التحريات المالية): http://www.soca.gov.uk

الولايات المتحدة:

- مكتب الشؤون الدولية، وزارة العدل http://www.usdoj.gov/criminal/oia.html
- قسم غسل الأموال والتجريد من الأصول بوزارة العدل http://www.justice.gov/criminal/afmls/
- وزارة الخارجية http://www.state.gov
- شبكة الإنفاذ للجرائم المالية (وحدة التحريات المالية): http://www.fincen.gov

# مسرد

**مصادرة إدارية:** آلية غير قضائية لمصادرة عائدات الجريمة أو الأصول المستخدمة في ارتكاب جريمة أو المتضمنة فيها.

**الأصول:** الأصول من كل الأنواع، سواء كانت معنوية، منقولة، ثابتة، ملموسة أو غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت سند الملكية في هذه الأصول أو المصلحة فيها. [٢٨٢] ويستخدم المصطلح بالتبادل مع الممتلكات.

**المشتري بحسن نية:** انظر **المالك البريء.**

**دعوى مدنية:** انظر **دعوى قانونية خاصة.**

**المدعي:** الطرف الذي يدعي أن له مصلحة في أصل ما. وقد يشمل الغير (**الطرف الثالث**)، **المالك البريء المدعى عليه المستهدف، الجاني.**

**الأصول المختلطة:** عائدات الجريمة أو أدوات ارتكابها التي اختلطت بأصول أخرى قد لا تكون عائدات الجريمة.

**المصادرة:** الحرمان الدائم من الأصول بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى [٢٨٣]. ويستخدم المصطلح بالتبادل مع مصطلح **التجريد.** ويفقد الأشخاص أو الكيانات التي تحوز مصلحة في أموال معينة أو أصول أخرى في وقت المصادرة من ناحية المبدأ كل الحقوق في الأموال أو الأصول الأخرى المصادرة[٢٨٤].

**مصادرة مستندة لحكم إدانة:** تصف كل أشكال **المصادرة** التي تقتضي إدانة **الجاني** على جريمة قبل اتخاذ إجراءات المصادرة وقبل أن يمكن إجراء المصادرة.

**مصادرة جنائية:** انظر مصادرة مستندة لحكم إدانة.

**الجاني:** أي طرف مطالب بأن يرد على شكوى من مدع في دعوى قضائية مزعومة أمام محكمة، أو أي طرف تم اتهامه رسميا بانتهاك قانون جنائي.

***إجراءات من جانب واحد:*** إجراءات قانونية من قبل شخص واحد في غياب أطراف آخرين، أو بدون تمثيلهم أو إخطارهم.

**وحدة التحريات المالية:** «وكالة مركزية وطنية مسؤولة عن تلقي (وطلب إذا كان مسموحا) المعلومات المالية وتحليلها وتوزيعها على السلطات المختصة والإفصاح عنها: (١) فيما يتعلق بعائدات مشتبه أنها ناتجة عن جريمة أو

---

٢٨٢ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢ (هـ).

٢٨٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢ (ز). انظر أيضا «أفضل الممارسات: المصادرة (التوصيتان ٣ و ٣٨) اللتين اتخذهما الاجتماع الموسع لفريق العمل المالي، ١٩ فبراير ٢٠١٠.

٢٨٤ فريق العمل المالي «مذكرة تفسيرية» للتوصية الثالثة: تجميد الأصول الإرهابية ومصادرتها»، http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/53/32/34262136.pdf, para. 7(c).

احتمال تمويل الإرهاب، أو (٢) يتطلبها تشريع أو نظام أساسي وطني بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[٢٨٥].

**التجريد:** انظر المصادرة.

**التجميد:** انظر **التدابير المؤقتة:** انظر أيضا الفصل الرابع.

**حارس البوابة:** يتمثل في المحاسبين، المحامين، المستشارين الماليين، أو غيرهم من المهنيين الذين يمسكون الحسابات في مؤسسة مالية ويعملون نيابة عن عملائهم، سواء عن علم أو بغير قصد، لنقل عائدات نشاط غير قانوني أو إخفائه. فقد يسعى مجرم لاستخدام حارس بوابة للوصول للنظام المالي، في حين يظل مجهول الهوية نفسه[٢٨٦].

**رواية عن الغير:** بيان تم الإدلاء به خارج المحكمة يقدم إلى المحكمة باعتباره دليلا لإثبات حقيقة الأمر المدعى. وفي حين لا تستبعد الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني الرواية عن الغير عادة من الإجراءات، فإن الرواية عن الغير غير مقبولة في الولايات القضائية التي تطبق القانون العام. وإذا قُبلت الرواية عن الغير، يتعين على المحكمة أن تنظر أيضا في الوزن الملائم لها في تقديم دليل.

**المساعدة غير الرسمية:** أي نشاط أو مساعدة تقدم بدون الحاجة لتقديم طلب للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. قد يكون هناك تشريع يسمح بهذا النوع من المساعدة المقدمة من ممارس إلى ممارس، بما في ذلك تشريع المساعدة القانونية المتبادلة.

**المالك البريء:** طرف ثالث له مصلحة في أصل خاضع للمصادرة لم يكن يعرف بالسلوك الذي أدى للمصادرة، أو يعلم بالسلوك الذي أفضى لها، وفعل كل ما يمكن توقعه على نحو معقول في ظل الظروف القائمة لإبطال استخدام الأصل. ويستخدم المصطلح بالتبادل مع **مشتري القيمة بحسن نية.**

**دعوى شخصية:** المصطلح اللاتيني الذي يعني «موجهة ضد شخص محدد». وفي سياق المصادرة أو الدعوى القضائية، فإنها دعوى قانونية ضد شخص معين.

**دعوى عينية:** وهو المصطلح اللاتيني الذي يعني «ضد شيء». وفي سياق المصادرة، فإنها دعوى قانونية ضد شيء أو أصل ما. **انظر المصادرة المستندة للملكية.**

**الوسيلة** أو **الأداة:** الأصول المستخدمة لتسهيل ارتكاب الجريمة، مثل سيارة أو قارب يستخدمان لنقل المخدرات أو الأموال.

**اعرف عميلك:** اليقظة الواجبة واللوائح المصرفية التي يتعين على المؤسسات المالية وغيرها من الكيانات الخاضعة للتنظيم الالتزام بها لتحديد زبائنها والتأكد من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتعامل معهم.

**تفويض التماسي:** طلب رسمي مقدم من محكمة إلى محكمة أجنبية للحصول على نوع ما من المساعدة القضائية.

---

٢٨٥ تم اعتماد التعريف في الاجتماع الموسع لمجموعة إغمونت، روما، إيطاليا، نوفمبر ١٩٩٦، كما عدلها الاجتماع الموسع لمجموعة إغمونت، غويرزني، يونيو ٢٠٠٤.

٢٨٦ فريق العمل المالي، «توجيهات بشأن النهج المستند لمخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: مبادئ وإجراءات عالية المستوى» (يونيو ٢٠٠٧)، http://www.fatf-gafi.org/dataoecd/43/46/38960576
pdf; FATF, "Report on Money Laundering Typologies, 2000—2001" (February 2001), http://www.fatf-gafi.
.org/dataoecd/29/36/34038090.pdf.

وهو يسمح بالاتصال الرسمي بين قضاء الدولة، المدعى العام، أو مسؤول إنفاذ القانون في إحدى الولايات القضائية، ونظرائهم في ولاية قضائية أخرى، وهو شكل خاص من **المساعدة التعاونية المتبادلة.**

**المساعدة القانونية المتبادلة:** العملية التي تلتمس بها الولايات القضائية المساعدة وتقدمها في جمع المعلومات، والتحريات، والأدلة اللازمة للتحقيقات، وفي تنفيذ التدابير المؤقتة، وفي إنفاذ الأوامر والأحكام الأجنبية. ويميّز هذا الدليل بين المساعدة التي يمكن تقديمها بصورة رسمية (**انظر المساعدة غير الرسمية**) وتلك التي تقدم بصورة رسمية (**انظر طلب المساعدة القانونية المتبادلة**).

**طلب المساعدة القانونية المتبادلة:** إن طلب المساعدة القانونية المتبادلة، الذي يتميز عن المساعدة غير الرسمية، هو نموذجيا طلب مكتوب يجب أن يلتزم بإجراءات وبروتوكولات وشروط معينة تحددها اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية أو تشريعات محلية. وتستخدم هذه الطلبات بصفة عامة لجمع الأدلة (بما في ذلك من خلال أساليب التحقيق القسرية)، والحصول على تدابير مؤقتة، والسعي لإنفاذ الأوامر المحلية في ولاية قضائية أجنبية.

**المصادرة غير المستندة إلى حكم إدانة:** مصادرة لا تتطلب صدور إدانة جنائية.[٢٨٧]

**الأشخاص المكشوفون سياسيا:** «أفراد يعهد إليهم، أو كان قد عهد إليهم، بوظائف عامة بارزة، وأعضاء أسرهم، وشركائهم الآخرين[٢٨٨].

**الممارس:** تشير لمحققي إنفاذ القانون، وقضاة التحقيق، والمحامين الخاصين، والمحاسبين الشرعيين، والمحللين الماليين والمدعين العامين. وقد ينخرط أحد أصحاب هذه الأدوار، أو ينخرطون جميعهم، في أحد عناصر التحقيق حسب قوانين الولاية القضائية.

**عائدات الجريمة:** أي أصول مستمدة من ارتكاب جريمة أو تم الحصول عليها منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٢٨٩]. وفي معظم الولايات القضائية، تدرج في ذلك **الأصول المختلطة**[٢٩٠].

**الممتلكات:** انظر **الأصول**:

**المصادرة المستندة للملكية:** إجراء للمصادرة يستهدف شيئا بعينه أو أصلا محددا يثبت أنه عائد لجريمة أو أداة لها. ويعرف أيضا ***بمصادرة عينية*** أو نظام الممتلكات المدانة (الموصومة).

**تدابير مؤقتة:** خطر مؤقت على نقل ملكية الأصول وتمويلها والتصرف فيها أو نقلها، أو فرض وصاية أو رقابة على الأصول على أساس أمر تصدره محكمة أو سلطة مختصة أخرى [٢٩١] ويستخدم المصطلح بالتبادل مع **التجميد، التقييد، الحجز، الوقف.**

**الولاية القضائية المقدم لها الطلب:** ولاية قضائية تتم مطالبتها بتقديم مساعدة لولاية قضائية أخرى لغرض

---

٢٨٧ «أفضل الممارسات: المصادرة (التوصيتان ٣ و٣٨) اعتمدتها الجلسة الموسعة لفريق العمل المالي المعني بغسيل الأموال.

٢٨٨ Theodore S. Greenberg, Larissa Gray, Delphine Schantz, Carolin Gardner, and Michael Lathem, *Politically Exposed Persons: Preventive Measures for the Banking Sector* (Washington DC: World Bank, 2010), 3, http://www.worldbank.org/star

٢٨٩ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢ (هـ).

٢٩٠ للاطلاع على مناقشة الأصول المختلطة انظر القسم ٦ – ٢ – ١ من الفصل السادس.

٢٩١ مأخوذ بتصرف من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة ٢ (و).

المساعدة في إجراء تحقيق أجنبي أو محاكمة أجنبية أو تنفيذ حكم أجنبي.

**الولاية القضائية الطالبة:** ولاية قضائية تطلب المساعدة من ولاية قضائية أخرى لغرض المساعدة في إجراء تحقيق محلي أو محاكم محلية أو إنفاذ حكم محلي.

**التقييد:** انظر **التدابير المؤقتة**. انظر أيضا الفصل الرابع.

**الحجز:** انظر **التدابير المؤقتة** انظر أيضا الفصل الرابع

**بائع القيمة.** انظر **مالك بريء**

**أصول بديلة:** أصول لا يمكن ربطها بجريمة ردت للمصادرة، لكن يمكن مصادرتها بدلا من هذه الأصول إذا كانت الأصول الخاضعة للمصادرة مباشرة لا يمكن تحديد أماكنها أو غير متوافرة في غير هذا.

**تقرير عن نشاط مشبوه:** انظر تقرير عن **معاملة مشبوهة**.

**تقرير عن معاملة مشبوهة:** تقرير مقدم من مؤسسة مالية عن معاملة أو نشاط مشبوهين أو يحتمل أن يكونا مشبوهين، ويقدم التقرير لوحدة التحريات المالية في الولاية القضائية. ويستخدم المصطلح بالتبادل مع **تقرير المعاملة المشبوهة.**

**الممتلكات المدانة (الموصومة):** انظر المصادرة **المستندة للملكية.**

**المستهدف أو المستهدفون:** المشتبه به أو المشتبه بهم في تحقيق.

**المصادرة المستندة للقيمة:** دعوى للمصادرة لاسترداد قيمة منافع تأتت من سلوك إجرامي وفرض عقوبة مالية بقيمة مماثلة.

# الفهرس

*الإطارات، والأشكال، والهوامش، والجداول مشار إليها بالرموز التالية على التوالي: إ، ش، هـ، ج عقب رقم الصفحة.*


(أ)
«إجراءات جارية»، ١٢٦
«أحكام الحصول على جزء من الأسعار»، ٨٠
«الاعتراف بالذنب»، ٢٨، ٢٨ إ
«الأنشطة ذات الصلة»، ١١٧، ١١٨ إ
«الرجال الجوّف»، ٤٢، ٥٢
«السياسة العامة الدولية»، ١٦٧
«النظام العام الدولي»، ١٦٧
*«إنهاء السيطرة»*. *انظر* المصادرة دون إدانة (NCB)
«بعثات التصيد»، ٢٦ إ
«تجميد» الأصول، ٧٦، ٧٦هـ ٩٧
«تقارير عن المعاملات الزائدة عن مبلغ محدد»، ٤٩
«حسابات زامتروب»، ١٧
«صورة معكوسة» للبيانات، ٥٥
«قضايا المستندات»، ٤١، ٤٥
*«ماريفا بالبريد»*، ١٧٢
«مبدأ الجريمة المستمرة»، ٣١ هـ ٤٧
«مبدأ خلفية العلاقة»، ١١٧ هـ ١٦٧
«مسارات المراجعة»، ٦٨
«مقدم عمولة»، ٥٤ هـ ٧٥
إبطال العقود، ١٦٦، ١٦٦ هـ ٢٤٨
إبطال العقود، ١٦٧، ١٦٧ إ
الإبلاغ. *انظر* الجرد والإبلاغ
الاتجار في النفوذ، ٣٧ إ، ١٨٨–٨٩
الاتحادات البناءة، ١٦١ إ
أتعاب
المستحقة لدى الأصول، ١٠١–٢
غير المدفوعة، ١٦٦، ١٦٦ هـ ٢٤٧
أتعاب غير مدفوعة، ١٦٦، ١٦٦ هـ ٢٤٧
اتفاقيات الاعتراف بالذنب، ٢٨، ٢٨ إ، ١٨٥ هـ
اتفاقيات التشارك، ١٥٨، ١٨٦، ١٨٦ هـ هـ ٢٧٧–٧٨
اتفاقيات، الأمم المتحدة. *انظر* الأمم المتحدة
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC)، ٤، ١١ هـ، ٢٤ هـ ٣٦، ٢٩ هـ ٤٠، ١٢٨ هـ ١٧٩
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)
اختلاس الأموال أو تغيير وجهتها، ١٨٨
إطارها، ١
إعلانات الأصول والدخل، ٢٢ هـ ٣٢
الإثراء غير المشروع، ١٨٩
الإجراءات الضارة، ١٦٢
الإجراءات المدنية، ٢١ هـ، ١٥٧–٥٨ هـ ٢٢١، ١٥٩ هـ ٢٢٥
الاسترداد المباشر، ١٣ هـ
التعاون الدولي، ١٢٨ هـ ١٧٩، ١٥٨ هـ ٢٢٣
الرشوة، ١٨٨–٨٩
المساعدة غير القسرية، ١٢٨ هـ ١٨١
المصادرة دون إدانة (NCB)، ١٠٣، ١٥٦ هـ ٢١٦
أوامر أجنبية، ١١ هـ
تحقيقات مشتركة، ٢٤ هـ ٣٦
عائدات الجريمة، ١٠٨ هـ ١٤٢
عرقلة العدالة، ١٩٢
غسيل الأموال، ١٩٠–٩١
قضايا التحويل، ١٨٢ إ
قضايا ولائية، ٢٩ هـ ٤٠، ١٧٧–٧٨
وعائد الأصول، ٨، ٨ هـ، ٣٢، ٣٢ هـ ٥٠، ١٥٨، ١٨٥–٨٦ هـ ٢٧٦
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، *انظر* اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ٤، ١١ هـ، ١٢٨ هـ ١٧٩
الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، (الأمم المتحدة)، ٤٥
الاتفاقية المعنية بغسيل عائدات الجريمة، والبحث عنها، وحجزها، (مجلس أوروبا)، ١٥٧ هـ ٢١٩
اتفاقية بروكسل للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية في أوروبا، ١٦–١٧
الإثراء غير المشروع، ٣٦–٣٧، ٣٧ إ، ٣٨ هـ ٥٨، ١٦٨، ١٦٨ إ، ١٨٩
اجتماعات مباشرة وجها لوجه، ٢٥، ١٢٣، ١٢٨، ٢٤٠ إ. *انظر أيضا* الحوارات
إجراءات الإعسار، ٨، ١٠٠، ١٧٤–٧٥
إجراءات التحكيم، ١٣، ١٦٩
الإجراءات الجنائية
«سياق السلوك»، ١١٣
اعتبارات إدارة القضايا، ١١، ٣٤–٣٨
الأدلة فيها، ٣٧–٣٨، ١٦٩

العجز عن الحصول على إدانة، ٣٨
المصادرة، ٩، ١١، ١٠٥-٦
المقاضاة، ٩، ١١
انخراط ضحايا الجرائم فيها، ١٣
والجرائم، ٣٤-٣٨، ٣٥ ش، ٣٧ف، ١٨٧-٩٢، ١٨٧ ش. *انظر أيضا جرائم محددة (مثل الرشوة)*
وجمع الحقائق، ٢٠
إجراءات الملكية، ١٦٠-٦١ف، ١٦٠-٦٢
إجراءات مدنية، ٤، ٥-٦، ١٢-١٣، ١٥٩-٧٥
إجراءات استرداد الأصول، ١٦٩-٧٣
إجراءات الاطلاع، ١٦٩
جمع الأدلة وتأمين الأصول، ١٦٩-٧٣
إجراءات جنائية، وجمع الأدلة فيها، ١٦٩
أوامر التقييد، ١٠٧ هـ ١٤٠، ١٧١-٧٢
أوامر المنع من الكلام (الإسكات)، ١٧٠-٧١
ادعاءات وتعويضات، ١٦٠-٦٨
إجراءات أعمال الإثراء غير المشروع وغير العادل، ١٦٨، ١٦٨ف
عدم صحة العقود أو الإخلال بها، ١٦٥-٦٨
قضايا الأضرار، ١٦٢-٦٥، ١٦٣ف
قضايا الملكية، ١٦٠-٦١ف، ١٦٠-٦٢
التصرفات النهائية، ١٧٣-٧٤
عملية الإعسار الرسمية، ٨، ١٧٤-٧٥
قضايا الاسترداد المدني (قانون خاص)، ١٥٧
وجمع الحقائق، ٢٠
إجراءات مضرة، ١٦٢-٦٥
أحكام الأصول البديلة، ١١٦-١٧
أحكام غيابية، ١٧٤
أحكام موجزة، ١٧٣-٧٤
اختلاس الأموال، ١٨٨
الاختلاس، ٣٧ف، ١٨٨
أخصائيون شرعيون للحاسبات، ٥٥، ٥٥ هـ
إدارة الأصول. *انظر* مديري وإدارة الأصول
إدارة القضايا، ٤، ٩، ١٩-٤٠. *انظر أيضا* مديري الأصول وإدارتها
التشريع والإصلاحات القانونية، ٢٨-٢٩
الدعم والموارد، ٢٧-٢٨
الفرق، وفرق العمل والتحقيق المشترك، ٢٢-٢٥
فرق العمل المشتركة، ٢٤
للتحقيق والادعاء، ٢٣-٢٤، ٢٣ هـ ٣٣
مع السلطات الأجنبية، ٢٤-٢٥، ٢٤ هـ ٣٦
القضايا الجنائية، اعتبارات خاصة، ١١، ٣٤-٣٨
العجز عن الحصول على إدانة، ٣٨
تحديات إثبات الأدلة، ٣٧-٣٨
تحديد الجرائم الجنائية، ٣٤-٣٧، ٣٥ ش
النظراء الأجانب والتعاون الدولي، ٢٥-٢٧
تحديد الأطراف المسؤولة، ٣٤
تنفيذ النظام، ٣٨-٤٠
التخطيط الإستراتيجي والقيادة، ٣٩
التوقيت والتنسيق، ٣٩
تحقيقات الإعلام، ٤٠
تنظيم الملفات وكتابة التقارير، ٤٠
جمع الحقائق، ١٩-٢٢
قضايا وعقبات قانونية، ٢٩-٣٣
أحكام تشريعية عن عائد الأصول، ٣٢
الحصانة من ملاحقة المسؤولين، ٣٠
مدة التقادم، أو لائحة التقييد الزمني، ٣١-٣٢، ٣٢ هـ ٤٩
معايير الإثبات، ٣٢-٣٣، ٣٣ف
ولاية قضائية، ٢٩-٣٠، ٢٩ هـ ٤٠
ادعاءات زائفة، ١٨٨
الادعاءات في الإجراءات المدنية، ١٦٠-٦٨
الأدلة الشفوية، ٧٨ف
أدلة ظرفية، ١٧٠ف
أدلة نقلية، ٧٨ف
الأدلة وتتبع الأصول، ٤، ٥، ٤١-٧٤. *انظر أيضا* تأمين الأصول
أدلة شفهية، ٧٨ف
أدلة نقلية، ٧٨ف
الاستمرار، ٥٦-٥٧
البيانات المالية والأدلة الأخرى، ٤٣-٦٠
الإشراف الإلكتروني، ٥٩-٦٠
الإشراف المادي، ٥١
الحوارات، ٥٢-٥٣، ٥٢-٥٣ هـ هـ ٦٩-٧٠
الغطاء البريدي، ٥٢
الموارد العامة والوكالات الحكومية، ٤٨-٥١، ٤٩ ش
أوامر الإفصاح أو إنتاج المستندات، ٥٧-٥٩، ٥٨-٥٩ف
أوامر التفتيش والحجز، ٥٤-٥٧، ٥٥-٥٦ف
أوامر رصد الحسابات، ٥٣
تقنيات أساسية، ٤٥، ٤٨ ش
ضروب القمامة، ٥١-٥٢
عمليات سرية، ٦٠
التعاون الدولي، ٧٤
الظرفية، ١٧٠ف
الوثائق عامة المصادر، ٦١-٧١
التحويلات البرقية، ٦٣-٦٧، ٦٣ ش، ٦٣ هـ ٨٥، ٦٥ف
السجلات المحاسبية، ٦٧-٧٠
تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، ٦١
سياسات التأمين، ٧٠-٧١
قوائم المحاسبات المصرفية، ٦٢
مستندات فتح الحسابات، وسجلات معرفة العميل أو الاجتهاد اللازم، ٦١-٦٢
وثائق الشراء والبيع، ٧١
تحديات لإدارة القضايا، ٣٧-٣٨
تحديد ملامح الموضوع، ٤٣، ٤٤ف

تدفقات مالية، ٧٢–٧٤، ٧٣ ش
خطط من أجله، ٤١–٤٣
في الإجراءات الجنائية، ١٦٩
في الإجراءات المدنية، ١٦٩–٧٣
متطلبات تأمين الأصول، ٧٦–٧٧
ملامح مالية، ٧١–٧٤، ٧٢ ش، ٢١٣–٣٣
الإرادة السياسية، ٢٧
الأرجنتين
الإثراء غير المشروع، ٣٦
الأشخاص الموهوبون، ١٢٤ إ
مبدأ الاكتشاف، ٣١ هـ ٤٨
مواثيق النزاهة، ١٦٨
الأرض. *انظر* العقارات
الإرغام، ١٩٠
أساليب الدفع المتسلسل، ٢٠٩–١٢، ٢١٠ ش
إسبانيا، أموال مصادرة الأصول فيها، ١٢٠
أستراليا
الإعسار وخدمات الائتمان أستراليا، ٩٢ هـ ١١٨
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
متطلبات توفير الأدلة، ٧٦ هـ ٩٨
مرسوم المصادرة، ١١٥ هـ ١٥٨
مرسوم عائدات الجريمة، ١١٥هـ ١٥٨
استرداد الأصول بموجب المعاهدات، ١٨٥–٨٦
استرداد الأصول
إجراءات مدنية، ١٥٩–٧٥. *انظر أيضا* إجراءات مدنية
إدارة القضايا، ١٩–٤٠. *انظر أيضا* إدارة القضايا
أدلة وتتبع الأصول، ٤١–٧٤. *انظر أيضا* أدلة وتتبع الأصول
التعاون الدولي، ١٢١–٥٨. *انظر أيضا* التعاون الدولي
المصادرة، ٩١–١٢٠. *انظر أيضا* المصادرة
ضمان الأصول، ٧٥–٨٩. *انظر أيضا* ضمان الأصول
عرض عام، ٤، ٥، ١٨
عمليات عامة، ٥–٨، ٦ إ
قضايا، ١٤–١٨. *انظر أيضا* قضايا
كيفية استخدام الدليل، ٣–٤
مسارات قانونية نحوها، ٩–١٤، ١٠ إ
مسرد المصطلحات، ٢٤٩–٥٢
مصادرة محلية في ولايات قضائية أجنبية، ١٧٧–٨٦. *انظر أيضا* مصادرة محلية في ولايات قضائية أجنبية
منهج الدليل، ٢–٣
استرداد مباشر للأصول، ٨، ١٥٨، ١٨٤، ١٨٥ إ
استطلاع ما قبل المحاكمة، ١٠٦ هـ ١٣٩
الاستيلاء على الأعمال الفنية، ٩٨
الاستيلاء على الطائرات، ٩٦–٩٧
الاستيلاء على الماشية، ٩٨
الاستيلاء على المجوهرات، ٩٨، ٩٨ هـ
الاستيلاء على المراكب، ٩٦–٩٧
الاستيلاء على المركبات الآلية، ٥٠، ٩٦–٩٧، ٩٧ ش. *انظر أيضا* مركبات الشركات
الاستيلاء على المزارع، ٩٨
الاستيلاء على المعادن الثمينة، ٩٨
الاستيلاء على النقدية، ٩٥
الاستيلاء على مشروعات الأعمال، ٩٧–٩٨
الاستيلاء والتقييد. *انظر أيضا* أوامر التفتيش والاستيلاء، *مواقف محددة (مثل الاستيلاء على مشروعات الأعمال)*
التخطيط فيما قبل التقييد والاستيلاء، ٧٩–٨٥، ٩٧
تأمين الأصول، ٧٥–٧٦
في الولايات القضائية الأجنبية، ٩٧
مصالح الطرف الثالث، ٨٧–٨٨
أسلوب مدفوعات التغطية، ٢٠٩–١٢، ٢١٠ ش
الأشخاص الطبيعيون، ٤٣
الأشخاص المكشوفون سياسيا (PEPs)، ٤٣ هـ ٦٣، ٦٢، ٦٦
الإشراف المادي، ٥١
الإصلاحات القانونية، ٢٨–٢٩، ٣٢
الأصول «المعرقلة»، ٧٩
الأصول القابلة للتلف، ٩٣، ٩٨–٩٩
الأضرار المسالة، ١٦٨
الأضرار
الإخلال بالعقد، ١٦٥–٦٦
التصفية، ١٦٨
الضرر، ١٢، ١٦٣
في قضايا الرشوة، ١٦٣–٦٥، ١٦٦ إ
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ٤٥
إعلانات الأصول والدخل، ٢٢، ٢٢ هـ ٣٢
إعلانات الأصول. *انظر* إعلانات الأصول والدخل
إعلانات الدخل، ٢٢، ٢٢ هـ ٣٢
أعمال الإثراء غير المشروع، ١٦٨. *انظر أيضا* الإثراء غير المشروع
إفادات، ٧٧، ٧٨ إ
افتراضات البراءة ١١٥. *انظر أيضا* افتراضات قابلة للدحض
افتراضات قابلة للدحض، ٣٤ هـ ٥٣، ٣٧–٣٨، ١٠٣–٤، ١١٣، ١١٤–١٦
افتراضات مستندة إلى أسلوب الحياة، ١١٦، ١١٦ هـ ١٦٠
إفصاح طوعي، ٢٠
الإفلاس. *انظر* عملية الإعسار
اكتشاف فيما قبل المحاكمة، ١٠٦ هـ ١٣٩
ألمانيا
عائدات الرشاوى منها، ١٦٨ هـ ٢٥٣
مواثيق النزاهة، ١٦٨
امتيازات على الملكية، ٨٢، ٨٢ هـ ١٠٦، ٨٨، ٩٥
أمريكا اللاتينية، المصادرة فيها، ١٥٧ هـ ٢١٩. *انظر أيضا بلدان معينة*
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
إنتاج المستندات، ٥٧–٥٩، ٥٨–٥٩ إ، ٢٠٣–٨

الأصول المطلوبة، ٢٠٨
إنتاج الوثائق. *انظر* إنتاج الوثائق
الإنترنت ومواقعه
الوصول إليها، ١٢٣
أوامر الإفصاح، ١٥٧
مصادر المعلومات العامة، ٢٨ هـ ٣٨، ٤٨، ٢٤١-٤٧
انتهاك إجراءات العقود، ١٦٥-٦٨
إنفاذ الأحكام فيها، ١٧٤ *إ*
إنفاذ الأوامر ٧. *انظر أيضا أنواع محددة من الأوامر مثل أوامر الإسكات (إلزام الصمت)*
إهلاك الأصول المحتجزة، ٩٦-٩٧، ٩٨-٩٩
أوامر «الائتمان لرجال المصادرة»، ١٧١ هـ ٢٥٩
أوامر الإسكات. *انظر* أوامر التزام الصمت
أوامر التزام الصمت (الإسكات)، ١٢، ١٧٠-٧١
أوامر التفتيش والاستيلاء، ٥٢، ٥٤-٥٧، ٥٥-٥٦ *إ*، ٨٥، ٢٠١-٢
أوامر التقييد
استثناءات منها، ٨٦
توقيتها، ٧٧ هـ ٩٩
في الإجراءات المدنية، ١٠٧ هـ ١٤٠
لتأمين الأصول، ٧٥-٧٦
متطلباتها، ١٧١ *إ*
*من جانب واحد*، ٩٧، ١٧٢
وأحكام ماريفا، ٧٦ هـ ٩٥
أوامر الحجز، ٥٧، ٥٩ *إ*
أوامر تبعية، ٨٧
أوامر تعويض، ١٥ *إ*
أوامر رصد الحسابات، ٥٣
أوامر عدم التدمير، ٥٧، ٥٩ *إ*
أوامر مؤقتة. *انظر* أوامر التقييد
أوامر ماريفا، ٧٦ هـ ٩٥، ١٧١ هـ ٢٦٠، ١٧٢
أوكرانيا
الفساد فيها، ١٨١ *إ*
قضايا ولائية، ١٧٩ *إ*
*أوكلاند كاونتي ضد فيستا ديسبوزال، إنك* (١٩٩٥)، ١٦٥ هـ ٢٤٤
إيداعات السندات، ٦٢
إيطاليا
المصادرة دون إدانة (NCB)، ١٥٧ هـ ٢١٩
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
بافلو لازارنكو، ١٥٧ هـ ٢٢٠، ١٨١ *إ*
باكستان، مواثيق النزاهة فيها، ١٦٨
البرازيل
الإثراء غير المشروع، ٣٦
أوامر الإفصاح، ٩٤ هـ ١٢١
قضايا الولاية القضائية، ١٧٩ *إ*
مؤتمرات القضايا، ١٢٣ هـ
البرتو فوجيموري، ٢٨ *إ*، ١٢٤ *إ*

(ب)
برنامج النفط مقابل الغذاء (الأمم المتحدة)، ١٨٥ *إ*
بريون جيريز، ١٥٧ هـ ٢٢٠
بنك الاحتياطي الاتحادي (الولايات المتحدة)، ٦٦، ٩٥ هـ ١٢٤
البنك الدولي، وعائدات الأصول، ٢، ٨، ٨ هـ ١٧
بنما
الأضرار المدنية، ١٦٢ هـ ٢٢٩
أوامر التقييد، ١٧١ *إ*
بوالص التأمين، ٧٠-٧١
بورصة نيويورك، ١٧٩ *إ*
البيانات المالية باعتبارها أدلة، ٤٣-٦٠
بيرتامينا (مشروع مملوك للدولة الإندونيسية)، ١٦١-٦٢ *إ*
بيرو
اتفاقيات الاعتراف بالذنب، ٢٨، ٢٨ *إ*
قضية مونتيسينوس، ١٤-١٦، ٣٢ هـ ٥١، ١٢٤ *إ*، ١٥٧ هـ ٢٢٠
مرسوم التعاون الكفء (القانون ٢٧٣٧٨)، ١٥، ١٥ هـ
بيع الأصول، ١٠١

(ت)
التآمر، ١٩٢
تأمين الأصول، ٤، ٦، ٧٥-٨٩. *انظر أيضا* الأدلة وتتبع الأصول
«أوامر تبعية، ٨٧
استثناءات من أوامر التقييد، ٨٦
الاستيلاء والتقييد، ٧٥-٧٦
تدابير مؤقتة
بدائلها، ٨٩
توقيتها، ٨٥-٨٦
في الإجراءات المدنية، ١٦٩-٧٣
في التخطيط لما قبل التقييد والاستيلاء، ٧٩-٨٥، ٩٧
إدارة الأصول، ٨١-٨٢، ٨٣ *إ*
الأصول الخاضعة لتدابير مؤقتة، ٧٩-٨١
الحيازة المادية، ٨٢، ٨٤-٨٥
السيطرة الجزئية أو التقييد المحدود، ٨٢، ٨٤ ج
المصالح الجزئية في الأصول، ٨١
متطلبات الأوامر المؤقتة، ٧٦-٧٩
تقييد أو حجز الأصول في ولايات قضائية أجنبية، ٧٩
متطلبات إجرائية، ٧٧-٧٨
متطلبات الأدلة، ٧٦-٧٧
مصالح الطرف الثالث، ٨٧-٨٨
تايلند، المصادرة دون إدانة فيها (NCB)، ٢٩ هـ ٣٩
تبديد الأصول، ١٧١-٧٢، ١٧٤
تتبع الأصول. *انظر* الأدلة وتتبع الأصول
التجريم الذاتي، ٨٧، ٩٤، هـ ١٢٢، ١٧٥ هـ ٢٦٦
تحديد العميل، ٢٠٣-٤
تحديد ملامح الموضوع، ٤٣، ٤٤ *إ*
تحديد هوية العميل، ٢٠٣-٤

تحسينات رأس المال، ٩٦
تحقيقات الفرق، ٢٢-٢٥، ١٢٢
التحقيقات المشتركة، ٢٢-٢٥، ١٢٢
التحقيقات
تدابير غير قسرية، ١٢٨، ١٢٨ هـ، ١٨١، ١٣١
فرق، فرق عمل، وفرق مشتركة، ٢٢-٢٥، ٢٣ هـ، ٣٣
تحليل التكلفة– المنفعة، ٨١
تحليل القيمة الصافية، ٧٣
تحويل الأصول، ١١٦، ١١٧
تحويل الأموال إلكترونيا، *انظر* التحويل البرقي
تحويل وجهة الأصول، ١٨٨
التحويلات البرقية، ٦٣-٦٧، ٦٣ ش، ٦٣ هـ، ٨٥، ٦٥ *إ*
تحويلات دفترية، ٦٤، ٦٦
التخطيط الإستراتيجي في إدارة القضايا، ٣٩
التخطيط فيما قبل التقييد والاستيلاء، ٧٩-٨٥، ٩٧
تدابير تحقيق غير قسرية، ١٢٨، ١٢٨ هـ، ١٨١، ١٣١
تدابير مؤقتة
الأصول الخاضعة لها، ٧٩-٨١
بدائلها، ٨٩
توقيتها، ٨٥-٨٦
متطلبات الأوامر، ٧٦-٧٩
التدفقات المالية، ٧٢-٧٤، ٧٣ *ش*
التدفقات المالية، ٧٢-٧٤، ٧٣ *ش*
تدمير مضر، ١٢، ١٦٣
ترستات بناءة، ١٦١ *إ*
التزامات الإفصاح
الأوامر، ٥٧-٥٩، ٥٨-٥٩ *إ*، ٩٤، ٩٤ هـ، ١٢١
أوامر إفصاح تلقائي، ٢٠
طلبات *من جانب واحد*، ١٧٠
من أجل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ١٢٧ *إ*
وأوامر الصمت (الإسكات)، ١٧٠-٧١
تزوير المستندات، ٣٧ *إ*، ١٩١
التزوير، ٣٧ *إ*، ١٩١
تسليم المجرمين
التعريف، ١٢٢ هـ، ١٧٥
في التعاون الدولي، ٦، ١٢٢
للهاربين، ٣٨
مبدأ «التسليم أو المقاضاة»، ١٧٨، ١٨٢ *إ*
تسييل الأصول، ١٠٠، ١٠١. *انظر أيضا* إجراءات الإعسار
التصرف في الأصول، ١٢٠
تضارب المصالح، ١٨٩
التضليل، ١٨٨. *انظر أيضا* الغش
تطوير الصلات الشخصية، ١٢٣-٢٤، ١٢٤-٢٦ *إ*
التعاون الدولي، ٤، ٦-٧، ١٢١-٥٨، ١٢٢ *إ*
إجراءاتها، ١٢٨-٣١، ١٣٠-٣١ ش
التعاون في مراحل القضية، ١٢٣
الحواجز، الوعي فيها، ٢٦-٢٧، ٢٧ *إ*، ١٢٦-٢٧، ١٢٧ *إ*
المساعدة غير الرسمية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ١٢٤
المساعدة غير الرسمية، ٦-٧، ٦ هـ، ١٢١-٢٢، ١٢٤، ١٢٧-٣٧، ١٢٩ ج، ١٣١ ش، ٢٣٥
تطوير صلات شخصية، ١٢٣-٢٤، ١٢٤-٢٦ *إ*
طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ٦-٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧-٣١، ١٢٩ ج، ١٣١ ش، ١٣٨-٥٦
عوائد الأصول، ١٥٨
في إدارة القضايا، ٢٥-٢٧
قضايا الاسترداد المدنية (القانون الخاص)، ١٥٧
مبادئ أساسية، ١٢٢-٢٧
مصادرة دون إدانة (NCB)، ١٥٦-٥٧
وأدلة، ٧٤
تعزيزات من أجل المصادرة، ٩ هـ، ١١٤-١٨
تعويض الضرر ١١٩-٢٠. *انظر أيضا* التنازل عن الأرباح
التعويضات في الإجراءات الجنائية، ١٦٠-٦٨
تفتيش القمامة، ٥١-٥٢
التفويضات. *انظر* تفويضات البحث والحجز
تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، ١٣
تقارير معاملات العملة (CTRs)، ٢٠، ٢١ *إ*، ٤٨-٤٩
تقييد محدود للأصول، ٨٢، ٨٤ ج
التقييد. *انظر* التخطيط فيما قبل التقييد أو الاستيلاء، أوامر التقييد والاستيلاء،
تقييم المنافع، ١١٢-١٣، ١١٢ هـ ١٤٩
التمويل غير المشروع للأنشطة السياسية، ١٩٠
التنازل عن الأرباح، ١٦٨، ١٦٨ *إ*
تنسيق إدارة القضايا، ٣٩
تنظيم الملفات من أجل إدارة القضايا، ٤٠
التهريب، ١٩٢
التواطؤ، ١٩١
التوصيات ٤٠ + ٩ (فريق العمل المالي)، ١٠٣، ١٢٨ هـ ١٧٩، ١٢٨ هـ ١٨١، ١٥٦ هـ ٢١٦، ١٧٧-٧٨ هـ
التوصية السابعة الخاصة المعنية بالتحويلات البرقية، (فريق العمل المالي)، ٦٣ هـ ٨٥، ٢١٠

(ج)

جرائم الفساد، دور الولاية القضائية المتضررة منها، ١٧٩-٨٣، ١٨٣ *إ*. *انظر أيضا أنواع محددة من الفساد (مثل الإثراء غير المشروع)*
الجرد والإبلاغ، ٤٠، ٤٩، ٩٤-٩٥
جزر فيرجن البريطانية، خطة الفساد فيها، ١٨، ١٦٠ *إ*
الجمارك
استمارات الإفصاح، ٥٠
الغش، ١٩٢
جمع التحريات والإبلاغ، ٥، ٢٢، ٤٩، ٤٩ هـ ٦٦. *انظر أيضا* الأدلة وتتبع الأصول، ووحدات التحريات المالية (FIUs)

جمع الحقائق، ١٩–٢٢، ٩٤
جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما بين البنوك، على النطاق العالمي (SWIFT)، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٨٨ ش، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢
جنوب إفريقيا
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
مرسوم منع الجريمة المنظمة، ٣ هـ، ١٢، ٩٢ هـ، ١١٩، ١٠٩ هـ، ١٤٥
مشروع فساد ألاميسيبغا، ١٧، ١٨
وحدة التجريد من الأصول، ١٨
جوشو داري، ٤٦–٤٧ *إ*
جويس أويبانجو، ٤٦–٤٧ *إ*

(ج)
الحاج أحمد طاهر، ١٦١–٦٢ *إ*
حركة النقدية، ٦٢
حسابات مصرفية، ٦٢، ٦٥
حصانة المسؤولين من الملاحقة، ٣٠
الحصانة من الملاحقة، ٣٠
الحفاظ على الأدلة، ٥٦–٥٧
الحق في الاستشارة، ٨٦
الحق في الاستشارة، ٨٦
الحق في الخصوصية، ٥٢، ٥٢ هـ، ٦٨
حقوق الأشخاص المهتمين، ٤٥
حقوق التقاضي اللازم، ٤٥، ٨٦
حقوق المهتمين، ٤٥
الحوارات، ٥٢–٥٣، ٥٢–٥٣ هـ، ٦٩–٧٠. *انظر أيضا* الاجتماعات المباشرة وجها لوجه
الحيازة المادية للأصول، ٨٢، ٨٤–٨٥

(خ)
خدمة إرسال الأموال بالبرق الاتحادي (فيدواير)، ٦٤، ٦٧
خطة الفساد في البهاما، ١٨
خطط الفساد في سيشل، ١٨، ١٦٠ *إ*
خطط القروض المتضامنة، ١٦

(د)
دانييل آراب موي، ١٦٧ *إ*
*ديبربيه بيتر سولومون ألاميسيبغا*، ١٧–١٨، ١٦٠ *إ*، ١٦٩، ١٧٠ *إ*

(ر)
رسائل «بند الإصلاح»، ٦٦
رسائل MT 103، ٦٧، ٢٠٥، ٢٠٩–١٠
الرشوة
الأضرار، ١٦٣–٦٥، ١٦٦ *إ*
التخلي عن الأرباح، ١٦٨
بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ١٨٨–٨٩
*سيمنز، ضد الولايات المتحدة* (٢٠٠٨)، ٣٦ *إ*
عناصر الجريمة، ٧٣ *إ*
قضايا الولاية القضائية، ١٧٨، ١٧٩–٨٠ *إ*
والإثراء غير المشروع، ١٦٨ *إ*
والأعمال الضارة، ١٦٢–٦٣
رصد الاتصالات بالتوافق، ٥٩، ٥٩ هـ، ٨٠
رصد السجلات المالية الختامي، ٢١١ *إ*
الرقابة الإلكترونية، ٥٩–٦٠
الرقابة
الإلكترونية، ٥٩–٦٠
المادية، ٥١
*روس ريفر ليمتد ضد نادي مدينة كامبردج لكرة القدم ليمتد* (٢٠٠٧)، ١٦٦ هـ، ٢٤٨

(ز)
زامبيا
المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (NCB)، ١٦ هـ
بنك زامبيا التجاري الوطني، ١٧
قضية *ميركير وديساي* (٢٠٠٧)، ١٦–١٧، ١٧٤ *إ*
محكمة لوساكا العليا، ١٧٤ *إ*

(س)
ساني أباشا، ١١٥ هـ، ١٥٩
سجلات الاجتهاد اللازم، ٦١–٦٢، ٢٠٤–٥
سجلات الشركات، ٥٠
سجلات المركبات، ٥٠. *انظر أيضا* الاستيلاء على المركبات الآلية
السرقة، ١٨٨
السلطات القانونية، استرداد الأصول بمقتضاها، ١٨٥–٨٦
سلطات الهجرة، ٥٠
سلطات جمع المعلومات من مديري الأصول، ١٩–٢٢، ٩٤
سلطات عابرة للحدود، ٥٠
سلطات قانونية لمديري الأصول، ٩٣
سنغافورة، وقضية بيرتامينا، ١٦١ *إ*
سوء استخدام الوظيفة، ١٨٨–٨٩
سويسرا
التزامات الإفصاح بالنسبة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ١٢٧ *إ*
المحكمة الاتحادية السويسرية، ٣٠ هـ، ٤٥
المساعدة غير الرسمية، ١٢٨ هـ، ١٨٠
رابطة المصرفيين السويسرية، ٩٥ هـ، ١٢٥
عائد الأصول، ١٨٦، ١٨٦ *إ*
مصادرة دون الاستناد إلى إدانة (NCB)، ١٥٧ هـ، ٢١٨
وقضية مونتيسينوس، ١٤–١٥، ١٢٤ *إ*
السيطرة الجزئية أو المصالح في الأصول، ٨١، ٨٢، ٨٤ ج
*سيمنز ضد الولايات المتحدة* (٢٠٠٨)، ٣٦ *إ*

(ش)
شبكات الممارسين، ١٢٦ *إ*

شخصيات الموارد، ١٢٤ إ
شرطة لندن العاصمة،١٧، ١٨٥ إ
شركات شل، ٦٢ هـ، ٦٣
*شركة إس. تي. جراند ضد مدينة نيويورك* (١٩٧٣)، ١٦٦ هـ ٢٤٧
*شركة الأسواق الحرة المحدودة ضد جمهورية كينيا* (٢٠٠٦)، ١٦٧ إ
*شركة جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد شركة سانتولينا للاستثمار، سولومون وبيترز وألاميسيغا* (٢٠٠٧)، ١٧-١٨، ١٦٠ إ، ١٦٩، ١٧٠ إ
*شركة ماريفا نافيرا، شركة مساهمة ضد شركة إنترناشونال بالك كاريرز* (١٩٨٠)، ١٧١ هـ ٢٦٠
شروط الأعمال
تفسيرها، ١٩٣-٩٧
مسرد، ٢٤٩-٥٢
شهادة الخبراء، ١١٤
شهادة موجزة، ١١٤
شيلي
الأشخاص الموهوبون، ١٢٤ إ
المساعدة غير الرسمية، ١٢٨ هـ ١٨٠

(ص)
صافي أرباح العقود، ١٠٩
صدام حسين، ١٨٥ إ
صفقة أسلحة زامبيا مع بلغاريا، ١٧
الصكوك المالية، ٩٥
الصين
المصادرة دون إدانة، ١٥٧ هـ ٢١٩
قضية Ao Man Long، ١٧٣ إ
مواثيق النزاهة، ١٦٨

(ض)
ضحايا الجرائم
الولايات القضائية الأجنبية، ١٨٠-٨١
آليات المصادرة الخاصة بها، ١١٩-٢٠
عائدات الجريمة المنظمة، ١٣
ضحايا الجريمة. *انظر* ضحايا الجريمة

(ط)
*طاهر ضد بيرتامينا* (١٩٩٢-٩٤)، ١٦١، ١٦١-٦٢ إ
*طاهر، كارتيكا راتنا*، ١٦١-٦٢ إ
طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA). *انظر أيضا* المساعدة غير الرسمية
التزامات الإفصاح، ١٢٧ إ
التوقيت والتنسيق، ٣٩
الولايات القضائية الأجنبية، ٩٩، ١٨٢ إ
روافد وأفكار مفيدة لوضع الشركات، ٢٣٧-٤٠، ٢٤٠ إ
عوائق أمامها، ٢٦-٢٧، ١٢٦، ١٢٧ إ
في التعاون الدولي، ٦-٧، ٧٤، ١٢٢، ١٣٨-٥٦، ١٥٨ إ. *انظر أيضا* التعاون الدولي
في قضية مونتيسينوس، ١٢٤ إ
مقابل المساعدة غير الرسمية، ١٢٤، ١٢٧-٣١، ١٢٩ ج، ١٣١ ش
واسترداد الأصول، ٩
والتحقيقات الجنائية، ١١
وجمع الحقائق، ٢٠
طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، *انظر* طلبات المساعدة القانونية المتبادلة

(ع)
عائدات الجريمة، ٤٢، ١٠٨-١١، ١٠٨ هـ ١٤٢، ١١٠ إ، ١٩٠-٩١
العائدات المستمدة من جرائم خارجية، ١١٠-١١
عائدات غير مباشرة، ١٠٨-٩
عائدات مباشرة، ١٠٨-٩
عائدات مختلطة، ٤٢، ١٠٩-١٠
عدم سلامة إجراءات العقود، ١٦٥-٦٨
عرقلة العدالة، ١٩٢
عقوبة حجب السجلات المالية، ٢١١ إ
العقود
إبطالها أو انتهاكها، ١٦٥-٦٨
إبطالها، ١٦٧، ١٦٧ إ
الأرباح الصافية، ١٠٩
إلغاؤها، ١٦٦، ١٦٦ هـ ٢٤٨
القيمة الإجمالية، ١٠٩
عمليات سرية، ٦٠

(غ)
غسيل الأموال
باعتباره جريمة جنائية، ٣٥-٣٦، ٣٦ هـ ٥٥
بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ١٩٠-٩١
تشريع مكافحة غسيل الأموال، ٨٩
عناصره، ٣٧ إ
قضايا ولائية، ١٧٨، ١٨١ إ
والتعاون الدولي، ١٢١
غسيل الأموال في بلجيكا، ٣٦ هـ ٥٥
الغش البرقي، ١٩٢
الغش البريدي، ١٩٢
الغش، ٣٧ إ، ١٨٨، ١٩٢
الغطاء البريدي، ٥٢

(ف)
فاتورة التكاليف، ٨٦
فترات التقادم، ٣١-٣٢
فردريك شيلوبا، ١٦-١٧، ١٧٤ إ
فرض الضرائب

انتهاكات جنائية، ١٩٢
الاستيلاء على العقارات، ٩٦
سلطات الضرائب، ٥٠
على الأرباح غير المشروعة، ١٤، ١٥ *إ*
فرق الادعاء، ٢٣-٢٤
فرق عمل، ٢٢-٢٥، ١٢٢
فرنسا
«سجل العملات»، ٥٤ *هـ* ٧٥
الإثراء غير المشروع، ١٩٠ *إ*
الإجراءات الجنائية، ١٦٩ *هـ* ٢٥٥
الأشخاص الموهوبون، ١٢٤ *إ*
الأضرار الجنائية، ١٦٢ *هـ* ٢٢٩
الاكتشاف المباشر للأصول، ١٨٥ *إ*
المصادرة دون إدانة (NCB)، ١٥٧ *هـ* ٢١٩
أوامر التقييد، ١٧١ *إ*
طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ١٥٨ *إ*
غسيل الأموال، ١٧٨ *هـ* ٢٧٠، ١٨١ *إ*
مبدأ الاكتشاف، ٣١ *هـ* ٤٨
فريق العمل المالي (FATF)، ٦٣ *هـ* ٨٥، ٧٤، ٩٢ *هـ* ١١٦، ١٠٣، ١٢٨ *هـ* ١٧٩، ١٢٨ *هـ* ١٨١، ١٥٦ *هـ* ٢١٦، ١٧٧-٧٨ *هـ*، ٢١٠
فلاديمير ومونتيسينوس، ١٤-١٦، ٢٨، ٢٨ *إ*، ٣٢ *هـ* ٥١، ١٢٤ *إ*، ١٥٧ *هـ* ٢٢٠
فلوريدا، المصادرة دون إدانة فيها (NCB)، ١٦
فواتير المرافق، ٥١
*فيفس ضد تيمبلمان وآخرين* (٢٠٠٠)، ١٦٥، ١٦٦ *إ*
فيكتور فينيرو جاريدو، ١٦، ١٥٧ *هـ* ٢٢٠

(ق)
القانون الخاص. *انظر* الإجراءات المدنية
القانون النموذجي المعني بالإعسار عبر الحدود، ١٧٥
قبرص، وخطة فساد ألاميسيغيا، ١٨
القرار الإطاري المعني بمصادرة العائدات المتعلقة بالجريمة والوسائط والملكية (مجلس الاتحاد الأوروبي)، ١١٧ *هـ* ١٦٥
القروض المضمونة، ٩٦
قضايا التوقيت
الخاصة بالتدابير المؤقتة، ٨٥-٨٦
طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ٣٩
قضايا ولائية، ٢٩-٣٠، ٢٩ *هـ* ٤٠، ٧٩ *هـ* ١٠٢، ١٧٧-٧٨، ١٧٩-٨١ *إ*. *انظر أيضا* مصادرة محلية في ولايات قضائية أجنبية، ولايات قضائية أجنبية
قضايا
*جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد شركة سانتولينا للاستثمار، سولومون وبيتر وألاميسيغا* (٢٠٠٧)، ١٧-١٨، ١٦٠ *إ*، ١٦٩، ١٧٠ *إ*
*طاهر ضد بيرتامينا* (١٩٩٢-٩٤)، ١٦١، ١٦١-٦٢ *إ*
*شركة الأسواق الحرة المحدودة ضد جمهورية كينيا* (٢٠٠٦)، ١٦٧ *إ*
شيلوبا وشركاه ( *قضية مير كير وديسلي*، ٢٠٠٧)، ١٦- ١٧، ١٧٤ *إ*
*فيفس ضد تيمبلمان وآخرين* (٢٠٠٠)، ١٦٥، ١٦٦ *إ*
قضية Ao Man Long، ١٧٣ *إ*
*مدعي هونغ كونغ العام ضد ريد* (١٩٩٤)، ١٦١، ١٦١ *إ*
مونتيسينوس وشركاه، ١٤-١٦، ٢٨، ٢٨ *إ*، ٣٢ *هـ* ٥١، ١٢٤ *إ*، ١٥٧ *هـ* ٢٢٠
قضية *ريد*، ١٦١ *إ*
قضية مونتيسينوس في جزر كايمان، ١٤، ١٦
قضية *مير كير وديسلي* (٢٠٠٧)، ١٦-١٧، ١٧٤ *إ*
قوانين القيود الزمنية، ٣١-٣٢، ٣٢ *هـ* ٤٩
قوانين المسئولية العامة، ١٦٢
القيمة الإجمالية للعقود، ١٠٩

(ك)
كازاخستان
الرشوة فيها، ٣٠ *هـ* ٤٥
الفساد فيها، ٨ *هـ* ١٧
كاليفورنيا، المصادرة غير المستندة إلى إدانة فيها، ١٦
كشف ستر الشركة، ٨٠
كندا
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
مديرية إدارة الأموال المصادرة، ٩٢ *هـ* ١١٦
مرسوم التعويضات المدنية، ١٨٦-٨٧ *هـ* ١١١
كولومبيا
أشخاص موهوبون، ١٢٤ *إ*
الإثراء غير المشروع، ٣٦
تحويل الأصول، ٨٠ *هـ* ١٠٣
تحويلات إلى بنك الاحتياطي الاتحادي (الولايات المتحدة)، ٩٥ *هـ* ١٢٤
مواثيق النزاهة، ١٦٨
وكالة مكافحة المخدرات، ٩٢ *هـ* ١١٧
كينيا، الفساد فيها، ١٦٧ *إ*

(ل)
لجنة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارة الدولي، ١٧٥
لجنة بازل المعنية بالإشراف على البنوك، ٢١١ *إ*
لوائح التوريدات، ١٩١
لوكسمبورغ
التزامات الإفصاح من أجل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ١٢٧ *إ*
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
ليختنشتين
التزامات الإفصاح من أجل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA)، ١٢٧ *إ*
مصادرة دون إدانة (NCB)، ٢٩ *هـ* ٣٩

(م)
مؤتمرات القضايا، ٢٥، ١٢٣، ١٢٣ هـ
مؤشرات الخطر، ٦٨، ٦٩-٧٠ إ، ٧٣
مبادرة استرداد الأصول المنهوبة (StAR)، ٢، ١٩ هـ ٢٨، ٤٢ هـ ٦٢، ١٠٢، ١٠٩ هـ ١٤٣، ١٢٦ هـ
مبدأ الاستطلاع، ٣١، ٣١ هـ ٤٨
مبدأ السيادة، ١٢١
مبدأ مسؤولية الدولة، ١٦٧
مبيعات عارضة، ٩٣
المتاجرة بالنفوذ، ٣٧ إ، ١٨٨-٨٩
متطلبات ازدواج الجريمة، ٢٦، ٢٦ إ، ٣٧، ٣٨ هـ ٥٨
المتطلبات الإجرائية لتأمين الأصول، ٧٧-٧٨
مجالس الترخيص، ٥٠
المجتمع المدني، ٨، ٢٢
مجلس الاتحاد الأوروبي، ١٧٤-٧٥
مجموعة إغمونت، ٤٩، ٧٤، ١٢٦ إ
المحاسبة
الأرباح، ١٦٥، ١٦٥ هـ ٢٤٣
السجلات، ٣٦، ٣٦ إ، ٦٧-٧٠
جرائم، ١٩٢
محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (ECHR)، ١٠٤ هـ ١٣٢
محكمة لندن العليا، ١٨، ١٦٠ إ
*المدعي العام لزامبيا ضد ميركير وديساي* (٢٠٠٧)، ١٦-١٧، ١٧٤ إ
*المدعي العام لهونغ كونغ ضد ريد* (١٩٩٤)، ١٦١، ١٦١ إ
مدونات تحديد المصارف (BICs)، ٦٧، ٢٠٥
مديرو الأصول وإداراتها. *انظر أيضا* إدارة القضايا
أتعاب مستحقة إلى، ١٠١-٢
استخدام الأصول، ١٠٠-١٠١
اعتبارات لضمان الأصول، ٨١-٨٢، ٨٣ إ
الاستيلاء المادي على الأصول، ٨٢، ٨٤-٨٥
الجرد وتقديم تقارير، ٩٤-٩٥
الديون الباهظة، ١٠٠
المشاورات، ١٠١
المصروفات، ٩٩-١٠٠
تصفية الأصول، ١٠١
تمويلها، ١٠٢
سلطاتها، ٩٣-٩٤، ٩٩
كقوى فاعلة رئيسية، ٩٢
مصروفات المعيشة، والمصروفات القانونية، ومصروفات الأعمال، ١٠٠
مراجعو الحسابات، ٢١-٢٢، ٥٠
مرافق التخزين، ٨٢
مرسوم ادعاءات الأضرار الأجنبية (الولايات المتحدة)، ١٦٣ إ
مرسوم المنظمات المتأثرة بالمبتزين والفساد (RICO)، ١٦٣ إ، ١٦٥ هـ ٢٤٤
مرسوم ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA)، ١٦٣ إ، ١٦٨ إ، ١٨٠ إ
مركبات الشركات، ٤٢، ٤٢ هـ ٦٢، ١٩٣-٩٧. *انظر أيضا* المركبات الآلية، الحجز عليها
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، ١٦٧، ١٦٧ إ، ١٦٩
المسؤولية المشتركة والمتعددة، ١١٣
المسؤولية والأطراف المسؤولة، ٣٤، ١١٣، ١٦٢
مسائل وعقبات قانونية في إدارة القضايا، ٢٩-٣٠
مساعدة أو تحريض، ١٩٢
المساعدة غير الرسمية
الولايات القضائية الأجنبية، ٩٩
تعريفها، ١٢٢ هـ ١٧٤
في التعاون الدولي، ٦-٧، ٦ هـ، ١٢١-٢٢، ١٣٢-٣٧، ٢٣٥
مقابل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، ١٢٤، ١٢٧-٣١، ١٢٩ ج، ١٣١ ش. *انظر أيضا* طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
نقاط لمناقشتها، ٢٣٥
وحدات التحريات المالية (FIUs)، ١٣١
مستندات البيع، ٧١
مستندات الشراء، ٧١
مستودعات السجلات المدنية، ٥٠
مستودعات سجلات المحاكم، ٥٠-٥١
*مستودعات، انظر مستودعات محددة (مثل مستودعات سجلات المحاكم)*
مسرد المصطلحات، ٢٤٩-٥٢
مشاورات، ١٠١
المشترون بحسن نية، ٨٧، ٩٥
مصادر المعلومات العامة، ٤٨-٥١
المصادرة «العينية». *انظر* نظم المصادرة المستندة إلى الملكية
مصادرة إدارية، ١٤، ١٠٧
المصادرة الآلية، ١١٧-١٨
مصادرة التخلي، ١٤
المصادرة التقديرية، ١١٤
مصادرة المجوهرات في أذربيجان، ٩٨ هـ
المصادرة المحلية في ولايات قضائية أجنبية، ٤، ١٣-١٤، ١٧٧-٨٦
إجراءات استهلال الدعوى، ١٧٨-٧٩، ١٨٢ إ
استرداد الأصول، ١٨٣-٨٦
الاسترداد المباشر، ١٨٤، ١٨٥ إ
المعاهدات، الاتفاقيات، أو السلطات اللائحية، ١٨٥-٨٦
ملكية الأصول المنهوبة، ١٨٤
جرائم الفساد، دور الولاية القضائية المتضررة منها، ١٩٧-٨٣، ١٨٣ إ
قضايا الولاية القضائية، ١٧٧-٧٨، ١٧٩-٨١ إ
المصادرة الممتدة، ١١٧، ١١٧ هـ ١٦٥
المصادرة دون إدانة في جيرسي، ١٥٧ هـ ٢١٩
المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (NCB)
استخدامها، ٥، ٩، ١١-١٢، ١٠٦-٧
رجعية الأثر فيها، ٢٩ هـ ٣٩

وإجراءات المحاكمة، ٧
والتعاون الدولي، ١٥٦–٥٧
والمصادرة المحلية في الولايات القضائية الأجنبية، ١٧٧
المصادرة دون الاستناد إلى إدانة (NCB). انظر المصادرة دون الاستناد إلى إدانة
المصادرة في الكمرون، ١٠٥ هـ ١٣٤
مصادرة موضوعية. *انظر* المصادرة دون استناد إلى إدانة (NCB)
مصادرة، ٩١–١٢٠ *انظر أيضا* المصادرة في ولايات قضائية أجنبية
إبطال تحويل الأصول، ١١٧
أحكام الأصول البديلة، ١١٦–١٧
إدارة الأصول الخاضعة لها، ٤، ٦، ٩١–١٠٢
إدارة الأصول، الجارية، ٩٩–١٠١
استخدام الأصول، ١٠٠–١٠١
ديون باهظة، ١٠٠
مصروفات المعيشة، والمصروفات القانونية، ومصروفات الأعمال، ١٠٠
مصروفات، ٩٩–١٠٠
إدارية، ١٤، ١٠٧
استئناف قابل للنقض، ١١٤–١٦
الأصول الواقعة في ولايات أجنبية، ١١٩، ١٢٠ ش
الجرد والإبلاغ، ٩٤–٩٥
المحققون، ٢٤
المدنية، ١٥٦
المستندة إلى القيمة، ١١١–١٧. *انظر أيضا* نظم المصادرة المستندة إلى القيمة
المشاورات، ١٠١
المصادرة الآلية، ١١٧–١٨
المصادرة الممتدة، ١١٧، ١١٧ هـ ١٦٥
آليات إدارية، ١٠٧
آليات، ٤، ٧، ١١، ١٠٣–٢٠
التصرف في الأصول، ١٢٠
التعزيز، ٩ هـ، ١١٤–١٨
الجنائي، ١٠٥–٦
ضحايا الجريمة، ١١٩–٢٠
عملية، ١٠٧–١٤
مصالح الطرف الثالث، ١١٨–١٩
أنواع الأصول ومشاكلها، ٩٥–٩٩
أصول قائمة في ولايات قضائية بعضها أجنبي، ٩٩
الأصول القابلة للتلف وانخفاض قيمتها، ٩٨–٩٩
العقارات، ٩٥–٩٦
الماشية والمزارع، ٩٨
المركبات الآلية، المراكب والطائرات، ٩٦–٩٧، ٩٧ ش
المعادن الثمينة والمجوهرات والأعمال الفنية، ٩٨، ٩٨ هـ
النقود المحتجزة، الحسابات المصرفية، والصكوك المادية، ٩٥
مشروعات الأعمال، ٩٧–٩٩
تصفية الأصول، ١٠١
تعزيزها من أجل، ٩ هـ، ١١٤–١٨
تمويل إدارة الأصول، ١٠٢
تنازل، ١٤
خلفية تاريخية، ١٠٤، ١٠٤ *ا*
قوى فاعلة رئيسية، ٩٢
مديرو الأصول
أتعاب مستحقة إلى، ١٠١–٢
سلطاتها، ٩٣–٩٤
مصادرة دون إدانة (NCB)، ١٠٦–٧. *انظر أيضا* مصادرة دون إدانة
نظم مستندة إلى الملكية، ١٠٨–١١. *انظر أيضا* نظم مستندة إلى الملكية
والملاحقة الجنائية، ٩، ١١، ١٠٥–٦
مصالح الطرف الثالث
الإفصاح، ١٧٠–٧١
آليات المصادرة، ١١٨–١٩
في تأمين الأصول، ٨٧–٨٨
مصروفات المعيشة، ١٠٠
مصروفات قانونية، ١٠٠
معايير COV MT 202، ٢٠٥، ٢٠٩–١٢
معايير إثبات «الإدانة القوية»، ٣٣، ١٠٦
معايير الإثبات
أوامر رصد الحسابات، ٥٣ هـ ٧٣
في إدارة القضايا، ٣٢–٣٣، ٣٣ *ا*
«العجز عن الحصول على إدانة»، ٣٨
تحديات الأدلة، ٣٧
«الإدانة القوية»، ٣٣، ١٠٦
«سبب محتمل»، ٧٧
«أسباب معقولة للاعتقاد»، ٥٤، ٧٧
أوامر تفتيش وحجز، ٥٤
«فيما يجاوز الشك المعقول»، ٩، ٣٣، ١٠٦
«توازن الاحتمالات»، ٩، ١١، ١٣، ٣٣، ١٠٦، ١٥٦، ١٥٩
«رجحان الأدلة»، ١١، ١٣، ٣٣، ١٠٦، ١٥٦
معلومات العملاء، ٦١–٦٢، ٦٥
المعلومات المتعلقة بالعميل المنشئ، ٢١١ *ا*
المعلومات ذات الامتياز، ٢٠٧–٨
معلومات معرفة العميل (KYC)، ٦١–٦٢، ٦٥، ٢٠٤
معيار إثبات «الأسباب المعقولة للاعتقاد»، ٥٤، ٧٧
معيار إثبات «السبب المحتمل»، ٥٤، ٧٧
معيار إثبات «توازن الاحتمالات»، ٩، ١١، ١٣، ٣٣، ١٠٦، ١٥٦، ١٥٩
معيار إثبات «رجحان الدليل»، ١١، ١٣، ٣٣، ١٠٦، ١٥٦
معيار إثبات «ما وراء الشك المعقول»، ٩، ٣٣، ١٠٦
مفهوم «المناداة العامة» للبيع، ٢٢ هـ ٣١
مقاطعة ماكاو، الصينية الإدارية الخاصة، قضية Ao Man Long فيها، ١٧٣ *ا*

مقاطعة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
تشريع مكافحة الرشوة، ١٧٣ إ
مصادرة دون إدانة (NCB)، ١٧٣ إ
مكاتب آداب المهنة والنزاهة، ٥٠
مكاتب النزاهة، ٥٠
مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ٢
المكسيك
المصادرة فيها، ٤٠
مواثيق النزاهة، ١٦٨
الملاك المستفيدون، ٤٣، ٤٣ هـ ٦٣
الملامح المالية، ٧١-٧٤، ٧٢ ش، ٢١٣-٣٣
الملكية العقارية
الاستيلاء عليها، ٩٥-٩٦
السجلات، ٥٠، ٧١
الممارسون في الشبكات، ١٢٦ إ
المملكة المتحدة
إجراءات مضرة، ١٦٢ هـ ٢٣٠
أحكام المحاسبة والسجلات والرقابة الداخلية، ٣٦، ٣٦ إ
الاسترداد المباشر للأصول، ١٨٥ إ
التجريم الذاتي، ١٧٥ هـ ٢٦٦
المصادرة دون إدانة (NCB)، ١٩ هـ ٢٩، ١٥٦ هـ ٢١٧
أوامر الإفصاح، ٩٤ هـ ١٢١
أوامر التقييد، ١٧١ إ
تتبع الأصول واستردادها، ٤٦-٤٧ إ
خطة فساد ألاميسيبغا، ١٧-١٨
شخصيات الموارد، ١٢٤ إ
شليوبا وشركاه (قضية *ميركير وديساي*، ٢٠٠٧)، ١٦-١٧، ١٧٤

إ
غسيل الأموال، ١٨١ إ
قانون الالتزامات المدنية، (إسهامات) لسنة ١٩٧٨، ١٦٢ هـ ٢٣٠
قانون الرشوة، ١٨٠ إ
مبدأ الاكتشاف، ٣١ هـ ٤٨
مرسوم عائدات الجريمة، ١٦-١٧
*من طرف واحد*
تدابير مؤقتة، ٧٧-٧٨
تطبيق أوامر التقييد، ٩٧، ١٧٢
متطلبات الإفصاح، ٥٧، ٥٩، ١٧٠
المنافع الإجمالية، ١١٣
المنذرون، ٢٢، ٢٢ هـ ٣١
المنظمات الإجرامية، ١١٥، ١١٥ هـ ١٥٩
منظمة الشفافية الدولية، ١٦٧
مواثيق النزاهة في الإكوادور، ١٦٨
مواثيق النزاهة في الهند، ١٦٨
مواثيق النزاهة، ١٦٧-٦٨
مواقع الويب. *انظر* الإنترنت ومواقع الويب

(ن)
ناميبيا، صناديق مصادرة الأصول فيها، ١٢٠
نظام مدفوعات المقاصة فيما بين المصارف (CHIPS)، ٦٤، ٦٧
نظم BAE، ٣٦ إ
نظم المصادرة المستندة إلى القيمة
أحكام الأصول البديلة، ١١٧
أوامرها المتعددة، ١٠٥
منافعها، ١١١-١٤
والتدابير المؤقتة، ٧٩
ومتطلباتها، ٢٦، ٧٦، ١٠٧-٨
نظم المصادرة المستندة إلى الملكية
إجراءات المحاكم، ٧
الإجراءات الجنائية فيها، ١٠٨-١١
الأوامر المتعددة فيها، ١٠٥
المصادرة دون إدانة (NCB)، ١٠٦
متطلباتها، ٢٦، ٧٦، ١٠٧-٨
وتدابير مؤقتة، ٧٩
نظم الملكية الموصوفة. *انظر* نظم المصادرة المستندة إلى الملكية
نغوزي أوكونجوا أويلا، xi-xii
نيجيريا
تحقيقات داريبي، ٤٠-٤٧ إ
شرطة العاصمة، ١٨، ١٨ هـ ٢٦، ١٦٩
قضية *ألاميسيبغا*، ١٧-١٨، ١٦٠ إ
لجنة الجرائم المالية والاقتصادية، ١٧

(هـ)
هايتي
المنذرون، ٢٢ هـ ٣١
مكتب إدارة الصندوق الخاص لمكافحة المخدرات، ٩٢ هـ ١١٦

(و)
وثائق فتح الحسابات، ٦١-٦٢، ٢٠٣-٤
وحدات التحريات المالية (FIUs)
تقاريرها، ٤٧، ١٩٩-٢٠٠
دورها وإسهامها، ٢١ إ
في المقاضاة الجنائية، ١١
قضية فساد مونتيسينوس، ١٦
كمصدر حكومي للمعلومات، ٤٨-٤٩
مساعدة غير رسمية، ١٣١
وتقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، ٨٩
وجمع الحقائق، ٢٠
وطلبات المستندات، ٥٨ إ، ٢٠٥
وحدات التحريات المالية (FIUs). *انظر وحدات التحريات المالية*
وخطة الفساد في الدانمرك، ١٨
ودائع الشيكات، ٦٢
ورشة عمل مارسيليا (فرنسا) المعنية باسترداد الأصول، ٣، ٣ هـ ١١

وسائل الإعلام
تحقيقات، ٤٠
تقارير، ٢٢، ١٨٢ إ
وسائل الجريمة، ١١١
الوكالات الحكومية باعتبارها مصادر للمعلومات، ٤٨-٥١، ٤٩ ش
الولايات القضائية الأجنبية، *انظر أيضا* المصادرة المحلية في الولايات القضائية الأجنبية، قضايا ولائية
الاستيلاء على الأصول القائمة بها، ٧٩، ٩٩
التحقيقات المشتركة، ٢٤-٢٥، ٢٤ هـ ٣٦
التعاون، ٢٥-٢٧
التقييد المؤقت، ٧٩
آليات المصادرة، ١١٩، ١٢٠ ش
الولايات المتحدة
«مبدأ الجريمة المستمرة»، ٣١ هـ ٤٧
«مبدأ خلفية العلاقة»، ١١٧ هـ ١٦٧
اتفاقيات التشارك، ١٨٦ هـ ٢٧٨
أحكام المحاسبة، والسجلات والمراقبة الداخلية، ٣٦، ٣٦ إ
إدارة الإيرادات الداخلية، ١٦٦ إ
الأصول البديلة، ١١٧ هـ ١٦٤
التنازل عن الأرباح، ١٦٨ إ
الحق في الخصوصية، ٥٢ هـ ٦٨
المصادرة الإدارية، ١٠٧ هـ ١٤١
المصادرة دون إدانة (NCB)، ٢٩ هـ ٣٩، ٣٢ هـ ٤٩، ١٠٥ هـ ١٣٣، ١٥٦-٥٧ هـ هـ ٢١٧-٢١٨
امتيازات على الملكية، ٨٢ هـ ١٠٦
أموال مصادرة الأصول، ١٢٠
برنامج التجريد القسري، ٩٢ هـ ١١٧
رصد الاتصالات بتوافق الآراء، ٥٩ هـ ٨٠
شخصيات الموارد، ١٢٤ إ
غسيل الأموال، ١٨١ إ
قانون ادعاءات الإجراءات المضرة، ١٦٣ إ
قانون السفر، ١٨٠ إ
قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، ١٦٣ إ، ١٦٨ إ، ١٨٠ إ
قانون المنظمات المتأثرة بالمبتزين والفساد (RICO)، ١٦٣ إ، ١٦٥ هـ ٢٤٤
قضايا ولائية، ١٧٨ هـ ٢٧١، ١٧٩ إ
وزارة العدل، ٨ هـ ١٧
وقضية مونتيسينوس، ١٤، ١٦، ١٥٧ هـ ٢٢٠
الولاية القضائية الإقليمية، ٢٩
الولاية القضائية الشخصية، ٢٩
الولاية القضائية المحصنة، ٧٩ هـ ١٠٢
ووروبك ريد، ١٦١ إ

(ي)
يوري فيدوتوف، XI-XII

تفقد البلدان النامية ما يقدر بمبلغ ٢٠ – ٤٠ مليار دولار كل سنة من خلال الرشاوى واختلاس الأموال وغير ذلك من ممارسات الفساد. ويجد جزء كبير من عائدات هذا الفساد «ملاذا آمنا» في المراكز المالية العالمية. وهذه التدفقات الإجرامية تمثل استنزافا لبرامج الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مما يسهم في إفقار أشد بلدان العالم فقرا. وقد سعى كثير من البلدان النامية بالفعل لاسترداد الأصول المنهوبة. وقد بين عدد من الحالات البارزة الناجحة التي تحققت بتعاون دولي أن استرداد الأصول أمر ممكن. بيد أنه بالغ التعقيد، ويتطلب التنسيق والتعاون مع الوكالات والوزارات المحلية في ولايات قضائية متعددة، وكذلك قدرة على تتبع الأصول وتأمينها واتباع خيارات قانونية شتى – سواء المصادرة الجنائية، أو المصادرة دون الاستناد إلى حكم إدانة، أو الإجراءات المدنية، أو غير ذلك من البدائل.

وهذه العملية يمكن أن تكون مضنية حتى بالنسبة لأكثر الممارسين حنكة وخبرة. وهي صعبة بصفة خاصة على من يعملون في سياق الدول الفاشلة، والفساد المستشري، أو الموارد المحدودة. وبناء على ذلك، طورت مبادرة استعادة الأصول المنهوبة (StAR) *دليل لاسترداد الأصول*: مرشد للممارسين لمساعدة من يصارعون التحديات الإستراتيجية والتنظيمية والقانونية والخاصة بالتحقيق المتعلقة باسترداد الأصول المنهوبة. ويقدم الدليل، وهو مشروع قاده ممارسون، نهجا مشتركة لاستعادة الأصول المنهوبة الموجودة في ولايات قضائية أجنبية، ويحدد التحديات التي يرجح أن يواجهها الممارسون، مثل تقارير التحريات بالعينة، وتطبيقات أوامر المحاكم، وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

مبادرة استعادة الأصول المنهوبة (StAR) هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وترمي إلى دعم الجهود الدولية لمنع الأموال الفاسدة من الحصول على ملاذ آمن. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل حصيلة أعمال الفساد ولتسهيل رد الأصول المنهوبة على نحو أسرع وأكثر منهجية.

StAR Stolen Asset Recovery Initiative
The World Bank • UNODC

الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع